الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة فرحـــات عباس سطيف

كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والتجارية وعلـــوم التسيير

مدرســـة الدكتوراه: إدارة الأعمـــال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة

تحت عنوان

دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي

إعداد الطالب

عبد الحليم الحمزة

تحت إشراف

د. محمد سحنون

نوقشت بتاريخ: 30 جوان 2012

لجنة المناقشة

أ.د. صالح صالحي .....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف.....رئيسا

د. محمد سحنون .....أستاذ محاضر.....جامعة قسنطينة..... مشرفا ومقررا

أ.د. عبد المجيد جنان .....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف.....مناقشا

د. مبارك بوعشة .....أستاذ محاضر.....جامعة قسنطينة.....مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وعرفـــــان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذ القدير: الدكتور **محمد سحنون** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات قيمة وآراء سديدة.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور **صالح صالحي**، الأستاذ الدكتور **عبد المجيد جنان**، الدكتور **مبارك بوعشة** على قبولهم تقييم هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل وإخراجه بهذا الشكل.

الإهـــــــــــداء

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله.

إلى إخوتي الأعزاء.

إلى كل أصدقائي وأحبائي.

إلى طلاب العلم في كل زمان ومكان.

إلى كل من وسعهم قلبي و لم يسعهم قلمي.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمـــــة عامـــــة

تمهيد:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تشكلت ملامح حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تم الانتقال من مرحلة النظام الاقتصادي الدولي التقليدي الذي فقد كثيرا من مقوماته وثوابته، إلى نظام اقتصادي دولي آخر جديد، أنتج مبادئه الفكر الغربي الرأسمالي هو العولمة بكل ملامحها وأبعادها وثوابتها.

لقد أنشأت العولمة مناخا اقتصاديا جديدا تمثلت سمته الأساسية في اشتداد حدة التنافسية، خاصة مع الأوضاع والظروف الاقتصادية والتجارية التي أفرزتها الثورة العلمية والتكنولوجية، بحيث لم تعد الاقتصاديات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات والتحديات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول، وهو ما أدى إلى الاتجاه نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية، شبه إقليمية أو قارية، وذلك بوصفها الحلقة الوسيطة بين الدولة الوطنية والنظام الاقتصادي العالمي، ولكونها أيضا قوى فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ذلك أن هناك إجماعا على أن مستقبل الدول في العقود القادمة مرتبط بمستوى أدائها الاقتصادي، وأن الصراع المستقبلي سيحكمه الاقتصاد.

لذلك فما يميز العلاقات الاقتصادية الدولية في الفترة الأخيرة هو تنامي ظواهر عديدة مست كل المجالات الاقتصادية ولعل من أهمها بحق ظاهرة التكامل الاقتصادي، فعلى الرغم من أنها عرفت منذ القديم، إلا أنها أصبحت سمة خاصة بالعصر الحديث لما عرفته من تطور في طبيعتها وأهدافها، وما يميز التكامل الاقتصادي أنه أصبح ظاهرة تستقطب اهتمامات كافة الدول سواء كانت دولا متقدمة أو نامية، ولكن الدول النامية بما فيها الدول العربية تظل أحوج من غيرها إلى إقامة وتأسيس التعاون فيما بينها عن طريق هذا الأسلوب، خاصة بعد تصاعد جهودها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عقب حصولها على استقلالها السياسي، وفشل معظم النماذج والمشاريع التنموية القطرية وانكشاف عجزها عن تقديم أية حلول للمشكلات التي تمر بها.

في وسط الزخم الاقتصادي والحضاري الذي تعيشه الإنسانية في العقود الأخيرة، بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمات بيئية لم تشهدها البشرية من قبل خاصة مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي وهو ما انعكس سلبا على التوازنات البيئية والمناخية، وهذا راجع إلى المخلفات التي أفرزتها الثورة الصناعية والزراعية على الخصوص بفعل تصاعد وتيرة التنمية وانتهاج أنماط تنموية قائمة أساسا على رفع معدلات الأداء الاقتصادي العالمي سعيا لاستيعاب الحاجات المتزايدة للسكان وضمانا لرفاهية الإنسان وهذا ما طرح إشكالية استمرارية عطاء البيئة واستيفاءها لشروط الحياة مستقبلا واعتبارا من أن الاقتصاد وقطاعاته خاصة القطاع الزراعي هي الأكثر ارتباطا وتأثرا بالمتغيرات البيئية والمناخية، هذا سيرهن الانجازات الاقتصادية والحضارية ومستقبل الأجيال القادمة ويضعها أمام مصير مجهول.

لقد ألقت التحديات البيئية وقضايا الاستدامة هي الأخرى بظلالها على الساحة الاقتصادية العربية، التي بدأت تعرف نوعا من الانتعاش، وهذا ما شكل تهديدا إضافيا للتنمية العربية وعائقا أمام استدامة النمو الذي تشهده قطاعاتها

الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي الذي تأثر وتضرر كثيرا بالمستجدات البيئية الأخيرة، وباعتبار أن الزراعة هي القطاع المنتج للغذاء الحاجة الرئيسية الأولى للإنسان، فإن الدول العربية تواجه في وقتنا الحاضر تحديا حضاريا ذا أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية بالغ الأهمية والخطر، يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي العربي، والذي نتج عنه اعتماد متزايد ومتسارع على المصادر الخارجية في استيفاء احتياجات سكانها من المواد الغذائية الأساسية، وعلى هذا الأساس فالمشكلة الغذائية هي مشكلة أمن غذائي عربي أي أمن قومي، وباعتبار أن الأمن الغذائي هو أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي العربي، أصبح لزاما على الدول العربية تنمية قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية، مع مراعاة أن تكون تنميتها الزراعيـــة مستدامة تراعي الجوانب البيئية وكذا نصيب الأجيال اللاحقة من الثروة.

من أجل ذلك تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة اهتمامات القادة العرب خاصة في بداية الألفية الثالثة وما يبرر ذلك أيضا الآثار السلبية التي أفرزتها الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة على مختلف الأقطار العربية وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كان لابد من انطلاقة حقيقية لتطوير وتفعيل آليات ومداخل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، المتفاعل مع التحديات الجسام التي تفرضها المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على القطاع الزراعي العربي، بما يساعد على بلوغ الأهداف الزراعية العربية المشتركة ويساهم في توفير الغذاء بعدما أصبح سلاحا سياسيا في يد الدول المنتجة له.

1- إشكالية البحث

لقد كانت مسألة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من بين أهم المسائل التي طُرحت وما تزال مطروحة على مستوى مختلف النقاشات التي تدور حول قضية التنمية الزراعية العربية المستدامة، وانطلاقا من ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مكانة الزراعة في الاقتصاديات العربية ؟
- هل يملك الوطن العربي قاعدة موردية زراعية ملائمة للتنمية الزراعية المستدامة ؟
- هل يتيح التكامل الاقتصادي الزراعي للدول المتكاملة تحقيق مستويات معتبرة من التنمية الزراعية المستدامة مهما اختلفت المداخل المعبرة عنه ؟
- هل كانت الحصيلة التنموية لتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في مستوى طموحات وأهداف التنمية الزراعية العربية المستدامة ؟
- ما هي أهم تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي ؟

- ما هي أهم معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي التي يمكن استخلاصها من التجارب الماضية ؟

2- فرضيات البحث

يتطلب تحليل الإشكالية محل البحث اختبار الفرضيات التالية، والتي تعتبر كإجابات مسبقة على مختلف الأسئلة الفرعية المطروحة:

- تحتل الزراعة مكانة هامة في معظم الاقتصاديات العربية؛

- تتوفر في الدول العربية موارد زراعية كبيرة ما يؤهلها لإحداث تنمية زراعية مستدامة؛

- يعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي وسيلة متفقا عليها، باعتباره أحد الوسائل للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الزراعية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا مهما اختلفت المداخل المعبرة عن هذه الوسيلة؛

- في محصلة الأداء التنموي لتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في الحقبة الماضية تحققت بعض الانجازات والتطورات، لكنها كانت محدودة ودون الطموحات والأهداف التي تبنتها التنمية الزراعية العربية المستدامة؛

- تعتبر تنمية الموارد الزراعية وخاصة المياه من أهم تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي؛

- يعتبر غياب الإرادة السياسية من أهم المعوقات التي اعترضت مسيرة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في الحقبة الماضية.

3- أهمية البحث

إن هذا البحث يكتسي أهمية وهذا راجع إلى:

- أهمية التنمية الزراعية المستدامة المتمثلة في المحافظة على القاعدة المواردية الزراعية وتعظيم عائداتها للأجيال الحاضرة والمقبلة؛

- أهمية المشروع الزراعي في المنطقة العربية في شكل تجمع اقتصادي من أجل النهوض بالتنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

4- أهداف البحث

من بين الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها نذكر أهمها:

- إبراز قطاع الزراعة ضمن منظور جديد وهو البعد التنموي المستدام؛

- إبراز حتمية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في ظل التحديات والمتغيرات الإقليمية والعالمية، وتسليط الضوء على ما للمنطقة العربية من الإمكانيات الزراعية وهذا ما يؤهلها لإحداث تنمية زراعية مستدامة وتحقيق أمن غذائي.

5- منهج البحث

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات تم إنجاز البحث بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي الذين يتلاءمان وطبيعة الموضوع، وهذا بسرد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتنمية الزراعية المستدامة، وعرض وتحليل أوضاع القطاع الزراعي في الوطن العربي من خلال البيانات والإحصائيات الزراعية، بالإضافة إلى عرض وتحليل مختلف تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

6- حدود البحث

- الحدود المكانية: تناول البحث قطاع الزراعة في الوطن العربي والذي تمتد حدوده الجغرافية من الخليج العربي وإيران شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر الأبيض المتوسط وتركيا شمالا إلى إفريقيا جنوب الصحراء والمحيط الهندي جنوبا؛

- الحدود الزمانية: تناول البحث تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي منذ سنة 1945 تاريخ نشأة جامعة الدول العربية، إلى غاية سنة 2011 والتي تعتبر سنة أساس لهذا البحث.

7- دوافع اختيار الموضوع

يعود اختيار معالجة هذا الموضوع إلى عدة أسباب أهمها ما يلي:

– صلة الموضوع باختصاص البحث: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة؛

– القناعة الخاصة لما يمكن أن يلعبه القطاع الزراعي في إحداث نهضة تنموية مستدامة وشاملة في الوطن العربي إذا ما عمل المسؤولون والقادة العرب على إعطائه العناية الكافية وتقديم الدعم المناسب له، حتى يؤدي الدور الذي يجب أن يلعبه كما هو سائر في مختلف دول العالم المتقدم؛

– الآثار الوخيمة التي أفرزتها الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة على مختلف أقطار الوطن العربي سواء على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، وهكذا أصبحت قضية التنمية الزراعية المستدامة في قلب دائرة الاهتمام من كافة المسؤولين العرب وعلى كافة المستويات القطرية والقومية؛

– تغطية موضوع ذو صلة بالقطاع الزراعي كثيرا ما شغل البلاد العربية فيما يخص احتياجاتها الغذائية، إضافة إلى إلقاء الضوء على المشاكل الكبرى التي تعاني منها الزراعة في البلاد العربية، وما يثير الاهتمام هو الإمكانيات الزراعية التي تمتلكها الدول العربية، في حين نجدها من أكبر المستوردين للغذاء على المستوى العالمي، الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة حول هذه المفارقة.

8- صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراسة هذا البحث، نذكر أساسا نقص المراجع المتخصصة والمعمقة في مجال التنمية الزراعية المستدامة، وقلة المعلومات والإحصائيات خاصة الحديثة جدا حول القطاع الزراعي العربي.

9- الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، فبعد البحث تبين أنه لا توجد دراسات مشابهة له بشكل كبير، أو تناولته بشكل تفصيلي ولكن يمكن ذكر الدراسة التالية لارتباطها بموضوع البحث:

- دراسة الباحث مقدم عبيرات تحت عنوان: **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، موسم 2002، حيث قام الباحث بدراسة الإشكالية المتمحورة حول موقع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وإمكانياته المتاحة على مستوى المنطقة العربية وعلى مستوى خريطة التجارة العالمية، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن المنطقة العربية تزخر بقاعدة موردية زراعية هائلة، إضافة إلى أنه قامت العديد من تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو جماعية، كما أن النظام الجديد للتجارة العالمية ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة أصبح أمرا واقعا وأن انضمام الكثير من الدول العربية فيه ومحاولة البعض الآخر الالتحاق به ما هو إلا رغبة منها لمواكبة هذا النظام عوض البقاء على هامشه، وأن استفادة الدول العربية من هذا النظام سيعتمد بالدرجة الأولى على ما تحقق من نتائج في مجال إصلاح اقتصادياتها وتحقيق درجات أعلى من التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها.

10- أدوات البحث

تمثلت الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر التالية:

- المراجع المشكلة من كتب، أطروحات، ملتقيات، مجلات، بحوث ودراسات ومواقع الأنترنيت؛
- مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع القطاع الزراعي في الوطن العربي؛
- الاتصال بالهيئات الرسمية كجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

11- محتويات البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، تم تقسيم هذه البحث إلى أربعة فصول حيث: تناولنا في **الفصل الأول** مختلف الأسس النظرية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، من خلال التطرق إلى أهم المقاربات النظرية السائدة في الفكر التكاملي، بدءا بالنظرية الاتحادية (الفيدرالية) ومرورا بالنظرية الوظيفية التقليدية وانتهاء بالنظرية الوظيفية الجديدة، ثم التطرق إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، من خلال بيان أهم التعريفات التي أُعطيت له، وأهم الأشكال التي يتخذها، ومجموعة الأساليب التي يتبعها، والمراحل التي يتدرج

عبرها، وأخيرا تم التطرق إلى التوجهات الجديدة للتكامل الاقتصادي، بإبراز مفهوم الإقليمية الجديدة الذي قام عليه التكامل الاقتصادي الجديد، مع بيان خصائص هذا التكامل الاقتصادي الجديد، ودوافع الاتجاه المتزايد نحو الترتيبات التكاملية الجديدة.

أما في **الفصل الثاني** فتناولنا أهم حيثيات الإطار النظري للتنمية الزراعية المستدامة، من خلال التطرق أولا إلى مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة، بعرض التطورات التي مر بها مفهوم التنمية في سياق الفكر الاقتصادي إلى أن نشأ لدينا مفهوم التنمية المستدامة، مع بيان مختلف التعريفات التي أُعطيت للتنمية المستدامة، واستنتاج خصائصها التي تميزها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما تم التطرق ثانيا إلى مدخل تاريخي للتنمية الزراعية، بإبراز مفهوم الزراعة وتحليل التطورات التي مرت بها عبر التاريخ الإنساني، واستنتاج أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية، ثم بيان أهمية التنمية الزراعية بالنسبة لسائر المجتمعات مع إبراز مختلف الأساليب التي اتبعتها التنمية الزراعية في العصر الحديث، وأخيرا تم التطرق إلى مدخل مفاهيمي للتنمية الزراعية المستدامة، بإبراز التأثيرات المتبادلة بين التنمية الزراعية والبيئة، والتي نشأ على أساسها مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، مع تحليل مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإبراز أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

بينما في **الفصل الثالث** تناولنا أهم ملامح البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، من خلال التطرق إلى أهم تطورات الأداء الاقتصادي العربي العام، بإبراز مكانة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي، وأهم المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية المحيطة بالمنطقة العربية، كما تم التطرق إلى تطورات القاعدة المواردية الزراعية العربية، بإبراز تلك التغيرات الحاصلة في السنوات الأخيرة في نمو كلا من قاعدة الموارد المائية والأرضية، المراعي والغابات، الموارد الحيوانية، الداجنة والسمكية ثم قاعدة الموارد البشرية الزراعية، ثم تم التطرق إلى الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في السنوات الأخيرة على مستوى الاقتصاديات العربية، بإبراز مكانة ومستويات كلا من الناتج الزراعي العربي الإجمالي، الإنتاج الزراعي العربي، التجارة الخارجية الزراعية العربية والاستثمارات العربية في القطاع الزراعي، وذلك على المستويات القطرية وعلى مستوى الوطن العربي ككل، ثم حساب أهم مؤشرات الفجوة الغذائية العربية، وتتضمن مؤشرات الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب، لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى ثم لمجموعة المنتجات الحيوانية، الداجنة والسمكية، وأخيرا تم التطرق إلى أهم معالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي، بإبراز أهم الجهود العربية القطرية المبذولة في السنوات الأخيرة في تنمية وحماية كلا من الموارد المائية والأرضية، الموارد الرعوية والغابية، الثروة الحيوانية، الداجنة والسمكية، إضافة إلى إبراز جهود تنمية القدرات البشرية الزراعية، مع عرض أهم الانجازات المتحققة في مجال التطور التقني الزراعي، كما تم تحليل أهم التطورات الاجتماعية الأخيرة في الأوساط الريفية العربية، بإبراز تطورات معدلات الفقر، معدلات البطالة، أوضاع التغذية وتطورات الخدمات الاجتماعية

الأساسية من تعليم، صحة وغيرها في الريف العربي، وأخيرا تم التطرق إلى أهم السياسات الزراعية العربية المتبعة كذلك في السنوات الأخيرة باعتبارها موجهات العمل الزراعي، حيث قمنا بتحليل كلا من سياسات الاستثمار الزراعي، التجارة الخارجية الزراعية ثم سياسات تنظيم وتدعيم الخدمات الزراعية المساندة التي تتضمن سياسات التمويل والائتمان الزراعي، سياسات الإنذار المبكر والتنبؤات المناخية لأغراض الزراعة، سياسات خدمات وقاية النبات وسياسات الرعاية البيطرية والصحة الحيوانية.

وأخيرا في **الفصل الرابع** تم تناول أهم مداخل وتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، من خلال التطرق أولا إلى التكامل التجاري الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، من خلال الحديث عن ملامح هذا الدور المتعلق أولا بتحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية من جوانب تنمية التجارة الزراعية الخارجية والبينية، تنمية الاستثمارات الزراعية المحلية والأجنبية، تحقيق وفورات الحجم الكبير، زيادة المنافسة داخل القطاع الزراعي، نقل وانتشار التكنولوجيا الزراعية، حماية الملكية الفكرية الزراعية وتنمية الإيرادات الحكومية، ثم انتقلنا إلى الحديث عن ملامح ذاك الدور المتعلق ثانيا بتحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية من جوانب تحقيق الالتزام بمعايير العمل الزراعي، توفير فرص العمل الزراعي، تحقيق الرفاهية والأمن الغذائي، تحقيق أمان وسلامة الغذاء ودعم وتعزيز حقوق الإنسان، وأخيرا تحدثنا عن متضمنات التكامل التجاري الزراعي لتحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية، ثم بعد ذلك تم التطرق إلى التكامل الاستثماري الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، من خلال الحديث عن ملامح هذا الدور المتعلق أولا بتحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية من جوانب تنمية الاستثمارات الزراعية المحلية والبينية، تنمية التجارة الزراعية البينية والخارجية، نقل التكنولوجيا الزراعية وتنمية مشاريع البحث والتطوير الزراعي، تنمية القدرات البشرية الزراعية، إعادة توطين الإنتاج الزراعي وزيادة المنافسة داخل القطاع الزراعي، ثم انتقلنا إلى الحديث عن ملامح ذاك الدور المتعلق ثانيا بتحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية من جوانب توفير فرص العمل الزراعي، تحقيق الأمن الغذائي، تحقيق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ثم تحدثنا عن متضمنات التكامل الاستثماري الزراعي لتحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية، ثم في الأخير تم التطرق إلى مضامين الأداء التنموي الزراعي المستدام في تجـــارب التكامـــل الاقتصادي الزراعـــي العـــربي، بإبراز مختلف المداخل والأشكال التي اتبعتها الدول العربية في صياغة نماذجها التكاملية، من الاتفاقيات الجماعية والإقليمية، المنظمات والشركات الزراعية المشتركة والتجمعات الإقليمية، حيث تم تحليل مختلف تلك التجارب المتعثرة منها والتي ما زالت قائمة على ضوء مساهمتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي ثم بيان أهم المعوقات التي واجهتها وأهم تحديات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وأخيرا حاولنا صياغة جملة من النقاط تشكل في مجموعها محاورا للعمل الاستراتيجي لتحقيق تنمية زراعية تكاملية مستدامة في الوطن العربي خلال الفترة القادمة.

الفصل الأول

أسس نظـــــرية حـــول التكـــامل الاقتصـــادي

تمهيد:

عند إجراء استقراء للتاريخ الاقتصادي الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، تتبين بجلاء مجموعة المتغيرات الدولية والإقليمية التي تشكلت عقب سلسلة التصدعات المتتالية في بنية وهيكل وتركيبة العلاقات الاقتصادية الدولية فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبح التوازن يعكس وضعا جديدا قبل بموجبه لعب دور الشريك الصغير، في مقابل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة وتوجيه النظام الاقتصادي الدولي، ولذلك فقد تراجعت أهمية العامل العسكري فيما برزت أهمية العامل الاقتصادي وتزايد المنافسة على المصادر الأولية والأسواق الاستهلاكية.

من أجل ذلك ارتضى زعماء المجتمع الدولي فكرة التكامل الاقتصادي كوسيلة لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية والسياسية، إذ أن العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن باتت محكومة بفكرة التشاركية والاعتمادية المتبادلة نتيجة الأعباء الكونية المشتركة التي تحتم التعاون أكثر من أي وقت مضى.

إن الدول النامية تواجه في الفترة الحالية تحديات كبيرة، أكثر حدة من تلك التي واجهتها في الفترات السابقة، فهي لن تكون بمنأى عن جميع التحولات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية المتمثلة أساسا في ظاهرة العولمة بكل إرهاصاتها، من تحرير المبادلات التجارية الدولية، وازدياد قوة التكتلات الاقتصادية العملاقة، خاصة مع ما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي وتكنولوجي ورأسمالي، لذا أصبح من الواجب عليها البحث عن سبل العمل الجماعي في شكل تجمعات اقتصادية إقليمية، كي تصنع لنفسها حاجزا ضد التمدد الأمريكي والأوروبي، وتضمن حماية لها من همجية العولمة.

لقد شهدت فترة التسعينات من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة عودة انتشار ظاهرة التكامل الاقتصادي لكن في ثوب جديد لم تعرفه من قبل، فبينما كانت تقوم أساسا بين دول متقدمة (شمال،شمال) أو بين دول نامية (جنوب،جنوب) أصبحت الآن تُعقد بين دول مختلفة من حيث درجات النمو والتقدم (شمال،جنوب)، وعليه فقد أضحى التكامل الاقتصادي ظاهرة محورية ومرشحة لأن تزداد أهمية في رسم العلاقات الاقتصادية الدولية في العقود اللاحقـــــة.

بناء على ما سبق سيتم في هذا الفصل تناول المباحث التالية:

1. أهم المقاربات النظرية السائدة في الفكر التكاملي؛
2. مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي؛
3. التوجهات الجديدة للتكامل الاقتصادي.

المبحث الأول: أهم المقاربات النظرية السائدة في الفكر التكاملي

يعتبر ميدان العلاقات الدولية من الميادين الخصبة التي جال فيها الباحثون بأفكارهم قديما وحديثا بهدف الوقوف على فهم واضح وتفسير دقيق للظواهر والوقائع الدولية والتنبؤ بسلوكياتها مستقبلا[1]. وانطلاقا من ذلك يتفق جميع منظري العلاقات الدولية على اختلاف اتجاهاتهم، على أنه لابد من قراءة تاريخ العلاقات الدولية لأنه هو المادة الخام لأي جهد تنظيري في حقل العلاقات الدولية مما يعني هنا أن التاريخ هو الأسبق من حيث الظهور بالنسبة للتنظير[2].

تعود البدايات الأولى للتنظير في مجال العلاقات الدولية إلى بداية العصر الحديث في أوروبا، فعلى أنقاض منظومة القرون الوسطى القائمة على مفهوم التبعية، برزت إلى الوجود منظومة دولية جديدة بعد سلسلة من الصراعات والحروب شهدتها الأراضي الأوروبية، حيث تم إرساء مبدأ السيادة الوطنية الذي قامت على أساسه الدول الوطنية الحديثة[3].

لقد أفضت التغيرات المنظومية السابقة إلى ترتيب عالمي آخر، أصبحت بموجبه الدول هي الوحدات الأساسية في الحياة السياسية والاجتماعية الدولية، كما أصبح موضوع الدولة الوطنية هو المحور الأساسي الذي تدور حوله مختلف الدراسات والتحاليل في حقل العلاقات الدولية[4]. ولهذا أصبح يُنظر إلى منظومة السيادة على أنها الأساس الذي يتم الانطلاق منه للفهم والتنظير بشأن العلاقات الدولية الحديثة[5].

وتأسيسا على ما سبق فقد تعددت التيارات الفكرية التي تناولت موضوع العلاقات الدولية وتباينت فيما بينها كل بحسب إيديولوجيته، وبين هذه التيارات برز الفكر التكاملي الذي بدأ متواضعا، وقد كان للمعطيات الجديدة التي أسفرت عنها نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي وانفتاح آفاق جديدة لحرية التجارة والاقتصاد، دور كبير في تنمية روابط التعاون والتقارب بين الدول والمجتمعات، الأمر الذي شكل تربة صالحة لتطور الفكر التكاملي، الذي أصبح يزاحم التيارات السابقة في دراسة العلاقات الدولية بشقيها السياسي والاقتصادي، ولذلك فقد تناولته العديد من النظريات محاولة بذلك تطوير الوعاء الفكري الخاص بالدراسات التكاملية.

---

[1]. عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص 32.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 45.

[3]. فريد حسن محمد الزبيدي، **القانون الدولي بين القوة وتوازن المصالح**، مذكرة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العربية المفتوحة، الدانمارك، 2008، ص 29.

[4]. السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 20.

[5]. عبد الله بن جبر العتيبي، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثالث والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص 78.

المطلب الأول: النظرية الاتحادية (الفيدرالية)

ينطلق الطرح الاتحادي أساسا من فكرة أن المحددات السياسية هي العامل الأكثر أهمية في هندسة مداخل التكامل والوحدة، وعلى هذا فإن السياسة تشكل إذا قلب الفكر الاتحادي، ويسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية (دولة مركبة)، تمتلك شخصية دولية بالإضافة إلى سلطة إقليمية كاملة الصلاحيات تتولى تسيير شؤون التجمع الاتحادي في مقابل زوال الشخصية الدولية للدول الأعضاء وتنازلها الطوعي عن سيادتها، وينبغي هنا التمييز بين التنظيم الفيدرالي ونظيره الكونفدرالي، فهذا الأخير أشبه بالتحالف أو التعاهد بين مجموعة من الدول تحتفظ كل دولة فيه بسيادتها الداخلية والخارجية إلا في بعض المسائل التي تُترك للسلطة المشتركة[1].

إن التنظيم الكونفدرالي لا يمثل دولة بالمعنى القانوني، وهو يمثل الدول المتحالفة دون شعوبها بينما نجد التنظيم الفيدرالي هو أساسا تحالف بين الشعوب، خاصة تلك التي تتميز بدرجات من التجانس أو التقارب سواء كان ثقافيا، فكريا أو جغرافيا وقد أخذت بهذا المنهج مجتمعات كثيرة، ولكن يلاحظ أن أغلب تطبيقات هذا المنهج تمت في إطار قطري و لم تتجاوزه إلى إطار دولي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية[2].

يرى الفيدراليون أن من مقومات التنظيم الفيدرالي هو توفر قاعدة من التداخل والتشابك المصلحي بين الفئات الاجتماعية المنتشرة على أقطاره، بما يضمن تحقيق مصالحها على نحو أفضل مما يتحقق داخل الكيانات القطرية، وبالتالي فالمنهج الفيدرالي يستند في ذلك على نظرية التشكيلات الاجتماعية التي ترى أن القوة الاجتماعية هي التي تكيف كل المتغيرات الأخرى وأن هذه التشكيلات تتحد بالسياسة وليس بالاقتصاد[3].

والواقع أن الأفكار الاتحادية تعود امتداداتها إلى تلك الدعوات التي أطلقها العديد من المفكرين في أوروبا في القرن التاسع عشر بشأن إقامة أوروبا الموحدة، فقد دعا كلود هنري (Claude Henri) في عام 1814 إلى إقامة محور بين فرنسا وانجلترا يكون على شكل فيدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى دول أوروبية أخرى، وجاء اقتراح الأديب الفرنسي فيكتور هيغو (Victor hugo) في عام 1849 ليكمل ما بدأه الآخرون، فقد دعا إلى إقامة الولايات المتحدة الأوروبية تمتزج فيها أمم القارة وتنصهر في إطار وحدة شاملة، وعادت فكرة التكامل والوحدة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى عندما دعا النمساوي ريتشارد كودنهوف (Richard Coudenhov) عام 1923 هو الآخر إلى إنشاء

---

[1]. حسن نافعة، **مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفيدرالية والأطروحات الوظيفية**، ندوة علمية حول أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999، ص 369.

[2]. رابحة حاجيات، **الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص37.

[3]. محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1998، ص 6.

الولايات المتحدة الأوروبية، ونتيجة لذلك عُقد في فيينا عام 1926 المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي، ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا[1].

لقد باءت جميع الدعوات الاتحادية السابقة بفشل ذريع باندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي نفس الوقت ازداد الإدراك بأهمية أفكار الاتحاديين لاحتواء الحرب، حيث تم تبنيها خاصة من طرف أوساط فرنسية بزعامة جان مونيه (Jean Monnet) الذي كان يشغل رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية، حيث رأى في اعتماد المنهج الاتحادي نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة السيطرة على أوروبا[2].

وقد كان اختيار مونيه لقطاع الفحم والحديد لقيادة عملية التكامل والاتحاد بوضعه تحت إشراف منظمة إقليمية لها سلطات فوق الدول الأعضاء اختيارا لأسباب ظاهرها اقتصادي بتوسعة السوق من حدود القطر إلى مستوى الإقليم أما باطنها فهو سياسي أمني لأن هذا الاتحاد سيساعد على التغلب على عقدة الخوف الفرنسية من ألمانيا بوضع صناعة الفحم والحديد التي هي أساس الصناعة الحربية تحت سلطة أوروبية مشتركة والحد بذلك من سلطة الدولة القطرية في ألمانيا على هذا القطاع، وبذلك فلم تكن القضية هي مجرد نقل السوق من القطرية إلى الإقليمية بل تهيئة مناخ ملائم لنقل السلطة من القطر إلى الإقليم[3] .

لقد توالت خلال العقد الأول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الكثير من المحاولات الأوروبية لتجسيد أشكال من التكامل، باعتماد صيغ اتحادية تغلب عليها الاعتبارات السياسية والعسكرية، إلا أنها لم تحقق الانطلاقة المنشودة نحو تحقيق التكامل والوحدة، بسبب عدم تقبل الحكومات الأوروبية لمسألة التنازل عن السيادة الوطنية والتي كانت حديثة العهد بها، مما استدعى ضرورة البحث عن مداخل جديدة للتكامل، وعليه كانت الدعوة إلى اعتماد العامل الاقتصادي كمدخل جديد لعملية التكامل، وهو جوهر النظرية الوظيفية التقليدية والتي تطورت فيما بعد إلى الوظيفية الجديدة.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية التقليدية

لقد كان للأزمة الاقتصادية عام 1929 واندلاع الحرب العالمية الثانية، دور كبير في إثبات إفلاس البنى النظرية لمعظم التيارات الفكرية، خاصة التيارات السياسية التي تناولت قضايا الحرب والسلم في العالم، والتيارات الاقتصادية التي اهتمت بمشاكل اقتصاد السوق، قضايا التحرير والانفتاح التجاري بدءا بالكلاسيكية وانتهاء بالنيوكلاسيكية، وفي الواقع فإن عجز التيارات السابقة في تقديم أطروحات عن طرق وأنماط دخول الدول في الحرب والسلم والتجارة بات

[1]. أحمد سعيد نوفل، **الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد السادس والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص ص: 129-130.

[2]. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 2.

[3]. يوسف أحمد، **تطورات محاولات الوحدة العربية**، ندوة علمية حول أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999، ص 310.

ينذر بأزمة حادة على المستوى الفكري والتنظيري في حقلي الاقتصاد والعلاقات الدولية، وما فشل عصبة الأمم في إدارة النظام الأمني الدولي إلا تأكيدا عمليا لفشل تلك الأفكار الخاصة بتوازن القوى والتحالفات الدولية، ونظريات الأمن الجماعي والتي كانت ترمي جميعها إلى أن التسليم المطلق بالحقوق السياسية للدول الوطنية سيؤدي إلى تحقيق الأمن والتعاون الدوليين.

وفي ذات السياق ظهرت ضرورة البحث عن مدخل جديد لمعالجة قضايا الحرب والسلم والمشاكل الاقتصادية في العالم، خاصة وأن العالم بات على عتبة عصر جديد ازداد فيه تشابك المصالح والعلاقات الدولية، تحت تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي، وما ترتب عنه من تطور في عالم الاتصالات والمواصلات، وكان من البديهي أن يبدأ هذا البحث بإيجاد وسائل لتجاوز إطار الدولة الوطنية، وإزاحة فكرة السيادة التي اعتُبرت مسؤولة إلى حد بعيد عن فشل جميع أشكال التقارب والتعاون الدوليين[1].

لقد اهتدى دافيد ميتراني (D.Mitrany) من واقع تفحصه للمشهد الاقتصادي والسياسي للعلاقات الدولية في فترة الحربين العالميتين إلى وضع نظريته الوظيفية عام 1943، والتي نشرها في كتاب له بعنوان تقدم الحكومة الدولية، حيث ركز فيه على الدور الذي تلعبه الروابط عابرة الوطنية في إحداث التكامل الدولي، وإتاحة المزيد من فرص الأمن والسلام والاستقرار[2].

تنطلق الوظيفية أساسا من فكرة أن الدولة الوطنية كوحدة أساسية في المنظومة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، وذلك بحكم تواجدها في رقعة جغرافية محدودة، بينما حاجيات المجتمع هي عابرة للحدود، ولذلك فنحن نشهد تراجعا للدولة كفاعل رئيسي في تنظيم العلاقات الدولية، في مقابل صعود قوى وفواعل جديدة غير الدولة، تمثلت في تلك المنظمات والتكتلات العالمية المقامة أساسا وفق نهج وظيفي (اقتصادي) قادرة على إشباع حاجيات المجتمعات على اختلاف أشكالها[3].

تتلخص أفكار الوظيفيين عموما في أن الخلل الاقتصادي والاجتماعي الذي يسود العالم يكون دائما سببا في اندلاع الحروب واستفحال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر، ولذلك يجب التوسع في مجالات تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات، انطلاقا بالقضاء على جميع العراقيل في وجه السير الحسن للعلاقات

---

[1]. عبد الفتاح العموص، **مدى ملائمة الإستراتيجية الاقتصادية الإقليمية الأوروبية للأخذ بها مغاربيا**، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول مستقبل الاقتصاديات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2010، ص ص:4 - 5 .

[2]. محمد سمير عياد، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 22.

[3]. مراد خليفة، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية**، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2006، ص 7.

الدولية، وانتهاء بإدخال إصلاحات كثيفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة المجتمعات[1].

ومن زاوية أخرى عمد الوظيفيون إلى انتقاد المنهج الفيدرالي كنموذج لتنظيم المجتمع الدولي، وذلك لكون الانطلاقة لا يجب أن تكون فوقية (سياسية)، وإنما يجب أن تكون تحتية (اقتصادية، اجتماعية)، ولذلك فلضمان نجاح روابط التعاون الدولي ينبغي فصل القضايا الاقتصادية والتقنية عن القضايا السياسية، والبدء بتحقيق التعاون والتكامل في المجالات القطاعية، فاختيار قطاع معين لتحقيق التكامل الدولي، سوف يؤدي إلى توليد قوة دافعة باتجاه التكامل الشامل، ويبرّر الوظيفيون ذلك معتمدين على ظاهرة الانتشار (Spill-Over) فالنجاح المتحقق في قطاع معين وتشابك القطاعات سوف يدفعان إلى توسيع التجربة وتعميمها على باقي القطاعات الأخرى، ثم لا تلبث العملية التكاملية إلا أن تصل في النهاية إلى الوحدة الشاملة[2].

لقد شكل المنهج الوظيفي أحد البدائل المطروحة بشدة في وجه العمليات التكاملية المقامة على أساس اقتصادي وليس على أساس سياسي، ويثبت ذلك مسارعة الدول الأوروبية بعد فشل معظم التجمعات الفيدرالية، إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بعد التوقيع على اتفاقية روما سنة 1957، والذي أخذ في التوسع فيما بعد رأسيا وأفقيا، وانتهى به المطاف في الوقت الحاضر في صورة الاتحاد الأوروبي[3].

ولكن على الرغم من تلك الأهمية التي مُنحت للمنهج الوظيفي، إلا أنه واجه العديد من الانتقادات والتي من بينها[4]:

- إن عملية التكامل تحتاج دائما إلى إرادة سياسية في بداياتها الأولى؛
- لا تثبت دائما صحة حدوث تطور في العملية التكاملية عن طريق الانتشار، فبالإمكان حدوث انتكاسة إذا تفاقمت المشاكل في قطاع معين مما يقود إلى انحسار العملية التكاملية بأكملها (Spill-Back).

من خلال الوصف السابق للوظيفية، يتبين أنها تقوم على مبدأ التعاون والتكامل، الذي يكون منطلقه الميادين الاقتصادية، مع التركيز على الوسائل الكفيلة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات، كما تذهب الوظيفية إلى أبعد من ذلك حيث تهدف إلى عالمية التكامل والتعاون إلى حد تأسيس حكومة عالمية واحدة، وهو ما شكل نقطة التعارض بين الوظيفيين ومن جاء بعدهم من الوظيفيين الجدد.

---

[1]. عبد الفتاح العموص، مرجع سابق، ص 5.

[2]. مراد خليفة، مرجع سابق، ص 8.

[3]. أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص 130.

[4]. عبد الفتاح العموص، مرجع سابق، ص 7.

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة

تعتبر الوظيفية الجديدة امتدادا تاريخيا وفكريا للوظيفية التقليدية، فقد تبلور الفكر النيووظيفي خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، نتيجة للعمل الجاد لبعض المفكرين والمهتمين بشؤون الوحدة والتكامل، من أمثال: كارل دوتش (Karl Deutsch)، أرنست هاس (Ernest Haas)، جوزيف ناي (Joseph Nye)، وتعتبر الإسهامات الفكرية لهؤلاء الثلاثة إلى حد بعيد الدعامة النظرية للفكر النيووظيفي.

لقد شكل الفكر الوظيفي المحدث ثورة على نظيره التقليدي، فقد أدرك الوظيفيون الجدد معالم القصور والخلل الذي لحق بالوظيفية التقليدية في أثناء طرحها لفكرة التكامل، والذي تريد منه أن يكون عالميا من منطلق عدم اعترافها بنهاية الدولة، ولذلك نجد الوظيفيين الجدد على النقيض من ذلك تماما، فقد ركزوا على فكرة التكامل الإقليمي بدلا من التكامل الدولي، وراحوا يبحثون عن الأساليب التي يمكن بواسطتها أن تتخلى الدول عن سلطاتها لصالح المنظمات الإقليمية، مما يترتب عليه إنشاء سلطة سياسية جديدة لها سلطة القرار على المستوى الإقليمي، وبذلك فالطرح النيووظيفي يطمح إلى تكوين تنظيمات فيدرالية إقليمية، مقتربا في ذلك إلى حد كبير من الطرح الفيدرالي[1].

ومع أن الوظيفيين الجدد يتفقون مع أسلافهم التقليديين في أن العملية التكاملية تنطلق أساسا من قطاعات السياسة الدنيا (الاقتصادية)، لكن يتولى الإشراف عليها قيادات سياسية، ومنه يتضح الاختلاف بين الفريقين والذي يكمن في مسألة تحييد السياسة أو تجاهلها، فبينما ركز الوظيفيون الأوائل على أن التعاون الاقتصادي والوظيفي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية، وإلى تكوين مصالح مشتركة، وهو ما يدفع إلى الوحدة السياسية، نجد الوظيفيين الجدد يتفقون معهم على أن التعاون الاقتصادي والوظيفي يؤدي إلى تقسيم أفضل للعمل، وبالتالي إلى إنتاجية أعلى ورخاء أفضل، ولكنهم يضيفون أن الوظيفيين الأوائل قد تجاهلوا قضية التوزيع، أي توزيع منافع هذا التعاون، مما يقود تلقائيا إلى دخول السياسة ضمن العملية التكاملية، كونها المسؤولة عن عملية التوزيع[2].

ويضاف إلى ذلك، أن دعوة الوظيفيين الأوائل إلى إهمال الاعتبارات السياسية في عملية التكامل دعوة غير مفهومة، وأنه إذا كانت هناك دروس مستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي التي تعتبر تطبيقا ناجحا للمنهج النيووظيفي، فإن أول هذه الدروس هو أنه بدون مظلة سياسية أمنية تصون العملية التكاملية من الضغوط الخارجية أو الداخلية فإنه يستحيل ضمان نجاحها، فكان انخراط أوروبا الغربية في حلف الأطلنطي من جهة، وإقرار الدول الأوروبية بحصانة وديمومة الحدود السياسية التي رُسمت بينها بعد الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى، هو الذي وفر مثل هذه المظلة التي بدونها كان من الصعب أن تبدأ أصلا العملية التكاملية في أوروبا[3].

---

[1]. عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 189.

[2]. حسن نافعة، مرجع سابق، ص 370

[3]. نفس المرجع السابق، ص 362.

وانطلاقا من ذلك فإن أي مدخل للتكامل أو الوحدة يجب أن يأخذ في اعتباره العوامل الاقتصادية والسياسية معا، وفي هذا الإطار لا نستطيع أن نتجاهل الوظيفية الجديدة التي صارت جزءا لا يتجزأ من الخطاب الحديث فيما يتعلق بالوحدة والتكامل، ولمعرفة متضمنات النظرية الوظيفية الجديدة أكثر، لابد من الإشارة إلى الإسهامات الفكرية لأهم مفكريها، لأنها تمثل الإطار النظري والمفهومي لها ويتلخص ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: التكامل القطاعي لدى أرنست هاس

ارتكزت وظيفية هاس الجديدة على عناصر أساسية ينبغي توافرها جميعا لإنجاح العملية التكاملية، تتمثل أولى هذه العناصر في توفر الولاء للمركز الإقليمي الجديد الذي تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، وبذلك يتاح لهذه المؤسسات العمل بنوع من الحرية بما يجعلها قادرة على تحقيق مصالح الدول الأعضاء بكفاءة أكبر، وبناء عليه تكون التجمعات الإقليمية أقدر على تحقيق الرخاء والرفاهية من التكتلات العالمية بينما يتمثل ثاني هذه العناصر في عنصر التسييس التدريجي، وذلك من خلال الانتقال من المسائل الاقتصادية الفنية إلى المسائل السياسية، على العكس من الوظيفيين التقليديين الذين يكتفون بالمسائل الاقتصادية التقنية، وأما ثالث تلك العناصر فهو عنصر التعميم أو الانتشار كما ذهب إليه الوظيفيون التقليديون والذي يعني أن التكامل في قطاع معين يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات، أي أن التكامل القطاعي يؤدي تراكمه إلى تحقيق التكامل الشامل[1].

الفرع الثاني: نظرية الاتصالات لكارل دوتش

تعتمد وظيفية دوتش على فكرة مفادها أن زيادة التعاملات والاتصالات، تؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول المعنية بالتكامل، مما يؤدي إلى زيادة تماسكها وديمومة الرابطة التكاملية فيما بينها، وفي هذا الشأن يرى دوتش أنه من الأفضل البدء بإنشاء تنظيمات تتولى مجموعة من الشؤون الفنية التي لا تثير حساسيات لدى الفئات الاجتماعية المختلفة، وإتباع منهج تعاملي يعمل على تكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية في الدول أطراف التكامل دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة، مع الاكتفاء بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي جرى تكثيفها[2].

إذن فالمنهج التعاملي يسعى إلى تحفيز الرغبة لدى الدول والمجتمعات نحو تحقيق المزيد من التقارب عن طريق تكثيف المعاملات المشتركة في الميادين الاقتصادية، والذي بدوره يهيئ المناخ الملائم لتوسع العملية التكاملية باتجاه الميادين السياسية، وصولا إلى مرحلة التكامل الأمني، التي تعد المرحلة الموالية بعد تحقيق التكامل السياسي[3].

---

[1]. عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص ص: 193- 194.

[2]. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص ص: 2- 3.

[3]. سليمان عبدالله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتحديداته**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 26.

الفرع الثالث: شروط وميكانيزمات التكامل لجوزيف ناي

تمثلت إسهامات جوزيف ناي في الفكر النيووظيفي، في قيامه بتطوير نموذج جديد للوظيفية الجديدة، يعتمد أساسا على العملية الميكانيزمية، وقد لخص ناي تلك الميكانيزمات في مبدأين، أولهما يتمثل في مبدأ الاعتماد المتبادل، الذي يتطلب زيادة تفعيل التعاون وتسهيل التنقلات في مجالات التجارة، رؤوس الأموال، المعلومات والأفراد، بينما يتمثل ثانيهما في مبدأ الانتشار الذي أشار إليه من سبقه من الوظيفيين، وبالموازاة مع تلك الميكانيزمات حدد ناي مجموعة من الشروط يراها ضرورية لنجاح العملية التكاملية، وتتلخص تلك الشروط في وجود نوع من التعددية السياسية في الدول أطراف التكامل، مع توفر قدر من التماثل والتكافؤ في المستويات الاقتصادية بينها، بالإضافة إلى قدرة الفئات الاجتماعية داخل تلك الدول على التكيف مع الأوضاع الجديدة، وهذا الشرط الأخير يكسب العملية التكاملية نوعا من الاستقرار الداخلي، الذي تتوطد في كنفه روابط التكامل والوحدة بين الدول أطراف التكامل[1].

وأخيرا، بعد تناول البناء النظري للفكر التكاملي من خلال أهم المقاربات النظرية المكونة له، يتبين ذلك الاختلاف والتباين في دراسة الظاهرة التكاملية بين أهم منظريها، بدءا من النظرية الاتحادية التي ركزت على العوامل السياسية، مرورا بالنظرية الوظيفية التقليدية وروادها دافيد ميتراني، الذي ركز على الجوانب التقنية والاقتصادية، وانتهاء بالنظرية الوظيفية الجديدة وروادها ارنست هاس الذي يربط بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي من خلال اعتماده على مبدأي الانتشار والتسييس التدريجي، ثم كارل دوتش الذي ركز على عنصر الاتصالات، وأخيرا جوزيف ناي الذي ركز على مبدأ الاعتماد المتبادل.

هذا، ومع التغيرات المنظومية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وما صاحبها من إعادة ترتيب لأدوار كل من السياسة والاقتصاد، أصبح بموجبها العامل الاقتصادي متربعا على سماء العلاقات الدولية، ولذلك شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة عودة سيطرة النظرية الوظيفية التقليدية على مجال الدراسات التكاملية، خاصة في ظل توجه الدول نحو التجمعات والتكتلات الاقتصادية فيما بينها أكثر من أي وقت مضى[2].

[1]. عبد النبي بورزيكي، **هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد يوتوبيا ؟**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثامن والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 114.

[2]. عبد الناصر الدين جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2008، ص 133.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون والمهتمون بموضوع التكامل الاقتصادي في تحديد بداية ظهور فكرة التكامل الاقتصادي بشكلها المعروف حاليا أو تطبيقها على الواقع العملي، ومن خلال تتبع تطور الفكر الاقتصادي يُرجّح أن هذه الفكرة قد ظهرت عندما دعا الاقتصادي الألماني فردريك ليست (Friedrich List) عام 1818 إلى إلغاء الرسوم الجمركية بين الولايات الألمانية وإقامة اتحاد جمركي فيما بينها، باعتماد سياسة جمركية واحدة لحماية المصالح الاقتصادية للشعب كله وكانت دعوته هذه نابعة من قناعته بأن أوروبا قد استفادت كثيرا في تلك الفترة من مبدأ حرية التجارة في الداخل ومن الحماية في الخارج ضد بريطانيا، التي كانت آنذاك متقدمة من حيث الصناعة بسبب ما شهدته من ثورة صناعية، وعلى إثر ذلك تبنت بروسيا فكرة ليست والخاصة بإقامة الاتحاد الجمركي بين الولايات الألمانية، وتولت إنشاء اتحاد الزولفراين (Zollevrein) عام 1833، ويعتبر هذا الاتحاد أول تكتل اقتصادي بالمعنى الحديث ظهر إلى الوجود، حيث كان له أهمية كبرى في تاريخ ألمانيا وأصبح فيما بعد أساسا للصناعة الألمانية الحديثة[1].

لقد تطورت فكرة التكامل الاقتصادي في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت العديد من الكتل الاقتصادية في العالم خاصة مع تعدد المشكلات الاقتصادية التي عجزت الدول المنفردة عن مواجهتها وهكذا يشار في الأدبيات الاقتصادية إلى فترة النصف الثاني من القرن العشرين على أنها فترة التكتلات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

لقد ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي (Intégration économique) لأول مرة في حقل الاقتصاد في أدبيات الفكر الاقتصادي الرأسمالي سنة 1950، على يد الاقتصادي جاكوب فينر (J.Viner) الذي كان له الفضل في وضع أسس نظرية الاتحاد الجمركي، التي تبحث في آثار إقامة تكامل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي على رفاهية الدول المعنية به، وتعتبر هذه النظرية أولى البدايات التنظيرية للتكامل في حقل الاقتصاد، وقد تأثر فينر إلى حد بعيد بأطروحات الفكر الوظيفي التقليدي الذي كان معاصرا له إبان فترة الخمسينات من القرن الماضي، ثم توالت من بعده الكثير من الأعمال والدراسات، قام بها مجموعة من الاقتصاديين البارزين بغية تطوير نظرية خاصة بالتكامل الاقتصادي[2].

وبالتالي فرغم الحداثة النسبية لهذا المفهوم في الفكر الاقتصادي إلا أن الاهتمام به قد زاد على نطاق واسع، بحيث أصبح أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر، فهذه الصيغة استخدمت في أوقات مختلفة لتعني مقاصد متباينة فعلى

---

[1]. محمد جمال الدين العلوي، **تجربة السوق الأوروبية المشتركة وعلاقتها بالدول النامية**، ندوة علمية حول التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، السودان، 1989، ص 111.

[2]. عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 24.

المستوى الدولي استخدمت لوصف جميع أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما على المستوى الوطني فقد اتجهت لتعني تقليص التباينات الاقتصادية والاجتماعية (القطاعية والجغرافية) في مجال توزيع الثروة والدخل[1].

ويشير أيضا مصطلح التكامل الاقتصادي إلى تلك العملية التي بموجبها يتم إلغاء كافة القيود إلى تعوق حركة التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي، ثم العمل على حشد وتعبئة الطاقات الإنتاجية والبشرية والمالية الممكنة لدى هذه الدول حتى تصبح كتلة اقتصادية واحدة مع تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات[2].

وفي إطار ذلك فالتكامل الاقتصادي قد يكون شاملا كما قد يكون قطاعيا، فالتكامل الاقتصادي الشامل يتم فيه تطبيق إجراءات التكامل في وقت واحد على جميع القطاعات الاقتصادية في الدول الأطراف في التكامل، بينما التكامل الاقتصادي القطاعي فهو الذي تكون فيه إجراءات التكامل مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من اقتصاديات الأطراف المعيّنة[3].

وبالرجوع إلى أدبيات الفكر الاقتصادي، نجد هناك اختلافات بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج الاقتصادي والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون الاقتصادي وآخرون استعملوا مصطلح التكتل الاقتصادي، وعموما يرجع هذا الاختلاف إلى التباين بين وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول صيغ الرابطة التكاملية التي يتم الاتفاق عليها بين الدول المعنية بالتكامل، ومن جانب آخر تبرز اختلافات بين التعريفات المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي، وسيتم عرض أبرز تلك التعاريف التي قدمها جملة من المهتمين بموضوع التكامل الاقتصادي على اختلاف اتجاهاتهم المذهبية وطبيعة النظم الاقتصادية التي يمثلونها.

الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي في الفكر الرأسمالي

لقد قدّم العديد من الاقتصاديين المنتمين للمذهب الرأسمالي تعريفات مختلفة للتكامل الاقتصادي، وفي هذا الصدد عرّفه ميردال (Gunnar Mirdal) سنة 1956 على أنه:" العملية الاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي"[4].

أما بيلا بلاسا (Bela Balassa) فقد ورد تعريفه للتكامل الاقتصادي في كتابه نظرية التكامل الاقتصادي سنة 1964 حيث يرى أنه:" عملية وحالة فبوصفه عملية يشمل الإجراءات المتخذة لإلغاء أي تمييز بين الوحدات

---

[1]. عمر صقر، **التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي**، مكتبة عين شمس للطباعة والنشر، مصر، 1996، ص 36.

[2]. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 287.

[3]. رشيد بوكساني وأحمد دبيش، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004، ص 2.

[4]. فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص 6.

الاقتصادية المنتمية إلى وحدات وطنية مختلفة، أما كونه حالة فهو يدل على غياب جميع الأشكال المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية وليس البحث عن إلغائها"[1]. وانطلاقا من تعريف بلاسا نلاحظ أنه ركز على قضية التمييز أي التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة التحرير التجاري، وفي ذلك يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن إلغاء التمييز أو التدخل الحكومي هو المدخل الطبيعي والفعال لتحرير التجارة بين الدول أعضاء التجمع التكاملي[2]. ويشير بلاسا أيضا إلى أن التكامل الاقتصادي يأخذ أشكالا مختلفة، يتمثل الشكل الأول في التكامل التجاري الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، بينما يتمثل الشكل الثاني في التكامل على مستوى أسواق عناصر الإنتاج الذي يقود إلى السوق المشتركة، أما الشكل الثالث فيتمثل في التكامل على مستوى السياسات الذي يؤدي إلى الوحدة الاقتصادية الشاملة[3].

وفي سنة 1965 وضع الاقتصادي جان تنبرجن (Jan Tinbergen) تعريفه للتكامل الاقتصادي، حيث بيّن: "أن التكامل الاقتصادي يحتوي على جانبين أحدهما سلبي والآخر ايجابي، فالتكامل السلبي نجده يسير باتجاه إلغاء كل أشكال التمييز التجاري وجميع مظاهر عدم الاتساق في المنظومات الضريبية والجمركية، بالإضافة إلى إزالة كل القيود والحواجز الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية بين أعضاء التنظيم التكاملي، أما التكامل الايجابي فيهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق"[4].

ولقد تبنى الاقتصادي جون بندر (John Pinder) سنة 1968 نفس الأطروحات التي ذهب إليها تنبرجن فيما يخص الجوانب السلبية والايجابية للتكامل الاقتصادي، والتكامل الاقتصادي حسب بندر يشمل إلغاء كل أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار المتكاملة في الجانب السلبي، وتطبيق سياسات مشتركة ومنسّقة على نطاق كاف لتحقيق الأهداف الاقتصادية في الجانب الايجابي، ويعتقد بندر أن التنفيذ التام لجانب التكامل السلبي يؤدي إلى قيام سوق مشتركة، وأن تنفيذ الجانب السلبي شرط أساسي لأي تكامل ولكن ليس معنى ذلك استبعاد الجانب الايجابي حتى نهاية المرحلة بل قد يؤخذ ببعض نواحي الجانب الايجابي قبل أو أثناء استكمال الجانب السلبي، كما يرى بندر أن تنفيذ الجانبين السلبي والايجابي للتكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية[5].

---

[1]. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 13.

[2]. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2003، ص 30.

[3]. محمد محمود الإمام ، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتحارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990، ص 228.

[4]. محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 217.

[5]. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، 1990، ص 233.

وأما بالنسبة للاقتصادي فاجدا (Imre Vajda) فإنه ميّز بين أسلوبين للتكامل الاقتصادي، التكامل في الأسواق والتكامل الاستثماري، ويأخذ هذا التمييز في الاعتبار مشكلة عدم كفاية مبدأ الحرية الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال تطوير العلاقات التجارية البينية للدول الأعضاء وتنسيق عملية الإنتاج، وهو ما يترتب عليه في الوقت نفسه تعزيز قاعدة التكامل الاقتصادي ذاته[1].

وفيما يخص الاقتصادي ماكلوب (F.Machlup) فقد أكد في أطروحاته عن التكامل الاقتصادي سنة 1977 أن جوهر العملية التكاملية يتمثل في إزالة القيود التي تقف عائقا أمام حرية انتقال العمالة، رؤوس الأموال والمنتجات بوصفها عوامل ذات أهمية لإحراز التكامل الاقتصادي التام وفي ذات السياق ينبغي الاستفادة الفعلية من كل الفرص التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل[2].

ومن ناحية أخرى بيّن الاقتصادي روبسون (Rubson) سنة 1987 أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، وأن التكامل الاقتصادي يسعى إلى تكوين وحدة اقتصادية مغلقة[3].

الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي في الفكر الاشتراكي

لقد تناولت أدبيات الفكر الاشتراكي بدورها أيضا ظاهرة التكامل الاقتصادي، وقد ظهر ذلك جليّا في كتابات بعض المفكرين البارزين من أمثال إوى رومنسكا (Ewa Ruminska) التي رأت أن التكامل الاقتصادي عبارة عن عملية موضوعية خاضعة لتخطيط منظم تهدف إلى تقريب مستويات النمو والتقدم الاقتصادي بين الدول الاشتراكية عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية وطنية وإقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول أعضاء التجمع التكاملي من أجل توسيع الأسواق، وعموما تجمع الأدبيات الاقتصادية الاشتراكية على أن التكامل الاقتصادي يتضمن ثلاثة أركان أساسية، يتمثل أولاها في ضرورة وجود نمو متكافئ أو متقارب بين البلدان المعنية بالتكامل، بينما يتمثل الركن الثاني في التأكيد على احترام السيادة الوطنية للدولة الداخلة في عملية التكامل أي عدم التوجه لإقامة دولة جديدة تحل محل الدول المتكاملة، أما الركن الثالث فيتمثل في مبدأ التخصص والتقسيم الكفء للعمل كبديل للسوق الموحّدة في الفكر الرأسمالي[4].

يمكن هنا أن نبرز أن التكامل الاقتصادي في الفكر الاشتراكي يُنظر إليه على أنه عملية اقتصادية وسياسية في وقت واحد، وذلك لأنه لابد أن يتضمن مبادئ الاشتراكية، ولذا فإن التكامل الاقتصادي عند أنصار الفكر الاشتراكي هو

---

[1]. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص 43.

[2]. إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 44.

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 14.

[4]. محمد محمود الإمام، مرجع سابق، 1990، ص 234.

عملية موضوعية ومُوجّهة لتنظيم اقتصاديات مجموعة من البلدان ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية متشابهة بهدف الوصول إلى هيكل اقتصادي أمثل يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وتحقيق الرخاء والرفاهية.

الفرع الثالث: تعريف التكامل الاقتصادي من وجهة نظر الدول النامية

لقد عرّف كاهمنت (Kahment) التكامل الاقتصادي بين الدول النامية على أنه عملية تستهدف إزالة كل عوامل التفرقة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر، فهذا التعريف إذن يحصر التكامل الاقتصادي في صورة مناطق التجارة الحرة وبصفة عامة فمن منطلق المشاكل التي تعاني منها غالبية الدول النامية، نجد أن مفهوم التكامل الاقتصادي بالنسبة له يرتبط أساسا بمعالجة مختلف مظاهر التخلف والتبعية التي تعاني منها، ومنه تتجه جميع الدول النامية إلى اعتبار أن التكامل الاقتصادي هو أسلوب جديد للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطّرة وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود[1].

من خلال الاستعراض السابق لتعريف التكامل الاقتصادي بين مختلف النظم الاقتصادية، يتّضح أن غالبية الاقتصاديين يرون أن التكامل الاقتصادي هو عملية تجميعية لاقتصاديات مجموعة من الدول لتحقيق منافع اقتصادية إضافية لها، ومع ذلك فإن أنصار كل فكر اقتصادي يعرّفون التكامل الاقتصادي تبعا لنوعية الوسائل المستخدمة لتحقيقه والأهداف التي يُراد الوصول إليها، وبناء على ذلك فالاقتصاديون الرأسماليون يتجهون في تعريفهم للتكامل الاقتصادي إلى أنه عملية إزالة القيود والعراقيل أمام جميع التدفقات التجارية، بينما الاقتصاديون الاشتراكيون فيميلون في تعريفهم للتكامل الاقتصادي إلى أنه أسلوب التنسيق المشترك للخطط الاقتصادية بما يضمن تقسيما كفأ للعمل، وتعميقا للتخصص الاقتصادي بين الدول المتكاملة من أجل بناء الهياكل الإنتاجية التي من شأنها تعميق مبادئ العمل الجماعي بينها، أما التكامل الاقتصادي لدى الدول النامية، فهو ليس هدفا في حد ذاته وإنما ضرورة فرضتها المستجدات والتحديات الاقتصادية الراهنة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن أن نستخلص أنه توجد إشكالية تتمثل في عدم وجود تعريف مُوّحد للتكامل الاقتصادي وعموما يمكننا محاولة إعطاء تعريف شامل للتكامل الاقتصادي، حيث يعتبر عملية موضوعية، مُنظّمة ومُوجَّهة للتكيف المتبادل للبنى الاقتصادية لدولتين أو أكثر بما يحقق الأهداف الاقتصادية لجميع الأطراف، وأن الغاية النهائية للتكامل الاقتصادي بصفة عامة هو توحيد السياسات الاقتصادية لمجموعة الدول المتكاملة من أجل تحقيق وحدة اقتصادية شاملة.

[1]. سامية جدو، **التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004، ص 1.

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عديدة يمكن إيضاحها فيما يلي:

الفرع الأول: التكامل الاقتصادي الأفقي

ظهر هذا الشكل من التكامل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ينشأ هذا التكامل بناءا على الإرادة الحرة للدول الأطراف ورغبتها في تعزيز روابط التعاون بينها وتكون عادة هذه الدول متقاربة من حيث مستويات النمو والتقدم الاقتصادي ومتجانسة في طبيعة أنظمتها السياسية والاجتماعية وذات انتماءات قومية مشتركة[1].

وينصبُّ هذا النوع من التكامل أساسا على التوسع الأفقي أو الجغرافي بضم مشاريع إنتاجية تعمل في نفس النشاط الاقتصادي وتقوم بإنتاج سلع وخدمات متشابهة لتُشكل مشروعا واحدا، وهذا قصد رفع كفاءة وأداء المشروعات أو الوحدات الإنتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الخارجية التي تتوفر للوحدات المتكاملة، وبالتالي يؤدي هذا الشكل من التكامل إلى الحد من الآثار السلبية للمنافسة، غير أنه في كثير من الأحيان قد يؤدي إلى بروز نزعات احتكارية إذا ما أدّت عملية الاندماج التكاملي إلى الاستحواذ على نسبة كبيرة من السوق، بحيث لا يستفيد المستهلكون أبدا من الانخفاض الحاصل في التكاليف[2].

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي العمودي أو الرأسي

لقد انتشر هذا الشكل من التكامل في فترة الحملات الاستعمارية الحديثة، حيث تلجأ الدول المستعمرة عادة إلى ضم وحدات أو قطاعات إنتاجية من الدول التي تم استعمارها إلى قطاعاتها الأصلية، ولذلك فقد اقترنت علاقات التكامل العمودي بظهور التبعية الاقتصادية التي أصبحت مظهرا من مظاهر تخلف الدول النامية في علاقاتها مع الدول المتقدمة الصناعية، وعموما يقوم هذا الشكل من التكامل بين بلدين أحدهما متقدم والآخر نامي، يقع هذا الأخير تحت سيطرة الأول بشكل مباشر وكامل، فيتخصص البلد المتقدم في تصدير المنتوجات المصنعة بينما يتخصص البلد النامي في تصدير المواد الأولية بشكلها الخام، وقد استمر هذا الشكل من التكامل إلى الفترة التي شهدت نيل أغلب الدول النامية لاستقلالها السياسي، ولكنها بقيت في أغلب الأحيان تابعة للدول الرأسمالية الصناعية من خلال آليات السوق الدولية التي توجهها المصالح الرأسمالية[3].

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي الإقليمي

يقصد بهذا الشكل من التكامل قيام جملة من التفاعلات الاقتصادية التعاونية والتكاملية بين مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، أو بعبارة أخرى هو دخول مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والمتقاربة اقتصاديا

[1]. محمد جمال الدين العلوي، مرجع سابق، ص 112.

[2]. جـــمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 288.

[3]. نفس المرجع السابق، ص 288.

والمتجانسة ثقافيا واجتماعيا في علاقات اقتصادية خاصة بينها، فقد ينشأ نوع من التشابك أو الترابط بين عدد من الأقطار أو الدول نتيجة لظروف تاريخية سابقة مرّت بها[1].

وما تجدر ملاحظته في الوقت الراهن هو تلك الزيادة الكبيرة في عدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهذا ما أحيا المجادلات الدائرة منذ زمن طويل بين المتخصصين في الاقتصاد الدولي، بين من يفضلون اتفاقيات التكامل الاقتصادي الدولي ومن يفضلون الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يساعد البلدان النامية على زيادة قدرة العرض في شبكات الإنتاج الإقليمي خاصة الصغيرة والنائية منها بسبب وضعها الجغرافي مثل تلك الموجودة في وسط إفريقيا وآسيا الوسطى، كما يمثل التكامل الاقتصادي الإقليمي خطوة لابد منها لهذه البلدان للوصول إلى الأسواق العالمية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي يتجاوز كثيرا مجرد توفير فرص التجارة التفضيلية بين الدول المتجاورة ذلك أنه يشمل عددا من الخطوات التي يمكن اتخاذها في الطريق نحو تكامل اقتصادي شامل، انطلاقا من الاستثمار في البنى الأساسية الإقليمية ووصولا إلى تحرير حركة المنتجات، رؤوس الأموال، التكنولوجيا واليد العاملة، ومن ناحية أخرى فقد تكون الدول الأكبر قادرة على الاختيار بين التكامل العالمي أو التكامل الإقليمي، ولكن البلدان الصغيرة والفقيرة وغير الساحلية تكون أحوج إلى التكامل الإقليمي من غيره، فعلى سبيل المثال يمنح توفر محاور البنى الأساسية الإقليمية المشتركة (ممـــرّات النقل مثلا) فرصة للبلدان من أجل الوصول إلى أسواق عالمية لم تكن تستطيع الوصول إليها بمفردها، وعلى هذا إذا يتم استخدام بلدان الجوار الجغرافي كممرات للوصول إلى الأسواق العالمية[2].

المطلب الثالث: أساليب ومراحل التكامل الاقتصادي

تتبع الدول عند إقامة تكامل اقتصادي بينها مجموعة من الأساليب التكاملية المختلفة تبعا للأهداف المشتركة التي تسعى إلى تحقيقها من وراء تكاملها، كما يمكن أن تتدرج العملية التكاملية ذاتها وفق درجات أو مراحل متتابعة

الفرع الأول: أساليب التكامل الاقتصادي

تتوقف عملية المفاضلة بين الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول على عدة اعتبارات منها ما يتضمنه ذلك الأسلوب من أسس تكاملية، وكذلك ما تهدف إليه الدول من وراء تكاملها، إضافة إلى المجال أو القطاع الاقتصادي الذي يراد تنسيقه عن طريق التكامل، كما تتوقف أيضا تلك المفاضلة على اتجاهات الدول المتكاملة ومستواها الاقتصادي والاجتماعي، ونميز هنا بين الدول المتقدمة ونظيرتها النامية، وبناء على الاعتبارات السابقة يتحدد

[1]. سمير بحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص94.

[2]. اوبي ديتشمان واندرميت جيل، **الجغرافية الاقتصادية للتكامل الإقليمي**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الرابع، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ترجمة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، مصر، ديسمبر 2008، ص ص: 45-47.

الأسلوب الملائم والأمثل لقيام التكامل الاقتصادي بين تلك الدول، وفيما يلي سيتم الإشارة إلى بعض الأساليب المتبعة عند إقامة التكامل الاقتصادي كما يلي:

1- أسلوب التكامل الاقتصادي الكلي: في هذا الأسلوب يتم إزالة جميع الحواجز والقيود التي تعترض تدفقات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول حتى يتحقق التكامل الاقتصادي بينها، وينقسم هذا الأسلوب إلى نوعين هما:

1 - 1 - أسلوب التكامل الاقتصادي الكلي بدون تنسيق: في هذا الأسلوب يمكن تحرير تدفقات السلع وعناصر الإنتاج بين دول التجمع التكاملي، ويكون ذلك التحرير تلقائيا وبدون تدخل من الأطراف المتكاملة، ويتم تحقيق ذلك عن طريق إتباع سياسات تجارية مشتركة، فهذا الأسلوب التكاملي يمكن أن يتم عفويا وبدون تنسيق في ظل آليات السوق الحر ومبدأ الكفاية الحدية في استغلال الموارد الاقتصادية، لكن ما يُعاب على هذا الأسلوب أنه من الصعب تحقيقه عمليا لإحداث تكامل اقتصادي متكافئ بين مجموعة من الدول متفاوتة من حيث مستويات النمو والتطور الاقتصادي، وذلك خشية أن يكون هذا التكامل في صالح الدول الأكثر تطورا، ويمكن في المقابل أن يصلح تطبيق هذا الأسلوب بين دول متقدمة تكون متساوية من حيث درجات النمو والتقدم الاقتصادي[1].

1 - 2 - أسلوب التكامل الاقتصادي الكلي مع التنسيق: يهتم هذا الأسلوب بجانب تحرير حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة بالتنسيق بين كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنظمة للنشاطات الاقتصادية في تلك الدول، وذلك من أجل توفير ظروف متشابهة للنمو والتطور الاقتصادي، والتي تؤدي في النهاية إلى تجانس وتقارب اقتصاديات تلك الدول، الأمر الذي يضمن تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما، ويمكن أن يصلح تطبيق هذا الأسلوب في الواقع العملي على مجموعة من الدول تكون متقاربة من حيث درجات نموها وتطورها[2].

2- أسلوب التكامل الاقتصادي الجزئي: في هذا الأسلوب تقوم الدولة بتوجيه نشاطاتها الاقتصادية، ويكون ذلك بالتخطيط أو التنسيق حتى لا يحدث أي ازدواج بين وحداتها الاقتصادية وتلك الموجودة في الدول الأخرى الداخلة معها في اتفاقية التكامل الاقتصادي، وبالتالي يمكن هنا تقسيم العمل والتخصص في استغلال الموارد بين اقتصاديات تلك الدول بشكل يؤدي إلى تحقيق تكامل متوازن، يعمل على التوزيع العادل للمنافع والمكاسب المتحققة من وراء ذلك التكامل، وينقسم هذا الأسلوب بدوره إلى نوعين هما:

2 - 1 - أسلوب التنسيق الشامل: يتم في هذا الأسلوب إجراء تنسيق شامل بين كافة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء وكأنها اقتصاد واحد، ثم يتم وضع خطة مشتركة تتضمن جملة من السياسات التمويلية والاستثمارية تراعى

---

[1]. آدم إسحاق حامد، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي**، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1990، ص ص: 13- 14.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 14- 15.

فيها جميع خصائص كل من تلك الدول، ويشترط لنجاح هذا الأسلوب أن يقوم اقتصاد كل من تلك الدول على إلزامية التخطيط، ولذلك فقد وجد هذا الأسلوب تطبيقه الواسع بين مجموعة الدول التي كانت تأخذ بنظام التخطيط المركزي أو الدول الاشتراكية[1].

2 - 2 - أسلوب التنسيق الجزئي: في هذا الأسلوب يحدث نوع من التنسيق تقل درجته عن التنسيق الشامل، حيث يتم التنسيق هنا على مستوى قطاع معين من القطاعات الاقتصادية، كما يمكن أن يتم التنسيق على مستوى المشروعات المشتركة، وعلى هذا فإن هذا الأسلوب يأخذ صورتين هما:

2 - 2 - 1 - أسلوب التنسيق القطاعي: في هذا الأسلوب تتفق الدول الأعضاء في التكامل على إجراء قدر محدود من التكامل، بدلا من أن يكون ذلك التكامل شاملا لكافة مجالات النشاط الاقتصادي ووفقا لذلك يُجرى تنسيق محدود فيما بينها يكون على مستوى قطاع اقتصادي معين، وفي إطار ذلك تكون لهذا القطاع سوق موحّدة تكون فيها التجارة بمنأى عن جميع القيود الكمية والتعريفات الجمركية، كما يتم فيها تنسيق سياسات الإنتاج والتسعير والنقل والتخزين والتسويق كخطوة أولية في طريق توحيد هذه السياسات بين الدول الأعضاء، وفي ذات السياق يجب أن تراعي الدول المتكاملة عند التنسيق القطاعي بينها مجموعة من الاعتبارات منها[2]:

- دراسة نفقات الإنتاج لهذا القطاع في جميع الدول المشتركة ومعرفة سياساتها المتعلقة بهذا القطاع؛
- دراسة تخصيص وإعادة توزيع الموارد بين الدول الأعضاء وفقا للمزايا النسبية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد؛
- التأكد من عدم الإضرار بمصلحة أي دولة من أي دولة من الدول الأعضاء في التكامل وضرورة التوزيع العادل للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن هذا التكامل بين الدول المساهمة.

2 - 2 - 2 - أسلوب التنسيق على مستوى المشروعات المشتركة: يقصد بهذا الأسلوب تعاون دولتين أو أكثر لتنسيق السياسات الاستثمارية في نطاق العمليات الإنتاجية القائمة أو الجديدة، حيث تستهدف هذه المشروعات المشتركة معالجة أوجه القصور في الهياكل الإنتاجية، وتساعد بذلك على تطوير البنى الإنتاجية لهذه الدول، وفي هذا الإطار تحظى المشروعات المشتركة بجاذبية كبيرة كونها أكثر أساليب التنسيق توافقا وقابلية للتطبيق، كما أنها تعتبر أفضل الصيغ توفيرا لإمكانيات التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص[3]. ولكي تؤدي المشروعات المشتركة عملها التكاملي لابد أن تتوافر لها الشروط التالية[4]:

---

[1]. آدم إسحاق حامد، مرجع سابق، ص ص: 15- 16.

[2]. عباس بلفاطمي، **التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الواقع والآفاق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004، ص 16.

[3]. نفس المرجع السابق، ص 16.

[4]. نفس المرجع السابق، ص 18.

– أن تكون المشروعات المشتركة من النوع الذي يؤدي عمليا إلى حدوث درجة من الترابط العضوي الإنتاجي والتسويقي بين اقتصاديات الدول الأطراف؛

– أن يرتبط قيام المشروعات المشتركة بإستراتيجية معينة متفق عليها بين الدول الأعضاء؛

– أن يتم التنسيق وفقا لخطة محددة بين المشروعات المشتركة المقامة في الأقطار الأعضاء في التجمع التكاملي.

وعلى ما سبق يمكن أن يكون هذا الأسلوب هو المدخل الملائم للتكامل الاقتصادي خاصة بين الدول النامية نظرا لتميزه بمرونة تجعله قابلا للتطبيق رغم كل المشاكل التي تعاني منه تلك الدول.

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتدرج عبر مراحل أو مستويات مختلفة، حيث يتم تصنيف هذه المراحل تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية، كما يتوقف تباينها على الهدف من إتباعها، وعلى القطاع أو المجال المراد تنسيقه عن طريق هذا التكامل، كما تزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى بمعنى أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف الأدنى للقيود الموجودة بين الدول المتكاملة وصولا إلى إلغائها نهائيا، وفيما يلي استعراض لتلك المراحل:

1- اتفاقية التجارة التفضيلية: تعتبر أضعف مرحلة في مراحل التكامل الاقتصادي وتنطوي هذه الاتفاقية على التخفيض قدر الإمكان من الضرائب الجمركية على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وكذلك التخفيف من القيود على الاستيراد وغيرها من القيود المعيقة لحركة التجارة البينية، ولتشجيع التبادل التجاري بين الدول تأخذ هذه الاتفاقيات شكل اتفاقيات للتعريفة الجمركية، أو اتفاقيات للدفع مع الإشارة أن هناك من لا يعتبر هذه الاتفاقيات صورة أو مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي[1]. وفي هذا السياق يمكن أن نورد بعض الملاحظات المتعلقة باتفاقيات التجارة التفضيلية[2]:

– تشتمل هذه الاتفاقيات على تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها تماما؛

– تنصب هذه الاتفاقيات على الجوانب السلعية للتجارة البينية بين مجموعة الدول الأعضاء في المنطقة التفضيلية؛

– احتفاظ الدول الأعضاء في المنطقة التفضيلية بحق تحديد سياستها التجارية الخاصة بها.

2- منطقة التجارة الحرة: تشكل منطقة التجارة الحرة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي، وتتميز مناطق التجارة الحرة بأنها الأكثر انتشارا وشيوعا على المستوى الدولي، ويتم في هذه المناطق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول

[1]. أحمد الكواز، **مناطق التجارة الحرة**، مجلة جسر التنمية، العدد الثاني والتسعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2010، ص 2.

[2]. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994، ص 287.

العالم، أي أن كل دولة مشتركة في هذا التكامل لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية[1]. وبالإضافة إلى ذلك تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بحرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها، وتعتبر مناطق التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي، حيث أنه عادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[2]. ومن بين مناطق التجارة الحرة التي قامت خلال القرن العشرين نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) التي قامت سنة 1960 ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) سنة 1994.

3- الاتحاد الجمركي: يعد المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يتم إلغاء مختلف الحواجز والقيود الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكل الدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، وعادة تحتاج الاتحادات الجمركية إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادة الدول الأعضاء[3]. ويتضمن إنشاء الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى ما سبق القيام بالإجراءات الآتية[4]:

- إزالة العقبات والعراقيل غير الجمركية المفروضة أيضا على التجارة البينية للدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي؛
- إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم تحديدها وصياغتها على أساس متفق عليه بين الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي.

ومن أمثلة الاتحادات الجمركية اتحاد البنلوكس بين كل من بلجيكا ولوكسمبرج سنة 1947، وفي هذا الإطار يتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة بتوحيد معدلات الرسوم الجمركية وتكوين جدار جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع العالم الخارج كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيّد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة الدول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة نتيجة لاحتمال منح دول غير أعضاء مزايا تفضيلية أكبر[5].

---

[1]. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 256.

[2]. عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 246.

[3]. حربي محمد موسى عريقات، **التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2004، ص 314.

[4]. حسين عمر، **الاقتصاد و العولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998، ص 8.

[5]. آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007، ص 20.

4- السوق المشتركة: في هذه المرحلة الأكثر تقدما من مراحل التكامل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج كالعمل، رأس المال والتكنولوجيا فيما بين الدول الأعضاء، حيث يتم دمج أسواق السلع والخدمات وأسواق عناصر الإنتاج إلى أن تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت سنة 1957 بمقتضى معاهدة رومـــا[1]. وتتميز السوق المشتركة عن سابقاتها من مراحل التكامل الاقتصادي بما يلي[2]:

- تتوخى السوق المشتركة من عملها أهدافا اقتصادية وسياسية واجتماعية أما سابقاتها فتسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية بحتة؛

- تعتمد أجهزة مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية على منظمة واحدة فقط متمثلة في مجلس الوزراء، الذي يعمل على تحقيق أهداف اقتصادية محددة كإلغاء الرسوم أو توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء، بينما تتعدد أجهزة الأسواق المشتركة بما يكفل لها تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

5- الاتحاد الاقتصادي: يعتبر المرحلة الخامسة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث يتضمن الإجراءات التالية[3]:

- إلغاء كافة القيود والعراقيل أمام تدفقات السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء الواردات من العالم الخارجي لتلك الدول؛

- إلغاء جميع القيود أمام انتقال عنصري العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء؛

- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء مثل: السياسات النقدية، المالية وغيرها.

6- الاتحاد النقدي: يتضمن هذا الاتحاد بالإضافة إلى خصائص الاتحاد الاقتصادي، إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة، وتكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، ومن الأمثلة على ذلك إصدار عملة اليورو سنة 1999 الخاصة بالاتحاد الأوروبي[4].

7- التكامل الاقتصادي التام (الاندماج الاقتصادي): هذه المرحلة تمثل آخر مرحلة يمكن أن تصل إليها العملية التكاملية، حيث بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، تستهدف هذه المرحلة دمج اقتصاديات الدول الأعضاء لتصبح كأنها اقتصاد واحد، حيث يتم هنا توحيد السياسات الاقتصادية بمعنى أن تتبع

---

[1]. عبد الواحد العفوري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2004، ص 268.

[2]. آدم إسحاق حامد، مرجع سابق، ص ص: 10- 11.

[3]. محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 144.

[4]. أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 9.

الدول الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يتم إنشاء سلطة فوق وطنية تراقب تنفيذ تلك السياسات الاقتصادية الموحدة، وغالبا ما يجمع هذا النوع من التكامل بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه، كما يمكن القول أنه في ظل التكامل الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية، النقدية، الضريبية، التجارية، الاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى إنشاء سلطة إقليمية وجهاز إداري يتوليان تنفيذ تلك السياسات[1].

ويمكن الإشارة هنا أن مثل النزعات السابقة إلى التكامل الاقتصادي تتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ المنظمة العالمية للتجارة وهو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والذي يقضي بسريان كافة أنواع التفضيلات التجارية التي يمنحها عضو في المنظمة إلى طرف آخر، إلى بقية الأعضاء بصورة تلقائية، غير أن المادة (24) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) قد أجازت مثل هذه الاتفاقيات التكاملية، إذا كانت تقود إلى إلغاء كامل وفوري أو وفقا لجدول زمني للتعريفات الجمركية القائمة، ويرجع ذلك إلى اعتبار أن هذه الاتفاقيات خطوة على طريق تحرير التجارة، بشرط أنه على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إخطار المنظمة بذلك[2]. وبالنظر إلى تلك المراحل نلاحظ أن عملية التكامل تتم إما بتحرير التجارة بين الأعضاء أو الأطراف الداخلة فيه، وهو ما يعرف بالتكامل عن طريق التجارة أو يتم بتحرير حركة عناصر الإنتاج وهو ما يسمى بالتكامل بعناصر الإنتاج أو بتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية ويدعى التكامل في السياسات وإما بالتوحيد الكامل لهذه السياسات وهو ما يطلق عليه بالاندماج التام، ولا شك في أن التكامل الاقتصادي الذي يتم بهذه الأشكال جميعها، هو تكامل عن طريق السوق وآلياته[3]. وعموما فإن المراحل الثلاث الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي المذكورة سابقا تعني درجة أعلى للتكامل الاقتصادي، وذلك إذن يتطلب مزيدا من تخلي هذه الدول عن جزء كبير من سيادتها الوطنية لصالح الهيئات المركزية التي تتولى وضع السياسات المختلفة للدول الأعضاء، والشكل الأدنى يبين باختصار مراحل التكامل الاقتصادي.

[1]. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 15.

[2]. عبد القادر فتحي لاشين، **المعوقات والمشاكل الإحرائية في المنافذ وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2000، ص 4.

[3]. حبيب محمود، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص ص: 276- 277.

شكل رقم (1 - 1): مراحل التكامل الاقتصادي

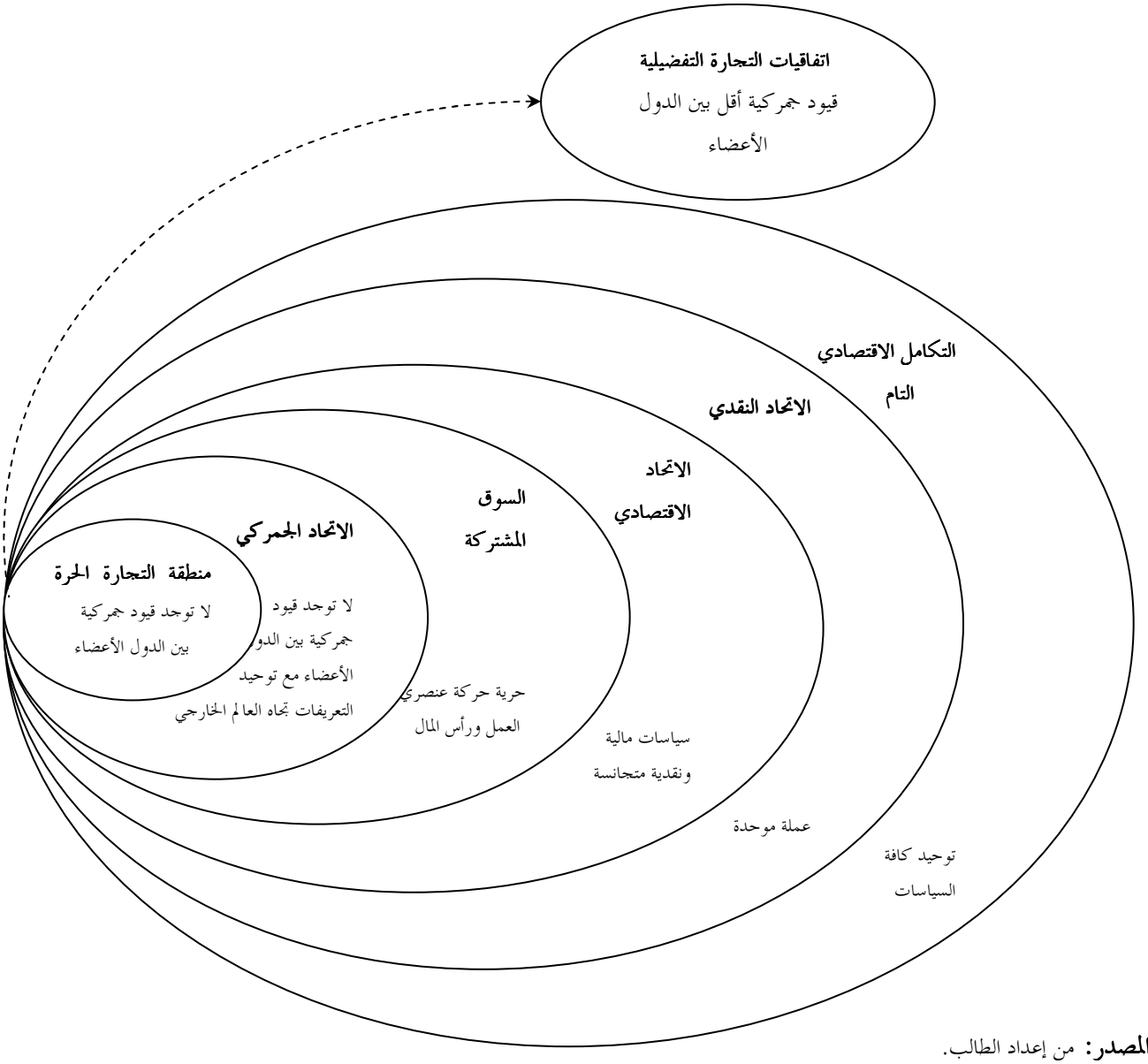

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الرابع: مقومات التكامل الاقتصادي ومشاكله

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي مرهونة إلى حد بعيد بتوافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن استمرارية العملية التكاملية، وتعمل على مواجهة مختلف المشاكل التي قد تقف في وجه مسيرته.

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي

1- التجاور أو التقارب الجغرافي: يعتبر التجاور أو التقارب الجغرافي من أهم المقومات الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي لديها الرغبة في إقامة وحدة اقتصادية بينها، وذلك من أجل تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما أن التقارب الجغرافي يعني انخفاضا في تكاليف النقل على العكس من الحالة التي تكون فيها هذه الدول متباعدة أو متناثرة جغرافيا، ولذلك فإن التقارب الجغرافي يعد من

دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينها واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج بينها، وعلى الرغم من توفر وتطور وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في عملية التكامل الاقتصادي وليس شرطا ضروريا له[1].

2- وجود حالات العجز والفائض: من المقومات الضرورية للتكامل الاقتصادي هو ذلك الشرط المتمثل في حالات العجز والفائض الموجودة على مستوى الاقتصاديات الوطنية للدول أطراف التكامل، فحالة العجز التي تبرز سواء في هياكلها الإنتاجية أو في إمكاناتها التسويقية أو في مواردها وغير ذلك تعتبر بمثابة الدافع نحو التكامل، لأن انضمام أي دولة إلى تجمع اقتصادي معين، يتيح لها إمكانية الحصول على إمدادات ومنافع من الأطراف الآخرين في التجمع الاقتصادي، ومن ناحية أخرى تمثل المنطقة التكاملية سوقا مُوسّعة لاستيعاب الفوائض الموجودة على مستوى اقتصاد أحد الدول المتكاملة[2].

3- توفر الإرادة السياسية: بالإضافة إلى المقومات السابقة نجد الإرادة السياسية التي لها وزن كبير كأحد شروط قيام التجمعات الاقتصادية، وترتكز الإرادة السياسية أساسا على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا والمنافع التي تعود عليها عند تكاملها، وتتضح أهمية هذه الإرادة السياسية أكثر من خلال التجربة الأوروبية، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها وتطورها إذا بقيت منفردة وأنه لن يكون لها أي تأثير على سير الأحداث في العالم بما في ذلك أنها ستكون عاجزة عن ضمان رفاهية شعوبها، وبالتالي اتجه بها التفكير إلى إدراك أهمية الوحدة السياسية كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي تلعبه الإرادة السياسية في تكوين التجمعات الاقتصادية بين الدول، حيث تعمل هذه التجمعات كوسيلة لدعم استقلالها السياسي وزيادة قواها التفاوضية، لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجال المعاملات الخارجية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية[3].

4- تجانس اقتصاديات الدول المتكاملة: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء اقتصادي حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكّل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما

[1]. عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 8.

[2]. فتيحة شيخ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 70.

[3]. آسيا الواقي، مرجع سابق، ص 14.

كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجالات الاقتصادية والسياسية على حساب الدول الأعضاء[1].

5- توفر وسائل النقل والاتصال: سواء تعلق الأمر بالنقل البحري، الجوي أو البري أو بطرق اتصال حديثة فهذا كله يساعد في نجاح عملية التكامل بين البلدان، وأن توافر هذه الوسائل مهم جدا، لأنها تتيح إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بين الدول المتكاملة، وأن غياب وسائل النقل والاتصال خاصة المتطورة منها يزيد من الصعوبات التي يواجهها تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول[2].

6- توفر المقومات الاقتصادية: والتي نذكر منها ما يلي[3]:

– الموارد الطبيعية، وهو عامل أساسي لنجاح التكامل، حيث إن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يعتبر حافزا على دخولها في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر على مثل تلك الموارد، محاولة الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية التي تنجم عن التكامل الاقتصادي؛

– عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل الاختصاصي والفني الماهر وذلك لأهميته بالنسبة إلى العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها؛

– البنية الأساسية، ويقصد بها هنا شبكة الطرقات، لأنه حتى في ظل حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته يبقيان محدودين ما دامت الدول المتكاملة تفتقر إلى طرق تربط بينها؛

– التنسيق بين السياسات الاقتصادية القطرية، حيث أن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية يتمثل في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص التنسيق بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، وهذا التنسيق لا يتطلب بالضرورة توحيد تلك السياسات التي سبق ذكرها، ومن جهة أخرى ينبغي كذلك تنسيق السياسات التمويلية والاستثمارية بشكل يضمن تحقيق نمو اقتصادي متوازن بين الدول الأعضاء، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الجماعية، وهذا يقود إلى ضرورة إعداد سياسة تكاملية للتمويل والاستثمار قادرة على تحقيق نمو متقارب بين مختلف الدول الأعضاء، وعلى هذا الأساس يجب أن تهدف تلك السياسة إلى تحقيق توزيع عادل لعوائد الإنتاج، وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الاقتصادية بشكل متوازن عبر المنطقة التكاملية فالتخصص وتنسيق الاستثمارات سيمكّنان من تجنب الاختلالات التي يمكن أن تنجم عن قيام أقطاب حقيقية في بعض البلدان، وازدواجية الاستخدام التي يمكن أن تتسبب في هدر الموارد المتاحة.

---

[1]. عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 9.

[2]. شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 66.

[3]. فليح حسن خلف، **العلاقات الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 177.

7- التوزيع العادل لمكاسب التكامل الاقتصادي: من الشروط الصعبة تحقيقها هي التحديد الدقيق لمكاسب التكامل وكذا توزيعها العادل على مختلف الأعضاء، ولكن من الممكن إقامة سياسة مشتركة بهدف اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما، أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان المتخلفة، وكذلك ينبغي اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تعيق عملية الإنتاج، ويجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة التكاملية، فعلى سبيل المثال، قد يواجه بلد ما خسارة في العوائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من البلدان الأعضاء، والتي كان يستوردها فيما قبل من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة، التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية، وهكذا يمكن أن تنشأ أوضاع تقود إلى تفاقم التفاوتات الإقليمية، ومن أجل تفادي ظهور مثل هذه الاختلالات، يتوجب إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد في صالح البلدان الأضعف[1].

8- تجانس منظومة القيم الاجتماعية والثقافية: فالمجتمعات التي تكون متناسبة ومتجانسة من حيث القيم والنظم الاجتماعية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس المجتمعات المتعارضة في تلك القيم والنظم، إذن فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة اجتماعيا وثقافيا كلما كانت نسبة نجاح واستمرار العملية التكاملية بينها مرتفعة[2].

9- التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة: هناك دول قد تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى قد تكون ذات كثافة سكانية ضعيفة، مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة حيث يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة معينة وعنصر العمالة في دولة أخرى تجمعهما رابطة التكامل الاقتصادي، تحقيق منافع كثيرة ومتبادلة، كما أن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها التنافسية المتعلقة بالأجور[3].

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

1- مشكلة السيادة الوطنية: تنبع هذه المشكلة أساسا نتيجة حساسية مسألة السيادة وحرص الأطراف المعنية على صيانتها وعدم التنازل عنها كليا أو جزئيا باعتبارها ركنا أساسيا من أركان قيام الدولة الحديثة، وتزداد حساسية

---

[1]. فتيحة شيخ، مرجع سابق، ص 73.

[2]. عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 9.

[3]. صالح صالحي، **الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2004، ص 348.

السيادة خاصة عند الدول النامية نتيجة خضوعها لفترات زمنية طويلة من السيطرة الاستعمارية المباشرة التي أفقدتها شخصيتها المستقلة، وقد تطلبت مهمة استعادتها وبناء استقلالها السياسي جهودا وتضحيات كبيرة[1].

2- مشكلة التفاوت الإقليمي: تعود هذه المشكلة إلى عدم تناسب مستويات الإنتاجية قطاعيا أو جغرافيا على مستوى الأطراف الأعضاء (إقليميا ومحليا) مما يؤدي إلى بروز الاختناقات التي تقترن بالتبعية في حالاتها القصوى، كما أن التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء له أثره الكبير على العملية التكاملية، حيث أن الاختلافات في المؤشرات الاقتصادية تنعكس سلبا على درجة التكامل الاقتصادي بينها[2].

3- مشكلة العدالة في توزيع أعباء وعوائد التكامل الاقتصادي: تعتبر هذه المشكلة من المشاكل الرئيسية لكونها تشكل إحدى المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها عملية التكامل الاقتصادي، إضافة إلى ذلك أن الدول الأعضاء لا تتجه إلى الدخول في هذا التكامل ما لم تتوقع توزيع منافعه بطريقة متكافئة وعادلة، ولذلك تتطلب مواجهة هذه المشكلة الاستمرار في إجراء المزيد من البحوث والمشاورات للوصول إلى صيغة موازنة مقبولة للتوزيع بين الدول المعنية[3].

4- مشكلة التعريفة الجمركية: إن من أهم أركان الاتحاد الجمركي هو وضع تعريفة جمركية موحدة على جميع حدود المنطقة التكاملية إزاء العالم الخارجي، لكن الاتفاق على هذه التعريفة الموحدة يكون في كثير من الأحيان مشكلة في حد ذاته، مما قد يعيق في بعض الأحيان إقامة التكتلات الاقتصادية، وهذه المشكلة راجعة بالأساس إلى الاختلاف بين التعريفات الجمركية المطبقة على مستوى كل دولة من دول المنطقة، إضافة إلى تفاوت معدلات الحماية التي تتمتع بها بعض الصناعات والمشروعات داخل كل دولة، فهناك بعض الدول تستعمل تعريفات جمركية مرتفعة على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها القائمة، وهناك في المقابل من تخفض من تعريفاتها الجمركية نظرا لأهمية السلع المستوردة في إنتاجها المحلي أو لارتباطها مع دول أخرى باتفاقيات تجارية، الأمر الذي ينتج عنه صعوبة في التوفيق بين مصالح جميع الدول الأعضاء[4].

5- مشكلة الحماية الجمركية: تنشأ هذه المشكلة نتيجة اختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء، واختلاف درجة النمو الاقتصادي في كل منها، مما يقتضي أحيانا توجيه درجة خاصة من الحماية لبعض المشاريع القائمة، وذلك إما عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع المشابهة أو عن طريق تقييد الاستيراد بتطبيق نظام الحصص أو تراخيص الاستيراد أو بمنح الإعانات المالية والمساعدات الأخرى للمنتجين، وبهذا يكون من

---

[1]. وفيق حلمي الأغا وإيهاب وفيق الأغا، **التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي**، بحث مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2006، ص 8.

[2]. علي كساب ومحمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2004، ص 40.

[3]. وفيق حلمي الأغا وإيهاب وفيق الأغا، مرجع سابق، ص 9.

[4]. وهيبة حليمي وآخرون، **تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية**، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة الأغواط، 2007، ص 294.

الصعب دائما إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية لأن ذلك سيعرض مشاريعها لخطر المنافسة من جانب مشاريع الدول الأخرى داخل نطاق التكامل وخاصة تلك التي تنتج بتكاليف أقل، ومن ثم فإن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية دفعة واحدة سيؤدي إلى انهيار مشاريع الدولة التي تُنتج بتكاليف أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى داخل نطاق المنطقة التكاملية، حيث أنها ستواجه منافسة شديدة من جانب المشاريع المشابهة، ولمعالجة هذه المشكلة يجب الاتفاق المسبق بين الدول الأعضاء على اختيار مثلا فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية تخفيضا تدريجيا حتى تصل إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة حتى يمكن تكييف تلك المشاريع وفقا للأوضاع الجديدة، كما قد يتم تقديم تعويضات وإعانات مالية للمشاريع المتضررة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ولكن أحيانا من المستحسن إدماج المشاريع أو الصناعات التي لا يمكنها التكيف والبقاء ضمن الصناعات المماثلة لها في الدول الأخرى الأعضاء في التكامل[1].

6- مشكلة تقسيم الإيرادات الجمركية: من المعلوم أن الإيرادات الجمركية تمثل جزءا مهما من الإيرادات العامة لميزانية أي دولة، وبالتالي فعند انضمام تلك الدولة إلى تكتل اقتصادي معين سيرافقه إلغاء الرسوم الجمركية على واردات الدول الأعضاء في التكتل أو تطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء الدول الأجنبية، وبالطبع ذلك سيؤثر على الإيرادات الحكومية للدولة وخاصة الدول الصغيرة أو الفقيرة التي تؤلف الإيرادات الجمركية فيها جزء هاما من مجموع إيراداتها العامة، وفيما يخص الحصيلة الجمركية لمنطقة التكامل فإن كافة الدول الأعضاء تعتبر شريكة في اقتسام مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة بغض النظر عن مساهمة كل دولة في هذه الإيرادات حيث تحصل كل دولة على جزء من تلك الحصيلة وهذا بناء على الطريقة المتفق عليها لتوزيع تلك الحصيلة[2].

7- مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية: تعتبر هذه المشكلة من أكثر المشاكل تعقيدا عند الرغبة في إقامة تكامل اقتصادي، نظرا لاختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، خاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة (في حالة تكامل بين دولة نامية ودولة متقدمة)، ففي هذه الحالة يتم التنسيق في اتجاهين أحدهما مالي والآخر نقدي، حيث يتمثل الاتجاه المالي في توحيد أنواع ومعدلات الضرائب في جميع الدول الأعضاء، هذا الإجراء قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الأعضاء وزيادة إيرادات البعض الآخر، أما الاتجاه النقدي فيتجسد في تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي، وفي هذه الحالة فإن بعض الدول تخشى من أن يؤدي مثل هذا الإجراء إلى احتمال تسرب رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى الأعضاء في التكتل، إضافة إلى احتمالية زيادة العجز في موازين مدفوعاتها الجارية عند اعتماد حرية تحويل عملتها، ومنه فإن التوفيق بين تلك السياسات داخل

[1]. وهيبة حليمي وآخرون، مرجع سابق، ص 295.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 294.

المنطقة المتكاملة ليس بالأمر السهل، ولذلك فإنه من الضروري البحث عن وسيلة للتوفيق بين مختلف وجهات نظر الدول بخصوص هذه المشكلة، ففي ظل ذلك قد يكون الحل ليس بالتوحيد الكامل لكافة أنواع ومعدلات الضرائب، وإنما قد تكتفي الدول بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها تأثير مباشر بالعملية الإنتاجية مثل: ضرائب الاستهلاك، رسوم الإنتاج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تسوية مسألة تثبيت أسعار الصرف تكون عن طريق منح الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها قروضا قصيرة الأجل لتدعيم عملتها أو السماح لها بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها، وهذا ما حدث لفرنسا في السوق الأوروبية المشتركة، وبصفة عامة فإن مسألة تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام إذا أُريد لهذا التكامل أن ينجح ويستمر خاصة في الدول النامية، إذ لا يمكن أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول في ظل أنظمة مالية ونقدية متباينة تؤدي إلى تفاوتات في النشاط الاقتصادي بينها[1].

8- مشكلة قواعد المنشأ: تنشأ هذه المشكلة من جراء تعدد العضوية في اتفاقيات التكامل الاقتصادي وخاصة ما كان منها في صورة مناطق التجارة الحرة، وتزداد أهمية قواعد المنشأ عندما تكون التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة مرتفعة، إلا في حالة الاتحادات الجمركية حيث تسود تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وعليه فإن تحويل التجارة هنا لا يعتبر مشكلة كبيرة[2]. وبإمكان قواعد المنشأ في ظل اتفاقيات مناطق التجارة الحرة أن تكون مصدرا لتحويل التجارة (تحوّل التجارة من المصدّر الأكفأ لصالح غير الأكفأ) حيث يزداد هذا الأمر تعقيدا في حالة تشابك وتعدد تلك الاتفاقيات، وطالما أن قواعد المنشأ تُحدّد في كل منطقة على حدى (وفقا لهياكل التعريفة الجمركية السائدة في كل منطقة) لذلك فإنه لابد من إجراء مفاوضات لتحديد قواعد المنشأ لكل متقدم جديد لعضوية منطقة التجارة الحرة[3].

وبناءا على ذلك، فإنه لابد من إدراك المشاكل العملية لتشابك اتفاقيات المناطق الحرة لكونها أيضا تقود إلى تنافس بين المنتجين الذين يواجهون تكاليف إنتاج مختلفة، بسبب استيرادهم لمواد تخضع لتعريفات ورسوم مختلفة تبعا للبلد المصدّر، وعادة يشار إلى أنظمة التشابك بين هذه النوعية من الاتفاقيات بنظام (المحور والمحيط)، حيث أن المنتجين في دولة معينة الذين يرتبطون بعدد من اتفاقيات المناطق الحرة (بلد المحور) عادة ما يتمتعون بمزايا في التكاليف (الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي مثلا) أفضل من كل دولة من دول المحيط (حيث هنا تتمتع دولة المحيط باتفاقية مع دولة المركز فقط).

---

[1]. وهيبة حليمي وآخرون، مرجع سابق، ص 295.

[2]. أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة جسر التنمية، العدد الواحد والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009، ص 14.

[3]. نفس المرجع السابق، ص 16.

المبحث الثالث: التوجهات الجديدة للتكامل الاقتصادي

شهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل الاقتصادي في الفكر الحديث عددا من التطورات الملحوظة في إطاره التنظيري خلال فترة الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينات من القرن الماضي وهي الفترات التي رافقت التجربة التكاملية الأوروبية بدءا بمنطقة التجارة الحرة ووصولا إلى الاتحاد الأوربي حاليا، كما حدثت العديد من التطورات في الجانب التطبيقي لظاهرة التكامل الاقتصادي في حقبتي الثمانينات والتسعينات من نفس القرن، كل هذه التطورات ساهمت في بناء وتنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة في دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للتكامل بمختلف أنواعها على الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذا الخصوص يمكن القول أن الأعمال النظرية كانت نتاج لجيلين من الاقتصاديين المهتمين بالفكر الاقتصادي التكاملي، حيث أجمع رواد الفكر الاقتصادي التكاملي الجديد على أن الدافع الحقيقي وراء قيام التكامل الاقتصادي هو دافع إقليمي حمائي، وما يؤكد ذلك هو تصاعد موجة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الراهنة، خاصة مع معطيات وواقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي ألقت عليه الرأسمالية المعاصرة بضلالها، وبالتالي فهناك مجموعة من الدوافع والانعكاسات والآثار الجديدة لهاته الموجة الجديدة من الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة

اتسمت بيئة الاقتصاد العالمي الراهنة بسيطرة ظاهرتين على قدر كبير من الأهمية وهما ظاهرتي العولمة والإقليمية، فإذا كانت العولمة هي نتاج لتطور العديد من العناصر التي سيطرت على الاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، فقد استقر الرأي على اعتبارها إفرازا لتزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين دول العالم المختلفة، وعلى النقيض من النزعة نحو العولمة، شهدت نفس الفترة ازدياد حدة النزعات الإقليمية والاتجاه نحو تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، من خلال عقد المزيد من الاتفاقيات التكاملية بأشكالها المختلفة ودرجاتها المتعددة.

ويشير مصطلح الإقليمية (Regionalism) إلى ظاهرة تبني الدول المختلفة النزعة نحو زيادة وتعميق الروابط الاقتصادية فيما بينها، وتجدر الإشارة هنا أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية باعتباره أمرا مستجدّا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

لقد قامت الإقليمية أساسا على فكرة التكتل وانقسام العالم إلى كتلتين شرقية وغربية، فلقد خرجت هذه النزعة من رحم هذا التقسيم وتزامن ذلك مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف الدول النامية، وبداية تنامي

[1]. عبد القادر فتحي لاشين، مرجع سابق، ص 3.

النزعات الوطنية داخلها ثم اتسع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية، وانطلاقا من ذلك يمكن التمييز بين نوعين من النزعات الإقليمية هما[1]:

1- الموجة الأولى: وهي تلك التي حدثت منذ مطلع الخمسينات واستمرت خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وقد ضمت الأعمال النظرية المتعلقة بها بجانب كتابات (Balassa, Viner) أعمال وكتابات العديد من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بالتكامل الاقتصادي من أمثال: (Gehrels, Bhagwati, Meade, Melvin, Lipsey) ولقد انصب اهتمام هؤلاء الاقتصاديين على إبراز الآثار الأساسية لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، إذن فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي طبقا لآراء وتحليلات هؤلاء الاقتصاديين إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج والاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير الأعضاء في المنطقة، وقد استقر الرأي في الأدب الاقتصادي الدولي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية للدلالة على أعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين المنتمين لهذا الجيل، وقد شملت هذه النزعة الاقليمية الدول المتقدمة وأيضا الدول النامية، وقد مارست هذه الموجة تأثيرا ملحوظا على المبادلات التجارية البينية واتسمت هذه المرحلة بتجارب ناجحة للإقليمية فيما بين الدول المتقدمة يأتي في مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حاليا)، أما فيما بين الدول النامية فلم تكن تجارها التكاملية ذات أثر كبير على تجارتها البينية.

2- الموجة الثانية: هي الموجة الحديثة من النزعات الإقليمية وبدأت في عقد التسعينات من القرن الماضي، وضمت الأعمال النظرية المتعلقة بهذه النزعة كتابات الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي كل من: (Massell, Johnson, Cooper) حيث كانت نقطة البدء في كتابات هذا الجيل الانتقادات الشديدة الموجهة لأعمال الجيل الأول لإهمالهم البحث عن الدوافع التي تقف وراء تكوين الاتحاد الجمركي والسعي لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكاملي، ويُرجع اقتصاديو الجيل الثاني الإجابة عن هذا التساؤل إلى أن كتابات وتحليلات الجيل الأول كانت تقوم على التسليم بوجود الظاهرة التي يرغبون في تحليلها دون التعمق في البحث عن الأسباب التي دعت إلى وجود هذه الظاهرة أو ساهمت في إنشائها، وينتقل مفكرو هذا الجيل إلى خطوة تالية وهي البرهنة على وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية كانت عاجزة عن تقديم مبررات مقنعة لقبول الدولة تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع الدول الأعضاء، واستغنائها في الوقت نفسه عن الاستيراد من مصادر أكثرة كفاءة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد، ووفقا لوجهة نظر الجيل الثاني فإن السبب الجوهري ينحصر في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، ويرجع ذلك إلى أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية قد اختارت لنفسها

[1]. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 23.

منذ البداية خطا فكريا نحو حرية التجارة الدولية، وهو ما أبعدها عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للقطاعات الناشئة، وهي القطاعات غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية، وفي إطار هذه النظرية يمكن إجراء المقارنة بين سياسة جمركية غير تفضيلية من ناحية، والاتحاد الجمركي كسياسة بديلة من ناحية أخرى معتمدة على آلية حمائية أكثر من اعتمادها على آلية ليبرالية، حيث يؤكد الإطار النظري الذي تبناه أنصار الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين على أن السبب الجوهري لإقامة الاتحاد الجمركي والتكامل الاقتصادي بشكل عام يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري، وامتدت هذه النزعة الإقليمية من أوروبا إلى أمريكا ومنهما إلى باقي أنحاء العالم، فلقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (NAFTA) سنة 1994 كنتيجة لتأخر المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أن ظهرت هذه الموجة الثانية من الإقليمية والتي أُطلق عليها الإقليمية الجديدة.

فالمقصود بالإقليمية الجديدة (New Regionalism) في أبسط معانيها تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي، التي أخذت في الظهور ابتداء من التسعينات من القرن الماضي في شكل تجمعات وتكتلات اقتصادية كبرى، ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون الاقتصادي للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل هذه التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي، العسكري الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، ويعكس هنا اختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين التقليدي والجديد مجموعة واسعة من الاختلافات بين النموذجين، سواء من ناحية دوافع النشأة أو من ناحية البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته، ثم وهذا هو الأهم نمط العلاقات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1].

يستند إذن مفهوم الإقليمية الجديدة إلى نموذج التكامل التجاري الإقليمي القائم على فرص تسهيل العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة كما ذكرناها سابقا، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل في مجموعة من الأنشطة أو نشاط واحد بين مجموعة الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل، ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي يربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بأندونيسيا في نطاق رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN)، وبعبارة أخرى، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات الإقليمية الجديدة، حيث أنها تهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين

[1]. فتيحة شيخ، مرجع سابق، ص 51.

الدول من ناحية والنظام الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى، وبالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن الإقليمية التي شاعت في الستينيات من القرن الماضي[1]. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1 - 1): مقارنة بين الإقليمية التقليدية والجديدة

الإقليمية التقليدية	الإقليمية الجديدة
قامت على الإحلال محل الواردات، والانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد اعتمادا على التخطيط والقرارات السياسية	تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
التكامل في السلع الصناعية	التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار
تعاملت مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق
وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا	تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم
إقليم يضم دولا متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	إقليم أو أكثر متجاورين يضم دولا متباينة في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسماح بالخصوصيات

المصدر: شريط عابد، **الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع والثلاثون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2007، ص 23.

ويذهب البعض في تعريفه للإقليمية الجديدة بأنها سياسة تُصمّم لتخفيض معوقات تدفقات التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه البلدان متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض، كما أن هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة مصطلح الإقليمية المفتوحة، والذي أُثير خلال مفاوضات إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) سنة 1989، وهي تعني تلك الترتيبات التكاملية الإقليمية التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة فيما بينها، إضافة إلى تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء حيث أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء لا تكون بالضرورة مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[2].

وتتميز الإقليمية الجديدة عموما بأنها لا تستهدف التكامل الاقتصادي الإقليمي بقدر تركيزها على الجوانب الثقافية والأمنية والسياسية مع مزيد من الانفتاح الاقتصادي، وهذا ما سهل إعادة تعريف مصطلح الإقليم ليضم دولا متقدمة إلى جانب دول نامية، مما مهد الطريق أمام الدول المتقدمة لتفرض شروطها الأمنية والثقافية والسياسية، كما هو الحال

[1]. محمد لحسن علاوي، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010، ص 109.

[2]. Philippe HUGON, **Analyse comparative des processus d'intégration économique régionale**, Ministère des affaires étrangères, Paris, France, 2001, p 9.

في الشراكات العربية الأوروبية والأمريكية، وفي نفس الوقت ظهر شكل جديد للإقليمية تتقاطع فيها عضوية الدولة الواحدة في ترتيبات إقليمية متعددة ذات أهداف متفاوتة[1]. ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط لتحقيقها هي[2]:

– أن تكون مفتوحة العضوية، بمعنى أنه يحق لأي دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنضم إلى التكتل الاقتصادي بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية؛

– عدم المنع، بمعنى أن اتفاقية التكامل الاقتصادي تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالاتفاقية بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى الدول الأعضاء؛

– التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة، بمعنى أنه من خلال ذلك تستطيع الدول القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة دول غير أعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

هذا ويمكن ملاحظة أن الإقليمية الجديدة أضحت فكرة واسعة الانتشار في عالم اليوم، وقد نشأت أساسا من إدراك جوانب الضعف والسطحية التي ميزت ترتيبات الإقليمية التقليدية والتي أصبحت لا تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي تسوقها العولمة الاقتصادية، ونظرا للخصائص العديدة التي تحملها ترتيبات الإقليمية الجديدة فقد لاقت إقبالا شديدا في أوساط المجتمع الدولي، وأصبحت غالبية الدول متقدمة كانت أو نامية تتسارع إلى الدخول في تلك الترتيبات للاستفادة من خصائصها العديدة، والشكل الموالي يبين تطور عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية بصورها المختلفة والتي تم إخطار اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية (WTO) بها منذ سنة 1960.

[1]. محمد محمود الإمام، **أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثالث عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص 178.

[2]. محمد لحسن علاوي، مرجع سابق، ص 109.

شكل رقم (1 - 2): تطور عدد الاتفاقيات التجارية بين دول العالم

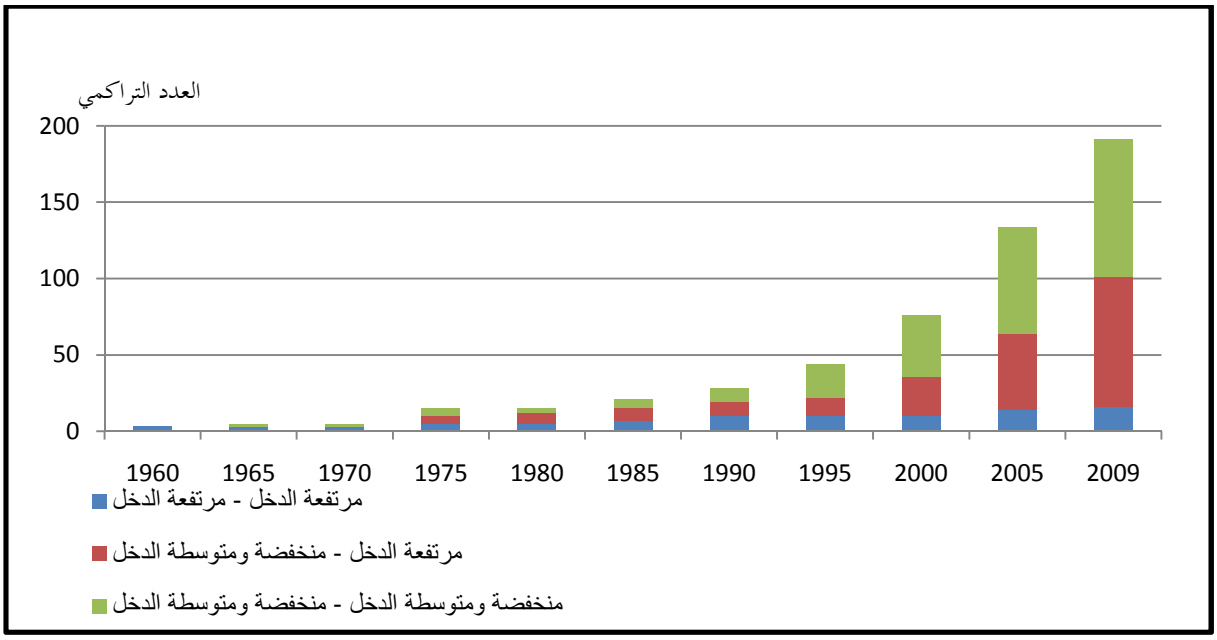

Source: World Bank, **World development indicators**, Washington, 2010, p 377.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أنه بين سنتي 1960 و1970 كان عدد الاتفاقيات التجارية قليلا جدا وذلك لضعف آليات التعاون والتقارب بين الدول، خاصة الدول النامية المستقلة حديثا والتي كانت منشغلة بأوضاعها الداخلية، بالإضافة إلى أنه في هذه الفترة كان الفكر الاقتصادي الخاص بالتكامل مازال في مهده بحيث لم يتم إدراك آثار وفوائد التكامل الاقتصادي بعد، ومن جهة أخرى فقد اقتصر إقامة هذه الاتفاقيات بين الدول المتقدمة فيما بينها كما هو الحال بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) التي أُقيمت سنة 1960 أو الدول النامية فيما بينها كما هو الحال بالنسبة لرابطة جنوب شرق أسيا (ASEAN) التي تأسست سنة 1967، وابتداء من سنة 1975 عرفت الاتفاقيات التجارية تزايدات ملحوظة بفعل آثار العولمة وتبني سياسات الانفتاح التجاري في الكثير من الدول، ولكن الزيادة الحقيقة بدأت ابتداء من سنة 1990 على إثر انتشار الموجة الجديدة من الإقليمية والشيء الملاحظ كذلك هو زيادة تلك الاتفاقيات بين الدول النامية (الدول منخفضة ومتوسطة الدخل) وذلك من منطلق تشابهها وتقارب أهدافها وعلى العكس من ذلك تزايدت كذلك الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الدول النامية والدول المتقدمة (الدول مرتفعة الدخل) كما هو الحال بالنسبة لتكتل (NAFTA)، الشراكات العربية الأوربية والأمريكية، وتعود الدوافع وراء هذا النوع من الاتفاقيات إلى اعتقاد الدول النامية أن هذه الاتفاقيات هي السبيل الوحيد لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي المتاح لدى الدول المتقدمة، وأما الشيء المثير للانتباه هو الزيادة الضئيلة لعدد الاتفاقيات التجارية بين الدول المتقدمة، ويعود ذلك إلى الحساسيات التي تنشأ بينها لتساوي عموما القوة التفاوضية فيما بينها مما اضطر بها إلى تكوين فضاءات اقتصادية تضم فيها دولا نامية بغرض الهيمنة

واستغلال مواردها ومُقدّراتها، كما هو الحال في الشراكات الأورومتوسطية والشرق أوسطية، والشيء الذي تجدر الإشارة إليه أن معظم الترتيبات التكاملية التي أُقيمت ومازالت تُقام أنها ترتكز أساسا على المدخل التجاري، وذلك في صورة مناطق تجارة حرة.

المطلب الثاني: خصائص ترتيبات التكامل الاقتصادي الجديد

لقد شاع استخدام مصطلح التكامل الاقتصادي العميق أو التكامل في ما بعد الحدود في العديد من الدراسات والكتابات الاقتصادية الحديثة، للتعبير كذلك عن التكامل الاقتصادي الجديد، دون أن يكون هناك تحديد قاطع للمجالات التي يجب أن يشملها، أو كيف يمكن تحقيق هذا التكامل، فبسبب حداثة هذا المفهوم في الفكر التكاملي فهو ما يزال يتسم بقدر من الغموض.

فبينما يقوم التكامل الاقتصادي التقليدي أو السطحي على أساس الإقليمية التقليدية، يقوم التكامل الاقتصادي الجديد أو العميق على أساس مفهوم الإقليمية الجديدة، وفي هذا فإن مفهوم التكامل الاقتصادي العميق يستند إلى نظريات التجارة الخارجية الحديثة التي تأخذ في الاعتبار حركية رأس المال والتكنولوجيا على المستوى الدولي[1]. ويمكن بيان الخصائص الأساسية للترتيبات التكاملية العميقة كما يلي[2]:

- أصبحت الترتيبات التكاملية العميقة أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي؛

- تركز الترتيبات التكاملية العميقة على تشابه المصالح بين الدول، مما يعني إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين دول غير متجاورة جغرافيا وغير متشابهة ثقافيا أو إيديولوجيا؛

- تنصب الترتيبات التكاملية العميقة على إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون، وعلى أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات، بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في بناء تلك المؤسسات؛

- تتجاوز الترتيبات التكاملية العميقة التعامل مع القيود الجمركية المطبقة عند الحدود إلى التعامل مع الإطار المؤسسي والتشريعي والتنظيمي لحركة السلع والخدمات داخل حدود الدولة المحلية، بما يضمن النفاذ الفعلي للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء؛

- تتضمن اتفاقيات التكامل العميق مزيدا من الإجراءات فيما يخص تنظيم الاستثمار، تحرير التجارة، المنافسة في الأسواق المحلية وحقوق الملكية الفكرية؛

---

[1]. سعود جاسم الجفرى، **التكتلات والكيانات الاقتصادية العالمية والتجارة العربية البينية**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية تحديات الواقع وطموحات المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2006، ص 7.

[2]. محمد السيد سليم، **خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي: حالة الآسيان**، مجلة المستقبل العربي، العدد التاسع بعد المئة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص ص: 98 - 99.

- لا تشترط الترتيبات التكاملية العميقة المرور بالمراحل التقليدية للتكامل الاقتصادي؛

- تعكس الترتيبات التكاملية العميقة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، حيث قامت بسبب زيادة الاعتماد المتبادل بين دول العالم بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة، فقد قامت العديد من الدول النامية بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي؛

- أصبحت الترتيبات التكاملية الجديدة عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات الاقتصادية وتسعى لتحقيق عدد كبير من الأهداف الاقتصادية والسياسية في وقت واحد، بحيث يمكن وصفها بأنها ذات أبعاد إستراتيجية وليست تجارية فقط؛

- تعتمد التكتلات الإقليمية الجديدة على إستراتيجية التوجه الخارجي كمصدر للنمو الاقتصادي، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى من أجل الاستفادة من عمليات العولمة؛

- تسعى الترتيبات التكاملية الجديدة إلى الاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، تنوع المنتجات، مكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسات الاقتصادية؛

- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل: الاستثمار، سوق العمل، الخدمات، نقل التكنولوجيا والمعرفة، التكامل النقدي والمالي، التعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية؛

- تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكامل الاقتصادي كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكامل الإقليمي، وهذا على غير ما كانت عليه التكتلات القديمة؛

- ظهور التكتلات الإقليمية الجديدة في شكل مختلط ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة؛

- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وعضو كذلك في التجمع الآسياوي (APEC).

ومع النمو الواضح في الاتفاقيات التكاملية كما صرّحت به منظمة التجارة العالمية ظهرت العديد من الدراسات والتحليلات التي تقارن بين التكامل التقليدي أو السطحي الذي يعرف أحيانا بالتكامل السلبي، والصورة الأخرى للتكامل الجديد أو العميق والذي يعرف بالتكامل الايجابي، فكما جاء في العديد من الكتابات الاقتصادية تتوقف الآثار الاقتصادية الكلية للتكامل الاقتصادي على نوعية هذا التكامل، ففي الوقت الذي تتسم به منافع التكامل السطحي

بالغموض وعدم الوضوح، أوضحت الممارسات الواقعية أن التكامل العميق له العديد من الآثار الايجابية على الرفاهية والنمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: دوافع الاتجاه المتزايد نحو الترتيبات التكاملية الجديدة

تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الدوافع العامة تقف وراء إنشاء الترتيبات التكاملية الجديدة، هذه الدوافع يمكن تقسيمها إلى دوافع كامنة في البيئة الاقتصادية المحلية، ودوافع كامنة في البيئة الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية

يمكن إيجاز الدوافع المحلية للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الجديدة على النحو التالي[2]:

– الرغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية فقد ترى الدول الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير، ومن خلال الاستفادة من كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينها والخبرات المتبادلة وأنشطة البحوث والتطوير؛

– الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي؛

– الاعتقاد بأن الإقليمية الجديدة تؤدي إلى توسيع الأسواق المحلية داخل منطقة التكامل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛

– قد يكون للدول للأعضاء اهتمام خاص بالأهداف الغير الاقتصادية مثل: تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة مثلا؛

– قد تسعى الدول الأصغر لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيبات تكاملية إقليمية مع دول أكبر؛

– رغبة الدول الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛

– قد ترغب الدولة العضو في تطوير صناعات لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة، وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطي لها الوقت الكافي.

---

[1]. مني طعيمة الجرف، **العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية من التكامل السطحي إلى التكامل العميق**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس والأربعون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2009، ص 132.

[2]. محمد لحسن علاوي، مرجع سابق، ص ص: 111- 112.

الفرع الثاني: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية

على الرغم من وجود دوافع ناجمة عن متغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية تقف خلف زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة، فهناك أربع تطورات حديثة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات والتي شكلت في مجموعها الدوافع الرئيسية وراء هذا الاتجاه وهي[1]:

1- تأثير الاتحاد الأوربي: نتيجة لتخوّف العديد من دول العالم من أن تتحول أوروبا إلى قلعة حصينة أقل انفتاحا على العالم الخارجي في إطار السوق الأوروبية المشتركة ومن بعدها الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يقلّل من جهودها وحماسها لتفعيل تحرير التجارة متعددة الأطراف، لذلك سارعت العديد من الدول الأوروبية خاصة ذات الاقتصاديات المتحوّلة إلى تقديم طلبات الانضمام، كما سعت دول أخرى إلى تكوين تكتلات خاصة بها.

2- تأثير الولايات المتحدة الأمريكية: حيث عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تحولا في سياستها، من سياسة مناوئة للتكتلات الاقتصادية إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها، خاصة بعد إنشائها منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا سنة 1989 والتي تحولت فيما بعد إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بانضمام المكسيك عام 1994.

3- سياسات التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية: أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي، كما أدى الاعتماد المتعاظم على الاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي، وفي ذات الوقت تزايد إدراك تلك الدول أن الانضمام إلى التكتلات الإقليمية وسيلة لعملية اندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في عصر ما يُعرف بالعولمة الاقتصادية، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى زيادة حجم الأسواق التي تستوعب منتجاتها من خلال التجمعات الاقتصادية الكبرى التي تضمن لها أوضاعا متميزة في السوق العالمي، وباعتبارها الطريق الصحيح لتعزيز قدراتها التنافسية، والتصدي لمنعكسات تيارات العولمة.

وما ينبغي الإشارة إليه أن إقدام الدول النامية على الدخول في اتفاقيات التكامل الاقتصادي الجديد أو العميق خاصة إذا كان أحد أطرافها دولة متقدمة، يجب أن يترافق مع القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تمس جميع ميادين الاقتصاد حتى تتمكن من الاستفادة الحقيقية من مكاسب ذلك التكامل.

[1]. شريط عابد، مرجع سابق، 2007، ص ص: 33- 34.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ما هو إلا عملية توحيد اقتصاديات مجموعة من الدول، وتقوية العلاقات الاقتصادية بينها لتحقيق أهداف مشتركة، ولقد اتضح من خلال التعاريف المقدمة لظاهرة التكامل الاقتصادي أنها تقوم أساسا على مبدأ إزالة جميع الحواجز والقيود أمام حركة التجارة بين مجموعة الدول المتكاملة، كما تم التوصل إلى أن هناك ثلاث نظريات أساسية شكلت الدعامة النظرية للفكر التكاملي، وهي: النظرية الاتحادية، النظرية الوظيفية التقليدية وأخيرا النظرية الوظيفية الجديدة، كما أن التكامل الاقتصادي يتدرج عبر مجموعة من المراحل أدناها اتفاقيات التجارة التفضيلية وأعلاها الاندماج الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن التكامل الاقتصادي يعتمد على مجموعة من الأساليب المختلفة حسب رغبة الدول المتكاملة، وتتراوح هذه الأساليب من التنسيق الكلي أي على مستوى قطاعات الاقتصاد كلها إلى التنسيق الجزئي أي على مستوى قطاع اقتصادي معين، وكما لا يخفى أن التكامل الاقتصادي لكي يضمن استمراره يجب أن يسبقه توفير مجموعة من المقومات، واجتناب مختلف المشاكل والعقبات التي يمكن أن تهدد استمراريته.

هذا و لم يبقى التكامل الاقتصادي حبيس النظرة التقليدية أو السطحية، فقد عرف في السنوات الأخيرة تطورات على الصعيد النظري والتطبيقي، أصبح من خلالها أكثر عمقا وشمولية لجميع مجالات الحياة الإنسانية، وما سبب تلك التطورات إلا المستجدات العالمية الأخيرة من مثل العولمة وتزايد معدلات الانفتاح الاقتصادي والأزمات الاقتصادية والبيئية ولكن أخطرها هي الأزمة الغذائية الأخيرة، وبسبب ما حملته هذه الأزمة من الآثار السلبية على مختلف الأصعدة والتي يُتوقع أن تمتد آثارها إلى الأجيال المستقبلية، هذا ما أعاد الاعتبار إلى القطاع الزراعي كونه القطاع الأول المنتج للغذاء، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يحضى القطاع الزراعي باهتمام أكبر ضمن مختلف مشاريع التكامل الاقتصادي والتي تعمل كأطر لتوحيد الجهود وحشد الطاقات المتاحة في الميدان الزراعي على المستويات الإقليمية أو الدولية.

الفصل الثاني

الإطـار النظـري للتنـمية الزراعيـــة المستدامـــة

تمهيد:

إن من أبرز وأهم القضايا التي تشغل العالم اليوم هي قضية الحفاظ على البيئة بكافة أنظمتها المختلفة، وإدارة تلك الأنظمة بشكل يضمن الحفاظ على استمرارية الحياة على الأرض، لمختلف الأحياء على ظهرها الحيوانية منها والنباتية، ولقد تصاعد الاهتمام العالمي المعاصر بقضايا البيئة كنتيجة للتأثيرات السلبية التي خلفتها يد الإنسان خاصة في العالم الغربي، الذي استخدم العلم ومعطياته دون توازن نظمي في مختلف القطاعات خاصة في قطاعات الصناعة والزراعة حتى لو كان لذلك من الآثار السلبية المدمرة، ما يضر بالأرض والإنسان ما دام ذلك يحقق المزيد من الأرباح الظاهرية والمزيد من اكتناز الأموال، ولهذا في السنوات الأخيرة تم التوصل إلى أهمية العلاقة الوثيقة بين التواصل اقتصاديا واجتماعيا والتواصل بيئيا، وقد كان نتيجة لذلك أن شهد الفكر التنموي المعاصر ولادة مصطلح التنمية المستدامة باعتبارها نمطا بديلا لتلك الأنماط التنموية التقليدية، لأنها تقوم أساسا على إدماج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية بجانب الاعتبارات الاقتصادية ضمن عملية التنمية.

لقد أدرك العالم أجمع مؤخرا أهمية ومكانة القطاع الزراعي لقيادة عملية التنمية بعدما شكّلت الصناعة ولعقود كثيرة القطاع الأكثر اهتماما ضمن برامج وجهود التنمية في مختلف دول العالم، هذا القطاع الذي يساهم بنسب مرتفعة في تلوث الأرض والذي يعتبر المسؤول الرئيسي عن الاختلالات التي يشهدها النظام البيئي الأرضي.

هذا ونتيجة للزيادات السكانية ازدادت الضغوط على الإمدادات الغذائية الحيوانية منها والنباتية، والتي يساهم القطاع الزراعي في توفيرها جميعا، وهذا ما دفع إلى التوسع في بعض الممارسات الزراعية الغير بيئية من استخدام للأسمدة الكيميائية واستنزاف الكثير من الموارد الزراعية دون مراعاة لاحتياجات الأجيال المقبلة، وهذا ما يشكل تعارضا مع مبادئ التنمية الزراعية المستدامة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وفي هذا الإطار تتطلب الاستدامة رؤية أكثر شمولية للتنمية الزراعية وقراءة استشرافية لكل عناصرها ومتطلباتها لضمان حظوظ الأجيال القادمة والتعاون بين مختلف الأطراف سواء على المستوى المحلي أو الدولي لإيجاد الحلول الملائمة والأكثر نجاعة.

بناء على ما سبق سيتم في هذا الفصل تناول المباحث التالية:

1. مدخل مفاهيمي إلى التنمية المستدامة؛
2. مدخل تاريخي إلى التنمية الزراعية؛
3. مدخل مفاهيمي إلى التنمية الزراعية المستدامة.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي إلى التنمية المستدامة

رغم أن المفهوم الذي نتدارسه هنا هو مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن مصطلحات كثيرة شكلت وعاء له على امتداد القرنين الماضي والحالي، بدءا بمصطلح التنمية الاقتصادية، الذي ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في وقت شعرت فيه الدول الغربية بضرورة مواجهة مخلفات الحرب على المستوى الاقتصادي، ثم ما لبث الإنسان أن دخل في منظومة التنمية بحيث أصبح هو الموضوع الرئيسي لها، بعد أن تنامى الوعي بمحورية الإنسان فيها، وهنا بدأ تداول مصطلح التنمية الإنسانية حينا والتنمية البشرية حينا آخر.

ومع التحولات التي شهدها القرن الماضي وأوائل القرن الحالي على مستوى النمو السكاني من جهة، والتناقص المتتالي في الموارد الاقتصادية، بسبب تقلبات المناخ والحروب وغير ذلك من العوامل الطبيعية والبشرية من جهة أخرى، أصبح من الضروري التفكير في كيفية حفظ مقومات التنمية التي ننشدها لشعوب العالم، بحيث تتحقق التنمية في الحاضر، وتستمر بشكل أو بآخر لأجيال المستقبل، بمعنى أصبح العالم في حاجة لضمان استمرارية الموارد الأساسية للتنمية، لتنتفع بها الأجيال القادمة، دون أن ينقص ذلك من متطلبات أجيال الحاضر، وهنا أطلّ علينا مصطلح التنمية المستدامة.

المطلب الأول:تطور مفهوم التنمية في سياق الفكر الاقتصادي

إن لفظ تنمية هو ترجمة للكلمة الانجليزية (Development)، حيث استعمل في اللغة الانجليزية للدلالة على زيادة الشيء وتوسعه عبر مراحل مختلفة، ثم جرى استعمال هذا المصطلح في مجالات معرفية متعددة ومنها علم الاقتصاد لوصف الحالة الاقتصادية للدولة من حيث الدخل القومي وإنتاج السلع، وقد أثار جدلا كبيرا على المستويين النظري والتطبيقي بعد استخدامه لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبالضبط سنة 1949 كبديل لمرادفات التقدم والتصنيع[1].

لقد ظهر إذن مفهوم التنمية الاقتصادية لأول مرة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، في إطار التوجه الدولي الرامي إلى إعادة إعمار الدول الأوروبية التي أنهكتها الحرب، وتمكين المستعمرات التي بدأت تتجه حثيثا نحو نيل الاستقلال من بناء اقتصادياتها التقليدية على أسس جديدة، والتنمية الاقتصادية تتضمن تنمية صناعية، تنمية زراعية، وغيرها من مجالات تنمية الاقتصاد الوطني، ومن ذلك الوقت أصبحت التنمية غاية وطموحا تسعى للوصول إليه جميع المجتمعات بشتى الطرق والوسائل[2].

---

[1]. مفيدة خالد الزقوزي، **التنمية: مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، الجامعة المغاربية، ليبيا، 2009، ص 92.

[2]. الغوث ولد الطالب جدو، **التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثاني والخمسون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2010، ص 9.

إن إطلالة على الفكر التنموي وممارساته تكشف أن التنمية كمفهوم ظلت موضوع خلاف كبير، و لم يرس البحث فيها على تعريف جامع، حيث أنها عرفت تغيرا كبيرا عبر الزمن، وأمام تعدد وتنوع آراء العلماء والباحثين فيما يخص مفهوم التنمية، نرى من الضرورة بمكان تسليط الضوء على مجموعة من التعاريف نوردها في سياق مرتب حسب تطورها الزمني، وهي مقسمة في هذا الإطار إلى أربعة مراحل على النحو التالي:

1- المرحلة الأولى: التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي

تم التركيز هنا على الجوانب الاقتصادية للتنمية في إطار محاكاة مسيرة النمو الاقتصادي الذي عرفته الدول الغربية وفي هذا الإطار فقد عُرّفت التنمية انطلاقا من معيار الدخل، بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، ولقد شاع هذا التعريف في أوساط البلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين، ويمكن القول أنه في هذه الفترة استطاعت بعض من تلك الدول النامية أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، غير أنها فشلت في توفير الحاجيات الأساسية، وبفعل هذا القصور في المفهوم التنموي ونتائجه السلبية تمت إعادة النظر في مفهوم التنمية خلال عقد السبعينات من نفس القرن[1].

2- المرحلة الثانية: التنمية وفكرة التوزيع

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المراحل السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد اتسع مفهوم التنمية ليشمل بالإضافة إلى النمو الاقتصادي تغيير هيكل الإنتاج، وتقليل التفاوت في الدخول، وتحقيق العدالة في توزيعها، وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الإنسانية، ويكون ذلك من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها[2].

3- المرحلة الثالثة: التنمية الشاملة

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وفي هذا الإطار فإن الاتجاه الجديد في تعريف التنمية أخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع، ومن هذا المنظور عُرّفت التنمية على أنها عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا، لتحقيق نمو مستمر في اقتصاد البلد، بما يؤدي إلى تحسين مستوى حياة الإنسان[3].

---

[1]. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص 13.

[2]. بثينة المحتسب ورائدة أبوعيد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2008، ص 3.

[3]. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 91.

ورغم شمولية هذا التعريف إلا أن التنمية بقيت مسألة اقتصادية في المقام الأول، وكذلك ظل مفهوم التنمية ضمن النموذج الصناعي الغربي الذي يرسّخ تقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف في ظل علاقات التبعية، لذلك دعت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعطاء تعريف أكثر شمولا لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية.

4- المرحلة الرابعة: التنمية البشرية والتنمية المستدامة

ابتداء من أواخر الثمانينات من القرن الماضي لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) دورا كبيرا في الترويج لمفهوم التنمية البشرية (Human Development)، وأول ظهور لهذا المصطلح كان من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1990 وفي هذا الإطار يشكل الإنسان جوهر التنمية البشرية، التي يجب أن تستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، وتُعرّف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكينهم من العيش حياة طويلة وصحية، وكذلك الحصول على المعارف بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

وفي نفس الفترة تقريبا شهد الفكر التنموي ميلاد مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) حيث يشير هذا المصطلح إلى معان كثيرة تختلف عن التنمية الاقتصادية التي أغفلت جوانب كثيرة من العلاقات وتأثيراتها على حياة البشر حاضرا ومستقبلا، وأول ظهور لهذا المصطلح يعود إلى الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة الذي أطلقه سنة 1980 في الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، وتم تداوله رسميا ابتداء من سنة 1987 ومن ذلك الوقت كثرت الدراسات والتحاليل حول مفهوم التنمية المستدامة، بغية صياغتها في قالب نظري محكم[1]. والجدول التالي يؤرخ للمراحل السابقة كما يلي:

[1]. صالح صالحي، مرجع سابق، 2006، ص 47.

جدول رقم (2 - 1): مراحل تطور مفهوم التنمية

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
الأولى	من أواخر الأربعينيات إلى منتصف الستينات من القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
الثانية	من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
الثالثة	من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	من ثمانينات القرن العشرين إلى يومنا هذا	التنمية البشرية= توفير مستوى حياة كريمة ولائقة للسكان التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل + الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلستها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص: 286- 287.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

تمثل استدامة التنمية بعدا رئيسيا من أبعاد الحوار الدولي الدائر في أروقة الفكر الاقتصادي حول مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجموعات الدولية المختلفة، خاصة مجموعة الدول النامية.

وقد بدأ هذا الحوار منذ ملاحظة تدهور المناخ العالمي وازدياد حدة التغيرات المناخية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، ثم اشتدت نبرته على خلفية القضية التي أثارت جدلا واسعا، بعد صدور تقرير نادي روما عن حدود النمو في سنة 1972 والذي نبه إلى التهديدات المتزايدة بنفاد الموارد الطبيعية ونضوب مصادر الطاقة غير المتجددة[1].

وفي نفس السنة انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في استكهولم، التي أكدت على ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت بأن تكون للدول النامية الأولوية في التنمية إذا أُريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتالي تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة ونظيرتها النامية[2].

وفي سنة 1980 تم الاعتراف الدولي بالربط بين البيئة والتنمية عندما نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة وثيقة الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، حيث تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة[3].

[1]. محمد عبد الشفيع عيسى، **السياق الدولي لإشكالية الاستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 3.

[2]. Aurélien BOUTAUD, **Le développement durable : penser le changement ou changer le pansement ?**, Thèse de doctorat, Faculté de science et génie de l'environnement, Université Jean Monnet, France, 2004, p 50 .

[3]. بدرية عبد الله العوضي، **المرأة العربية في التنمية البيئية المستدامة**، الملتقى العربي حول دور المرأة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2008، ص 2.

وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، من جراء الانبعاثات الغازية التي أطلقتها الأنشطة البشرية طوال عقود عديدة، وفي نفس السنة أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية[1].

وفي سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة برئاسة برنتدلاند (Brundtland) رئيسة وزراء النرويج آنذاك تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك، والذي عُرف أيضا بتقرير برنتدلاند، حيث اشتمل هذا التقرير على فصل كامل حول التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، كما أكد ذات التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية ما لم يكن نمط تلك التنمية قابلا للاستمرار ومن دون ضرر بيئي[2].

لقد ساهم المجتمع الدولي بعد ذلك في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، حيث انعقد سنة 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وقد أُطلق عليه مؤتمر قمة الأرض، حيث حدّد المؤتمر مجموعة من الاستراتيجيات والتدابير من شأنها الحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا، وقد أصدر المؤتمر خطة عمل شاملة عُرفت بأجندة القرن الحادي والعشرين، كما أقر المؤتمر صيغة اتفاقية دولية لصون التنوع البيولوجي واتفاقية دولية تتناول قضايا تغير المناخ وإطار عمل لصون الغابات وتم أيضا تشكيل لجنة من ممثلي الحكومات لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، وتتضمن أجندة القرن الحادي والعشرين أربعين فصلا تؤكد جميعها أن الطريق الوحيدة لتوفير حياة آمنة ومستقبل مزدهر هي التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية حيث لا تستطيع أي دولة تأمين مستقبلها بمفردها، لكن الجميع في شراكة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهداف أجندة القرن الحادي والعشرين أيضا توفير مساعدات مالية ومستدامة للدول النامية، حيث تحتاج هذه الأخيرة إلى مساعدات إضافية لتغطية تكاليف آثار التعامل مع المشكلات العالمية البيئية، ومن أجل تحقيق أفضل لأهداف التنمية المستدامة[3].

---

[1]. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 37.

[2]. Alain JOUNOT, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, édition AFNOR, France, 2004, p 3.

[3]. نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص: 25- 27.

كما أسفر هذا المؤتمر أيضا عن إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية، الذي تضمن جملة من المبادئ البيئية الإنمائية من خلال 27 مبدأ، يؤكد المبدأ الثالث منه على أن الحق في التنمية يجب الوفاء به بطريقة منصفة بين الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلة، ويقرّر المبدأ الثامن منه أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الناس، ينبغي للدول تقليل وإزالة الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة، وتبين المبادئ (9، 11، 12، 13، 18، 19) من الإعلان الإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها من طرف دول المجتمع الدولي للحد من التدهور البيئي، في حين يؤكد المبدأ 20 من الإعلان على أن المرأة لها دور حيوي في إدارة البيئة والتنمية، وأن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد تم التأكيد على أهمية تعاون الدول والقطاعات الرئيسية في المجتمع في تطوير والنهوض بالتنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي[1].

وقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت عقد قمة دولية كل عشر سنوات لمراجعة التقدم الذي أحرزته الدول في تنفيذ ما جاء في توصيات مؤتمر قمة الأرض، وإذا كان مؤتمر قمة الأرض عام 1992 قد مثّل بداية طرح مفهوم التنمية المستدامة، فقد أعقبه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا عام 2002 لتقييم ما تحقق من إنجازات منذ انعقاد قمة الأرض، وحث الدول على تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي ومرتبطة بجداول زمنية، ولقد تبنى هذا المؤتمر عدة مواضيع أساسية لتحقيق التنمية المستدامة منها: المياه، الطاقة، الصحة، والتنوع البيولوجي، وغيرها وطالب كذلك بتركيز الجهود في هذه المجالات ضمن منهاج دولي متماسك ذو أهداف واسعة ومتطورة لتحقيق التنمية المستدامة، واتخاذ إجراءات عملية ملموسة لحصول التكامل بين أركان التنمية المستدامة المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وإيجاد سلوكيات وأنماط في الإنتاج والاستهلاك تقلل من استنزاف الثروات الطبيعية والمساواة في الاستهلاك لتخفيف وطأة الفقر الذي يتطلب تكاتف جهود دول العالم والمجتمع الدولي بأسره وتوحيد وتنسيق كافة السياسات لمواجهة كل التحديات[2].

وانطلاقا مما سبق يعتبر إذن مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا ومبتكرا في الفكر التنموي، إذ أنه للمرة الأولى يتم دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، وعلى الرغم من انتشار هذا المفهوم وتداوله بشكل كبير بين النخب الأكاديمية إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا للتنمية المستدامة.

لقد أُستعمل مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي في تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، والتي كانت قد أُنشئت سابقا من قبل هيئة الأمم المتحدة عام 1983م بهدف تسليط الضوء على التدهور السريع للبيئة والموارد الطبيعية وآثار ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووفقا لهذا التقرير فإن التنمية

---

[1]. بدرية عبد الله العوضي، مرجع سابق، **ص 4.**

[2]. غادة علي موسى، **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة**، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 7.

المستدامة هي التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون أن تعرّض للخطر قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها هي الأخرى، وعلى الرغم من كثرة التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة إلا أن هذا التعريف هو الأكثر شيوعا وانتشارا[1]. وفيما يلي نورد بعض التعريفات الشائعة للتنمية المستدامة كما يلي:

1- تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة: في هذا الصدد عرّف التنمية المستدامة سنة 1980 بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع[2].

2- تعريف البنك الدولي: عرّف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل والمستمر الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[3].

3- تعريف معهد الموارد العالمية: لقد حاول تقرير لمعهد الموارد العالمية تم نشره سنة 1992، والذي خُصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة حصر عشرين تعريفا واسع التداول لمفهوم التنمية المستدامة، وتم توزيعها على أربع مجموعات هي: التعريفات الاقتصادية، التعريفات البيئية، التعريفات الاجتماعية والإنسانية والتعريفات التقنية والإدارية وذلك على النحو التالي[4]:

3 - 1- على الصعيد الاقتصادي: بالنسبة للدول الصناعية فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوي المعيشة للسكان الأكثر فقرا.

3 - 2 - على الصعيد الإنساني والاجتماعي: فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3 - 3 - على الصعيد البيئي: فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

---

[1]. Rosa ANTHONY et Karen DELCHET, **Guide pratique du développement durable**, Edition AFNOR, France, 2005, p 9 .

[2]. Harold LEVREL, **Biodiversité et développement durable : quels indicateurs ?,** Thèse de doctorat, Département de l'écologie et la gestion de la biodiversité, Ecole des hautes études en sciences sociales, France, 2006, p 12.

[3]. الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة الموسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 29.

[4]. صليحة بوذريع ومحمد علي راشد، **التقييم البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008، ص 2.

3 - 4 - على الصعيد التقني والإداري: فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بطبقة الأوزون.

4- تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: تمثل الهدف الرئيسي لهذه اللجنة في ضمان تقييم وتطبيق أجندة القرن 21، وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات وقد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة هي: التنوع البيولوجي، التكنولوجيا الحيوية، بناء القدرات التغير المناخي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكان، التصحر والجفاف، التعليم والتوعية، الطاقة، التعاون الدولي في تحسين البيئة، إدارة الأراضي، الفقر، الصحة، السياحة، الكيماويات السامة، التجارة والبيئة والنقل[1].

وبصورة عامة فإن الفكر التنموي يتفق على أن التنمية المستدامة هي ذلك النمط من التنمية الذي يتعامل مع القضايا الاقتصادية إلى جانب القضايا الاجتماعية كالفقر والبطالة والتعليم والصحة ورفاهية المجتمع والقضايا الثقافية والإدارة البيئية، بما يمكّن الأجيال الحالية من تعظيم مستوى رفاهيتها دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق التوازن بين أهداف الكفاءة الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

ونستنتج مما سبق، أن مصطلح التنمية المستدامة يركز على ثلاثة أبعاد رئيسية في آن واحد هي: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والسلامة البيئية، وينظر إلى هذه المكونات بصورة تكاملية، ويمكن القول بأن أهم مكونات التنمية المستدامة هي[2]:

- تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير سلبا على قدرة الأجيال في المستقبل على تلبية احتياجاتها.
- المحافظة على البيئة وعدم تلوثها؛
- عدم استنزاف الموارد الناضبة؛
- المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية؛
- التنسيق بين جميع أطراف العملية التنموية على كافة المستويات، سواء أكان ذلك على مستوى القطاعات المختلفة، المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أم على المستويين المحلي والدولي؛
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

---

[1]. بولعيد بعلوج، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008، ص 3.

[2]. ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس والأربعون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2009، ص 111.

هذا وتمتلك التنمية المستدامة جملة من الخصائص تميزها عن باقي أشكال التنمية، كما تتطلب تضافر جميع جهود الأطراف ذات العلاقة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بصورة متكاملة ومتوازنة.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة عموما بمجموعة من السمات والخصائص التي ترتبط ارتباطا وثيقا بجملة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن إيضاح تلك الخصائص والأهداف كما يلي:

الفرع الأول:خصائص التنمية المستدامة

تتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي[1]:

- هي تنمية يُعتبر فيها البعد الزمني هو المحدد الرئيسي، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية ممكنة؛

- هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض؛

- هي تنمية تضع الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول، فأولوياتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء، المسكن، الملبس، العمل، التعليم، الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية، فالمجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان معيشتها، وهو ما يعتبر تهديدا لسلامة البيئة؛

- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بعناصرها ومركباتها الأساسية كالهواء، الماء، التربة، الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، لذلك فهي عملية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي أو تلويثها بما يتعدى حدود قدراتها على التنقية الذاتية؛

- هي تنمية تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية، كما تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الإيكولوجية؛

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد، اتجاهات الاستثمار، التكنولوجيا والمؤسسات بما يجعلها جميعا تعمل بانسجام داخل المنظومات البيئية، مما يحافظ عليها ويحقق التنمية المستدامة المنشودة؛

- هي تنمية متكاملة يعتبر فيها العنصر البشري من أهم أولوياتها، فهي تحافظ على القيم الاجتماعية والأخلاقية وتضمن الاستقرار الروحي والنفسي للفرد والمجتمع.

[1]. سعاد رزاي، **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 48 - 49.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المستدامة فيما يلي[1]:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية، يتم تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، بالتركيز على الجوانب النوعية للتنمية، وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول.

2- دعم سبل المعيشة المستدامة: يكمن أحد الأهداف الرئيسية لبرامج التنمية المستدامة هو توفير سبل معيشة مستدامة وقابلة للتكرار، من خلال إنشاء المشاريع المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وحماية التنوع الحيوي، ومن أمثلة ذلك إدخال أساليب الإدارة المستدامة للأراضي والتي تساهم في حماية التنوع البيولوجي وتوفير مصادر الدخل المستدام والارتقاء بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين، وتستطيع مثل تلك المشاريع أن تُغير نمطية الدعم التنموي إلى مبادرات لبناء القدرات المستدامة واستثمار المعارف المحلية.

3- احترام البيئة الطبيعية: تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها بصفتها تمثل أساس الحياة البشرية، وبالتالي فالتنمية المستدامة تستوعب العلاقة بين البيئة الطبيعية والنشاطات البشرية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

4- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لجميع المشكلات البيئية من خلال المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

5- الاستخدام العقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

6- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: وذلك بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجالات التنموية، وتعليمهم كيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مُسيطرا عليها بمعنى إمكانية وجود حلول مناسبة لها.

[1]. محمد الصالح فروم وإلياس بوجعادة، **حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008، ص 4.

7- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وألويات المجتمع: وذلك يتم بطريقة تلائم إمكانياته، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

يتضح مما سبق أن جوهر التنمية المستدامة هو الإنسان، ولذلك فهي تسعى إلى تلبية احتياجات البشر وتنظيم حياتهم حتى يكونوا قادرين على استخدام الموارد الطبيعية بحكمة وعقلانية، وحتى لا يتم استنزافها أو تدهورها فتصبح الأجيال القادمة غير قادرة على الاستمرار في استخدام تلك الموارد، مما يهدد استدامة الانتفاع بها.

وعليه فإن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الشمال والجنوب وتقويم أنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، وكما تمت الإشارة سابقا فإن مفهوم التنمية المستدامة أُدرج بصفة رسمية سنة 1987، في تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته لجنة برنتلاند للبيئة والتنمية كوسيلة لتحويل الانتباه بعيدا عن الاهتمامات القطاعية الضيقة وتوجيهها نحو منهج يهتم بصورة شاملة بالأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ثم جرى استخدام ذلك المفهوم في مختلف مجالات التنمية حيث يختلف المعنى من مجال تنموي إلى آخر.

المبحث الثاني: مدخل تاريخي إلى التنمية الزراعية

عُرفت الزراعة كنشاط إنساني منذ آلاف السنين بعد أن اكتشف الإنسان النباتات الهامة لغذائه والتي ميزها من بين جميع النباتات الموجودة حوله، فبعد أن اكتشف طريقة تكاثرها بدأ يجمعها ثم مهد لها الأرض لكي تنمو وتتكاثر، فقد كان من الضروري أن يسعى الإنسان في كل مجال من المجالات في سبيل الحصول على الغذاء سواء من النبات أو الحيوان.

المطلب الأول: مفهوم الزراعة وتطورها

إن كلمة الزراعة هي الترجمة الحرفية للكلمة الانجليزية (Agriculture) التي تتكون من مقطعين: الأول مشتق من كلمة (Agros) بمعنى حقل، والثاني كلمة (Culture) بمعنى العناية بالأرض وفلاحتها، وبذلك تعني الكلمة ككل فلاحة الأرض[1].

ومن خلال تتبع التاريخ الإنساني المتعلق بالزراعة، يلاحظ أن الزراعة عرفت تطورات جذرية ومرت بمراحل عديدة منذ فجر التاريخ وإلى يومنا هذا، ولقد ارتبطت تلك التطورات أساسا بتطور الفكر الإنساني والمعرفة البشرية إضافة إلى الحاجات الجديدة والمتزايدة جيلا بعد جيل.

ففي بدء الحياة البشرية على ظهر الأرض، اقتصرت الأنشطة الزراعية على زراعة بعض المحاصيل الغذائية بصفة محدودة كان أولها محاصيل الحبوب، وكان من الطبيعي أن يزرع الإنسان نفس الأرض بنفس المحاصيل عاما بعد عام، وهكذا بتعاقب السنوات لاحظ الإنسان فقدان الأرض لخصوبتها تدريجيا، ولهذا اضطر إلى الانتقال إلى أراض جديدة وقريبة لممارسة أنشطته الزراعية المعتادة بغرض إراحة الأراضي القديمة وإعطائها فرصة لاستعادة خصوبتها، ومن واقع هذه العملية فقد ابتكر الإنسان نظاما لزراعة الأرض في شكل دورات هي ما يُعرف اليوم بنظام الدورات الزراعية، وهكذا بمرور الزمن بدأت مشاكل الغذاء تظهر بالنسبة لمختلف المناطق الجغرافية حيث من البديهي أن تزداد الاحتياجات الغذائية تدريجيا تبعا للزيادات السكانية، وهنا أصبح لزاما على الإنسان الهجرة والتنقل إلى أماكن جديدة صالحة للزراعة، حاملا معه مختلف الأصناف النباتية والمعارف الزراعية المكتسبة من قبل وبفعل عمليات الهجرة هذه، انتشرت الزراعة وعمّت مختلف مناطق العالم القديم، ولكن يُسجّل أنه في هذه الفترة من التاريخ لم تتطور الممارسات الزراعية كثيرا، فقد غلب عليها الطابع البدائي والتقليدي[2].

غير أنه مع بداية العصر الحديث عرفت الزراعة تغيرات جذرية، حيث استفادت كثيرا من الثورة الصناعية وما نتج عنها من تقدم علمي وتكنولوجي، فقد عرفت الزراعة ثورة حقيقية على الأنماط التقليدية التي كانت سائدة لقرون

[1]. علي أحمد هارون، **جغرافية الزراعة**، دار الفكر العربي، مصر، 2000، ص 19.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 29.

خلت، وبذلك فقد بدأ عصر جديد في تاريخ الزراعة، إذ دخلت مرحلة جديدة والتي كان منطلقها مع بدايات القرن الثامن عشر الميلادي في انجلترا، حيث تم إدخال العديد من الممارسات الحديثة ضمن العمليات الزراعية، من الاعتماد على الآلات الحديثة في عمليات الحرث ،الحصاد، نقل وتخزين وتجارة المنتجات الزراعية، وبالموازاة مع ذلك شهدت طرق وأنماط تربية الحيوانات هي الأخرى تطورات مهمة، وهذا ما أدى إلى حدوث تنمية حقيقية في الزراعة الأوروبية مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، حيث ظهرت نظم الزراعة المنتجة عكس نظم الزراعة التقليدية السابقة، وتعددت هذه النظم الزراعية الجديدة وتباينت فيما بينها، وكل ذلك بهدف الاستجابة للأحجام السكانية في البيئات والأوقات المختلفة، حيث استطاع الإنسان أن يجعل من التقدم العلمي والتكنولوجي وسيلة لتنمية الإنتاج الزراعي وتنويعه، بطريقة لم تحصل له من قبل[1].

هذا وقد شهد القرن العشرون تغيرات ضخمة في الممارسات الزراعية، خصوصا في مجال اكتشاف الكيمياء الزراعية بما تضمنته من تطبيقات الأسمدة الكيميائية، المبيدات الكيميائية للآفات الزراعية النباتية والحشرية، المبيدات الفطرية الكيميائية، التركيب الكيميائي للتربة وغيرها، وكانت بداية تلك التحولات في العالم الغربي والتي انتشرت فيما بعد إلى جميع مناطق العالم، ولكن تبقى الثورة الحقيقية في مجال الزراعة لما تم اكتشاف طرق الزراعة بدون تربة، التهجين، المعالجة والهندسة الوراثية والجينية، وما أنتجته هذه الممارسات الجديدة من محاصيل لها سمات تفوق النباتات الأصلية كالمنتجات الأكبر حجما والأكثر مقاومة للأمراض والبذور المعدلة وراثيا لتنمو بشكل أســـرع بالإضافة إلى إنتاج النباتات المقاومة للمبيدات الكيميائية[2].

وتتواصل التطورات العلمية في مجال الزراعة، فمع العقود الأخيرة من القرن العشرين، وكنتيجة للأزمات البيئية والتغيرات المناخية التي يمر بها كوكب الأرض، بسبب تأثير الانبعاثات الغازية، يتم تطوير نظم زراعية جديدة تُعرف بنظم الزراعة الذكية مناخيا (Climate-smart agriculture) وهي تعتمد على زراعة أصناف نباتية قادرة على التكيف مع جميع الظروف المناخية من ارتفاع درجات الحرارة أو موجات الجفاف أو ازدياد تراكيز الغازات الدفيئة وهي تحتاج إلى الكثير من الاستثمارات من أجل تمويل أنشطة البحث والتطوير فيها[3].

وتأسيسا على ما سبق يلاحظ أن التعريف اللفظي المعطى سابقا للزراعة لم يعد يتفق والواقع الآن، فهو يقتصر على حراثة الأرض وإعدادها للزراعة، إضافة إلى أن الزراعة أصبحت حاليا تتجاوز ذلك إلى أنشطة أخرى ترتبط بالزراعة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، فقد امتدت لتشمل تربية الحيوانات والدواجن، الصيد البحري، الأنشطة الغابية أو

[1]. Jérémy LHERBIER, **Valorisation de l'information géographique en agriculture de précision**, Thèse de doctorat, département de géographie, Université Joseph Fourier- Genoble 1, France, 2005, p 20.

[2]. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 155.

[3]. FAO, **Climate-Smart Agriculture,** report on agriculture, food security and climate change, Rome, Italy, 2010, p 24.

الحراجية بالإضافة إلى أنشطة الرعي، وعموما فقد امتدت لتشمل جميع الأنشطة التي يقوم بها الإنسان لتوفير الغذاء النباتي أو الحيواني من خلال تحكمه في الظروف البيئية بحيث تتحقق له سبل الحياة الكريمة.

ومن الناحية العلمية تُعرّف الزراعة على أنها مزيج من الظواهر البيولوجية والاجتماعية، تتعلق أساسا باستغلال الدورات البيولوجية النباتية أو الحيوانية، وعلى هذا فإن الزراعة تنطوي على مجموعة من المتغيرات البيولوجية والاجتماعية التي تعمل معا ضمن سياق واحد، ومن أهم تلك المتغيرات نجد: الشروط المناخية، نوعية التربة، الأنظمة التقنية، المعرفة، الأراضي، السياسات الزراعية والبنى التحتية، وهذه العناصر تتقاطع فيما بينها ما يؤدي إلى تعقيد طبيعتها الهيكلية[1].

وأما من الناحية الاقتصادية فيمكن تعريف الزراعة على أنها أحد فروع النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى إشباع رغبات الإنسان من السلع والخدمات الزراعية، وتتميز الزراعة عن بقية أشكال النشاط الاقتصادي باعتمادها على الظروف البيئية والطبيعية، وبذلك فإنه يستوجب على المزارعين اختيار النظام البيئي الملائم لنمو المحاصيل الزراعية ولما كانت الزراعة تعتمد على الاستخدام الواسع لمساحات الأرض القابلة للزراعة فإن دراستها تعتمد دائما على التوزيع أكثر من الموقع[2].

ويشترك القطاع الزراعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بميزة أساسية وهي الإنتاج للسوق، وعلى الرغم من أن المنتجين الزراعيين في الدول النامية عادة ما يستهلكون مباشرة جزءا من الإنتاج الزراعي، لكن جزءا مهما منه يجد طريقه إلى الأسواق، كما يشترك قطاع الزراعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ببعض الصفات الأساسية للإنتاج، حيث أن الإنتاج يعني بشكل عام استخدام عوامل الإنتاج للحصول على منتج نهائي، وتنقسم عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية الزراعية إلى قسمين هما[3]:

1- عوامل الإنتاج المباشرة: كالعمل ورأس المال بالإضافة إلى الأرض.

2- عوامل الإنتاج المصنعة: وتنقسم إلى نوعين، أولهما عوامل الإنتاج الوسيطة كالأسمدة، البذور، المبيدات، الوقود والطاقة، وهي تستخدم بشكل كامل ولمرة واحدة في العملية الإنتاجية، وأما ثاني تلك الأنواع فهي السلع الرأسمالية كالجرارات والحاصدات والتي تستخدم مرات عديدة في العمليات الإنتاجية.

---

[1]. Caroline TAFANI, **Agriculture: térritoire et développement durable**, Thèse de doctorat, département de science économiques et sociales et gestion, Université de corse, France, 2010, pp: 16- 17.

[2]. منصور حمدي أبو علي، **الجغرافية الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 18.

[3]. اليساندرو كورسي، **الاقتصاد الزراعي**، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص 1.

قد تأخذ السلع الزراعية طريقها إلى المستهلكين مباشرة عندما لا تستخدم في عملية إنتاجية أخرى وتدعى في هذه الحالة بسلع المستهلكين أو قد تستخدمها المنشآت الصناعية في عملية إنتاجية أخرى وتدعى في هذه الحالة بعوامل الإنتاج الوسيطة كالقطن أو قد تكون سلعا رأسمالية مثل بعض الحيوانات المستأنسة كالأبقار.

وهكذا إذن فقد عرفت الزراعة تطورات كبيرة عبر مختلف مراحل التاريخ الإنساني، سواء من حيث طبيعتها أو الوسائل المستخدمة فيها وذلك تبعا للتطور العلمي والتقني، ولكن تبقى المرحلة الحديثة والمعاصرة هي المرحلة البارزة في تاريخ الزراعة، وذلك بما تضمنته هذه المرحلة من المستجدات الطارئة على المستويات المحلية أو الدولية، وعلى الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، والتي اكتسبت الزراعة من خلالها العديد من السمات والخصائص.

المطلب الثاني: خصائص الزراعة

يتميز القطاع الزراعي عن غيره من القطاعات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي[1]:

- يتمتع النشاط الزراعي بميزات تقنية خاصة، فالزراعة مرتبطة بوجود الأرض ومحدودة بدرجة ملاءمتها، كما تتميز العملية الإنتاجية الزراعية بطول دورتها فهي تطول لعدة أشهر من بداية العملية الإنتاجية حتى نهايتها، فعندما تبدأ العملية الإنتاجية فإنه من غير الممكن إيقافها فجأة كما يحدث مثلا في العملية الإنتاجية الصناعية، وهي تعتمد على العوامل الطبيعية كالطقس والعوامل المناخية، ولهذا فإن الإنتاج الزراعي يكون دائمًا عرضة للتقلبات؛

- عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطها، حيث أن تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية بنفس السهولة التي يُطبّق فيه على السلع الصناعية فاستعمال العمليات الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن إنتاج كميات كبيرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل والحجم والنوعية، أما في الزراعة فإن صفات المحصول الواحد قد تختلف من منطقة إلى أخرى؛

- موسمية الإنتاج الزراعي، ويقصد بها أن زراعة المحصول وحصاده والعمليات الإنتاجية الزراعية الأخرى تتم في مواسم معينة، وذلك بسبب العوامل الجوية والطبيعية، ونتيجة لذلك يترتب إذا على موسمية الإنتاج الزراعي موسمية العمل المزرعي وموسمية الدخول المزرعية؛

- تتصف العملية الإنتاجية الزراعية بشكل عام بثبات الموجودات، فالسلع الرأسمالية الخاصة بالإنتاج الزراعي مرتبطة بالأرض ولا يمكن حيازتها والمتاجرة بها بمعزل عن الأرض، كما تتصف في ذات الوقت أيضًا بالموسمية وخاصة بما يتعلق بعنصر العمل، وكذلك بمحدودية التحكم بالكميات المنتجة وصعوبة وضع معايير جودة لها بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ بكميات وجودة الإنتاج؛

[1]. اليساندرو كورسي، مرجع سابق، ص ص: 2- 3.

- تُظهر الزراعة تنوعات كبيرة في عدة اتجاهات، فالأنظمة الزراعية مثلا تختلف باختلاف المناطق الجغرافية، المناخ التربة وتقلبات الطقس، كذلك الأمر بالنسبة لحجم المزارع وأنظمة ملكية الأراضي حيث توجد أشكال متعددة ما بين الملكية الخاصة أو الاستئجار أو المشاركة في الإنتاج، بالإضافة إلى طبيعة وعلاقات العمل إذ يوجد العمل العائلي والعمل المأجور، وكل ذلك يجعل وضع وصياغة السياسات الزراعية عملية معقدة ولذلك فمن الضروري التشديد على أهمية القيام بتحليل دقيق للواقع قبل وضع أي سياسة زراعية معينة؛

-كما يجب الانتباه بشكل خاص إلى مزايا الطلب على الإنتاج الزراعي الذي له عدة أشكال، فبحسب استخداماته يمكن أن نميز بين السلع الغذائية وغير الغذائية، وعندما نأخذ بعين الاعتبار عملية التصنيع فيمكن أن تكون السلع الزراعية طازجة (طبيعية) أو منتجات مصنعة، ومن جهة أخرى قد تكون السلع الزراعية مُوجهة للاستخدام الشخصي أو قد تأخذ طريقها إلى السوق مباشرة، فكل ما سبق يبين الاختلافات في الطلب على المنتجات الزراعية وذلك باختلاف العوامل المؤثرة فيه، فالطلب مثلا على الغذاء يعتمد بشكل عام على عدد السكان وعلى دخل المستهلكين رغم أنه لا يتزايد كثيرا عندما يتزايد الدخل، والطلب على الأغذية الطازجة أو الطبيعية أقل استجابة لتغيرات الدخل من الطلب على الأغذية المصنعة، كما يعتمد الطلب على المنتجات غير الغذائية بشكل كبير على مدى التطور الاقتصادي العام؛

- صعوبة التمويل الزراعي وارتفاع تكاليف الاستثمارات الزراعية، ففي هذا الشأن تحتاج الزراعة إلى رؤوس أموال ضخمة، وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من القطاعات الأخرى، ومن جهة أخرى تمثل قيمة رأس المال الثابت كالأراضي والمباني نسبة عالية من إجمالي التكاليف الزراعية، حيث تصل أحيانا إلى نحو 75% من رأس المال الزراعي؛

- يعتبر تذبذب الأسعار الزراعية المشكلة الدائمة والملازمة للنشاط الزراعي، حيث تتأثر الأسعار بعدة عوامل كالعوامل المناخية والأرض، كما يمكن للأسعار أن تتغير بتأثير التغيرات العالمية في العرض والطلب في الأسواق العالمية، فقد يتزايد تذبذب الأسعار كلما اتسع الوقت الفاصل بين قرارات الإنتاج وبين الانتهاء من العملية الإنتاجية حيث لا يمكن ضبط التغيرات والتقلبات التي تحدث في الأسواق الزراعية نتيجة لطول هذه الفترة بالإضافة إلى أن قابلية عوامل الإنتاج للانتقال ضعيفة، فقد تنشأ بعض المشاكل نتيجة لتغيير مساحات الأراضي أو عدد الآلات أو عدد ونوعية العمالة، وتسبب تذبذبات الأسعار تذبذبات أخرى على مستوى الدخول ولهذا السبب تسعى دائما الحكومات إلى السيطرة والتحكم قدر الإمكان على أسعار المنتجات الزراعية؛

- إن علاقة التجارة الزراعية ببقية القطاعات على المدى البعيد علاقة ضعيفة وهذا يعود بشكل رئيسي إلى أن الطلب على الغذاء نادرا ما يستجيب لتغيرات الدخل، ولذلك فعندما تزداد الدخول فإن الأفراد عادة ما يشترون نفس كميات الغذاء أو أكثر بقليل، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لا توجد إمكانية كبيرة لتجميع الإنتاج الزراعي كما في

القطاعات الأخرى لذلك فإن قدرة المنتجين الزراعيين على التأثير في الأسعار ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى، وكنتيجة لذلك فإن الدخول الزراعية غالبًا ما تكون أقل من باقي القطاعات الأخرى، لكن هذه الحالة ليست دائمة.

يتبين من الفحص الدقيق للخصائص السابقة للزراعة أنها ذات اتجاهات متعددة فهي خصائص اقتصادية، اجتماعية وبيئية، إلا أن الخاصية الحيوية التي تتميز بها الزراعة هي خاصية إنتاج الغذاء، ذلك المورد الضروري لاستمرارية الإنسان على وجه الأرض، وبالتالي استمرارية التنمية باعتباره وسيلتها.

إذن فقضية الغذاء في الواقع هي الجانب المؤثر من قضية الزراعة، فلو واكب الإنتاج الزراعي الزيادة في الطلب عليه، الناشئ أساسا عن الزيادة السكانية لما كان ما نسميه بأزمة الغذاء، والتي لا سبيل لمواجهتها إلا من خلال التنمية الزراعية.

المطلب الثالث: أهمية التنمية الزراعية وأساليبها

لم يسبق للإنسانية أن تعرضت لتحديات صعبة كالتي واجهتها في القرن الماضي، والتي مازالت تواجهها إلى يومنا هذا، وهذه التحديات كثيرة ومتداخلة فمنها ما هو سياسي، عسكري، اقتصادي، اجتماعي، بيئي أو ما هو خليط منها جميعا، وعلى الرغم من كل هذه التحديات وخطورتها، إلا أن هناك مشكلة برزت من بين تلك المشاكل الكثيرة في عالمنا متحدية الإنسان في أمنه وحياته، إنها مشكلة إنتاج الغذاء ومدى كفايته في هذا العالم المترامي الأطراف، الواسع الأرجاء والوفير بالموارد والإمكانيات.

الفرع الأول: أهمية التنمية الزراعية

لقد شهدت العقود القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اهتماما كبيرا لدى الكثير من الدول خاصة الدول حديثة الاستقلال والنامية بقضايا التنمية الزراعية بشكل عام، والغذاء والاكتفاء الذاتي منه بوجه خاص، فقد كانت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الطموحات الوطنية تبرر هذا التوجه وتحث عليه وبتغير الظروف العالمية والإقليمية والقطرية، فسرعان ما بدأ تزايد الطلب على الغذاء والمنتجات الزراعية بصورة حادة، وكان هذا نتيجة مباشرة وطبيعية لتزايد شديد في أعداد السكان المصحوب بالتحسن الملموس في مستويات المعيشة، ولكن على الجانب الآخر ظلت الزراعة مُعبّرا عنها بما تنتجه من غذاء ومنتجات أخرى على حالها أو في أحسن الظروف تزايد إنتاجها بمعدلات متواضعة وذلك لأسباب عديدة منها أنها لم تلق الاهتمام الكافي فالبعض كان يعتقد أن الغذاء متوفر ومتاح في السوق العالمية والبعض الآخر استهوته التنمية الصناعية إلى أبعد الحدود فانكمش بالتالي اهتمامه بالزراعة، وهكذا نشأت الفجوة الغذائية بين الاحتياجات وما يتم إنتاجه من الغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى وهذه الفجوة يمكنها الاتساع ما لم يتم بذل جهود مكثفة لتداركها سواء على المستويات الوطنية أو الإقليمية خاصة أن

الغذاء لم يعد مجرد سلعة في السوق العالمية بل أصبح سلعة إستراتيجية شأنه في ذلك شأن السلاح والنفط من يملكه يستطيع أن يؤثر على مُقدّرات من يحتاجه[1].

ومع أنه شهد عقد السبعينات تعاظم الإدراك لقيمة النفط كثروة قومية وهو فعلا ثروة قومية تتزايد قيمتها من سنة إلى أخرى ففي ذات الفترة شهد المجتمع الدولي أيضا بوادر أزمة الغذاء العالمية (1972- 1974) وهي تعبير منطقي عن تباطؤ التنمية الزراعية، فمن ثم بدأ الاهتمام بالتنمية الزراعية يأخذ مجراه الطبيعي، حيث استحوذت على اهتمام الكثير من المفكرين وصناع القرار على الصعيد العالمي، وتجسدت تلك الاهتمامات في عقد أول مؤتمر للغذاء العالمي في روما سنة 1974، وكذلك الإجراءات المتخذة في هذا المجال كإنشاء مجلس الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكذا دعم المؤسسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة الدولية، هذا إلى جانب اهتمام البنك الدولي بمشاريع التنمية الزراعية والريفية، إذن فمن ذلك الوقت تعاظم الاهتمام بالتنمية الزراعية وما يزال يتعاظم وسوف يزداد تعاظما في العقود اللاحقة، وباعتبار أن التنمية الزراعية ركن أساسي في التنمية الشاملة فليس هناك مبالغة في العبارة القائلة أن الزراعة نفط دائم.

تتعدد الأسباب التي تجعل من التنمية الزراعية أمرا حيويا للمجتمعات، وكذلك تتباين درجة أهمية كل من هذه الأسباب تبعا لظروف المجتمع واحتياجاته، فعدد السكان ومعدل الزيادة في السكان والدخول ومدى تلبية التنمية الزراعية الحالية لاحتياجات المجتمع بالإضافة إلى مدى التطور في مستويات المعيشة والظروف الدولية التي تؤثر على تحديد مدى أهمية الاعتماد على الذات أو مدى إمكانية الاعتماد على الغير في توفير الاحتياجات الغذائية، كلها عوامل تسهم بصورة أو بأخرى في تحديد درجة اهتمام المجتمع بالتنمية الزراعية[2].

وعموما فالتنمية الزراعية تسهم في إنتاج الغذاء الذي يفي بحاجة السكان من حيث الكم ومن حيث النوعية اللازمة لمستوى معيشة كاف ومعقول يكفي لتوفير قدر معقول من الأمن الغذائي يعمل على التحرير من خطر الاعتماد على الغير، ثم بعد ذلك توفير المواد الخام اللازمة للصناعة، وكذلك توفير فوائض زراعية للتصدير، تسهم عائداتها في تمويل استيراد المنتجات الأساسية اللازمة للتنمية، وبجانب ذلك كله تعمل على تطوير المجتمع الزراعي والريفي والارتفاع بمستواه الاقتصادي كعنصر أساسي من عناصر المجتمع، وعموما تسعى التنمية الزراعية إلى إنجاز تنمية شاملة لتحقيق الرفاهية الغذائية[3].

إذن فمنذ أن تنبه العالم إلى قضايا الأمن الغذائي، أصبحت التنمية الزراعية ضرورة حيوية لجميع المجتمعات، وينبغي التركيز على أنه لا يمكن النظر إلى قضية الغذاء في بلد ما بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد العالمي خاصة في ضوء

---

[1]. محمد صابر، **نظم الزراعة الأكثر نظافة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل العلوم، المجلد الثاني، تحرير: عصام الحناوي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006، ص 469.

[2]. ناديا كوفارو، **التنمية الاقتصادية والزراعة وسياسات الاقتصاد الكلي**، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص 20.

[3]. محمد صالح القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 279.

التغيرات العالمية الأخيرة وفي مقدمتها زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول خاصة بالنسبة لتبادل السلع الزراعية فنقص أو زيادة إنتاج الغذاء في أي دولة لابد أن يؤثر في الدول الأخرى أو بالنسبة لانتقال المدخلات الزراعية ثم أخيرا إنشاء منظمة التجارة العالمية وقضايا تحرير تجارة المنتجات الزراعية، كلها كان لها آثار بعيدة المدى في التنمية الزراعية على المستوى العالمي.

الفرع الثاني: أساليب التنمية الزراعية

في إطار المساعي الدؤوبة للمجتمعات من أجل زيادة معدلات التنمية الزراعية وتطوير الأداء الزراعي بهدف زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجات السكان المتزايدين، تعددت أساليب التنمية الزراعية في العصر الحديث وتمثلت فيما يلي:

1- التنمية الزراعية الأفقية (الثورة الخضراء الأولى): ظهر هذا النمط التنموي الزراعي في أوروبا مع بداية القرن الثامن عشر، حيث عرفت تلك الفترة تناقصا في إنتاج الغذاء نتيجة لإهمال القطاع الزراعي آنذاك، فقد تزايدت موجات الهجرة من الريف نحو المدن بفعل ما ترتب عن الثورة الصناعية من فرص عمل جديدة وتحسن ظروف المعيشة داخل المدن، إذن فنتيجة للشعور بالتهديدات من نقص الغذاء وعدم كفايته، خاصة في ظل الزيادات السكانية، اتجهت الجهود نحو التوسع الزراعي باستصلاح واستزراع المزيد من الأراضي ما دامت متوافرة وكذلك الزيادة من استخدام مياه الري سواء من الأمطار أو المجاري المائية، وبزيادة الحاجة إلى المزيد من الإنتاج الزراعي زاد التوجه نحو الارتقاء بإنتاجية الموارد الزراعية المتاحة (الأرض والمياه)، ومن جانب آخر عرف قطاع الثروة الحيوانية بدوره مزيدا من الاهتمام، وقد مكّن التكامل بين تنمية قطاعي الزراعة وتربية الحيوانات من إعطاء دفعة قوية للزراعة الأوروبية في تلك الفترة[1].

2- التنمية الزراعية العمودية (الثورة الخضراء الثانية): مع نهاية الحرب العالمية الثانية لم يتم التوصل إلى معالجة مشكلة نقص الغذاء بشكل كلي، وبذلك عرفت سنوات الخمسينات من القرن العشرين بداية تشكل نمط تنموي زراعي جديد قوامه التكثيف الزراعي، فقد تبنت كثير من الدول في سياساتها لتنمية القطاع الزراعي إنتاج الغذاء بكميات كافية وبأسعار معقولة، ونتيجة لذلك فقد تميزت أنشطة التنمية بانطلاقة كبيرة نتيجة للإنجازات العلمية والتقدم التكنولوجي، وقد شملت هذه الانطلاقة التنموية الأرض وخصوبتها، الري، الصرف الزراعي، التحسين الوراثي للأصناف النباتية والسلالات الحيوانية خاصة الحبوب، وكذلك العوامل المساعدة الأخرى كالمكننة والنقل والتخزين والتصنيع فضلا عن نظم حيازة الأرض والتشريعات الزراعية والائتمان والتمويل والتسويق والتصنيع الزراعي، كما شملت السكان الزارعيين أنفسهم في أسلوب تعاملهم مع المعطيات الجديدة وأيضا إنتاجيتهم ودخولهم، ولقد كان لهذه

[1]. Jérémy LHERBIER, Op .cit, p 20.

الثورة التنموية ثمارها تجسدت في الزيادات الكبيرة في إنتاج الغذاء والإنتاج الزراعي بوجه عام كما ونوعا وأدت إلى تقدم كبير في مستويات المعيشة في الأقطار التي أخذت بها، فهذه الانطلاقة التنموية الزراعية الحديثة هي التي مكنت الدول التي أخذت على عاتقها تنمية البحوث الزراعية من توفير الغذاء لسكانها الذين بدؤوا يتزايدون بسرعة فائقة، حيث استطاعت معظم الدول المتقدمة إرساء قاعدة زراعية متينة، وأن التقدم المذهل في مجال الزراعة على مدى القرن الماضي جعل من الزراعة نظاما ديناميكيا ومؤثرا في بلدان العالم المتقدم وكان المحرك الأساسي لهذه التنمية وفرة الموارد والتقدم التكنولوجي المطرد، وبالرغم من أن الثورة الخضراء الثانية حققت نجاحات باهرة، ومن ثم أمكن القول بأنها ثورة خضراء متجددة، ولكن هذا التجدد في حد ذاته لم يكن كافيا أمام تحديات المستقبل ومتطلبات الأعداد المتزايدة من السكان مع الانفجار السكاني ابتداء من الستينات ومن ثم فقد جاء دور التكنولوجيا الحيوية الحديثة وبصفة خاصة هندسة الوراثة وزراعة الأنسجة والخلايا، باعتبارها الأمل المنشود لتأمين احتياجات البشرية من الغذاء، فبعد أن أدت الثورة الخضراء دورها وعجزت عن تقديم المزيد، فتحت الثورة البيوتكنولوجية بابا أوسع لتكمل ما عجزت الثورة الخضراء عن إنجازه[1].

3- التنمية الزراعية المتسارعة (الثورة البيوتكنولوجية): تشكل هذا النمط التنموي خلال الربع الأخير من القرن الماضي وما يزال إلى يومنا هذا، ويتضمن هذا النمط انطلاقة أكبر لقدرات العلم والتكنولوجيا الحيوية الزراعية الحديثة التي هيأت ظروفا مناسبة لعصر زراعي جديد مستند على العلم والتكنولوجيا، ومُوّجه أساسا من أجل الإنتاج للسوق، وعلى العكس من الثورة الخضراء فإن الثورة البيوتكنولوجية تعاملت مع جميع الأصناف النباتية والحيوانية، إضافة إلى أن هذه التنمية الزراعية المتسارعة امتدت آثارها إلى جميع دول العالم[2].

ولقد اعتمدت التنمية الزراعية في عصرها الجديد إلى جانب السكان الزارعيين على ثلاث ركائز أساسية تعمل في ترابط وثيق وتوافق في نظام زراعي فائق القدرات هي[3]:

- الجهاز البحثي والإرشادي وكوادره من العلماء والمتخصصين والمرشدين الزراعيين الذين ينبغي عليهم ابتكار مستمر للتكنولوجيات الحيوية الزراعية ونظم الإنتاج الزراعي المتطورة التي يتم نقلها إلى حقول الإنتاج وتطبيقها بنجاح؛

- الصناعة التي يجب أن توفر أدوات ومستلزمات الإنتاج الزراعي ووسائل تصنيع ونقل وتخزين المنتجات بالنوعية المناسبة وبأسعار معقولة؛

---

[1]. دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003، ص 57.

[2]. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 107.

[3]. نفس المرجع السابق، ص 108.

- القطاع العام والخاص الذين يتوليان جنبا إلى جنب قيادة العملية التنموية الزراعية كلها وتنظيم وتمويل قطاع البحوث والإرشاد الزراعي وتوفير التدريب وتنظيم إمدادات مدخلات الإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية وفوق كل هذا تهيئة مناخ اقتصادي زراعي محفز للتنمية الزراعية، ولكن في هذا النظام الزراعي المتقدم إذا فشل أي من الأطراف الثلاثة في أداء دوره على أكمل وجه فلن تتحقق الأهداف الزراعية المرجوة.

وهكذا فقد عملت التنمية الزراعية المتسارعة وما تزال إلى حد اليوم، على تلبية الحاجات الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان، معتمدة في ذلك على ما تجود به المراكز البحثية الزراعية من الأصناف النباتية والحيوانية ذات الإنتاجية المرتفعة، ويمكن القول أنها أزالت الكثير من مخاوف المجتمعات فيما يخص نقص الغذاء، وبالتالي أبعدت شبح الجوع والمجاعة عن الكثير من سكان العالم.

المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي إلى التنمية الزراعية المستدامة

في الماضي لم تنل مسألة البيئة والتنمية الزراعية القدر نفسه من الاهتمام الذي تلقاه في الوقت الحاضر، فقد كان التوازن يميل دوما لصالح برامج التنمية الزراعية، وفي سياق البحث عن الرفاهية الغذائية فقدت الاعتبارات البيئية مكانتها في التنمية الزراعية، وتجلت آثار الممارسات الزراعية بوضوح في الواقع البيئي في صور عديدة، وهو ما لفت الأنظار إلى أهمية التأثيرات المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، الأمر الذي دفع إلى إدماج الاعتبارات البيئية ضمن أنشطة التنمية الزراعية في إطار نسق تنموي زراعي مستدام.

المطلب الأول: التنمية الزراعية والبيئة

لقد نجم عن التنمية الزراعية طوال عقود القرن العشرين بمختلف مداخلها من مدخل التكثيف ومدخل التوسع إلى المدخل المتسارع مشاكل بيئية ولكن من أنواع مختلفة، فقد أسفرت الأنشطة التنموية الزراعية على مدى القرنين الماضيين عموما عن مشاكل بيئية في كثير من الأماكن، ناجمة أساسا عن تناقص التنوع البيولوجي، سوء إدارة مياه الري، التلوث بالكيماويات الزراعية والتسمم بمبيدات الآفات الزراعية،كما أن لثورة تربية الحيوانات تكاليفها الخاصة ولاسيما في المناطق كثيفة السكان والمحيطة بالمدن، بسبب نفايات الحيوانات وأمراضها، هذا بالإضافة إلى عمليات قطع أشجار الغابات وما يصاحبها من تعرية التربة، التصحر وتدهور المراعي ومستجمعات المياه.

الفرع الأول: آثار التنمية الزراعية على البيئة

تستأثر الزراعة بالنصيب الأكبر من الأراضي المستعملة، فإلى غاية 2008 كانت المراعي والمساحات الزراعية تستحوذ لوحدها على نسبة 37 % من مساحة اليابسة، إضافة إلى أن 70 % من المياه المستعملة على المستوى العالمي

موجهة للقطاع الزراعي لوحده وترتفع هذه النسبة في مناطق أخرى إلى أكبر من 80 % خاصة في إفريقيا وآسيا[1]. ومن جهة أخرى قدرت المساحة الغابية بحوالي 30 % من إجمالي تلك المساحة[2].

وتؤثر أنشطة التنمية الزراعية والتربية الحيوانية بعمق على البيئة بمعناها الواسع، إذ تشكلان الأسباب الرئيسية لتلوث المياه الجوفية بالأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والكيميائية عموما، إضافة إلى ذلك ما تنشره مبيدات الآفات الزراعية من الغازات الدفيئة (الميثان وأكسيد الآزوت)، ومن جهة أخرى شكّلت مشكلات التصحر إحدى تداعيات سياسات التنمية الزراعية التي بدت ملامحها في الاستغلال غير الرشيد للموارد الزراعية، كما أدت الأساليب الخاطئة في إدارة الموارد الغابية والبحرية إلى فقدان التنوع البيولوجي(الحيوي) في العالم، ويمكن للتكاليف الخارجية لهذه الأنشطة أن تكون باهظة[3].

وسعيا لتطوير الأداء الزراعي تلحق التنمية الزراعية الضرر بمستقبلها ذاته كذلك، عبر تدهور الأراضي، التملح والإفراط في استعمال المياه إضافة إلى خفض التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية والحيوانات، ويصعب تحديد عواقب هذه العوامل على المدى الطويل ويمكن بيان أهم الآثار الناجمة عن النشاطات التنموية الزراعية والمؤثرة على البيئة فيما يلي:

1- التلوث المائي: ينشأ التلوث المائي عندما يتم استعمال الأسمدة الكيميائية (مركبات الفوسفور، الآزوت، البوتاسيوم) بكميات كبيرة بحيث تتجاوز قدرة المحاصيل الزراعية على امتصاصها، أو عندما تجرفها المياه الجارية أو تحملها الرياح من على سطح التربة قبل أن يتم امتصاصها، وتشير الإحصائيات أنه سنة 2008 تم استعمال حوالي 160 مليون طن من تلك الأسمدة على المستوى العالمي[4]. وعلى الرغم من فوائدها والمتمثلة في زيادة الإنتاجية الزراعية إلا أنه يمكن للكميات الفائضة منها أن تتسرب إلى المياه الجوفية أو أن تنحل في المجاري المائية، ويؤدي هذا الإفراط في استعمال الأسمدة إلى تكاثر العديد من النباتات الطفيلية كالطحالب مثلا، والتي تقضي على مختلف النباتات والحيوانات داخل المسطحات المائية.

ومن جهة أخرى، يؤدي كذلك الاستعمال المفرط لمبيدات الآفات الزراعية في كثير من البلدان إلى تلوث المياه العذبة بمواد مسببة لأنواع كثيرة من الأمراض، وبأنواع من السموم الأخرى التي تؤثر على الإنسان وعلى أشكال كثيرة من الحياة البرية، وتعمل كذلك المبيدات الكيميائية على خفض التنوع البيولوجي بقضائها على أنواع كثيرة من

---

[1]. FAO, **FAO Statistical Yearbook**, Rome, Italy, 2010, p p: 12 - 15.

[2]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير عن حالة الغابات في العالم**، روما، ايطاليا، 2011، ص 2.

[3]. Bernard LE CLECH**, Environnement et agriculture**, édition SYNTHESE AGRICOLE, deuxième édition, France, 1998, p 24.

[4]. FAO, **FAO Statistical Yearbook**, Op.cit, 2010, p 21.

الكائنات الحية المغذية لأنواع كثيرة من الحيوانات، وقد عرف استعمال مبيدات الآفات زيادات كبيرة خلال العقود الأخيرة من القرن المنصرم وأوائل القرن الحالي، حيث تراوحت معدلات الزيادة بين 4 و5 % سنويا في بعض المناطق[1].

ومع ذلك فإنه يمكن لنمو استعمال الأسمدة والمبيدات الكيميائية، أن ينخفض في المستقبل نتيجة القلق المتزايد بشأن التلوث وفقدان التنوع البيولوجي، فاستعمالهما في البلدان المتقدمة بدأ يعرف تراجعا بفعل القوانين والرسوم المفروضة، وفضلا عن ذلك سوف يكبح نمو الطلب على المنتجات العضوية المنتجة بدون مدخلات كيميائية استعمال الأسمدة والمبيدات الكيميائية، وسوف يشهد المستقبل القريب زيادة استعمال أسمدة ومبيدات تراعي الاعتبارات البيئية.

2- التلوث الهوائي: الأنشطة الزراعية كذلك مصدر لتلوث الهواء، وهي أحد المصادر الرئيسية لانبعاثات الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري والتي تشكل منها كنسبة قصوى غازات ثاني أكسيد الكربون، أكسيد الآزوت والميثان، وتشير التقديرات العالمية أن نسبة هذه الغازات في الهواء عرفت زيادات كبيرة ابتداء من عصر الثورة الصناعية، لكنها زادت بحدة في العقود الأخيرة من القرن العشرين بفعل زيادة الأنشطة البشرية وتضاعف معدلات الأداء الاقتصادي العالمي، وبحسب إحصائيات سنة 2009 شكلت الغازات الثلاث السابقة ما نسبته 98 % من إجمالي كمية الغازات الدفيئة العالقة في الهواء كما يوضحه الشكل التالي:

[1]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير عن الزراعة في العالم**، روما، ايطاليا، 2003، ص 26.

شكل رقم (2 - 1): نسب أهم الغازات ضمن إجمالي الغازات الدفيئة في الهواء سنة 2009

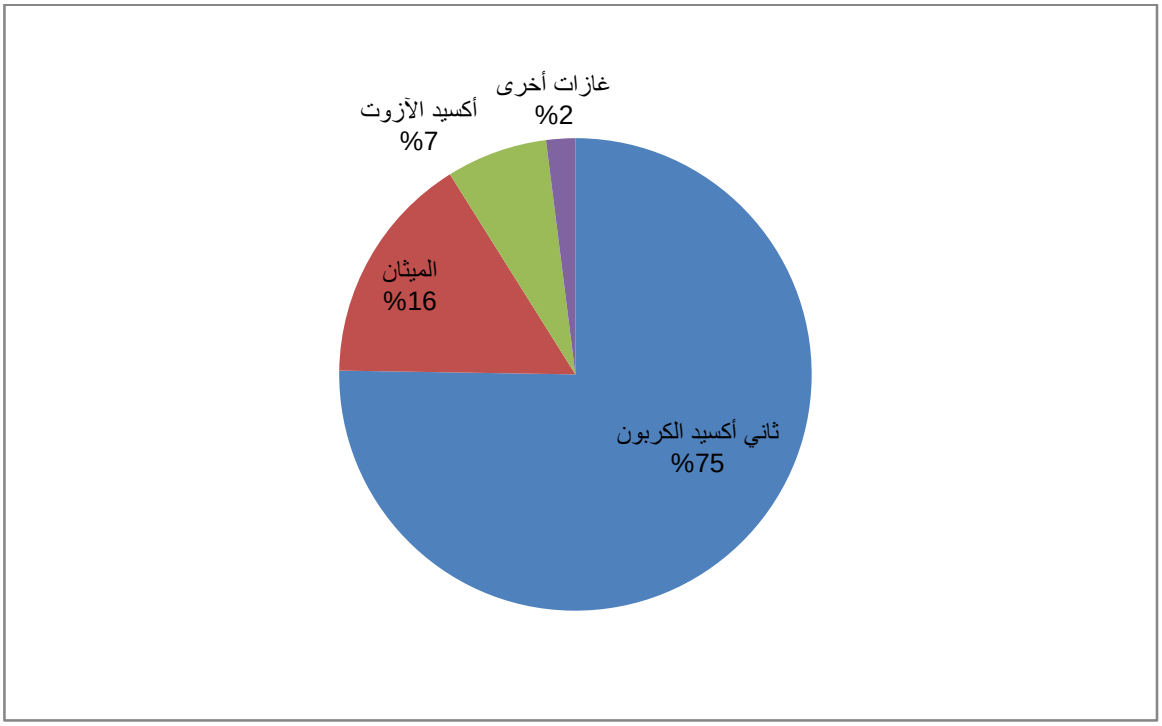

Source: World Bank, Op. cit, p 149.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة ثاني أكسيد الكربون تشكل النسبة العظمى من إجمالي الغازات الدفيئة المنبعثة في الهواء، يليه غاز الميثان ثم غاز أكسيد الآزوت، ويساهم في تلك الانبعاثات معظم القطاعات الاقتصادية من الصناعة والزراعة والطاقة وغيرها، وفي هذا تشير الإحصائيات إلى أن القطاع الزراعي قد ساهم سنة 2009 بحوالي 30 %[1] في إجمالي تلك الانبعاثات، مع العلم أن الزراعة تساهم بنسب مختلفة في إجمالي انبعاثات الغازات السابقة، كما تختلف ذات النسب بين الدول المتقدمة والنامية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

[1]. World Bank, Op.cit, p 188.

شكل رقم (2 - 2): نسب مساهمة الزراعة في إجمالي الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة حسب مجموعات الدول في سنة 2009

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: - World Bank, Op. cit, p 188.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن الزراعة تشكل المصدر الأساسي لانبعاثات غاز أكسيد الآزوت بنسبة تقدر بحوالي 64 % إذ تصدر تلك الانبعاثات عن التربية الحيوانية، الأسمدة المعدنية، احتراق الكتلة الإحيائية وفضلات المحاصيل، وكما لا يخفى أيضا أن الأنشطة الزراعية مصدر رئيسي لتكوّن مادة النشادر الآزوتية التي تعد أحد الأسباب الرئيسية للأمطار الحمضية، التي تتسبب في زيادة حموضة التربة والمجاري المائية، كما تلحق أضرارا بالغة بالتنوع البيولوجي، وفيما يخص انبعاثات غاز الميثان فتساهم فيها الزراعة بنسبة معتبرة تقدر بحوالي 42 % وتأتي معظمها من حرق فضلات الحيوانات، أما بالنسبة لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون فتساهم فيها الزراعة بنسبة أقل حوالي 26 % وتأتي معظمها من حرق كلا من الكتلة الإحيائية والغابات واستعمال الآلات الزراعية.

والشيء الملاحظ كذلك أن مساهمة الدول النامية (عموما الدول منخفضة ومتوسطة الدخل) في انبعاثات الغازات الدفيئة بأنواعها الثلاثة يفوق مساهمة الدول المتقدمة (الدول مرتفعة الدخل)، وذلك راجع بطبيعة الحال إلى طبيعة

اقتصاديات الدول النامية في حد ذاتها، فهي اقتصاديات قائمة أساسا على الزراعة، حيث تشكل فيها الزراعة الحصة الأكبر من إجمالي النشاطات الاقتصادية، وذلك يتجلى في استحواذها على نسبة هامة من إجمالي الناتج الوطني واستقطابها النسبة الأكبر من العمالة، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للدول المتقدمة فهي تساهم بالنسبة الأكبر من انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عن قطاعات الصناعة والطاقة، وذلك بحكم اقتصادياتها المرتكزة أساسا على هذه القطاعات، ولكن على الرغم من ذلك فإن الدول المتقدمة بما فيها الاقتصاديات المصنعة حديثا (الصين، الهند، روسيا) تبقى المساهم الأكبر في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية بمختلف مصادرها بنسبة حوالي 70 %[1]. وبالتالي فهي التي تتحمل المسؤولية الأولى عن كل الاختلالات البيئية والتغيرات المناخية التي يشهدها كوكب الأرض.

ولكن على الرغم من خطورة انبعاثات الغازات الدفيئة على المناخ الأرضي، فإن التوقعات المستقبلية للقطاع الزراعي تشير بأنه سوف تزداد تلك الانبعاثات خلال ما تبقّى من النصف الأول من القرن الواحد والعشرين وذلك بفعل تزايد معدلات الأداء التنموي الزراعي لتوفير الغذاء الكافي للأجيال القادمة وتخفيض نسب الفقر والجوع في العالم، ومع العلم أن أغلب تلك الانبعاثات مصدرها الدول النامية، والتي لن يكون بمقدورها في الأمد القصير التخفيض منها بسبب زيادة الطلب على الغذاء لديها والتي يحتم عليها زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية خاصة مع تخلفها التكنولوجي والمعرفي في مجال الإدارة البيئية، إضافة إلى غياب الوعي البيئي فيما يخص إدماج الاعتبارات البيئية ضمن الأنشطة التنموية الزراعية.

3- الضغوط على التنوع البيولوجي: مع تزايد أعداد السكان وحاجاتهم، يتعاظم إشغالهم للمزيد من مساحة الكرة الأرضية، واستغلالهم للمزيد من مواردها، وذلك بإزاحة الأنواع الحية الأخرى (النباتية والحيوانية)، وتتفاوت على نطاق واسع تقديرات العدد الإجمالي للأنواع الحية التي تضمها كرتنا الأرضية، ويبلغ عدد تلك الأنواع والتي تم وصفها علميا نحو 1,75 مليون نوع، ولكن المجموع الحقيقي يظل غير معروف، وتتفاوت تقديراته بين 7 ملايين و20 مليونا أو أكثر، وتتفاوت تقديرات الفقد في التنوع البيولوجي نتيجة الانقراض خلال القرن الواحد والعشرين تفاوتات كبيرة، وتتراوح بين 2 و25 % من الأنواع جميعها، وتمثل الزراعة والحراجة والصيد البحري من أهم دوافع تزايد الضغوط السكانية على التنوع البيولوجي البري والبحري، وهذا التنوع على صلة وثيقة بمساحة المواطن غير المأهولة، فكلما تقلصت هذه المساحة تقلص معها ولو بوتيرة أقل عدد وأصناف الأنواع التي تأويها[2].

ويأتي بدوره التكثيف الزراعي ليدلي بدلوه بما له من مشكلات، فمبيدات الآفات والأعشاب الضارة تقضي مباشرة على العديد من الحشرات والنباتات الهامة، وتخفّض من إمدادات الأغذية للحيوانات الأعلى مرتبة، وهكذا لا تقتصر

[1]. World Bank, Op.cit, p 150.

[2]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، 2003، ص 77.

خسائر التنوع البيولوجي على تلك التي تحدث بسبب إزالة الغابات عبر التوسعات الزراعية، بل تتعداها لفترة طويلة بعدها، ويظل الفقد في التنوع البيولوجي على أشده حتى في البلدان المتقدمة التي تعمل على حماية البيئة، ولكن فسوف تُسفر الضغوط على التنوع البيولوجي خلال هذا النصف الأول من القرن الواحد والعشرين عن اتجاهات متباينة، حيث يُرجّح أن تتراجع بشكل كبير الطرق الانتشارية أمام التكثيف المحصولي الذي سيخلي بدوره الساحة للزراعة البيولوجية[1].

ومن جانب آخر تعمل إزالة الغابات وضم الأراضي مع ما يرافقه من إزالة الأسيجة الشجرية لاستغلالها في الزراعة، على تقليص المساحة الكلية المتاحة للحياة البرية، وفي ذلك قُدّر المعدل العالمي لإزالة الغابات بحوالي 0,2 % سنة 2009[2].

ومنه نخلص إلى أن التنمية الزراعية قد مارست على مر العقود الأخيرة أشكالا مختلفة من التأثيرات السلبية على البيئة، الأمر الذي شكل تهديدا لصحة وسلامة النظم البيئية الداعمة للحياة على وجه الأرض، ولكن تبقى التغيرات المناخية وما يصاحبها من ارتفاع لحرارة الأرض، كأبرز تحدي بيئي تعرفه الإنسانية منذ فجر التاريخ، والتي تشكل الأنشطة الزراعية بمختلف أشكالها طرفا فيها، وكما لا يخفى ما لهذه التغيرات المناخية من الآثار السلبية على مختلف الأصعدة، فإن قطاعات الزراعة، الحراجة والصيد البحري سوف تتأثر بدورها من تبعات تلك التغيرات على نحو معقد وبصورة سلبية.

الفرع الثاني: آثار التغيرات المناخية على التنمية الزراعية

لقد أصبحت التغيرات أو التقلبات المناخية السمة البارزة لمناخ الأرض في العصر الحديث، حيث باتت قضية التغيرات المناخية الهاجس الأكبر لدى المجتمع الدولي، إذ أن تغيرات المناخ قضية تتعلق بالبيئة والتنمية معا، ومردها في ذلك هي ظاهرة الاحتباس الحراري، فقد تسببت الأنشطة البشرية على مدار العقود الماضية في مختلف المجالات في زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة أساسا لتلك الظاهرة، فبعد أن كان معدل ارتفاع درجات الحرارة في القرن الماضي وحتى سنة 1940 بين 0,45 و0,6 درجة مئوية، ارتفع بشكل كبير بعد سنة 1970 حيث وصل حاليا إلى قرابة درجتين مئويتين، وقد تسبب ارتفاع درجة الحرارة في توالي موجات الجفاف، انتشار الأمراض والمجاعات وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية[3].

---

[1]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، 2003، ص 77.

[2]. World Bank, Op.cit, p 168.

[3]. معاوية سمارة، **أثر ظاهرة التغير المناخي على موارد المياه والزراعة في الأردن**، المؤتمر العربي حول إدارة مصادر المياه والحفاظ عليها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2008، ص ص: 2- 3.

فمن شأن ارتفاع درجة الحرارة، وخاصة في المناطق الاستوائية أن يزيد من ظاهرة التبخر النتحي لدى النباتات ويخفض بذلك من مستويات رطوبة التربة، وسوف تصبح بعض المساحات الزراعية غير صالحة لزراعة المحاصيل إضافة إلى ذلك سيزداد شح الموارد المائية السطحية والجوفية بفعل زيادة التبخر مما يخفض الإمدادات المائية المتوافرة، كما يمكن لبعض المراعي الطبيعية الاستوائية أن تزداد جفافا، كما سيعمل ارتفاع درجة الحرارة كذلك على فتح المجال أمام توزع الآفات الزراعية، مما يعزز قدرتها على البقاء أثناء الشتاء لتفتك بالمحاصيل أثناء الربيع[1].

ويمكن لارتفاع الحرارة في المحيطات أن يضعف نمو العوالق البحرية، ويوقع الخلل في أنماط تكاثر الأسماك وغذائها كما يمكن أن تتناقص مجالات توزع أسماك المياه الباردة، ويُنتظر كذلك أن يزداد المناخ تقلبا، فمع تزايد الظواهر المفرطة في الشدة كالأعاصير، الفيضانات، عواصف البرد والجفاف، ستؤدي هذه الظواهر إلى تقلبات في الإنتاج الزراعي والإمدادات المحلية والدولية للأغذية، كما ستتعاظم مخاطر الانهيارات الأرضية وما تتسبب به من انجراف للتربة، وعلى صعيد آخر سيزداد على إثر ارتفاع درجة الحرارة مستوى مياه البحار والمحيطات، وسوف يؤدي هذا الارتفاع إلى غمر الفيضانات للأراضي المنخفضة، وسيكون هذا الأثر أكثر وضوحا في المناطق الساحلية[2].

وهكذا فإنه يبدو أن التغيرات المناخية سيكون لها الأثر البالغ على نمو الإنتاج الزراعي العالمي متجسدا في تباطؤ معدلات الأداء التنموي الزراعي غير أن هذا الأثر ستزداد حدته في البلدان النامية الواقعة في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، وتقل حدته في البلدان المتقدمة الواقعة في المناطق المعتدلة، ونتيجة لذلك سوف يزداد اعتماد البلدان النامية على الواردات الزراعية، وتتعمق بذلك حدة الفوارق بين الشمال والجنوب في مجال الأمن الغذائي.

وأمام هذه التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، سوف تتاح جملة من الخيارات من أجل التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة، فعلى المدى القصير يتمثل أحدها في استنباط أصناف جديدة من النباتات والمحاصيل بطرق الهندسة الوراثية والجينية، تتسم هذه الأصناف الجديدة بكفاءتها العالية في استعمال المياه وتحمل الجفاف والحرارة المرتفعة وذات كفاءة عالية في الاستفادة من تركيز ثاني أكسيد الكربون، ولكن هذا الخيار يحمل في طياته الكثير من الخطورة على صحة الإنسان والنباتات في حد ذاتها والنظام البيئي بأكمله.

ومنه يتبن أن الخيار الأمثل على المدى الطويل هو السعي للتخفيف من تغير المناخ والتخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عن الأنشطة التنموية الزراعية، وذلك بالاستثمار في تكنولوجيات جديدة، إضافة إلى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية خاصة الأرضية والمائية والتي تستحوذ الزراعة على نسب عالية منها، ولن يتأتى ذلك إلا بإدخال

[1]. OIC, **Climate change : impacts on agriculture in OIC member countries**, Turkey, 2010, p 6.

[2]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، 2003، ص ص: 79- 80.

مبادئ الاستدامة ضمن القطاع الزراعي وجميع الممارسات المتعلقة به، وبالتالي سوف تعمل التنمية الزراعية المستدامة أو البديلة على حماية البيئة وضمان استمرارية الشروط الملائمة للحياة للأجيال المستقبلية[1].

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

طوال سنوات القرن الماضي وفي إطار المساعي التي تبذلها المجتمعات لتحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة عن طريق زيادة معدلات الأداء التنموي الزراعي، لم يتم الأخذ بعين الاعتبار استدامة التنمية الزراعية للأجيال القادمة فقد كان التركيز شديدا على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية لتحقيق إنتاج زراعي أكبر لمصلحة الجيل الحاضر على حساب الأجيال القادمة، وتم استنزاف الكثير من الموارد المائية المحدودة وإجهاد الأراضي الزراعية دون مراعاة تجديد خصوبتها وتلوث الهواء والمياه وما قد ترتب عن ذلك من الآثار السلبية البعيدة المدى.

لقد شهد القرن العشرون تقدما كبيرا في المجال الزراعي وأثمر هذا التقدم ظروفا معيشية أفضل تمثلت في إمدادات غذاء أوفر وأكثر استقرارا وأعلى قيمة غذائية، ترتبت عليها زيادة في متوسط العمر المتوقع وتحسن عام في نوعية الحياة لمجموعات كبيرة من السكان في العالم، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الغالبية العظمى من سكان العالم خاصة في إفريقيا وآسيا لم تستفد من ثمار التنمية الزراعية في العالم، فقد ظلت مشاكل التغذية ونقص الغذاء هي السمة الغالبة على الأوضاع الاجتماعية في تلك البلاد، ومع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي اتجه المهتمون بشؤون التنمية إلى التركيز على طرق استعمال التنمية الزراعية لتخفيض الفقر وتأمين إمدادات الغذاء حول العالم وذلك وفق أسس العدالة الاجتماعية والمشاركة الواسعة لمختلف الطبقات السكانية في التنمية الزراعية، إضافة إلى تعزيز الاستثمار في الرأسمال البشري كالتعليم الزراعي، الصحة وبرامج التغذية في الأرياف وتحسين الظروف المعيشية الريفية عموما[2].

وتوازيا مع ذلك فقد بدأ كذلك في العقدين الأخيرين من نفس القرن شعور عام بين المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية والتقدم عموما بالقلق من أن هذا التقدم لا يمكن استمراره أو تواصله إذ في غمرة الاندفاع العارم نحو تحقيق التقدم، أُستخدم وأُسيء استخدام وإهدار العديد من الموارد الطبيعية غير المتجددة وتعرض العديد من مكونات البيئة للتآكل بطريقة يمكن أن تهدد مستقبل الإنسان وربما تهدد بقاءه.

وكما تضمن تقرير حدود النمو الذي صدر عن نادي روما سنة 1972 إشارات هامة للمشكلات المرئية التي أصبحت تعاني منها مجتمعات العالم، والتي شكلت انطلاقة لمناقشات قضية استدامة أو تواصل التنمية بصفة عامة، فقد قدّم لفتة هامة حول الجانب الزراعي، فقد وُجد أن الطلب الشديد على المنتجات الزراعية المترتب على زيادة السكان والنمو الاقتصادي، لابد أن يشكل ضغطا شديدا على الموارد الطبيعية الزراعية المحدودة، التي يمكن أن تشكل عائقا

[1]. Marc COHEN**, Impact of climate change and bioenergy on nutrition**, FAO, Rome, Italy, 2001, p 41.

[2]. محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص 59.

أمام استدامة النمو الزراعي، ومن ثم فلابد أن يثور القلق للبحث عن حلول للوفاء باحتياجات المستقبل، فهناك من نظر إلى إمكانية تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل فيما يخص السلع الزراعية بقدر من التشاؤم.

وفي سنة 1976 تكلم (Stivers) عن المجتمع المستدام الذي يستند على اقتصاد مستدام يسعى إلى تحقيق التوازن مع النظام البيئي، مخفّضا من استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة، ومُركّزا على الأنشطة غير الملوثة، ومتوجها نحو هدفين هما: الإنسان والبيئة[1].

وهكذا ومع نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات تزايدت على الصعيد العالمي الاهتمامات بالأسلوب الذي بواسطته تُستخدم الكثير من الموارد الطبيعية كالأرض والمياه وعما إذا كان هذا الأسلوب يتيح الفرصة لاستدامة أو تواصل الوفاء باحتياجات السكان المتزايدين دوما، على أنه تجب الإشارة هنا إلى أن الملايين من السكان في الدول النامية في تلك الفترة، لم تتح لهم الفرصة للتمتع بالتحسن في نوعية الحياة التي تحققت للعالم المتقدم آنذاك، وهكذا فإنه نشأ أمام المجتمع الإنساني تحديا مزدوجا يتمثل في محاولة تحسين معيشة أولئك الذين تجاوزهم التقدم إلى حد كبير، وفي نفس الوقت استدامة التقدم الذي حققه الآخرون على أن يتم تحقيق هذا التقدم بأساليب لا تضع قيودا مسبقة على الأجيال القادمة في التمتع بتقدم مماثل أو أكبر[2].

وفي خضم ذلك اتسعت دائرة الاهتمامات حول الأداء التنموي البيئي الزراعي، فمن الاهتمام الذي تركز خلال السبعينيات على تأثيرات المبيدات ومصادر التلوث في البيئة الطبيعية وفي سلامة العمال الزراعيين وسلامة المستهلك، تطور في الثمانينيات ليشمل تأثير التغيرات البيئية الجارية مثل تأثير تآكل طبقة الأوزون وظاهرة الاحتباس الحراري على إنتاج الغذاء وصحة الإنسان بالإضافة إلى تأثيرات التكثيف الزراعي والنمو الكبير للإنتاج الزراعي في تآكل الموارد الطبيعية الزراعية ومن ثم كثر الحديث عن استدامة التنمية الزراعية، واحتمالات أن تتعرض لمعوقات بسبب الموارد أو البيئة يمكن أن تعمل على تثبيط التقدم في المستقبل.

وانطلاقا من التقرير الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (تقرير مستقبلنا المشترك) سنة 1987 والذي أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة، فقد استتبع ذلك بالإشارة أيضا إلى مفهوم الأمن الغذائي المستدام والذي نجد أنه يحمل في ثناياه مفهوم التنمية الزراعية المستدامة[3].

---

[1]. Gael PLANCHAIS, **Stratégie et performance des agriculteurs dans un enjeu d'agriculture durable**, Thèse de doctorat, département du sciences de gestion, Université d'Angers, France, 2008, p 89.

[2]. محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 130.

[3]. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة: محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص 153.

وعلى ضوء ذلك فقد تبنت منظمة الأغذية والزراعة الدولية مفهوم التنمية الزراعية المستدامة سنة 1988 كتطبيق لمفهوم التنمية المستدامة في الزراعة، حيث عرّفتها بأنها: "إدارة وصيانة قاعدة الإنتاج الطبيعية وإحداث التغيير في الأساليب التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تسمح بالحصول على الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية بشكل كافي، حيث تعتبر التنمية الزراعية غير مسببة للتدهور البيئي، وأنها تُنفّذ على أسس تنمية صحيحة فنياً، ذات كفاءة اقتصادية ومقبولة اجتماعيا"[1].

ومن مظاهر الاهتمام العالمي باستدامة التنمية الزراعية هو السعي للحد من استخدام المبيدات والأسمدة الكيمائية الزراعية الخطرة، من خلال الاتفاقية التي اقترحتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) عام 1989، خلال انعقاد مؤتمر منظمة "الفاو" وتتعلق بإجراءات الإعلام الدولي عن المبيدات والأسمدة الخطرة التي يجب الحد الشديد من توزيعها واستخدامها في التجارة الدولية وقد اتفقت الدول الموقعة على هذه الاتفاقية على إعطاءها قوة التنفيذ الدولي بداية من عام 2001، مع إمداد الدول النامية بالتدريب المناسب في هذا المجال[2].

وهكذا إذن فقد تبلورت فكرة التنمية الزراعية المستدامة في الثمانينات، استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية القطرية والدولية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، تكون أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للتنمية الزراعية، وقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية المستدامة أكثر، وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض عام 1992، حيث خُصّص الفصل 14 من أجندة القرن 21 المنبثقة عن هذا المؤتمر لتحديد الإطار الشامل لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن أهم المجالات البرامجية التي حددها المؤتمر وذات العلاقة بالتنمية الزراعية المستدامة ما يلي[3]:

- التشخيص، التخطيط والبرمجة المتكاملة للسياسات الزراعية، التي تأخذ في الحسبان الخصائص المتعددة للزراعة وبصفة خاصة أهميتها لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛
- المشاركة الشعبية والاستثمار في الموارد البشرية من أجل زراعة مقبولة اجتماعيا؛
- تحسين الإنتاج ونظم الممارسات الزراعية عن طريق التنويع في العمل الزراعي وغير الزراعي وتطوير البنى التحتية.
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاع الزراعي؛
- الإدارة المتكاملة لاستخدام الأراضي والمحافظة عليها؛

---

[1]. محمود الأشرم، مرجع سابق، ص 50.

[2]. ياسر محمد عبد العزيز، **محددات تبني إستراتيجية تطوير المنتجات الخضراء لتنمية الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة الطازجة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2007، ص 9.

[3]. UN, **Rapport de la conférence des nations unies sur l'environnement et le développement**, Rio de Janeiro, 1992, p 115.

- المحافظة والاستعمال العقلاني للموارد الجينية النباتية والحيوانية من أجل تحسين نوعية التغذية؛
- المكافحة الآمنة للآفات الزراعية؛
- الإدارة المتكاملة لمغذيات التربة من خلال أنماط التسميد الغير مضرة بالبيئة؛
- التنويع في الطاقة خاصة المتجددة منها لتحقيق الزيادة في الإنتاجية الزراعية؛
- تقييم آثار الإشعاعات الشمسية المنبعثة عبر ثقب الأوزون عل النباتات والحيوانات.

وبعد انعقاد هذا المؤتمر، ظهرت بعض المناهج والسياسات الجديدة عبر بعض مناطق العالم كمحصلة للتركيز على جانب الاستدامة، وتم تحقيق فوائد ملموسة للغابات والحياة البرية والمياه والتربة، وكان للتركيز على الاستدامة فوائده البيئية والاجتماعية في بعض المجالات مثل: التخطيط لموارد الأرض، التعليم الزراعي والمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية، ولكن رغم هذا الاهتمام المتزايد، فقد استمر التدهور البيئي في كثير من المناطق، ولم يتحقق الكثير من الأهداف البيئية، بالإضافة إلى ذلك استمر إهمال الجوانب الفنية لاستخدام المبيدات الكيميائية والمدخلات الأخرى الزراعية في العديد من دول العالم، كما أنها كانت غير معروفة على مستوى المزارعين والعاملين في المجال الزراعي، فلقد تم إهدار حجم كبير من المبيدات والأسمدة الكيميائية بسبب استخدامها بكميات كبيرة أو الاستخدام بغير ضرورة، كما عانى عدد كبير من العاملين في رش المبيدات من التسمم لأن العديد منهم لا يعلمون مبادئ الاستخدام الآمن لهذه المدخلات، ويرجع فشل المنتجات البيولوجية كبديل غير كيميائي للمبيدات الحشرية الاصطناعية على المستوى التجاري إلى أن أساليب التطبيق لم تكن كافية أو عدم وجود وعي بأهمية استخدامها أو قلة المعلومات المتاحة أو عدم وجود معايير ومواصفات، وعموما ظلت الكثير من البلدان المتقدمة والنامية عاجزة أو غير راغبة في إدماج الاشتراطات البيئية في سياساتها واستراتيجياتها الزراعية[1].

ولذلك فقد أُعيد طرح قضية التنمية الزراعية المستدامة في مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002، وشملت القضايا الرئيسية التي ورد ذكرها فيما يتعلق بالتنمية الزراعية المستدامة، ولاسيما بالنسبة للبلدان النامية ما يلي[2]:

- ضرورة العمل على مواجهة المشكلة الخطيرة المتعلقة بخصوبة التربة في البلدان النامية الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛
- الحاجة إلى زيادة الإنتاجية فيما يتعلق باستخدام المياه؛
- إمكانية تنويع المحاصيل، وكذلك الأنشطة غير القائمة على الزراعة، كمصادر بديلة للدخل والعمالة في المناطق الريفية؛

[1]. محمد محجوب والهاشمي المهري، **الزراعة العضوية والتنمية الريفية**، المؤتمر العربي حول الزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، 2003، ص 293.

[2]. منظمة الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 2002، ص ص: 126 - 127.

- الحاجة إلى إشراك المزارعين في عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات؛

- إلغاء إعانات الدعم الزراعي والعوائق التجارية التي تشوه عملية التجارة الزراعية في البلدان النامية لكي تتاح لها فرص الوصول العادلة إلى الأسواق؛

- بناء وتعزيز الهياكل الأساسية في المناطق الريفية (الطرق، كهربة المناطق الريفية، الهياكل الأساسية الاجتماعية مثل: المدارس والمستشفيات) وتعزيز الاقتصاد الريفي؛

- معالجة القضايا المتصلة بحيازة الأراضي وحقوق استغلالها، بما في ذلك ما يتصل منها بالمرأة والسكان الأصليين؛

- الأخذ بأساليب البحث والتطوير لزيادة إنتاجية المحاصيل والماشية لصالح الفقراء في المناطق الريفية؛

- توفير حوافز مالية مختارة في مجالات رئيسية لتيسير الاعتماد على الذات وتمكين المجتمعات المحلية؛

- تعزيز قدرات الإشعار المبكر فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية؛

- المساعدة على الارتقاء بالممارسات الناجحة في مجال الزراعة والأساليب الزراعية في كثير من أرجاء العالم النامي؛

- دعم الممارسات الزراعية المستدامة في أنحاء العالم النامي، بما في ذلك المحاصيل التي يتزايد الطلب عليها في البلدان المتقدمة؛

- دعم التدابير الوقائية للحد من الجوع وزيادة الإنتاجية الزراعية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الزراعية المستدامة وأهدافها

تنطوي التنمية الزراعية المستدامة على مجموعة من الأبعاد المتداخلة، التي تعمل معا ضمن نسق متوازن لتحقيق جملة من الأهداف المتنوعة.

الفرع الأول: أبعاد التنمية الزراعية المستدامة

تنطوي التنمية الزراعية المستدامة على جملة من الأبعاد هي[1]:

1- البعد البيئي: من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، يتضح أنه من غير المقبول أن يتم الحصول على أعلى معدلات الإنتاج أو على أعلى عائد اقتصادي، في الوقت الذي يتم فيه استنـــزاف قدرات الموارد الطبيعية في وقت قصير، وكمثال على ذلك اللجوء إلى عمليات الري والزراعة الكثيفة والتي قد تؤدي إلى تملح التربة أو تدهور نوعية المياه الجوفية بسرعة، فيؤدي ذلك إلى تدهور البيئة الزراعية في فترة زمنية قصيرة، وفي مثل هذه الحالة لا بد من الموازنة ما بين هذه العناصر للمحافظة على نوعية المياه الجوفية واستمرارية صلاحية الأراضي لغايات الإنتاج، وهذا قد يفرض القبول بمعدلات من الإنتاجية أقل من المعدلات الممكن الحصول عليها من الزراعة الكثيفة أو متطلبات الإنتاجية العالية.

2- البعد الاجتماعي: إن الهدف النهائي للتنمية الزراعية المستدامة هو الإنسان سواء كان هذا الإنسان مزارعا أو مستهلكاً، فلا قيمة لأي عملية إنتاجية إذا لم تكن مقبولة من المزارعين المنتجين والمستهلكين للإنتاج، ونظراً للمتغيرات في أذواق المستهلكين ومتطلباتهم، فإن عملية الإنتاج أصبحت أكثر صعوبة في تلبية المتطلبات المتغيرة من حيث الجودة والنوعية، وهذا بدوره راجع إلى قدرة الموارد الإنتاجية وتوفر الأساليب والمدخلات التي تمكن من توفير الإنتاج الصالح للاستهلاك بشقيه النباتي والحيواني.

3- البعد الاقتصادي: وهو البعد الأهم حيث يشكل القوة المحركة السريعة والأكفأ في فرض التغيرات السريعة على منظومة الإنتاج الزراعي، وهو يُعنى بالإنتاج الذي يوفر العائد الاقتصادي المربح للمنتج مما يفرض عليه إدخال أساليب التكنولوجيا المناسبة التي تساعده في الحصول على عائد مرتفع، وحيث أن هذا البعد يتأثر بميكانيكية السوق، فإنه ليس من المجدي تحت ظروف السوق المحلية على الأقل، الاستمرار في إنتاج أي سلعة زراعية لا تحقق عائداً مقبـــولاً، فبعد انتشار أدوات العولمة من انفتاح الأسواق وسهولة حركة العمالة والأساليب الإنتاجية، أصبحت مؤثرات الســـوق العالمية من أهم العوامل التي تؤثر على معطيات التنمية الزراعية المحلية في أي بلـــد، إذ أن توفر السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبالأسعار المنافسة من مصادر خارجية قد يؤدي إلى انهيار نظم الإنتاج المحلية والتي اعتبرت لفترة ما

[1]. عوني طعيمة، **الإستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2003، ص 67.

مربحة اقتصادياً، ولقد زاد من تأثير أدوات السوق الخارجية، أنها أصبحت مُدعّمة بأدوات تشريعية تقلل من عوائق حركة السلع من دولة إلى أخرى، فقد يزداد الأمر سوءا إذا لم تتمتع الدولة المستوردة للسلعة الزراعية بقدرات وقائية صحية مناسبة تمنع مثلا انتقال الأمراض والأوبئة النباتية والحيوانية إلى السوق المحلية، فهذا الانتقال سيعمل على انهيار المنظومة الإنتاجية المحلية بسبب دخول هذه المؤثرات الخارجية، وبالمقابل فإن انفتاح الأسواق العالمية أمام المنتجات المحلية يوفر فرصاً جديدة لتســـويق المنتجات مثلما يخلق المنافسة الداخلية، ولذلك فإن إدخال أساليب إنتاجية جديدة لزيادة الكفاءة الاقتصادية يعمل على ضمان مكانة جيدة ضمن السوق الدولية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الزراعية المستدامة

تسعى التنمية الزراعية المستدامة إلى تحقيق الأهداف التالية وهي[1]:

1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

- توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في تنمية الإنتاج الزراعي؛
- زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي؛
- تعزيز التكامل بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني؛
- توفير فرص ومجالات عمل جديدة في القطاع الزراعي؛
- زيادة دخول المزارعين والعاملين في النشاطات الزراعية المساندة؛
- عدالة توزيع عوائد التنمية بين قطاع الزراعة وباقي القطاعات وداخل القطاع الزراعي نفسه؛
- زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج الزراعي؛
- تحسين تنافسية المنتجات سعريا ونوعيا لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والأسواق الأجنبية؛
- زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛
- رفع درجة الاعتماد على الذات وتحسين الميزان التجاري الزراعي؛
- تحقيق التكامل بين قطاع الزراعة وباقي قطاعات الاقتصاد لاسيما في مجال التصنيع الزراعي؛
- موازنة العرض من الإنتاج المحلي مع الطلب في الأسواق؛
- تعزيز البناء المؤسسي المهني والاقتصادي للمزارعين ولفئات القطاع الخاص الأخرى العاملة في القطاع الزراعي.

2- الأهداف الاجتماعية: تتمثل فيما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائي وبتكلفة مناسبة؛

[1]. بهجت محمد أبو النصر، **دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية**، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2003، ص 308.

- الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، والحفاظ على الاستقرار الريفي؛
- زيادة مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي؛
- تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنيا واجتماعيا لتطوير استعدادهم المعرفي وقدراتهم على المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة؛
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والظروف المعيشية لسكان الريف.

3- الأهداف البيئية: تتمثل فيما يلي:

- المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والغطاء النباتي (مراعي، غابات) واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجدد من أجل استدامة قدراتها الإنتاجية؛
- المحافظة على التنوع الحيوي البري والبحري واستغلاله في تكامل وتدعيم الإنتاج الزراعي؛
- تحسين إمكانية وقدرات قطاع الزراعة الفنية والإدارية على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.

ومما تقدم يتضح أن التنمية الزراعية المستدامة لا تشمل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظم الإنتاج أو إتباع الأنظمة الإنتاجية التي تمنع من تدهور الموارد أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية وجودة المنتجات ومتطلبات الصحة البشرية والحيوانية، بل يدخل في صلب أهدافها تحقيق العائد الاقتصادي وما يتضمنه من مؤثرات السوق المحلية والدولية وما تحمله من أدوات وميكانيزمات متطورة ومتغيرة.

لقد أصبح تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من الأمور التي تتطلب تداخل محاور مختلفة منها الموارد ومنها المؤثرات ومنها السياسات، التي من الواجب أن تنتظم في منظومة متناسقة وتأخذ في الاعتبار التخطيط على المستوى المحلي وتأثير العوامل الخارجية، فالتخطيط على المديين القصير والبعيد لا يمكن تحقيقه بدون توفر البيئات المناسبة من بنية تحتية زراعية، وتمويل لعمليات الإنتاج والتسويق الزراعي وغيرها، بالإضافة إلى تشريعات زراعية تساعد في استقرار السياسات الحكومية بما يوفر الاطمئنان للمشاركين في عملية التنمية الزراعية المستدامة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الإطار النظري للتنمية الزراعية المستدامة تبين لنا أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة ما هو إلا تطبيق لمفهوم التنمية المستدامة قي قطاع الزراعة، وقد نشأ هذا المفهوم الأخير نتيجة نضوج الوعي البشري وإدراكه أن استمرارية التنمية مرهونة بمدى صحة وسلامة البيئة، فقد تم إبراز مراحل تطور مفهوم التنمية بداية من النمو الاقتصادي باعتباره زيادة محققة في الدخل أو الناتج الوطني الإجمالي، ومرورا بضرورة انعكاس هذه الزيادة التي تطرأ على الدخل على الحياة المعيشية للأفراد بمعناها الاجتماعي، وصولا إلى الضروريات البيئية التي أصبح يفرضها كوكب الأرض لاستمرار الحياة على سطحه وضرورة المحافظة على البيئة من أجل الأجيال القادمة، ليتبلور في النهاية مفهوم التنمية المستدامة الذي أُتفق على أنها تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع وجوانبه باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع في إطار الضوابط البيئية ودون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

لما تفطنت الإنسانية إلى خطورة مشكلة الغذاء وإنتاجه ومدى كفايته في هذا العالم، وباعتبار أن قضية الغذاء هي الجانب المؤثر من قضية الزراعة، شهدت العقود القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اهتماما كبيرا لدى الكثير من الدول النامية بقضايا التنمية الزراعية بشكل عام، ومن ذلك الوقت تعاظم الاهتمام بالتنمية الزراعية وأصبحت ضرورة حيوية لجميع المجتمعات، وبهدف زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجات السكان المتزايدين اتخذت تلك المجتمعات أساليب عديدة بدءا بالتنمية الزراعية الأفقية عبر التوسع الزراعي باستصلاح واستزراع المزيد من الأراضي، ومرورا بالتنمية الزراعية العمودية عبر التكثيف الزراعي واستخدام أكثر للأسمدة والمبيدات، وأخيرا التنمية الزراعية المتسارعة التي تعتمد بصفة أكبر على قدرات العلم والتكنولوجيا الحيوية الحديثة، وعلى الرغم مما تحقق على صعيد زيادة وتنوع الإنتاج الزراعي والغذائي إلا أن الغالبية العظمى من سكان العالم النامي لم تستفد من ثمار التنمية الزراعية، فقد ظلت مشاكل التغذية ونقص الغذاء هي السمة الغالبة على الأوضاع الاجتماعية في تلك البلاد، وفي غمرة هذه الأساليب الزراعية فقدت الاعتبارات البيئية كذلك مكانتها في التنمية الزراعية، وتجلت آثار الممارسات الزراعية بوضوح في الواقع البيئي في صور عديدة، وهو ما لفت الأنظار إلى أهمية التأثيرات المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، الأمر الذي دفع إلى إدماج الاعتبارات البيئية ضمن أنشطة التنمية الزراعية في إطار تنمية زراعية مستدامة تتوازن فيها الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات الاجتماعية والبيئية.

الفصل الثالث

البنيـــان الاقتصـــادي

الزراعـــي العربـــي

تمهيد:

يعد القطاع الزراعي قطاعا ذا أهمية خاصة في الاقتصاديات العربية، نظرا لاستيعابه لأعداد هائلة من القوى العاملة ومساهمته في تكوين الناتج المحلي والتجارة الخارجية، وتلبية جزء كبير من الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية، فضلا على أنه يعد المصدر الرئيسي لمعيشة السكان الريفيين الذين يشكلون نسبة هامة من إجمالي عدد السكان في الوطن العربي.

إن الأزمات التي أصابت إنتاج الغذاء وأسعاره منذ عقد السبعينات، وتعاظم مخاطر الانكشاف الغذائي العربي وما صاحبه من التبعية الغذائية للأسواق العالمية، هذا ما أدى بالدول العربية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي على المستويات القطرية، كما يبرز أن دواعي هذه الاهتمامات العربية نبعت من تطور آخر في أهداف التنمية الزراعية للعديد من الدول العربية، فقد برز في البداية هدف تحقيق أعلى درجة ممكنة من الأمن الغذائي لمواطني الدول العربية خاصة من السلع الغذائية الأساسية، ثم جاء هدف تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية، وأخيرا برز إلى الساحة هدف تحقيق التوازن بين أهداف التنمية الزراعية وحماية البيئة، ولذلك فقد عملت الدول العربية وما زالت تعمل على بعث برامج زراعية قطرية مكثفة لدعم وتطوير قطاعاها الزراعية باتجاه نهضة تنموية زراعية مستدامة، ولقد ازدادت تلك الاهتمامات خاصة مع بداية الألفية الجديدة، حيث تم وضع الخطط الزراعية وبذل الجهود المكثفة بهدف إحراز أكبر تقدم ممكن في مختلف مجالات التنمية الزراعية المستدامة.

إن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في البلدان العربية، كان ومازال يمثل أحد أهم الأهداف الرئيسية للجهود الزراعية القطرية، حيث لا يتطلب ذلك توجيه الاهتمام فقط بتنمية الإنتاج الزراعي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية، وما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحولات المجتمع وإدارة البيئة، فإن تنمية الإنتاج الزراعي ستتعرض للمخاطر في الأمد البعيد.

بناء على ما سبق سيتم في هذا الفصل تناول المباحث التالية:

1. تطورات الأداء الاقتصادي العربي العام؛
2. تطور القاعدة الموردية الزراعية العربية؛
3. الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية؛
4. معالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي.

المبحث الأول: تطورات الأداء الاقتصادي العربي العام

يحتل الوطن العربي موقعا فريدا بين دول العالم، حيث يتوسط قارات العالم وينقسم الوطن العربي إلى ثلاثة أقاليم مناخية هي: إقليم البحر المتوسط (يضم الدول المطلة على سواحل البحر المتوسط)، والإقليم المدارى الرطب (يضم دول الجنوب العربي مثل: السودان وجنوب موريتانيا ومرتفعات اليمن)، والإقليم الصحراوي (يشمل الجزء الأكبر من الوطن العربي فيما بين الإقليمين السابقين)، ويستمد الوطن العربي أهميته من إطلاله على ثلاثة أذرع مائية ذات أهمية كبرى في الملاحة العالمية وهي: الخليج العربي، البحر الأحمر والبحر المتوسط، كما يتحكم في ثلاثة مضائق هامة من الناحية الإستراتيجية والتجارية وهي: مضيق هرمز، مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق بالإضافة إلى قناة السويس.

المطلب الأول: مكانة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي

يقع الوطن العربي في إقليم صحراوي يمتد من شمال إفريقيا حتى غرب آسيا، ووفق إحصائيات 2008 بلغت مساحته الإجمالية حوالي 14,2 مليون كم^2 مثّلت نحو 10,2 % من مساحة اليابسة في العالم، أما السكان العرب فقد قُدّر عددهم في نفس السنة بحوالي 343,7 مليون نسمة، ما يعادل 5 % من سكان العالم، كما أنهم يتزايدون بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 2,3 % وهو يعادل ضعف معدل نمو السكان في العالم[1].

ويحتل العالم العربي مكانة بارزة على المستوى العالمي من حيث احتياطي وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث بلغ إنتاج العالم العربي من النفط الخام حوالي 23,7 مليون برميل يوميا شكّلت نحو 27,5 % من إنتاج العالم من النفط عام 2008، أما الاحتياطي العربي فبلغ مع نهاية عام 2008 حوالي 672 مليار برميل مثلت نحو 57,7 % من إجمالي احتياطي العالم، كما أسهم الوطن العربي بنسبة 13,7 % من إنتاج الغاز الطبيعي المسوق، حيث بلغ إنتاجه حوالي 421 مليار م^3، أما احتياطي العالم العربي من الغاز الطبيعي عام 2008 فقد بلغ نحو 53723 مليار م^3 مثّل نحو 30,3 % من إجمالي احتياطي العالم من الغاز الطبيعي[2].

وقدر الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية بحوالي 1905 مليار دولار أمريكي وذلك في عام 2008 وهو ما شكّل نحو 2,21 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، هذا وقد بلغت الصادرات العربية في نفس العام حوالي 912 مليار دولار أمريكي مثّلت نحو 6,7 % من الصادرات العالمية، في حين بلغت قيمة الواردات العربية حوالي 576 مليار دولار

[1]. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 1.

[2]. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير السنوي الإحصائي 2009**، الكويت، 2009، ص ص : 11- 23.

أمريكي مثّلت نحو 4,3 % من واردات العالم، مما جعل مساهمة الوطن العربي في إجمالي التجارة العالمية لم تزد على 5,5 % تقريبا[1].

وبلغ نصيب العالم العربي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حوالي 96,9 مليون دولار أمريكي مثّل نحو 5,47 % من حجم الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في عام 2008 ونحو 15,7 % من نصيب الدول النامية، وكان نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهد تذبذبات خلال الفترة الماضية حيث تراجع إلى 3,87 % سنة 2007 بفعل الأزمة العالمية الأخيرة، وفيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية فقد قدرت بنحو 44,19 مليون دولار أمريكي بنسبة 2,29 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر سنة 2008، وعرفت التدفقات العربية الصادرة هي الأخرى تراجعا ملحوظا نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة العربية إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية أيضا[2].

المطلب الثاني: المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية

أحدث انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي في مطلع تسعينيات القرن الماضي تغييرا في العالم بأسره على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، فقد انتهت حقبة الحرب الباردة وأصبح العالم يواجه قطبا واحدا هو الولايات المتحدة الأمريكية، وكان للمنطقة العربية نصيب مما أصاب العالم من تغيير حيث شهدت أجزاء من المنطقة العربية حالة من عدم الاستقرار أثرت على أوضاعها الاقتصادية والأمنية، فقد اشتعلت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران اعتبارا من سنة 1980، وقد أثرت هذه الحرب على المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، ثم جاءت حرب الخليج الثانية إثر الغزو العراقي للكويت سنة 1990، وما أعقب ذلك من حصار العراق اقتصاديا، ثم حرب تحرير الكويت في نفس السنة، ليترك كل ذلك آثارا مدمرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي، وفي نفس الوقت ظل الصراع العربي الإسرائيلي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع الداخلية والسياسية للإقليم العربي والشرق الأوسط، فقد كان لهذا الصراع آثاره السلبية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومازالت تلك الآثار مستمرة إلى الآن، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زادت حدة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، مما أثّر بشكل فاعل وملموس على معدلات التنمية والاستقرار، ثم جاءت

[1]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، ص 1.

[2]. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الثالث، الكويت، سبتمبر 2010، ص ص: 7- 8.

بعدها حرب الخليج الثالثة على إثر احتلال العراق سنة 2003، وإسقاط نظام الحكم فيها الأمر الذي ترك آثارا سلبية سياسية واقتصادية واجتماعية تعمل الدولة العراقية على استيعابها ومعالجتها[1].

وفي الشأن السوداني لم يهنأ الشعب السوداني بانتهاء حرب الجنوب التي استمرت زهاء خمسين عاما، حتى انفجر الوضع في دارفور في أقصى غرب السودان في سنة 2003 بصورة أكثر سوءا وإيلاما وفي ذات الوقت استمر الصراع بين الشمال والجنوب[2]. وبعد الفشل في تحقيق وحدة مستدامة بينهما تم الرضوخ إلى استفتاء تقرير المصير، وبالفعل أسفر استفتاء جانفي 2011 عن انفصال جنوب السودان عن شماله ليبدأ عهد جديد في تاريخ السودان المعاصر.

لقد بدأت العديد من الدول العربية منذ الثمانينات في إدخال إصلاحات تدريجية تسعى إلى خلق مناخ سياسي يسرع من معدلات التنمية، ويحافظ قدر الإمكان على درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية، ولكن ابتداء من سنة 2003 وبعد احتلال العراق تصاعدت وتيرة المناداة بالإصلاح ولعل أهم مظاهر تلك الإصلاحات هو السعي في اتجاه تطوير نظمها السياسية بما يتلاءم وروح العصر ويفسح المجال أمام ديمقراطية حقيقية نابعة من البيئة العربية، وإعطاء مساحة أوسع من حرية التعبير وزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتمكين المرأة من حقوقها وتفعيل دورها في المجتمع، والحفاظ على حقوق الإنسان وصيانة كرامته وتبني مبدأ اللامركزية في الحكم للوصول في النهاية إلى الحكم الرشيد، وبوجه عام وبعد التمعن في مجمل الإصلاحات التي تم إقرارها يمكن القول أن معظم تلك الإصلاحات مازالت جنينية ومتناثرة، ولا خلاف في أن بعض الإصلاحات تعتبر حقيقية وواعدة ولكنها لا ترقى في مجملها لمستوى القضاء على مناخ كُبتت فيه الحريات واستمرت فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خاصة المطالبين بالإصلاح كما تواصل فيه العجز الديمقراطي هذا من جهة، ومن جهة أخرى بقيت معظم تلك الإصلاحات مجرد معالجة سطحية تؤجل الإصلاح في الجذور خاصة من منظور الحرية والحكم الرشيد[3].

وفي سياق ذلك استحكمت أزمة تهميش الشعوب العربية بين الاستبداد في الداخل والاستباحة من الخارج، خاصة بعد أن أضحت الثورات السياسية والاجتماعية أفكارا مطرودة من قبل المجتمعات والمدارس الفكرية والسياسية العربية، لكن الثورتين الديمقراطيتين التونسية والمصرية في الأشهر الأولى لسنة 2011 أظهرتا عكس ذلك كله، إذ أثبت المواطنون التونسيون والمصريون قدرتهم على القيام بثورات شعبية أطاحت بنظاميين سياسيين عمّرا لأزيد من ربع قرن، ولقد عبّدت الثورتان في كل من تونس ومصر طريق الحرية للوطن العربي، وأحيا ربيع هاتين الثورتين آمال شعوب عربية أخرى، إذ يبدو أن تجربة التحرر مُعدية، فلقد انتفض المواطنون في ليبيا، البحرين، الجزائر، الأردن،

---

[1]. خالد محمد الحامض، **الاقتصاديات العربية بين التحديات الدولية والمعوقات القطرية**، مؤتمر حول تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ليبيا، 2004، ص 2.

[2]. آدم محمد عبد الله، **قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثاني والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص 30.

[3]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005: نحو الحرية في الوطن العربي**، الأردن، 2005، ص 41.

المغرب، سوريا وحتى في فلسطين، ففي كل مكان تقريبا هناك أجيال جديدة يئست من الأنظمة الاستبدادية وفقدت الأمل في التحرر من هذه الأنظمة[1].

ومنه ففي هذه الحقبة الحرجة يبدو الواقع العربي بالغ التعقيد، نتيجة لتزاوج أسباب داخلية وخارجية في آن واحد، كما أن المستقبل العربي ابتداء من الوقت الراهن يكتنفه الكثير من الغموض، وما على الأقطار العربية إلا الاستمرار في مسيرة الإصلاح التي ستستغرق زمنا ليس بالقصير حتى يتحقق الاستقرار السياسي المنشود.

المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية

شهدت أواخر القرن الماضي متغيرات كونية اقتصادية بالغة الأثر، فقد بدا واضحا الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد الدولي، كما ازدادت فاعلية وأثر الشركات عابرة الوطنية، واتسعت رقعة وسيطرة التكتلات الاقتصادية، هذا إلى جانب زيادة قدرة المنظمات الدولية الكبرى الثلاث والمتمثلة في البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وذلك في تنظيم الاقتصاد الدولي والسيطرة على اتجاهاته، وكانت ومازالت محصلة هذه القوى المؤثرة على حركة الاقتصاد العالمي هي استمرار تحيّز التجارة لصالح الدول المتقدمة، وزيادة قدرة القوى الكبرى على التحكم في أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية، والتي يتم تحديدها بما يخدم مصالحها الاقتصادية، وفي المقابل فإن المنطقة العربية قد تفاعلت وتأثرت بدورها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، فقد أبرم العديد من دولها اتفاقيات للشراكة مع الاتحاد الأوروبي سعيا منها لتصحيح شروط التجارة بينها وبين هذه الكتلة الاقتصادية الكبرى، والتي تعد في الواقع الشريك التجاري لمعظم دولها، كما زاد توجه العديد منها نحو إقامة مناطق تجارة حرة مع العديد من دول العالم في هذا الإطار[2].

وعلى الصعيد العربي فقد بدأت مسيرة إصلاح وتصحيح اقتصادي منذ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كان أبرزها ولاشك تبني آليات اقتصاد السوق بتدرج موضوعي ووضع برامج لإعادة الهيكلة بما يقلل من آثارها السلبية المحتملة ويعزز من آثارها الايجابية، ولقد أدركت الدول العربية أهمية وحتمية الإصلاح الاقتصادي الذي يتلاءم والواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، ففي إطار هذه السياسات الإصلاحية قلصت الحكومات من تدخلها في النشاط الاقتصادي، وبدأت بعض الدول في التخلص من القطاع العام كما هو الحال في مصر، تونس، الأردن والمغرب، واتخذت إجراءات لتطوير تشريعاتها في ذات المجال ولكن مازالت البنوك والمرافق ضمن أنشطة القطاع العام، ومع هذا التوجه نحو إفساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة نشاطه الاقتصادي بحرية أكبر، إلا أن القطاع الخاص العربي مازال ضعيفا ويتسم بعدم الحرفية.

---

[1]. توفيق المديني، **ربيع الثورات الديمقراطية العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أفريل 2011، ص 113.

[2]. خالد محمد الحامض، مرجع سابق، ص ص: 3- 5.

المبحث الثاني: تطور القاعدة المواردية الزراعية العربية

تعتبر القاعدة المواردية الزراعية العربية رصيد أساسي في البنيان الاقتصادي العربي، وتتمثل الموارد الزراعية في الوطن العربي في كل من: الموارد المائية والأرضية، المراعي والغابات، الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية بالإضافة إلى القدرات البشرية الزراعية.

المطلب الأول: تطور قاعدة الموارد المائية والأرضية

يحتل موردي المياه والأراضي مكانة هامة ضمن قاعدة الموارد الزراعية العربية، وسيتم الإشارة إلى الأوضاع العامة لهذين الموردين في الوطن العربي كما يلي:

الفرع الأول: الموارد المائية

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية عموما بالندرة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة استغلال المتاح في كثير من المناطق، وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور السنوات، ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي 10,2 % من مساحة اليابسة، فحسب إحصائيات سنة 2008، فإنه احتوى فقط على 0,51 % من المياه السطحية في العالم، وتلقى 2,1 % فقط من إجمالي أمطار اليابسة[1].

وهناك خمسة مصادر للمياه في الوطن العربي، ثلاثة منها تقليدية وهي: الأمطار، المياه السطحية والمياه الجوفية، واثنان غير تقليديين هما: مياه التحلية ومياه التنقية، وخلال سنة 2008 وباستثناء الأمطار بلغ إجمالي الموارد المائية العربية 349 مليار م^3، تشمل موارد تقليدية قدرها 338,4 مليار م^3 بنسبة حوالي 96,9 % ، وموارد غير تقليدية قدرها 10,6 مليار م^3 تعادل 3,1 % من إجمالي الموارد المائية[2]. وتعتبر الأمطار والأنهار مصادر للموارد المائية التقليدية، حيث تضم المنطقة العربية 18 نهرا تنبع كلها من خارج الأراضي العربية، وأهمها أنهار النيل والفرات ودجلة، وإجمالا يأتي حوالي 59 % من المياه السطحية في الدول العربية من هذه الأنهار المشتركة.

وعلى صعيد توزيع الأمطار وكمياتها، فإن حوالي 67 % من إجمالي مساحة الدول العربية يتلقى هطولا مطريا يقل معدله عن 100 ملم في السنة حيث تقدر كمياته بحوالي 330 مليار متر مكعب تمثل نحو 15 % من مجموع هطول الأمطار، ويتلقى حوالي 15 % من إجمالي مساحة الدول العربية معدلات مطرية تتراوح بين 100 و300 ملم في السنة يقدر حجمها بحوالي 440 مليار متر مكعب بما يعادل 19 % من مجموع هطول الأمطار، أما تبقى من مساحة الدول العربية وهو 18 %، فيتلقى أمطارا تزيد عن 300 ملم في السنة وتتجاوز في بعض المناطق 1000 ملم في السنة، ويبلغ مجموع تساقط الأمطار فيها حوالي 1500 مليار متر مكعب بما يعادل حوالي ثلثي الوارد المائي المطري، وفيما يخص

---

[1]. World Bank, Op.cit, p p: 170 - 172.

[2]. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 50 .

المياه الجوفية في الدول العربية فإنه يقدر حجم المخزون منها بحوالي 7734 مليار م^3، حيث يُختزن القسم الأكبر من هذه المياه في الأحواض الجوفية الضخمة التي تحتوي على كميات كبيرة من المياه غير المتجددة، مثل الأحواض الكبرى في شمال إفريقيا والجزيرة العربية، ولا تخضع المياه الجوفية في هذه الأحواض للاستغلال حالياً لأسباب متعددة أهمها عدم تغذيتها إلا في مجال ضيّق للغاية، وتقدر التغذية السنوية للأحواض الجوفية في الدول العربية بحوالي 42 مليار م^3 سنويا، في حين تبلغ الكميات الممكن استغلالها منها بحوالي 35 مليار م^3 في أحسن الأحوال، وعليه فإن المخزونات المائية الجوفية تمثل الاحتياط الرئيسي لتلبية الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المختلفة خاصة في ظل محدودية الهطول المطري وتراجع تصاريف الأنهار، والأخطار الكبيرة التي تكتنف استمرار تدفق مياه الأنهار المشتركة مع دول أخرى، وبالإضافة إلى ذلك فإن ثمان دول عربية تشترك في مياهها الجوفية أيضاً بأحواض مشتركة مع دول مجاورة غير عربية، كما تشترك أغلب الدول العربية مع بعضها البعض في أحواض جوفية أخرى، وعلى الرغم من الأهمية البالغة للأحواض الجوفية المشتركة مع الدول المجاورة، فإن البيانات والمعطيات المتوفرة بشأنها قليلة حيث لم يجر تقدير دقيق لحجم المياه المشتركة، و لم تتم دراسة الأحواض الجوفية غير المتجددة بالشكل المطلوب، كما أن الدراسات المتوفرة المتعلقة بهذه الأحواض تتفاوت في معلوماتها وبياناتها بين دولة وأخرى مما يتعذر معه معرفة التطورات في الأوضاع المائية، وعلى المستوى الإقليمي، يستأثر الإقليم الأوسط (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي) بنحو 40 % من إجمالي الموارد المائية، ويستحوذ إقليم المشرق العربي (الأردن، سوريا، العراق، لبنان، فلسطين) على 31 % من الإجمالي، ثم إقليم المغرب العربي (المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا) مستحوذا على 23 %، بينما يتضاءل نصيب إقليم شبه الجزيرة العربية (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، اليمن) إلى حوالي 5,9 % من إجمالي الموارد المائية العربية، وتتوزع استعمالات المياه في الوطن العربي على ثلاثة مجالات رئيسية هي: الزراعة، الصناعة والأغراض المنزلية، غير أن الزراعة تستحوذ على الحصة العظمى من استعمالات الموارد المائية في الوطن العربي بنسبة تقدر بنحو 89 % من إجمالي الموارد المائية المتاحة[1].

الفرع الثاني: الموارد الأرضية

إذا كانت الموارد المائية هي المحدد الأول للإنتاج الزراعي العربي، فإن الموارد الأرضية تليها في الأهمية، وسيتم إبراز أهم التطورات التي عرفتها الموارد الأرضية في الوطن العربي.

1- التطورات في نمو الأراضي الزراعية: إذا كانت الموارد المائية تعتبر المحدد الأول للإنتاج الزراعي في الوطن العربي، فإن الموارد الأرضية تليها في الأهمية كمحدد للإنتاج الزراعي العربي، ولاشك أن ممكنات التوسع في الموارد الأرضية الزراعية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر موارد المياه، ونظرا لوقوع المنطقة العربية ضمن الحزام العالمي

[1]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص ص: 50- 52.

للأراضي الجافة وشبه الجافة، التي تتوقف فيها المساحة المزروعة على الظروف البيئية ومدى توافر المياه، فإن معظم الدول العربية تسود فيها نظم الزراعة المطرية، وتختلف نسب المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية من دولة إلى أخرى بل ومن عام إلى آخر، اعتمادا على معدلات الأمطار وتقلباتها السنوية، ولهذا السبب اعتمدت برامج التوسع الزراعي في الدول العربية عموما على الموارد المائية.

تقدر المساحة الزراعية بما فيها المتروكة في الدول العربية حوالي 71,18 مليون هكتار في عام 2008، تمثل نحو 5,06 % من إجمالي مساحته الجغرافية، منها 8,58 مليون هكتار أراضي مستديمة و62,6 مليون هكتار أراضي موسمية، وقد زادت المساحة الزراعية في الوطن العربي بمعدل 0,2 % عن سنة 2007، ورغم أن هذا المعدل لا بأس به، إلا أنه لا يعبر عن الزيادة الحقيقية في مساحة الأراضي الزراعية، وذلك إذ أُخذ في الاعتبار أن المساحة المتروكة تشكل شطرا كبيرا في المساحة الزراعية وصلت إلى 24,8 % عام 2008، وفي ما يتعلق بالتوزيع القطري للمساحة الزراعية، ففي سنة 2008 يلاحظ أن نحو 90 % منها يتركز في ثماني دول عربية هي: السودان، المغرب، الجزائر، العراق، مصر، سوريا والسعودية، وقد حققت المساحة الزراعية في البلدان العربية زيادات متفاوتة بين سنتي 2007 و2008، كما نجد بعضها الآخر قد انخفضت لديه تلك المساحة، في حين بقيت ثابتة لدى دول عربية أخرى[1].

ويوضح نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بعدا آخر يتعلق بتفاوت درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية على المستوى القطري وعلى مستوى الوطن العربي، وبوجه عام يبلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حوالي 0,21 هكتار في عام 2008، حيث لم يشهد تغيرا عن سنة 2007، وخلال سنة 2008 بلغ نصيب الفرد أكبر من 0,5 هكتار للفرد في كل من السودان وتونس، وتراوح بين 0,2 و0,5 هكتار في كل من الجزائر، سوريا، العراق، ليبيا والمغرب، بينما بلغ أقل من 0,2 هكتار في باقي الدول العربية[2].

ويضيف تصنيف الأراضي الزراعية في الوطن العربي بين مروية ومطرية بعدا مهما فيما يتعلق بممكنات تنمية الموارد الأرضية الزراعية، وقدرت المساحة المروية في الدول العربية بنحو 14,07 مليون هكتار تمثل حوالي 19,7 % من إجمالي المساحة الزراعية عام 2008، بزيادة قدرها 5,2 % عن سنة 2007 ولما كانت الدول العربية تتباين فيما بينها فيما يتعلق بتوافر الموارد المائية ومدى توافر البنية الأساسية لشبكات الري، فإن المساحة المروية وكذلك نسبتها إلى المساحة الزراعية الكلية تختلف من دولة إلى أخرى، وتصل هذه النسبة إلى أقصاها أي 100 % في دول الخليج العربي، حيث يعتمد الري فيها بالكامل على استخدام المياه الجوفية من الآبار، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 95 % في مصر معتمدة على الري من مياه النيل بصورة أساسية، وحوالي 63 % في العراق، 49,3 % في اليمن، وتصل إلى بين 29 و39 % في

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين رقم 1 و4.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 2.

كل من سوريا والأردن على الترتيب، وتتراوح بين 10 و16 % في كل من المغرب، ليبيا، الجزائر، فلسطين وموريتانيا، وتصل إلى أدناها بين 5 و10 % في تونس، الصومال والسودان[1].

2- نمط استخدام الأراضي الزراعية: يعد نمط استخدام الأراضي الزراعية في الوطن العربي محصلة لما تتسم به الموارد الأرضية والمائية المتاحة من خصائص، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وكذا توزيع المساحة المحصولية بين مستديمة وموسمية، وطبقا لإحصائيات عام 2008 تبلغ مساحة الغطاء النباتي في الوطن العربي نحو 627,7 مليون هكتار تمثل 44,6 % من إجمالي مساحته الجغرافية، حيث تبلغ المساحة الزراعية كما سبقت الإشارة نحو 71,18 مليون هكتار شاملة المساحة المتروكة التي تبلغ مساحتها 17,68 مليون هكتار بنسبة حوالي 24,8 % من المساحة الزراعية، أما باقي المساحة الزراعية فتشغلها كل من المحاصيل المستديمة والمحاصيل الموسمية موزعة على القطاعين المطري والمروي، وتشغل المحاصيل الموسمية الشطر الأكبر بمساحة حوالي 44,9 مليون هكتار تعادل 63 % من إجمالي المساحة الزراعية، يقع منها في القطاع المطري 34,3 مليون هكتار بنسبة 48,3 % من المساحة الزراعية، بينما تبلغ مساحة المحاصيل الموسمية المروية حوالي 10,5 مليون هكتار بنسبة 14,7 % من المساحة الزراعية، أما المحاصيل المستديمة فتشغل نحو 8,5 مليون هكتار بنسبة 12 % من المساحة الزراعية، وأغلب هذه المساحة تقع في القطاع المطري بحوالي 5 مليون هكتار تعادل 7 % من المساحة الزراعية، بينما تقع المساحة الباقية والتي تبلغ حوالي 3,5 مليون هكتار في القطاع المروي[2].

المطلب الثاني: تطور قاعدة الموارد الرعوية والغابية

تبلغ مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي في جملتها حوالي 593,3 مليون هكتار وذلك سنة 2008، وعلى الرغم من شساعة مساحتها إلا أنها تتركز في عدد قليل من دوله، كما تفتقر الكثير من الدول العربية لوجود مساحات كثيفة من الغابات، وتبلغ مساحة الغابات في الوطن العربي نحو 96,3 مليون هكتار تمثل حوالي 2,4 % من مساحة الغابات في العالم، وتتركز معظم غابات المنطقة العربية في السودان، إذ تستحوذ على نحو 67,4 % من مساحة الغابات في الوطن العربي، ويليها الصومال وتوجد مساحات هامشية في كل من المغرب، الجزائر، السعودية ودول أخرى، بينما لا توجد مساحات غابية تذكر أو شبه منعدمة في كل من البحرين، سلطنة عمان وقطر[3].

مع أن أجزاء من غابات المنطقة العربية تتعرض للإزالة سنويا بهدف تحويل أراضيها إلى استخدامات أخرى مثل: الزراعة، رعي الماشية أو لاستخدامها في بناء المساكن أو إقامة البنى التحتية وقدر معدل الإزالة السنوية نحو 1,7 % من مساحة الغابات العربية خلال فترة التسعينات، وارتفع هذا المعدل إلى حدود 2,1 % خلال الفترة (2000 - 2007)،

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين رقم 3 و4.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 4.

[3]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 4.

إلا أن مساحة الغابات في جملتها عرفت زيادة بحوالي 4,2 % عن سنة 2007، وذلك بسبب تكثيف عمليات التشجير والاستزراع، مع أنه سُجلت زيادات في المساحة الغابية في بعض الدول العربية، وانخفاضات في تلك المساحة في بعضها الآخر[1].

وفيما يتعلق بالمراعي فقدرت مساحتها سنة 2008 بنحو 497 مليون هكتار تمثل نحو 35,3 % من المساحة الكلية للوطن العربي، بانخفاض قدره حوالي 16,9 % عن سنة 2007، وذلك بسبب تدهور بعضها وتحويل بعضها الآخر إلى أراضي زراعية، كما تمثل تلك المساحة نحو 13,3 % من مساحة المراعي في العالم وذلك لنفس السنة، وتتباين الدول العربية من حيث مساحة المراعي ونسبتها إلى المساحة الكلية، وتستحوذ السعودية والسودان على 57,6 % من مساحة المراعي في الوطن العربي، حيث تبلغ مساحة المراعي فيهما 170 و117 مليون هكتار على الترتيب، تمثلان نحو 79 و47 % من المساحة الكلية لكل من الدولتين، وتليها في الأهمية الصومال، الجزائر والمغرب، حيث تبلغ مساحة المراعي بهذه الدول حوالي 42، 33 و25 مليون هكتار على الترتيب أي ما جملته 100 مليون هكتار تمثل نحو 20 % من إجمالي مساحة المراعي العربية، أي أن الدول الخمس السابقة تستحوذ على 77,6 % من إجمالي مساحة المراعي العربية، وتتوزع المساحة الباقية في عدة دول منها: ليبيا، سوريا، الأردن، اليمن وتونس، وتتراوح مساحة المراعي بهذه الدول بين 0,7 و14 مليون هكتار، وهناك دول عربية تتواجد بها مساحات ضئيلة للمراعي أو لا تتواجد أبدا وهي: مصر، البحرين، قطر ولبنان[2].

المطلب الثالث: تطور قاعدة الموارد الحيوانية، الداجنة والسمكية

تمثل الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية بدورها موارد ذات أهمية ضمن البنيان الموردي الزراعي العربي، وسيتم التعرض لمجمل التطورات الحاصلة في تلك الثروات في الوطن العربي كما يلي:

الفرع الأول: الموارد الحيوانية والداجنة

تعد الثروة الحيوانية والداجنة إحدى الركائز الأساسية كذلك للإنتاج الزراعي في الوطن العربي، لاسيما أنها تتسم بالغنى والتنوع إلى حد كبير، ولا تعد هذه الثروة فقط مصدرا للنمو الاقتصادي الزراعي وإنما تعد كذلك عاملا من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي خاصة في الدول التي تعد حيازة الحيوانات الزراعية والدواجن فيها نمطا أساسيا وسائدا في النظام الأسري المزرعي، وقد قدرت أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي في مجملها عام 2008 نحو 384 مليون رأس تشمل نحو 63,5 مليون رأس من الأبقار، 4,4 مليون رأس من الجاموس، 184,8 مليون رأس من الأغنام، 115,2 مليون رأس من الماعز و15,8 مليون رأس من الجمال، وعلى ذلك تكون الثروة

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين رقم 3 و4.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين رقم 3 و4.

الحيوانية العربية قد زادت بنسبة 1 % عن سنة 2007، وتفاوت معدل النمو في أعداد الأنواع المختلفة، حيث تحققت معدلات نمو عالية (3,5 % فأكثر) بالنسبة للأبقار والماعز والجاموس، ومعدلات أقل بالنسبة للأغنام والإبل، وعلى المستوى القطري عام 2008، تتواجد الأبقار بكثافة في السودان بنسبة حوالي 65 % بينما استحوذت كل من الصومال ومصر على نحو 8,4 و8 % على الترتيب من جملة الأبقار في الوطن العربي، كما استحوذت مصر على 93,5 % من عدد الجاموس في المنطقة، وبالنسبة للأغنام حظي السودان بنسبة 27,6 %، الجزائر 10,7 %، سوريا 12,3 %، المغرب 9,2 % والصومال 6,9 %، وتركزت أعداد الماعز في كل من السودان والصومال بنسبة 37,3 و23,4 % من إجمالي عدد الماعز على الترتيب[1].

وتكتسب تربية الدواجن أهمية أساسية أيضا نظرا لمحدودية متطلباتها من المياه والأرض، حيث تتم تربيتها ضمن الحيازات العائلية الصغيرة التي تنتشر على نطاق واسع، وفي المقابل فقد توسعت تربية الدواجن في الدول العربية وفقا لنظم الإنتاج الحديثة خلال السنوات الأخيرة وحققت نتائج اقتصادية مهمة ساهمت في تحسين الأمن الغذائي من المنتجات الحيوانية.

الفرع الثاني: الموارد السمكية

تشكل الثروة السمكية في الوطن العربي موردا هاما هي الأخرى في قاعدة الموارد الزراعية العربية، وتعتمد عليها الدول العربية في إنتاج الغذاء وسد الفجوة الغذائية، وكذلك في توفير فرص العمل وتحقيق عائدات النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي، ومن ناحية أخرى تنطوي الثروة السمكية في الوطن العربي على إمكانيات هائلة، إذ أن جزءا كبيرا منها لم يتم استغلاله بعد، وتشتمل الثروة السمكية في الوطن العربي على الموارد البحرية والمياه الداخلية فضلا عن الاستزراع السمكي، وفيما يتعلق بالموارد البحرية تقدر أطوال السواحل البحرية العربية في مجموعها بنحو 20,4 ألف كيلومتر، وعلى المستوى القطري تتفاوت أطوال السواحل تفاوتا كبيرا بين الدول العربية، حيث تصدرتها كل من: المغرب، سلطنة عمان، مصر واليمن[2].

أما الموارد السمكية في المياه الداخلية، فتتمثل في مجاري الأنهار، الخزانات والسدود السطحية، وتقدر أطوال الأنهار الداخلية في الدول العربية بنحو 16,6 ألف كم في حين تقدر مساحة الخزانات والسدود بنحو 2,4 مليون هكتار، منها 744,2 ألف هكتار تقع في العراق، مصر والسودان، كما تغطي المستنقعات حوالي 6,85 مليون هكتار يقع 97,8 % في السودان، وتتواجد في عدد من الدول العربية إمكانيات استغلال مصادر مياه داخلية وهي: تونس، الجزائر، سوريا، العراق، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن، بالإضافة إلى وجود العديد من البحيرات والمنخفضات الساحلية، وفضلا عن

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين رقم 5 و6.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 7.

الموارد السمكية السابقة، توجد موارد أخرى في دلتا الأنهار ومصبات المياه العذبة على البحار والخلجان، كما يعد الاستزراع السمكي حديثا أحد المصادر المهمة للثروة السمكية وقد انتشر في كثير من الدول العربية[1].

وجدير بالذكر أن حالة البنية التحتية لمصائد الأسماك تحدد إلى مدى بعيد كفاءة عمليات الصيد، ولعل ضعف استغلال الكثير من إمكانيات الموارد السمكية المتاحة لعدد من الدول العربية يرجع في المقام الأول إلى تدني حالة البنية التحتية المتعلقة بالصيد، كما أن تطوير عمليات الإنتاج والتسويق السمكي يعتمد على وجود موانئ يتوافر فيها الخدمات والعناصر الرئيسية المساندة، وبينما يتوافر لبعض الدول العربية خاصة في المغرب العربي، موانئ صيد على مستوى عالمي، فإن هناك دولا أخرى منها اليمن وبعض دول الخليج العربي لا تزال في المراحل الأولى من إنشاء شبكة من موانئ الصيد المتطورة.

المطلب الرابع: تطور قاعدة الموارد البشرية الزراعية

العنصر البشري هو العمود الفقري والمحرك الأساسي لعملية الإنتاج الزراعي العربي، وسيتم التعرف على أهم الأوضاع الخاصة بالموارد البشرية الزراعية في الوطن العربي.

الفرع الأول: التطورات السكانية

تعد التطورات الديموغرافية في الوطن العربي على درجة كبيرة من الأهمية، ليس فقط من جانب تأثيرها على الموارد البشرية، بل أيضا من جوانب أخرى بعضها ذات طابع اقتصادي وأخرى ذات طابع اجتماعي، وكما سبقت الإشارة فقد ازداد عدد السكان العرب إلى حدود 334,5 مليون نسمة سنة 2008، بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 2,3 % سنويا، وبزيادة قدرها 3,1 % عن سنة 2007، وعلى المستوى القطري زاد عدد السكان بنسب متفاوتة، وفيما يتعلق بعدد السكان الريفيين في الوطن العربي فقد ارتفع إلى نحو 151,9 مليون نسمة في عام 2008، بزيادة نسبتها حوالي 1,8 % عن سنة 2007، وهي نسبة أقل من نسبة الزيادة الكلية للسكان بين سنتي 2007 و2008، وقد انعكس ذلك في انخفاض نسبة السكان الريفيين إلى العدد الكلي للسكان العرب إلى حوالي 44,18 % في عام 2008، الأمر الذي يشير إلى تزايد في نسبة سكان الحضر على حساب سكان الريف، وعلى المستوى القطري اتجهت نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان إلى التناقص ولكن بدرجات متفاوتة، وعموما إذا قسمت الدول العربية سنة 2008 من حيث نسبة السكان الريفيين يتضح أن هناك دولا تزيد فيها هذه النسبة عن 50 % وهي: السودان، مصر، اليمن، الصومال وموريتانيا، ومجموعة أخرى من الدول تتراوح فيها النسبة بين 30 و50 % وهي: الجزائر، العراق، المغرب، سوريا، جيبوتي وتونس، أما باقي الدول فتقل النسبة فيها عن 30 %[2].

[1]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص 62.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 8.

الفرع الثاني: القوة العاملة الزراعية

تعد القوة العاملة الزراعية إحدى ركائز نهضة القطاع الزراعي في الوطن العربي بجانب عناصر الإنتاج الزراعي الأخرى، ومع أن القوة العاملة الزراعية لا تتسم بالندرة على المستوى العربي كما هو الحال بالنسبة للموارد الأخرى وبخاصة الأرض والمياه، فإن عددا من الدول العربية خاصة تلك التي تستحوذ على العناصر الأخرى بوفرة نسبية، تعاني من عجز نسبي في الموارد البشرية بوجه عام والموارد البشرية الزراعية بوجه خاص، وتبلغ القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي حوالي 29,52 مليون نسمة في عام 2008، وهي تشكل حوالي 27,71 % من القوة العاملة الكلية في نفس العام، وقد ازدادت القوة العاملة الزراعية بنسبة 1,7 % عن سنة 2007، وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في القوة العاملة الزراعية إلا أن نسبتها في القوة العاملة الكلية في تناقص، وعلى المستوى القطري فإن ما يقترب من نصف القوة العاملة الزراعية العربية يتواجد في دولتين فقط هما: مصر والسودان، حيث سنة 2008 تواجد بهما نسبة حوالي 42,5 % من القوة العاملة الزراعية العربية، وإذا أضيفت إليهما كل من المغرب، الصومال والجزائر، فإن الدول الخمس تستحوذ على نحو 78 % من القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي[1].

ويتميز عدد السكان الزراعيين بعدم الاستقرار نظرا لاستمرار الهجرة من الريف إلى المدن، إلى جانب تنامي حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والخدمات لليد العاملة التي يتم الحصول على جزء منها من الريف، الذي تتراجع فيه الحاجة إلى اليد العاملة بسبب انتشار المكننة الزراعية الحديثة، وتعتبر هذه الهجرة أحد المعوقات الرئيسية التي تحد من تطوير وتنمية القطاع الزراعي، إلى جانب مساهمتها في الضغط على سوق العمل وزيادة معدلات البطالة، وزيادة عدد العمالة الهامشية غير المنتجة، وقد مثلت القوى البشرية الزراعية العاملة إلى إجمالي السكان الريفيين في الدول العربية حوالي 28,6 % في عام 2008 وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع مناطق أخرى، وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى بين الدول العربية، إذ تتجاوز تلك النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من جيبوتي وموريتانيا، وتقل هذه النسبة عن 50 % في السودان والمغرب، أما في كل من العراق، سورية، تونس سلطنة عمان، الجزائر، مصر واليمن فتتراوح هذه النسبة بين 13,6 و34 %، وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية الأخرى ذات الموارد الزراعية المحدودة، إذ تتراوح بين 1,5 و8,9 % في كل من قطر، الكويت، لبنان البحرين، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا والأردن[2].

ومن جانب آخر يتفاوت نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بشكل كبير بين الدول العربية ويرجع سبب هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل تتمثل في اختلاف الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 9.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين رقم 8 و9.

الزراعي ومدى جودتها وكفاءة وقدرة المزارع ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي، والبنى التحتية المتاحة، وقد قدر متوسطه بنحو 3870 دولارا أمريكيا لسنة 2008، مسجلا زيادة بنسبة 8 % عن سنة 2007، وأما على صعيد الدول العربية فرادى فقد جاء نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية أكبر من 10000 دولار أمريكي في كل من: الإمارات، السعودية، سوريا، لبنان وليبيا، بينما تراوح بين 5000 و10000 دولارا أمريكيا في كل من: البحرين، تونس والكويت، وقد جاء نصيب العامل الزراعي من تلك القيمة المضافة أقل من 5000 دولارا أمريكيا في بقية الدول العربية، وقد بلغ نصيب العامل الزراعي في لبنان 47806 دولار أمريكي في عام 2008، وهو الأعلى بين الدول العربية، ويعود سبب انخفاض نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي العربي إلى ارتفاع عدد العاملين في هذا القطاع وتدني قيمة الناتج الزراعي نظرا لضعف استخدام التقنية الحديثة في النشاط الزراعي كالمكننة، البذور المحسنة، الري والتسويق، هذا إلى جانب انخفاض كفاءة العاملين في هذا النشاط[1].

هذا وتعتبر المرأة الريفية محورا أساسيا هي الأخرى في عملية الإنتاج الزراعي في كثير من الدول النامية ومنها بعض الدول العربية الزراعية، حيث تمثل مساهمة المرأة الريفية في الزراعة في بعض الدول العربية أكثر من 80 % من مجمل القوى العاملة النسائية مثل: الصومال، السودان والمغرب، كما تتفاوت تلك المساهمة بين الدول العربية الأخرى، إذ تتراوح بين 45 % في العراق و1 % في الأردن، ويتركز عمل المرأة الريفية في أراضي الزراعة المطرية، حيث يقع على عاتقها معظم العمليات الزراعية ابتداء من فلاحة الأرض حتى الحصاد، كما تتحمل المرأة عبء أكثر من 70 % من العمليات الزراعية، وتنتج حوالي 90 % من غذاء الأسرة، كما تعمل حوالي 16 ساعة يوميا في النشاطات الزراعية[2].

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 10.

[2]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص 58.

المبحث الثالث: الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية

تشكل الزراعة بشقيها النباتي والحيواني أهمية بالغة في جميع الدول العربية، فهي مهنة يعمل بها نسبة كبيرة من سكان الوطن العربي، وهي مصدر دخل وعيش للكثير من الأسر العربية، ومع التطور المستمر في الزراعة بدأ الاهتمام بها والتوسع فيها باعتبارها أحد المصادر الأساسية والهامة للدخل الوطني للكثير من الدول العربية خاصة غير البترولية منها، التي تمتلك أراضي زراعية صالحة ومصادر مائية كافية.

المطلب الأول: الناتج الزراعي العربي الإجمالي

ارتفع الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية إلى حوالي 104,4 مليار دولار أمريكي في عام 2008، مثّل حوالي 5,4 % من الناتج المحلي الإجمالي العربي لنفس السنة، ومسجلا زيادة بنسبة قدرها 13,8 % عن سنة 2007 ويعود سبب الارتفاع في الناتج الزراعي خلال عام 2008 إلى الظروف المناخية المواتية والتحسن الملحوظ في أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل: مصر، السودان، الجزائر، المغرب وسوريا، وقد حققت جميع الدول العربية نموا في ناتجها الزراعي في عام 2008 بالمقارنة مع سنة 2007، فعلى صعيد الدول ذات الموارد الزراعية الكبيرة، قد ازداد الناتج الزراعي لسنة 2008 عن سنة 2007 بنسب متفاوتة، وقد تصدرتها سوريا بنسبة 27,9 %، المغرب بنسبة 22,5 %، مصر بنسبة 17,3 %، الجزائر بنسبة 10,8 %، السودان بنسبة 9,5 %، في حين نما الناتج الزراعي في السعودية بنسبة 2,2 %، وقد شكل الناتج الزراعي لهذه الدول الست مجتمعة حوالي 90 % من الناتج الزراعي العربي في عام 2008، وعلى الرغم من النمو الجيد في الناتج الزراعي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة تراجعت من حوالي 6 % في عام 2007 إلى 5,4 % في عام 2008 وذلك نتيجة للنمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية وزيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي، وتتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة، فقد بلغت هذه النسبة في السودان 29,3 % في عام 2008، سوريا 20,4 %، وتراوحت بين 7,8 و13,1 % في كل من المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن، تونس ولبنان، ويعكس هذا التباين من حيث الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الدول العربية حالة عدم التوازن القطاعي حيث تكون منخفضة في الدول العربية التي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دورا محوريا، بينما تكون مرتفعة في الدول العربية التي لا تساهم القطاعات الاقتصادية الأخرى بالقدر الكافي في الاقتصاد الوطني[1].

وعلى صعيد نصيب الفرد من الناتج الزراعي، فقد ارتفع المتوسط بنسبة 11,6 % في عام 2008 بالمقارنة مع سنة 2007 ليبلغ 303,81 دولار أمريكي وقد تفاوت متوسط نصيب الفرد في الناتج الزراعي في الدول العربية فرادى في

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 11.

عام 2008، حيث تراوح بين 441 و735 دولار أمريكي في كل من السعودية، السودان، سوريا، لبنان والإمارات، وبين 140 و384 دولار أمريكي في كل من العراق، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، الجزائر، المغرب وتونس، في حين قُدر بنحو 135 دولارا أمريكيا أو أقل في الدول العربية ذات الإمكانات الزراعية المحدودة وهي: موريتانيا، اليمن، الأردن، الكويت، البحرين، فلسطين، قطر وجيبوتي[1].

المطلب الثاني: الإنتاج الزراعي العربي

يتضمن الإنتاج الزراعي العربي جملة من السلع تتوزع بين مجموعة الحبوب، السلع الغذائية النباتية، السلع الحيوانية والداجنية والسمكية وقد عرفت جملة هذه السلع تطورات مهمة يمكن إبرازها كما يلي:

الفرع الأول: التطورات في إنتاج مجموعة الحبوب

تشكل مجموعة الحبوب الغذائية بأنواعها المختلفة أهم مكونات سلة الغذاء في الوطن العربي، وتضم هذه المجموعة القمح، الذرة الشامية، الأرز، الشعير والذرة الرفيعة، وقد عرف الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب تراجعا ملحوظا بين عامي 2007 و2008، حيث انخفض الإنتاج من حوالي 49,75 مليون طن عام 2007 إلى نحو 46,67 مليون طن عام 2008 بانخفاض قدره نحو 6,2 %، ويرجع ذلك أساسا إلى موجة الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار خلال نفس الموسم، وقد أثرت هذه العوامل بشدة على الإنتاج الزراعي في العديد من الدول العربية كما هو الحال في سوريا والتي تعتبر إحدى الدول العربية الرئيسة المنتجة لمجموعة الحبوب في المنطقة، إضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة التي تعرضت لها دول المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر، ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب نحو 1,8 % من الإنتاج العالمي لهذه المجموعة والذي قدر عام 2008 بنحو 2525 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي نصف الإنتاج العربي من الحبوب لسنة 2008، تليها السودان بنسبة 11,8 % ثم المغرب بنسبة 11,3 %، السعودية بنسبة 5,2 %، العراق بنسبة 4,7 %، الجزائر بنسبة 3,6 %، تونس بنسبة 2,5 %، ويساهم إنتاج الدول السابقة بحوالي 89,1 % من إجمالي الإنتاج العربي للحبوب[2].

ويعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة الحبوب، حيث يمثل إنتاجه عادة بين 40 و45 % من إنتاج الحبوب، وقد تراجعت الكمية المنتجة من القمح عربيا من حوالي 22,86 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 20,42 مليون طن عام 2008 بانخفاض قدر بنحو 10,6 %، ويمثل إنتاج القمح في الدول العربية نحو 2,9 % من حجم الإنتاج العالمي من القمح الذي قدر عام 2008 بنحو 690 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي 39 % من الإنتاج العربي للقمح سنة 2008، تليها المغرب بحوالي 18,45 %، سوريا بحوالي 10,47 %،

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 12.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 13.

السعودية بحوالي 9,7 % والجزائر بحوالي 6,25 %، ويمثل إنتاج الدول السابقة حوالي 83,9 % من الإنتاج العربي للقمح لسنة 2008 [1].

وقد تأثر أيضا إنتاج محصول الشعير على المستوى العربي نتيجة لتراجع إنتاجه بشدة في بعض الدول المنتجة الرئيسة خاصة الجزائر، العراق وسوريا، حيث انخفض إنتاجه من نحو 4,4 مليون طن عام 2007 إلى نحو 3,01 مليون طن عام 2008 بانخفاض بلغ نحو 31,8 %، ويمثل الإنتاج العربي من الشعير حوالي 2,2 % من حجم الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 138,4 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدر كل من: المغرب بحوالي 44,85 %، يليه العراق بحوالي 13,3 %، الجزائر بحوالي 12,8 %، سوريا بحوالي 8,65 % وتونس بحوالي 7,8 % وقد ساهمت البلدان السابقة بحوالي 86,9 % من الإنتاج العربي للشعير لسنة 2008 [2].

أما بالنسبة إلى محصول الذرة الشامية فقد ارتفع الإنتاج العربي من حوالي 7,32 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 7,66 مليون طن عام 2008 بنسبة ارتفاع قدرها 4,6 %، ويعادل إنتاج الوطن العربي نحو 1 % من حجم الإنتاج العالمي الذي قدر عام 2008 بنحو 794,7 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي 85,3 % من الإنتاج العربي للذرة الشامية لسنة 2008، يليها العراق بحوالي 3,7 % وسوريا بحوالي 3,6 % ومثل إنتاج الدول السابقة حوالي 93 % من الإنتاج العربي للذرة الشامية لسنة 2008 [3].

وفيما بين عامي 2007 و2008 ارتفع الإنتاج العربي من محصول الأرز الذي يزرع بشكل رئيسي في الأراضي المروية بنسبة 3,3 % من نحو 7,42 مليون طن عام 2007 إلى 7,67 مليون طن عام 2008، ويمثل الإنتاج العربي نحو 1,1 % من حجم الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 663,6 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي 94,5 % من الإنتاج العربي للأرز لسنة 2008 بينما النسبة الباقية ساهمت فيها كل من السودان، الصومال، العراق، المغرب وموريتانيا[4].

كما ارتفع الإنتاج العربي من الذرة الرفيعة من حوالي 6,64 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 6,66 مليون طن عام 2008 بنسبة بلغت أقل من 1 %، ويمثل الإنتاج العربي من محصول الذرة الرفيعة نحو 8,6 % من حجم الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 97,9 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدر كل من: السودان بحوالي 72,3 % من الإنتاج العربي للذرة الرفيعة سنة 2008، تليه مصر بحوالي 13 %، اليمن بحوالي 6,7 % والسعودية بحوالي 3,7 %،

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 14.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 15.

[3]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 16.

[4]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 17.

حيث ساهمت الدول السابقة بحوالي 95,7 %، بينما باقي النسبة ساهمت فيها كل من الجزائر، سوريا، الصومال، العراق، سلطنة عمان، الكويت، ليبيا، المغرب وموريتانيا[1].

الفرع الثاني: التطورات في إنتاج السلع الغذائية النباتية

وهي تشمل المجموعات الغذائية النباتية الرئيسية التي تدخل في مكونات الغذاء للمواطن العربي، وقد شهدت الفترة بين عامي 2007 و2008 تراجع إنتاج مجموعة البقوليات من حوالي 1,29 مليون طن سنة 2007 إلى حوالي 1,14 مليون طن سنة 2008 وبنسبة 11,7 %، ويمثل الإنتاج العربي من هذه المجموعة نحو 1,9 % من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 61 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي 31,3 % من إجمالي الإنتاج العربي لسنة 2008، تليها المغرب بحوالي 16,56 %، السودان بحوالي 15,6 %، سوريا بحوالي 10 %، وساهم إنتاج الدول السابقة بحوالي 73 % من إجمالي الإنتاج العربي للبقوليات لسنة 2008 [2].

أما الإنتاج العربي من المحاصيل السكرية فقد شهد تحسنا نسبيا حيث ارتفع من نحو 3,145 مليون طن عام 2007 إلى نحو 3,159 مليون طن عام 2008، ويمثل الإنتاج العربي من المحاصيل السكرية نحو 2,2 % من الإنتاج العالمي والمقدر بنحو 132 مليون طن عام 2008، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي 53,4 % من الإنتاج العربي للسكر لسنة 2008، يليها السودان بحوالي 23,9 %، المغرب بحوالي 14,2 %، سوريا بحوالي 7,4 %، وساهم إنتاج الدول السابقة بحوالي 98,9 % من الإنتاج العربي للسكر لسنة 2008، وتوزعت النسبة الباقية بين الصومال، العراق ولبنان[3].

أما بالنسبة إلى محصول البطاطس فقد شهد الإنتاج العربي منه ارتفاعا ملحوظا بين عامي 2007 و2008 بنحو 18 %، من حوالي 9,36 مليون طن إلى حوالي 11,06 مليون طن تمثل نحو 6 % من الإنتاج العالمي من هذا المحصول المقدر في عام 2008 بنحو 510 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي 32,4 % من الإنتاج العربي للبطاطس لسنة 2008، تليها المغرب بحوالي 13,9 %، سوريا بحوالي 6,5 %، العراق بحوالي 5,4 %، لبنان بحوالي 4,6 %، السعودية بحوالي 4 %، وساهم إنتاج الدول السابقة بحوالي 66,8 % من الإنتاج العربي للبطاطس لسنة 2008 [4].

وارتفع أيضا الإنتاج العربي من مجموعة محاصيل الفاكهة بين عامي 2007 و2008 بنحو 5,5 %، من حوالي 28,3 مليون طن إلى حوالي 29,87 مليون طن، ومثّل الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة نحو 5,2 % من الإنتاج

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 18.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 19.

[3]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 20.

[4]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 21.

العالمي من هذا المحصول المقدر سنة 2008 بنحو 572 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي 33,6 % من إجمالي الإنتاج العربي للفاكهة لسنة 2008، تليها المغرب بحوالي 11,7 %، سوريا بحوالي 10,2 %، الجزائر بحوالي 8,8 %، السودان بحوالي 7,3 %، وقد ساهم إنتاج الدول السابقة بحوالي 71,6 % من إجمالي الإنتاج العربي للفاكهة لسنة 2008 [1].

وضمن هذه المجموعات السلعية، ارتفع أيضا الإنتاج العربي من محاصيل الخضر بين عامي 2007 و2008 بنحو 7,6 % حيث ارتفع من حوالي 48 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 51,67 مليون طن عام 2008، ومثّل الإنتاج العربي من الخضر نحو 5,6 % من الإنتاج العالمي المقدر سنة 2008 بنحو 916 مليون طن، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: مصر بحوالي 38,8 % من الإنتاج العربي للخضر لسنة 2008، تليها الجزائر بحوالي 11,7 %، المغرب بحوالي 10,3 %، العراق بحوالي 6,8 %، السودان بحوالي 5,58 %، سوريا بحوالي 5,56 %، وقد ساهم إنتاج الدول السابقة بحوالي 78,7 % من إجمالي الإنتاج العربي للخضر لسنة 2008 [2].

أما الإنتاج العربي من جملة الزيوت النباتية فقد شهد كذلك ارتفاعا نسبيا بين عامي 2007 و2008 حيث ارتفع الإنتاج من نحو 6,18 مليون طن عام 2007 إلى نحو 6,75 مليون طن عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 9,2 % وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: المغرب بحوالي 21,2 % من إجمالي الإنتاج العربي للزيوت النباتية لسنة 2008، يليها سوريا بحوالي 17,1 %، تونس بحوالي 14,8 %، مصر بحوالي 7,95 %، ليبيا بحوالي 7,9 %، وقد ساهم إنتاج الدول السابقة بحوالي 69 % من إجمالي الإنتاج العربي للزيوت النباتية وذلك لعام 2008 [3].

الفرع الثالث: التطورات في الإنتاج الحيواني، الداجني والسمكي

تعد البروتينات الحيوانية مكونات ضرورية لنمو جسم الإنسان وتكوين وتعويض أنسجته، وتنظيم وظائفه الحيوية المختلفة، ولذلك فإن مصادر البروتينات الحيوانية من لحوم، منتجات دواجن، ألبان وأسماك تعتبر مكونات أساسية في سلة الغذاء العربية، وتعتبر هذه المجموعات الغذائية من أهم مصادر البروتين الحيواني والطاقة للمواطن العربي، وقد شهد إنتاج هذه المجموعات تحسنا نسبيا، ففيما يتعلق بإنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي فقد ارتفع إلى نحو 4,6 مليون طن في عام 2008 بمعدل نمو سنوي بلغ 3,81 % عن سنة 2007 وعلى المستوى القطري يلاحظ أن السودان أنتجت حوالي 42,3 % من الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء لسنة 2008، ويشير هذا إلى ارتفاع معدل استغلال الممكنات الإنتاجية الهائلة المتاحة للسودان في ضوء ثرواتها الحيوانية الهائلة، ويلي السودان كل من: مصر بحوالي 16,1 %، المغرب بحوالي 6,26 %، سوريا بحوالي 5,57 %، الجزائر 5,1 % وموريتانيا بحوالي

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 22.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 23.

[3]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 24.

4,9 %، حيث شكل إنتاج الدول السابقة حوالي 80,2 % من الإنتاج العربي، بينما توزعت النسبة الباقية على بقية الدول العربية[1].

وبالنسبة لإنتاج الألبان في الوطن العربي، فقد ارتفع إلى حوالي 25,18 مليون طن عام 2008، بزيادة قدرها نحو 2,3 % عن سنة 2007، وهو يقترب من معدل نمو إنتاج اللحوم الحمراء، وتصدر كل من: السودان بحوالي 30 % من الإنتاج العربي للألبان سنة 2008، تليه مصر بحوالي 23,7 %، سوريا بحوالي 10,6 %، الجزائر بحوالي 7,4 %، المغرب بحوالي 7,1 % والصومال بحوالي 4,1 %، حيث شكّل إنتاج الدول السابقة حوالي نحو82,9 % من الإنتاج العربي، بينما توزعت النسبة الباقية على بقية الدول العربية الأخرى[2].

وفيما يتعلق بإنتاج لحوم الدواجن في الوطن العربي، فقد انخفض إلى حوالي 2,8 مليون طن عام 2008، وقد تصدر كل من: الإنتاج المصري بحوالي 20 % من الإنتاج العربي، وشغل الإنتاج السعودي المرتبة الثانية بنسبة 19 %، وقد ساهم بدوره الإنتاج المغربي بما نسبته 15,6 %، بينما ساهم إنتاج الجزائر وسوريا بما نسبته 5 و6,3 % على الترتيب من الإنتاج العربي[3]. وتنبغي الإشارة إلى أن إنتاج لحوم الدواجن في الوطن العربي عرف خلال الفترة (2000 - 2008) تذبذبات صعودا ونزولا، ويعود السبب إلى تفشي مرض أنفلونزا الطيور مما أضطر العديد من الدول العربية إلى التخلص من أعداد كبيرة من الدواجن تجنبا لانتشار المرض واستيطانه في المنطقة العربية، وعموما فإن إنتاج لحوم الدواجن يتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات، يضاف إلى ذلك أنه يتطلب توفير مستلزمات الإنتاج وبخاصة الأعلاف المستوردة من الخارج، وقد تصل قيمة المكون المستورد إلى أكثر من نصف قيمة الإنتاج، وبالتالي فهو يتأثر بشدة بالظروف الخارجية سواء بالنسبة لارتفاع أسعار الأعلاف أو المواد البيطرية، وكذلك بالنسبة لسياسات التجارة الخارجية وأسعار الصرف، بالإضافة إلى تأثره بالظروف البيئية والأوبئة العابرة للحدود.

وفي ما يتعلق بتطور الإنتاج السمكي في الوطن العربي، فقد ارتفع الإنتاج من المصائد الطبيعية إلى حوالي 3,84 مليون طن عام 2008، بزيادة قدرها حوالي 8,5 % عن سنة 2007، وشكل الإنتاج السمكي من المصائد الطبيعية (المياه البحرية والداخلية) 81 % من إجمالي إنتاج الدول العربية بينما الاستزراع السمكي 19 % من إجمالي الإنتاج السمكي العربي لسنة 2008، وما تجدر الإشارة إليه أنه ما زالت هناك فجوة كبيرة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن، ويفسر هذا الانخفاض في الأداء بانخفاض كفاءة الموارد السمكية، وسيادة الطرق التقليدية في عملية الإنتاج، فضلا عن عدم إعطاء القطاع السمكي ما يستحقه من أولوية ضمن أولويات السياسات الإنتاجية الزراعية العربية، وعلى المستوى القطري لم تتغير كثيرا الأهمية النسبية للدول العربية المنتجة للأسماك، إذ ترتفع الحصيلة السمكية في

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 25.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 26.

[3]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 27.

الدول التي تمتد مصائدها على المحيط الأطلسي كالمغرب وموريتانيا، حيث شكل إنتاجهما حوالي 47,7 % من الإنتاج السمكي العربي في عام 2008، يليها الدول العربية ذات الإنتاج المتوسط وهي: اليمن، سلطنة عمان، الجزائر، تونس، مصر والإمارات بنسبة حوالي 44 %، بينما شكل إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الإمكانيات المتواضعة نسبة 9,3 % من إجمالي الإنتاج السمكي العربي، وفي ما يخص إنتاج الاستزراع السمكي فقد استأثرت مصر بالحصة العظمى بنسبة حوالي 91 % من إجمالي إنتاج الاستزراع السمكي العربي لسنة 2008 [1].

ويعود سبب انخفاض الإنتاج السمكي في الدول العربية بالمقارنة مع الطاقة الإنتاجية لمصائد الأسماك العربية إلى عدد من العوامل تتمثل في: قصور البنية الأساسية الضرورية وخاصة في مجال النقل، وعدم كفاءة موانئ الصيد المجهزة بالأرصفة وورش إصلاح سفن الصيد، والاعتماد على الوسائل التقليدية وضعف القدرات الفنية للصيادين، بالإضافة إلى تدني كفاءة العمليات اللاحقة لعمليات الصيد لاسيما الصناعات التحويلية، وتتنوع هذه الصناعات بين التعليب، التجفيف والتمليح وغيرها، ورغم ما تنطوي عليه هذه العمليات من تحقيق قيمة مضافة عالية لقطاع الثروة السمكية، فإن العديد من الدول العربية المنتجة للأسماك ظلت بعيدة عن هذه الصناعات، وتكتفي بعضها بتصدير منتجاتها إما طازجة أو مجمدة أو إدخال عمليات تحويل عليها في أفضل الأحوال، هذا بالإضافة إلى قلة عمليات الاستزراع السمكي [2].

المطلب الثالث: التجارة الخارجية الزراعية العربية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في البنيان الاقتصادي الوطني لأي دولة، وهو ما تعكسه موازين التجارة الخارجية باعتبارها مؤشرات قياس العجز والقوة للأداء الاقتصادي العام، وتمثل موازين التجارة للسلع الزراعية الأهمية البالغة باعتبارها ترتبط بالجانب الحيوي للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتصدير الفائض لبعض السلع والمنتجات الزراعية.

لقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية العربية إلى 18,36 مليار دولار أمريكي في عام 2008، مثلت حوالي 2 % من إجمالي الصادرات العربية لنفس السنة، وقد ارتفعت بنسبة بلغت 21,4 % عن سنة 2007، بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة للأزمة الغذائية عامي 2007 و2008، ولقد تفاوتت نسب التغير في الصادرات الزراعية بين الدول العربية بين سنتي 2007 و2008، بسبب اختلاف إمكانياتها ونشاطها التصديري وتنوع المجموعة السلعية لديها، فبالنسبة للصادرات الزراعية سجلت كل من سوريا، جيبوتي، ليبيا، فلسطين والسعودية نسب زيادة مرتفعة في قيمة صادراتها الزراعية تراوحت بين 28,6 و46,1 % وتراوحت نسب الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية بين 20 و22,7

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 28.

[2]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص 63 .

% في كل من الصومال، لبنان، تونس والعراق، وتراوحت بين 5 و16,7 % في كل من الكويت، سلطنة عمان، مصر، موريتانيا والجزائر، في حين تراجعت الصادرات الزراعية في كل من السودان، اليمن والأردن بنسبة 15,9، 14,1 و12,3 % على التوالي، وذلك بسبب الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار التي أدت إلى انخفاض كميات الإنتاج وبشكل خاص إنتاج الخضراوات والفواكه، وعلى المستوى القطري تصدرت كل من: سلطنة عمان بحوالي 16,1 % من إجمالي الصادرات الزراعية العربية لسنة 2008، تليها تونس بحوالي 15,7 %، السعودية بحوالي 14,7 %، مصر بحوالي 13,8 %، سوريا بحوالي 9,3 %، المغرب بحوالي 7,7 % والإمارات بحوالي 7,3 %، وقد ساهمت الدول السابقة مجتمعة بحوالي 84,6 %، بينما توزعت النسبة الباقية على بقية الدول العربية الأخرى[1].

ومن جانب الواردات فقد ارتفعت هي الأخرى إلى 65,27 مليار دولار أمريكي في نفس العام بنسبة بلغت حوالي 24,2 % عن سنة 2007، ومثلت الواردات الزراعية العربية حوالي 11,3 % من إجمالي الواردات العربية لسنة 2008، ويعود هذا الارتفاع أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية نتيجة للأزمة الغذائية عامي 2007 و2008 إضافة إلى ازدياد الطلب على السلع الغذائية في الدول العربية، وعلى المستوى القطري فقد تصدرت السعودية الدول العربية من حيث قيمة وارداتها الزراعية بحوالي 27,1 % في عام 2008، تلتها الجزائر بنحو 14,1 %، ثم مصر بنحو 12,1 % والإمارات بحوالي 6,9 %، وشكلت واردات الدول الأربع نسبة 60,2 % من إجمالي الواردات الزراعية العربية لعام 2008، وقد تباينت نسب تغير الواردات الزراعية في الدول العربية فرادى في عام 2008 عن سنة 2007، حيث بلغت حوالي 171 % في السودان، تليه سوريا بحوالي 55,9 %، الجزائر بحوالي 52 %، مصر بحوالي 45,7 %، سلطنة عمان بحوالي 44 %، السعودية بحوالي 37 % واليمن بحوالي 24,9 %، بينما انخفضت قيمة الواردات الزراعية في كل من: الأردن وتونس، وبقيت ثابتة في بقية الدول العربية الأخرى[2].

وبالنسبة للموازين التجارية الزراعية العربية، فقد ارتفع العجز الزراعي العربي من حوالي 37,4 مليار دولار أمريكي في عام 2007 إلى نحو 46,9 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة بلغت نسبتها حوالي 25,4 %، حيث انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 28,7 % عام 2007 إلى 28,1 % عام 2008، وقد تصدرت كل من: قيمة عجز ميزان الزراعة للسعودية بحوالي 32 % من إجمالي العجز الزراعي العربي في عام 2008، تلتها الجزائر بحوالي 19 %، مصر بحوالي 11,4 %، الإمارات بحوالي 6,7 % واليمن بحوالي 4,3 %، ويُذكر أن تونس هي الدولة العربية الوحيدة التي حققت فائضا في ميزانها الزراعي لعام 2008، ويعود سبب الفوائض الزراعية التونسية إلى زيادة وتنوع الإنتاج واعتماد سياسات مرنة في الإنتاج والتصدير والانفتاح على الأسواق العالمية وبشكل خاص على السوق الأوروبية،

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 29.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 30.

إضافة إلى تشجيع الاستثمار والتصدير الزراعي، بينما سجل الميزان السوري الزراعي تراجعا بتحقيق عجز سنة 2008 بعدما كان قد سجل فائضا سنة 2007، ويعود ذلك إلى تراجع الإنتاج الزراعي السوري سنة 2008 وخاصة في مجموعة الحبوب بسبب الظروف المناخية[1].

المطلب الرابع: الاستثمارات في القطاع الزراعي العربي

يتبين من توزيع الاستثمارات العربية القطاعية خلال الفترة (2000 - 2008) تواضع نصيب القطاع الزراعي من هذه الاستثمارات، وبما لا يتناسب مع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وخاصة في الدول المنتجة الرئيسية، حيث يتراوح نصيب الزراعة في الدول العربية ما بين 5 و8 % سنويا من مجمل الاستثمارات، حيث يواجه القطاع الزراعي منافسة غير متكافئة مع القطاعات الأخرى كالخدمات، العقارات والصناعة، أما الممولون الرئيسيون للاستثمار الزراعي هم القطاع العام والخاص بما تتراوح نسبته بين 90 و95 % [2]. وقد تراوحت نسبة الاستثمارات الأجنبية ضمن إجمالي الاستثمارات الزراعية في الدول العربية بين 5 و10 % سنويا خلال نفس الفترة تقريبا[3]. ومنه يتضح أن جملة الاستثمارات المحققة في القطاع الزراعي لا تتناسب مع إمكانياته وحجم الموارد المتاحة فيه، وهذا الأمر جعل مساهمته في دفع مسارات التنمية والأمن الغذائي العربي لا تعكس الطاقات الموردية الهائلة المتوافرة، وإذا كانت نسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي تتسم عموما بالضعف، فإن نسبة الاستثمار قي قطاعات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية إلى إجمالي الاستثمار الزراعي في الوطن العربي تعد منخفضة للغاية، وتتفاوت هذه النسبة تفاوتا كبيرا بين الدول العربية طبقا للأهمية النسبية لهذه القطاعات ضمن القطاع الزراعي، وتجدر الإشارة أنه لا تتوفر إحصائيات مفصلة لمساهمات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في إجمالي الاستثمارات الزراعية، كما أن أغلب المشاريع الزراعية الأجنبية شاملة الشركات متعددة الجنسيات لا تركز على المحاصيل الإستراتيجية، بل تركز على بعض السلع سريعة العائد مثل: الدواجن، الألبان والخضروات، أو التصنيع الزراعي المحدود، ويعود تدني نسبة الاستثمار عموما في القطاع الزراعي العربي إلى عوامل متعددة أهمها: عدم توفر البنية الأساسية التي تتيح المجال للقطاع الخاص لإقامة المشروعات الزراعية الكبرى في مناطق الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى قلة الخدمات المساندة مثل: وسائل النقل والتخزين، واستمرار العقبات أمام تدفق رؤوس الأموال والعمالة الأجنبية، وغلبة الأسلوب التقليدي في إدارة القطاع الزراعي، بالإضافة إلى ضعف كفاءة العاملين في هذا القطاع، وعدم توفر القاعدة الصناعية الغذائية الكافية لاستيعاب الإنتاج الزراعي، هذا إلى جانب قلة الموارد المالية المخصصة للائتمان الزراعي وارتفاع نسبة الفوائد على القروض

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 31.

[2]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص 72.

[3]. UNCTAD, **World investment report 2009**, Geneva, 2009, pp: 237- 238.

الزراعية وضعف نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل، حيث بلغت نسبة القروض القصيرة والموسمية حوالي 82 % في المائة من مجمل التمويل الزراعي، إضافة إلى نقص التغطية التأمينية، حيث لا تتوفر تشريعات في معظم الدول العربية في هذا المجال[1].

المطلب الخامس: مؤشرات الفجوة الغذائية العربية

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسة التي تواجه البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من بعض السلع الغذائية الرئيسة والطلب عليها، وقد أدى ذلك إلى وجود فجوة غذائية خاصة في مجموعة الحبوب الرئيسة، وتوضح مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسة خلال الفترة (2007 - 2008) التذبذب الواضح في الإنتاج الكلي للحبوب الرئيسة، ومن المتوقع أن يستمر هذا التذبذب في الإنتاج وفقا للظروف المناخية التي تؤثر بشكل رئيس على الإنتاج من هذه المحاصيل، كما تأثرت الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي بعوامل أخرى أهمها زيادة السكان وزيادة الاستهلاك من هذه السلع وفقا للأنماط التغذوية المستحدثة، بجانب ظهور استخدامات جديدة لمحاصيل الحبوب تمثلت في إنتاج الوقود الحيوي، الأمر الذي انعكس في زيادة الطلب وبالتالي نقص المتاح منها للغذاء، هذا وقد تأثرت قيمة الفجوة التجارية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسة خلال الفترة (2007 - 2008) بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الذي شهدته الأسواق العالمية وبخاصة في عام 2008، ويقدم العرض التالي تطور قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسة.

الفرع الأول: الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب

أدت التقلبات المناخية إلى تراجع إنتاج مجموعة الحبوب بين عامي 2007 و2008 من حوالي 49,75 مليون طن سنة 2007 إلى حوالي 46,67 مليون طن عام 2008، مما أدى لزيادة الواردات العربية من الحبوب من 57,18 مليون طن إلى نحو 58,77 مليون طن بنسبة زيادة بلغت نحو 2,8 % وانخفاض الصادر منها من نحو 3,32 مليون طن إلى نحو 2,62 مليون طن بنسبة انخفاض بلغت نحو 21,1 %، وقد انعكس ذلك في ارتفاع قيمة الفجوة التجارية من هذه المجموعة من حوالي 14,51 مليار دولار أمريكي عام 2007 إلى حوالي 18,3 مليار دولار أمريكي عام 2008 بارتفاع بلغ نحو 26,1 %، ويتحمل القمح ودقيقه نحو 56 % من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب الرئيسة للعام 2008، حيث ارتفعت قيمة فجوتهما التجارية من حوالي 7,39 مليار دولار أمريكي عام 2007 إلى حوالي 10,26 مليار دولار أمريكي عام 2008 بزيادة نسبية قدرت بنحو 38,8 %، ويليي القمح ودقيقه محصول الذرة الشامية، حيث تمثل الفجوة التجارية لمحصول الذرة الشامية نحو 18,8 %

[1]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، 2010 ص 72.

من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب عام 2008، حيث ارتفعت الفجوة التجارية للذرة الشامية من نحو 3,13 مليار دولار أمريكي عام 2007 إلى نحو 3,44 مليار دولار أمريكي عام 2008 بارتفاع نسبي قدر بنحو 10,2 %، ويأتي الشعير في المرتبة الثالثة حيث يتحمل نحو 12,9 % من إجمالي قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب للعام 2008، حيث ارتفعت قيمة فجوته التجارية من حوالي 2,06 مليار دولار أمريكي عام 2007 لتصل إلى نحو 2,37 مليار دولار أمريكي سنة 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 14,7 %، ومن جهتها عرفت قيمة الفجوة التجارية من الأرز ارتفاعا حيث ارتفعت من حوالي 1,69 مليار دولار أمريكي عام 2007 لتصل إلى نحو 2,16 مليار دولار أمريكي عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 27,8 %، وتمثل قيمة الفجوة التجارية لمحصول الأرز نحو 11,8 % من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب عام 2008 [1].

الفرع الثاني: الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى

تطورت قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع النباتية الأخرى والتي تأتي في مقدمتها من حيث نسبة المساهمة في قيمة الفجوة الكلية مجموعتا المحاصيل السكرية والزيوت النباتية، حيث استقرت قيمة الفجوة التجارية للمحاصيل السكرية عند 2,72 مليار دولار أمريكي بين عامي 2007 و2008، وقدرت قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الزيوت النباتية عام 2007 بنحو 1,86 مليار دولار أمريكي، ثم ارتفعت لنحو 2,6 مليار دولار أمريكي عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 39,5 %، وتباينت قيمة الفجوة التجارية خلال الفترة (2007 - 2008) لباقي المجموعات الغذائية النباتية، حيث قدرت قيمة الفجوة التجارية عام 2007 لمجموعة الفاكهة بنحو 438,1 مليون دولار أمريكي لتنخفض إلى نحو 418,6 مليون دولار أمريكي عام 2008 بنسبة انخفاض بلغت نحو 4,5 %، وشهدت قيمة فجوة مجموعة البقوليات ارتفاعا من نحو 369,1 مليون دولار أمريكي عام 2007 إلى نحو 502 مليون دولار عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 36,1 %، أما قيمة الفجوة التجارية لمحصول البطاطس فقد شهدت انخفاضا كبيرا بين عامي 2007 و2008 من 254,8 مليون دولار أمريكي إلى نحو 133,2 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض بلغت نحو 47,8 %، وتعتبر مجموعة محاصيل الخضر المجموعة الغذائية النباتية الوحيدة التي تحقق فائضا تجاريا سنويا قدرت قيمته عام 2007 بنحو 1,05 مليار دولار أمريكي، ثم تراجع عام 2008 إلى نحو 876,5 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض بلغت نحو 16,3 % [2].

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009**، السودان، 2009، ص 38.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 39.

الفرع الثالث: الفجوة التجارية لمجموعة المنتجات الحيوانية، الداجنة والسمكية

تعتبر مجموعة الأسماك المجموعة الوحيدة ضمن هذه المجموعات التي تحقق فائضا تجاريا على مستوى الوطن العربي، وهذا الفائض آخذ في الارتفاع عاما بعد آخر، حيث قدر عام 2007 بنحو 1,48 مليار دولار أمريكي، ثم ارتفع إلى نحو 1,58 مليار دولار أمريكي عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6,8 %، وعلى العكس من ذلك فإن المجموعات الغذائية الحيوانية تحقق عجزا تجاريا آخذ في الارتفاع، إذ ارتفعت قيمة الفجوة التجارية للحوم الحمراء من 1,64 مليار دولار أمريكي عام 2007 إلى نحو 1,76 مليار دولار أمريكي عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 7,2 %، واستقرت قيمة الفجوة التجارية للحوم الدواجن في حدود 1,33 مليار دولار أمريكي بين عامي 2007 و2008، أما مجموعة الألبان ومنتجاتها فإنها تتحمل النصيب الأكبر في قيمة الفجوة التجارية من المنتجات الحيوانية، وقد ارتفعت قيمة فجوتها من 4,2 مليار دولار أمريكي عام 2007 إلى حوالي 4,4 مليار دولار أمريكي عام 2008 [1].

الفرع الرابع: التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية

لقد ساهمت مجموعة الحبوب لوحدها عام 2008 بحوالي 56,5 % من قيمة الفجوة الكلية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسة ذات العجز التجاري، وتشكل قيمة العجز التجاري للقمح ودقيقه نحو 56 % من قيمة العجز التجاري الكلي لمجموعة محاصيل الحبوب، ونحو 31,8 % من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسة، ويلي القمح من حيث قيمة الفجوة التجارية في هذه المجموعة كلا من الذرة الشامية، الشعير والأرز على الترتيب وحقق كل منها عجزا تجاريا مثّل نحو 10,7 %، 7,3 %، 6,7 % من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع الغذاء الرئيسة التي حققت عجزا تجاريا على الترتيب لسنة 2008، ويأتي بعد مجموعة الحبوب الرئيسية من حيث المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية للعام 2008، كل من السكر المكرر والزيوت النباتية، حيث تساهم بنحو 8,4 % و8 % من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع العجز التجاري على الترتيب، وتتراجع هذه المساهمة لأقل من 1,6 % لمجموعات الفاكهة والبقوليات والبطاطس، حيث تساهم في قيمة الفجوة الكلية لسلع العجز الغذائي بنحو 1,6 % للبقوليات ونحو 1,3 % للفاكهة ونحو 0,4 % للبطاطس، وتعتبر مجموعتا الخضر والأسماك المجموعتان الوحيدتان من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة التي تحقق فائضا تجاريا تصديريا في عام 2008، وتقدر مساهمتهما في القيمة الكلية لهذا الفائض بنحو 64,3 % لمجموعة الأسماك، ونحو 35,7 % لمجموعة الخضر، وتحقق المجموعات الغذائية من المنتجات الحيوانية عجزا تجاريا مستمرا، حيث تساهم قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء بنحو 5,5 %، والفجوة التجارية من لحوم الدواجن بنحو 4,1 % وذلك من القيمة الكلية

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 40.

للفجوة التجارية من السلع الغذائية الرئيسة التي تحقق عجزا تجاريا عام 2008، هذا بالإضافة إلى مجموعة الألبان ومنتجاتها التي تساهم وحدها بنحو 13,7 % من القيمة الكلية للفجوة التجارية للسلع الغذائية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد مجموعة الحبوب والقمح ودقيقه من حيث مساهمتها في قيمة الفجوة الكلية[1].

الفرع الخامس: الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

على الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية، وعلى الرغم مما تحققه البعض من الدول العربية من فوائض تصديرية، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب والبذور الزيتية والسكر يقل كثيرا عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي، وتتفاوت درجات تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بين السلع الرئيسية في الوطن ويمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها على النحو التالي[2]:

1- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي كامل أو مرتفع: وتشمل المجموعتين اللتين حققتا فائضا تصديريا وهما الأسماك والخضر، حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتي عام 2008 لمجموعة الأسماك نحو 105,9 %، ولمجموعة الخضر نحو 101,8 %، وضمن هذه المجموعات التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفع في نفس العام، حققت البطاطس معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 101,5 %، حيث حققت فائضا تصديريا في كميتها، على الرغم من تحقيقها عجزا في القيمة وذلك للارتفاع النسبي لأسعار واردات الوطن العربي منها مقارنة بأسعار صادراته منها، أما مجموعة الفاكهة فقد حققت معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 98,1 %.

2- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط: وتضم المجموعات الغذائية السلعية من المنتجات الحيوانية، وتشمل اللحوم الحمراء بمعدل اكتفاء ذاتي قدر بنحو 86,6 %، ولحوم الدواجن بنحو 75,09 %، ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو 70,1 %، بالإضافة إلى مجموعة البقوليات بمعدل اكتفاء ذاتي قدر بنحو 56,2 % عام 2008.

3- مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفض: وتضم مجموعة الحبوب بنحو 45,4 %، وكل من مجموعتي السكر المكرر بمعدل اكتفاء ذاتي يصل إلى نحو 29,1 % فقط، ومجموعة الزيوت النباتية بنحو 36,7 % وذلك سنة 2008.

وما يمكن استنتاجه أنه قد سجلت تطورات مهمة لمعدلات الاكتفاء الذاتي في عام 2008 مقارنة بعام 2007، حيث ازدادت تلك المعدلات للعديد من المجموعات السلعية، شملت كلا من الذرة الشامية والأرز في فئة الحبوب،

[1]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 32.

[2]. من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحق رقم 33.

والبطاطس، الفاكهة والسكر المكرر في فئة السلع النباتية الأخرى، كما تجدر الملاحظة أن كل المنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء، الألبان) والمنتجات السمكية عرفت زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي منها، بينما سجلت باقي المحاصيل تناقص معدلات الاكتفاء الذاتي منها، وبالرغم من كل تلك التطورات الإيجابية إلا أن الوطن يحقق اكتفاء ذاتيا في السلع الغذائية التي يفضلها الأغنياء، كاللحوم، الأسماك والخضروات، بينما نسب الاكتفاء الذاتي صغيرة في السلع التي يحتاجها الفقراء.

المبحث الرابع: معالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي

ظل الوطن العربي منطقة شبه مكتفية ذاتيا من معظم السلع الغذائية حتى مطلع السبعينات، إلا أن ظهور مشكلة الغذاء العالمية في منتصف السبعينات، والنمو المطرد في الطلب على الغذاء في الوطن العربي نتيجة ازدياد عدد السكان وتحسن مستويات الدخول أدى إلى معاناة دول المنطقة من مختلف مظاهر نقص الغذاء، خاصة بعد أن أخذت قيمة الفجوة الغذائية العربية في التصاعد من عام إلى آخر، هذا ما أدى بالدول العربية إلى زيادة الاهتمام بقطاعاتها الزراعية الوطنية، كما يمكن الإشارة إلى أن دواعي الاهتمام الأساسية نبعت من تطور آخر في الأهداف التنموية الزراعية للعديد من الدول العربية، إذ برز في البداية هدف تحقيق أعلى درجة ممكنة من الأمن الغذائي لمواطني الدول العربية خاصة من سلع الغذاء الرئيسية، ثم جاء هدف تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية، وأخيرا برز إلى الساحة هدف تحقيق التوازن بين أهداف التنمية الزراعية وحماية البيئة، ولذلك فقد عملت الدول العربية وما زالت تعمل على بعث برامج زراعية قطرية مكثفة لدعم وتطوير قطاعاها الزراعية باتجاه تحقيق نهضة تنموية زراعية مستدامة.

المطلب الأول: تنمية الموارد الزراعية الطبيعية وصيانتها

تشكل الأراضي والمياه أهم عناصر القاعدة الإنتاجية الزراعية العربية، حيث يؤثران هيكليا ووظيفيا في بعضهما البعض، ولذلك فإن تنمية وصيانة هذين الموردين، شكّل حاجة ملحة على مر العقود لدى مختلف الدول العربية.

الفرع الأول: تنمية الموارد المائية وصيانتها

1- تنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية: يستحوذ القطاع الزراعي العربي لوحده على نسبة 89 % من إجمالي الموارد المائية العربية المتاحة وبالتالي تتضح هنا الأهمية الملحة لتنمية الموارد المائية باستمرار، فقد بلغ عدد السدود المنجزة أكثر من 100 سد تخزيني، كما تحققت زيادات في كميات المياه المعالجة ومياه التحلية، حيث تنتشر إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي في كثير من الدول العربية مثل: مصر، تونس، المغرب، الأردن ودول الخليج العربي، وفي مقدمتها الكويت لري بعض المحاصيل الزراعية، وفي بعض الدول كمصر تشكل إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي مصدرا تتزايد أهميته في الموارد المائية المستخدمة في الري، وهناك موارد أخرى

يمكن الحصول عليها باستخدام تقنيات مختلفة مثل: تقنية نقل المياه والجبال الجليدية، تقنية الحد من التبخر، تقنية منع التسرب، وقد تمت تجربة هذه التقنيات على نطاق ضيق في بعض الدول العربية مثل: ليبيا والسعودية، وهناك تقنيات أخرى يطلق عليها التقنيات الواعدة للمحافظة على المياه منها: حافظات المياه للتربة الزراعية وقد أعطت هذه التقنية التي أجربت في السعودية مؤشرات ايجابية[1].

2- الإدارة المتكاملة لاستخدامات الموارد المائية: تستهدف الإدارة المتكاملة لاستخدام الموارد المائية تحقيق الاستفادة القصوى من كافة الموارد سواء تلك المتاحة بالفعل أو التي يمكن إضافتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد سواء عبر الجماعات المستخدمة للمياه أو عبر الأجيال المتلاحقة، ومن أجل التصدي للمشكلات التي تواجه الموارد المائية وتحقيق الأهداف المرجوة على مستوى الوطن العربي، بدأت بالفعل عدة مبادرات عربية محلية وإقليمية لبلورة هذه الرؤية مثل: الشراكة المائية لإقليم البحر الأبيض المتوسط[2]. وفي ما يتعلق بالسياسات المائية العربية، يلاحظ أنها ركزت خلال الفترة الماضية على إدارة عرض المياه، و لم تولي الاهتمام الكافي لإدارة الطلب عليها، وقد انعكس ذلك في توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات الموجهة لقطاع الري إلى تنمية مصادر الموارد المائية (مشروعات الري) وصيانة شبكات الري، كما تركزت جهود المؤسسات المائية الرسمية في نفس الاتجاه، ومع أن هذه السياسات قد تمخض عنها تحسن ملموس في عرض المياه وخاصة في مجالات تحلية المياه وإعادة الاستخدام، فإن إهمال جانب الطلب أدى إلى إهدار جزء كبير من الموارد المائية العربية، وفيما يتعلق بالتشريعات فتتوفر في معظم الدول العربية تشريعات مائية تعالج القضايا الخاصة بكل دولة، وهي إما على شكل نصوص متفرقة أو أنها مُجمعة في تشريع موحد، غير أن هناك العديد من العوامل والمستجدات التي أدت إلى تفاقم واستحكام المشكلة المائية في الدول العربية والتي تتطلب بالضرورة العمل على إعادة صياغة وتطوير القوانين والتشريعات المائية العربية في مختلف الأقطار[3]. وفي هذا الإطار تنبهت المؤسسات المائية في العديد من الدول العربية إلى أهمية إدارة الطلب على الموارد المائية، وفي هذا السياق ظهرت سياسات تغطية التكاليف، ونُفّذت في بعض الدول مثل: مصر، المغرب والأردن، كما وُضعت سياسات للتركيب المحصولي لكبح جماح التوسع في المحاصيل الكثيفة في استخدام المياه مثل: تقييد زراعة الأرز وقصب السكر في مصر، كما تم وضع تشريعات تمنع استخدام طريقة الري السطحي (بالغمر) والتوسع في استخدام أساليب الري الحديثة مثل: الري الموضعي والري بالرش، إضافة إلى التوسع في استخدام التقنيات الموفرة للمياه، وفضلا عن ذلك زاد الاهتمام

[1]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص 53.

[2]. جهاد الحاميد، **الأنشطة والمشاريع المائية للمركز العربي (أكساد) في إدارة وتنمية الموارد المائية في الوطن العربي**، ورشة عمل حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المغرب، 2010، ص 3.

[3]. سلامة سالم سالمان، **التشريعات الخاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي**، ورشة عمل حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المغرب، 2010، ص 17.

بتشجيع إقامة روابط مستخدمي المياه التي تنطوي على إشراك المزارعين في إدارة مياه الري، وقد انتشرت هذه الروابط في عدد من الدول العربية مثل: المغرب ومصر[1].

3- الكفاءة في استخدام الموارد المائية المتاحة: تتوقف الكفاءة الاستخدامية للمياه في قطاع الزراعة على عناصر عديدة، تشمل كفاءة استخدام قنوات الري الرئيسية والحقلية، وكفاءة التوزيع وكفاءة الري الحقلي، وتتوقف هذه العناصر بدورها على طبيعة البنى التحتية الإروائية والتشغيل والاستثمار، وباعتبار أن السياسات المائية الوطنية هي دستور التنمية المائية، فإنه لابد أن تكون كفاءة استخدام المياه المحور الرئيسي في السياسات المائية العربية بالنظر إلى محدودية القدرة على زيادة عرض المياه من مختلف مصادرها، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 95 % من المساحات المروية في المنطقة العربية تعتمد على نظم ري متدنية الكفاءة، وهو ما أدى بالكثير من الدول العربية إلى التركيز على تحسين إدارة المياه بجانب مشروعات الري المتطورة، وعند الحديث عن كفاءة الاستخدام في الوطن العربي فإنه يمكن التمييز بين حالتي الري المستقر القائم على نظام التشغيل المستمر، وحالة الري المعتمد على المياه الجوفية بواسطة الآبار، وتسود الحالة الأولى في كل من العراق، سوريا، السودان ومصر، وتتراوح الكفاءة الإجمالية للري فيها بين 40 و50 %، وعموما تقدر كفاءة استخدام المياه السطحية في الوطن العربي عند حدود 60 %، وبذلك فهناك مجال واسع للدول العربية لتحقيق وفورات مائية كبيرة عن طريق تحسين هذه الكفاءة، وأما الحالة الثانية فتنتشر في بلدان شبه الجزيرة العربية، سوريا، المغرب، تونس وليبيا، وتعتبر كفاءة استخدام المياه في هذه الحالة أعلى منها في الحالة الأولى نظرا لأن مصدر الري يقع في نفس الأرض الزراعية، وقد تحققت مستويات كفاءة مرتفعة نسبيا وصلت إلى حدود 75 % في معظم تلك الدول[2].

4- استثمار الموارد المائية المشتركة: تقوم العديد من الدول العربية بتوفير جزء من مواردها المائية بالسحب من أحواض مائية مشتركة مع دول أخرى عربية أو غير عربية، وتشكل الأحواض المائية السطحية وحدة متكاملة ترتبط أحيانا ببعض الأحواض الجوفية، الأمر الذي يبرر ضرورة إدارتها بشكل متكامل بين الدول المتشاطئة عليها، وتستهدف الإدارة المتكاملة للأحواض المائية المشتركة تحقيق التوازنات المطلوبة بين أنصبة الأطراف المتشاطئة لمواجهة متطلبات التنمية بها دون الإضرار بحالة الحوض المائي، وفي حالة المنطقة العربية هناك العديد من الأحواض الجوفية المشتركة ومن أمثلتها الخزان البازلتي الجوفي المشترك بين سوريا والأردن، ومنه فتبني إستراتيجية تشاركية في إدارة الموارد المائية المشتركة داخل الوطن العربي أصبح ضرورة تقتضيها ظروفه المناخية وندرة موارده المائية ومهددات الموارد المائية المشتركة مع دول أخرى خارج المنطقة العربية، وتقتضي هذه الإستراتيجية تطوير شبكات رصد الموارد وقواعد رصد

[1]. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تقرير عن الوضع البيئي في العالم العربي**، جنيف، 2003، ص 12.

[2]. بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص ص: 120– 121.

المعلومات المائية، وإنشاء نظم تبادل المعلومات المتعلقة بالأحواض المائية المشتركة، وكذلك المتعلقة بالاستخدام الفعلي لمياه هذه الأحواض، الأمر الذي يسهل إدارة استثمار المياه على صعيد الحوض الواحد، وكذلك يتجلى أنه من الضروري إنشاء آليات مؤسسية تقوم على الإدارة المشتركة على صعيد الحوض الواحد ككل معتمدة في ذلك على أطر قانونية واتفاقيات ومعاهدات بين الأطراف المعنية، ومع أن هناك دراسات ومشاريع تنفيذية قامت بها بعض المنظمات العربية المتخصصة في مجال إدارة استثمارات الموارد المائية، فإن الأمر يقتضي إجراء المزيد من المسوح والدراسات المتعمقة على نحو يغطي كافة مجالات التعاون العربي في إدارة الموارد المائية المشتركة[1].

5- نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة: ركزت الحكومات في كثير من الدول العربية في الماضي على إدارة جانب عرض المياه و لم تولي جانب الطلب الاهتمام الكافي، وقد وُجهت الجهود في الأغلب إلى مستخدمي المياه في القطاعات غير الزراعية، أما في الزراعة فلم يُوجه القدر الكافي من البرامج الإعلامية والإرشادية التي تستهدف إحداث تغيير ايجابي في سلوكيات المزارعين تجاه استخدام المياه، وقد أدخلت بعض الدول العربية من بينها مصر نظاما أُطلق عليه الإرشاد المائي الهدف منه تقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق باستخدام مياه الري، ولعل تطبيق فكرة روابط مستخدمي المياه في عدد من الدول العربية يعد خطوة هامة في اتجاه إصلاح إدارة المياه، ويمكن أن تلعب هذه الروابط دورا مهما في ترشيد استخدام المياه خاصة في ظل وجود مساندة حكومية من قبل المؤسسات الرسمية المعنية بالموارد المائية والري، وعموما فإنه على الدول العربية الإسراع برسم وتنفيذ سياسات مائية مستدامة تستهدف الارتقاء بالوعي المائي بدءا من المستخدمين النهائيين ووصولا إلى صناع القرار، وربما في ظل تفاقم أزمة المياه فإنه يمكن اللجوء إلى استيراد المياه الافتراضية وهي المياه المتضمنة في السلع الزراعية، حتى يمكن استرجاع المياه الفعلية في عملية الإنتاج الزراعي[2].

الفرع الثاني: تنمية الموارد الأرضية الزراعية وحمايتها

تتسم الموارد الأرضية في الوطن العربي بتدني نسبة الأراضي القابلة للاستغلال إلى المساحة الكلية، وهذه النسبة حسب إحصائيات سنة 2008 لا تتجاوز 35 % من إجمالي المساحة الجغرافية وتشمل: الأراضي القابلة للاستغلال، أراضي المراعي، أراضي الغابات وأراضي المناطق الهامشية، وتتعرض مساحة الأراضي القابلة للاستغلال إلى عوامل التدهور التي تؤدي إلى فقد الغطاء الطبيعي للمراعي وأراضي الغابات، وزيادة تعرض التربة للانجراف المائي والهوائي خاصة في مناطق الزراعات المطرية، وتملح وتلوث الأراضي المروية، بالإضافة إلى الزحف العمراني وممارسات الاستغلال الجائر، ويؤدي هذا كله إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية وفقد التنوع الحيوي، وعلى ذلك

[1]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التعاون بين الدول على المستوى الإقليمي في إدارة الموارد المائية**، نيويورك، 2005، ص ص: 30- 31.

[2]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، الأردن، 2009، ص ص: 120 - 121.

تستهدف الإدارة المستدامة للأراضي المحافظة على هذه الموارد وحمايتها من التدهور، وإعادة تأهيلها وتنميتها باستخدام التقنيات الحديثة والأساليب المتطورة، ويتطلب تحقيق ذلك إتباع أساليب إدارة علمية متكاملة وملائمة لخواص موارد الأراضي، وفي هذا الإطار تشمل المجالات موضع التركيز: مكافحة التصحر، تدوير المخلفات وحماية الأراضي من التلوث، حماية الموارد الوراثية وصيانة التنوع الحيوي والزراعات الشجرية في نظم الإنتاج الزراعي، وفي هذا السياق تتجلى أيضا الأهمية المحورية لمدخل القوانين والتشريعات في ضبط وإحكام الممارسات المتعلقة بالتعامل مع استخدام الموارد الأرضية، ولقد عرفت الأقطار العربية تجارب مختلفة في مجال الأوضاع القانونية للأراضي، كما قامت معظمها بتطوير تشريعات وقوانين مختلفة تساهم في ترشيد استخدام الأراضي، غير أن فعالية القوانين والتشريعات في هذا الشأن تظل مشروطة بمدى ما يتوافر للنصوص القانونية والتشريعية من الواقعية والمرونة وأيضا من التطور والحداثة التي تتلاءم مع المتغيرات والمستجدات، كما تظل مشروطة أيضا بمدى كفاءة وفاعلية الإطار المؤسسي ذو العلاقة والأجهزة والهيئات المسؤولة عن إنفاذ هذه القوانين والتشريعات[1].

لقد تسببت بعض الممارسات غير المستدامة في إدارة الأراضي في بعض الأقطار العربية في تدهور القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية، ويدل على ذلك أن التوسع في الأراضي المروية لم يرافقه زيادة في الإنتاج، ومن هذه الممارسات إقامة مشاريع الري أحيانا بدون شبكة مصارف مناسبة كما هو الحال في بعض المناطق في مصر، وكذلك من الممارسات الخاطئة في معظم المناطق المعتمدة على المياه الجوفية في كثير من الدول العربية، السحب الجائر لمياه الآبار على نحو يؤدي إلى تملح المياه ومن ثم تملح الأراضي، وقد تكون ممارسة السحب الجائر نتيجة لغياب التشريعات والقوانين الملزمة بإتباع معدلات قصوى للسحب، كما قد تُعزى للسياسات الزراعية المطبقة التي شجعت مستخدمي المياه الجوفية وذلك عن طريق توفير الدعم الحكومي بصوره المختلفة للإنتاج الزراعي، مما يحفزهم على التوسع في استخدام المياه الجوفية حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بموارد المياه والأراضي معا، ومن ثم الإضرار باستدامة الإنتاج الزراعي، ويعود ذلك أيضا إلى ما تعانيه معظم النظم والتشريعات الراهنة والخاصة بالموارد الأرضية من القصور سواء في ذاتها أو في فعاليتها ومدى نفاذها، مما حال دون مساهمة الآليات التشريعية في كبح الممارسات السائدة غير الرشيدة في استغلال الموارد الأرضية، أو حمايتها من مختلف صور وأشكال التدهور الكمي أو النوعي التي تتعرض لها[2].

ومن جانب آخر يعد التصحر بمختلف أشكاله أحد أهم المشكلات التي تواجه تنمية وصيانة الأراضي الزراعية في الوطن العربية نظرا لوجود أراضيه ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وانخفاض معدلات الهطول المطري إلى أقل من 300 ملم سنويا، ومن ثم تتعرض معظم مناطقه إلى عوامل التدهور والتصحر والزحف العمراني على حساب

[1]. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 45.

[2]. عبد الوهاب بلوم، **التشريعات الخاصة بالموارد المائية والأرضية في الوطن العربي**، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2003، ص 25.

الأراضي الزراعية، وتزيد معدلات التدهور مع حدوث مواسم متكررة من الجفاف وتقدر المساحات المتصحرة في الوطن العربي حسب إحصائيات 2003 بحوالي 9,8 مليون كم^2، تمثل حوالي 68 % من مساحته الإجمالية، وتتركز معظم المساحات المتصحرة في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 89,6 % من إجمالي مساحة الإقليم، بينما يعاني إقليم المغرب العربي من المشكلة بدرجة أقل بنسبة تبلغ 77,7 % من مساحته، وتنخفض حدة التصحر في الإقليم الأوسط والذي يشمل دول حوض النيل والقرن الإفريقي بنسبة تصل إلى 44,5 % من مساحته، وتبلغ المشكلة أدنى حد لها في إقليم المشرق العربي بنسبة تقدر بحوالي 35,6 % من مساحته، وبجانب المساحات المتصحرة هناك مساحات أخرى مهددة بالتصحر مستقبلا تقدر بحوالي 2,87 مليون كم^2 تمثل 20 % من المساحة الكلية للوطن العربي، ويتركز معظمها في إقليم المشرق العربي بنسبة تقترب من نصف مساحته، ويهدد التصحر في إقليم حوض النيل والقرن الإفريقي نحو 28,6 % من مساحته، وفي المغرب العربي يهدد 16,5 % من مساحته وفي شبه الجزيرة العربية لا تتجاوز المساحة المهددة بالتصحر 9 % من إجمالي مساحة الإقليم، وذلك لكون معظم أراضيه هي أصلا صحراء[1].

لقد سارعت العديد من الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة ظاهرة التصحر، حيث تشير الدراسات إلى أن استراتيجيات وخطط وبرامج ومشاريع مكافحة التصحر التي أعدت في معظم أقطار الوطن العربي، كانت تهدف لحماية وصيانة الموارد الطبيعية عامة وفي مجال الأراضي خاصة، وذلك بإنشاء قواعد معلومات تضم حصر وتصنيف الأراضي بغرض استخداماتها المختلفة، وتطبيق مشاريع استصلاح وتعمير الأراضي والمراعي الطبيعية والغابات واستصلاح الأراضي المالحة، وحماية المشاريع القائمة المروية والمطرية بالأحزمة الشجرية ومصدّات الرياح للتقليل من الانجراف المائي والهوائي، وكذلك وقف زحف الرمال والإدارة السليمة للأراضي المروية عن طريق ترشيد مياه الري وتحسين إنتاجية الأراضي المروية، كما أجريت العديد من الدراسات العلمية والمشاريع البحثية والتنموية بواسطة الهيئات الحكومية والمعاهد والمراكز البحثية والأجهزة الأخرى ذات الصلة، وتتفاوت الجهود المبذولة في مجال مكافحة التصحر بين الدول العربية بأنواعها وميزاتها ومراحل تنفيذها، ومن ناحية أخرى تعتبر مواضيعها شاملة وضمت غالبية الجوانب الضرورية في مسيرة التنمية ومكافحة التصحر، إلا أن هذه الجهود تبقى دون ما يتطلبه التحدي الذي تواجهه البيئة والاقتصاد العربي بسبب التصحر، وتحتاج غالبية الدول العربية لمزيد من بذل الجهود لتحقيق الأهداف المنشودة لبرامج وخطط مكافحة التصحر[2].

[1]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مرجع سابق، 2009، ص 40.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي**، السودان، 2003، ص ص: 52- 54.

الفرع الثالث: تنمية المراعي والغابات وحمايتها

تتسم المراعي في الوطن العربي بضعف الغطاء النباتي متمثلا في انخفاض الحيوية وانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية وهشاشة التركيب النوعي، وقلة عدد الأنواع المكونة للعشيرة النباتية وانخفاض معدل الإنتاجية لوحدة المساحة، وقد أفرزت هذه الخصائص مراع فقيرة منخفضة الإنتاجية الرعوية ومتذبذبة الإنتاج من عام إلى آخر اعتمادا على هطول الأمطار، وقد تسارعت معدلات التدهور وانتشرت ظاهرة التصحر بدرجاتها المختلفة نتيجة لعدة أسباب، من أهمها: تكرار فترات الجفاف أو استمراره لفترات طويلة، زيادة أعداد القطعان الحيوانية في المراعي والاستغلال الجائر، استمرار الاحتطاب بطريقة خاطئة، ضعف اعتماد أساليب الزراعة الغابية والرعوية، زيادة الضغط على الغطاء النباتي الطبيعي من أجل الاستثمارات الصناعية وغيرها، وعلى الرغم من التدهور الذي شهدته المراعي الطبيعية في الوطن العربي خلال العقود الماضية، فإنها ما زالت لها أهميتها الكبرى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن مهنة الرعي مهنة رئيسية لشريحة كبيرة من سكان مناطق الرعي، كما تعد المراعي الطبيعية أهم مصدر لغذاء الثروة الحيوانية، حيث يبلغ متوسط الإنتاج العلفي بها حوالي 141 مليون طن مادة جافة سنويا تمثل نحو 77 % من إجمالي الموارد العلفية في الوطن العربي، وجدير بالذكر أن الطريقة التي تدار بها المراعي والغابات تحدد إلى حد بعيد الكفاءة الإنتاجية لها، فباستثناء ما تتعرض له المراعي والغابات من تكرار فترات الجفاف وهي ظروف مناخية لا يمكن السيطرة عليها، فإن كل المشكلات الأخرى التي تواجه تنمية وصيانة المراعي والغابات يمكن معالجتها عن طريق الإدارة العلمية للمراعي والغابات، والتي تضع كلا منهما في منظومة الاستدامة، وهناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار لتنمية الغابات والمراعي بصورة مستدامة، ومن أهمها: تطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي والغابات من خلال الاستزراع الموسع والتشجير وتطبيق التقنيات المختلفة لزيادة الإنبات والإنتاج الرعوي والغابي، وضع الخرائط الخاصة بالموارد الغابية والرعوية، الاستغلال الرشيد لمياه الأمطار، استخدام التقنيات الملائمة لتثبيت الكثبان الرملية وإتباع السبل القائمة على المشاركة في صيانة وتنمية الموارد الطبيعية على أسس مستدامة، ولكن يبقى الشيء الأهم هو ضرورة رسم وتنفيذ سياسات وتشريعات رعوية وغابية مستدامة تحدد معالم الاستغلال الرشيد لهذه الموارد[1].

المطلب الثاني: تنمية وحماية الثروة الحيوانية، الداجنة والسمكية

لقد أولت الأقطار العربية اهتماما متزايدا لتنمية حماية الثروة الحيوانية، الداجنة والسمكية، واستهدفت من وراء تلك الاهتمامات تحقيق زيادات في كميات الإنتاج الحيواني، الداجني وكذا السمكي، وذلك قصد تلبية الاحتياجات

[1]. خالد الأوبري، **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي**، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2003، ص ص: 467- 468.

الغذائية المتزايدة والتخفيف من الاعتماد على المصادر الخارجية لتلبية تلك الاحتياجات، بغية ضمان نوع من الاستقلال الغذائي العربي.

الفرع الأول: تنمية وحماية الثروة الحيوانية والداجنة

على الرغم من ضخامة الثروة الحيوانية والداجنة في الوطن العربي وممكناتها الإنتاجية، فإن الإنتاج الحيواني والداجني لا يفي بالاحتياجات المتزايدة للسكان العرب، وتلجأ معظم الدول العربية إلى استيراد المنتجات الحيوانية والداجنة من الخارج، الأمر الذي يشير إلى خلل في إدارة الثروة الحيوانية والداجنة والقصور في سياسات تنمية وصيانة الثروة الحيوانية والداجنة على المستوى القطري، وعموما استهدفت جهود تنمية الثروة الحيوانية والداجنة في الدول العربية، التوسع الرأسي برفع إنتاجية وحدة الحيوان بالتحسين والتغذية والصحة البيطرية، وقد تضمنت الخطط التنموية للدول العربية كذلك توفير الرعاية الجيدة للحيوانات بهدف زيادة الإنتاج وتقليص التكاليف، هذا بالإضافة إلى تشجيع مربي الماشية والقطاع الخاص على توفير القاعدة العلفية بالتوسع في مشاريع زراعة الأعلاف الخضراء وتصنيع الأعلاف وتوفير مستلزمات الرعاية عن طريق دعم إنتاج وتصنيع الأعلاف وتقديم القروض الميسرة، كما عملت على التوسع في إنشاء مشاريع تربية الدواجن تتكامل فيها حلقات الإنتاج ومنافذ التسويق، بالإضافة إلى توفير الأسواق الحديثة لبيع وشراء الحيوانات الحية ولوازم تربيتها، وكما هو واضح فإن الدول العربية لا تعاني من نقص في أعداد الحيوانات والدواجن وإنما من تدني كفاءتها الإنتاجية، وتواجه تنمية وصيانة الثروة الحيوانية والداجنة عموما عددا من المعوقات يأتي في مقدمتها نقص الموارد العلفية الطبيعية وتقلباتها وفقا لمعدلات الأمطار، وتدني نوعية السلالات الحيوانية والداجنية بوجه عام وانخفاض إنتاجيتها، واستخدام أساليب إنتاجية تقليدية، وفضلا عن ذلك هناك بعض المعوقات المتعلقة بالسياسات بجانب المعوقات المؤسسية، ففي أغلب الأحوال تضع السياسات الزراعية في الوطن العربي تنمية وصيانة الثروة الحيوانية والداجنة في مرتبة متأخرة في أولوياتها خاصة بعد تنمية محاصيل الحبوب التي تكون دائما موضع دعم حكومي، وكذلك تبدو بحوث الثروة الحيوانية والداجنة في كثير من الدول العربية نادرة مقارنة مع بحوث الحبوب، فضلا أن الحلقة بين التعليم الزراعي والبحث الزراعي ومُربّو الحيوانات والدواجن مفقودة، وفي الجانب المؤسسي يفتقد قطاع الثروة الحيوانية والداجنة إلى مؤسسات المربين والمزارعين فضلا عن ضعف المؤسسات الرسمية وافتقاد الإرشاد الحيواني والبيطري على نطاق واسع، ففي ما يتعلق بتدني إنتاجية السلالات الحيوانية المحلية، فقد حاولت بعض الدول العربية استبدالها أو تهجينها بالسلالات الأجنبية عالية الإنتاجية، وقد تبدو سياسة الاستبدال محفوفة بالمخاطر نظرا لصعوبة تأقلم الحيوانات الأجنبية مع الظروف البيئية الصعبة في المنطقة، يضاف إلى ذلك خطر احتمال انقراض بعض السلالات الحيوانية المحلية نتيجة لإحلال الحيوانات المستوردة، أما بالنسبة للتهجين فقد نجح إلى حد كبير في العديد من الدول العربية وخاصة في ما يخص الأبقار،

وكذلك يبرز كأهم المعوقات التي تواجه تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، الضعف النسبي لقنوات التسويق والتصنيع للمنتجات الحيوانية والداجنة مقارنة بتسويق وتصنيع المنتجات النباتية، ومن ثم ضعف التكامل بين القطاع الأولي في الثروة الحيوانية وحلقات ما بعد مرحلة الإنتاج الأولي، وعموما فإنه على المستوى الوطني العربي لا تزال إدارة الثروة الحيوانية والداجنة غير قادرة على تحقيق نهضة حقيقية لهذا القطاع الحيوي الذي سوف يساهم بلا شك في سد فراغ كبير ضمن الفجوة الغذائية العربية[1].

الفرع الثاني: تنمية وحماية الثروة السمكية

تشكل الثروة السمكية في الوطن العربي مكونا هاما في قاعدة الموارد الزراعية العربية، وتعتمد عليها الدول العربية في إنتاج الغذاء وسد الفجوة الغذائية وتوفير فرص العمل، وتحقيق عائدات من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الفائض من الإنتاج السمكي، ومن ناحية أخرى تنطوي الثروة السمكية العربية على إمكانيات هائلة، إذ أن جزءا كبيرا منها لم يستغل بعد، وعلى الرغم من أن الوطن العربي حقق تقدما ملموسا في إنتاج الأسماك إلا أنه لا تزال هناك فجوة واسعة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن سواء من المصائد الطبيعية أو من الاستزراع السمكي في المياه العذبة والمالحة، وتعمل الدول العربية جاهدة على إقامة البنيات الأساسية اللازمة للصيد البحري وإنشاء وتطوير موانئ الصيد وتطوير نظم تسويق وتصدير المنتجات السمكية وتوفير الدعم والقروض للصيادين، إضافة إلى تنمية الاستثمارات في المجالات السمكية والأنشطة المرتبطة بها وتشجيع القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع بوجه عام على النحو الذي يسمح بالاستفادة من الموارد السمكية المتاحة بحريا وداخليا، وتوجيه المزيد من الاستثمارات لتطوير مجالات التسويق والتصنيع السمكي لزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل، إضافة إلى العمل على تنمية وتشجيع وتطوير الاستزراع السمكي، وتنفيذ مشروعات وبرامج ضبط جودة المنتجات، وتدريب الموارد البشرية العاملة بالقطاع، وإعداد ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية السمكية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية لتحسين الأداء المستدام للثروة السمكية في الوطن العربي، أولها تحسين مناخ الاستثمار السمكي من أجل زيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع بوجه عام على النحو الذي يسمح بالاستفادة بالموارد السمكية المتاحة بحريا وداخليا، وثانيهما توجيه العمل على توجيه المزيد من الاستثمارات لتطوير التسويق والتصنيع السمكي.

وهكذا نخلص إلى أن موضوع تنمية وصيانة الموارد الزراعية العربية بأنواعها المائية، الأرضية، الرعوية والغابية، الحيوانية والداجنة والسمكية هو موضوع جوهري من أجل تجنب حدوث أزمات غذائية في المستقبل وتحقيقا لأمن غذائي عربي راسخ.

[1]. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، 2010، ص 61.

المطلب الثالث: تنمية القدرات البشرية الزراعية

تلعب نظم التعليم والتدريب والتأهيل الزراعي دورا هاما في تكوين الموارد البشرية الزراعية القادرة على تطوير أساليب الإنتاج الزراعي آخذة بمقومات التقدم التقني في إطار عملية تحديث الزراعة العربية، وقد بدأ التعليم الزراعي العالي في الوطن العربي في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين عندما أنشئت مدرسة الزراعة العليا في مصر سنة 1911، وكانت قد أنشئت أول مدرسة زراعية في مصر قبل ذلك بعقود وتحديدا في عام 1829، وفي عام 1935 تحولت مدرسة الزراعة العليا إلى أول كلية للزراعة في مصر، كما أنشئت في نفس العام أول كلية للطب البيطري، وفي أواخر القرن التاسع عشر أنشئت مدارس للتعليم الزراعي في تونس، سوريا والسودان، واعتبارا من النصف الثاني من الثلاثينات توالى إنشاء كليات الزراعة والطب البيطري في مختلف الدول العربية الباقية، حتى أصبح عدد كليات الزراعة في الوطن العربي يبلغ حوالي 484 كلية إضافة إلى الكثير من كليات الطب البيطري، كما يقدر متوسط عدد أعضاء هيئة التدريس من حاملي درجة الدكتوراه فأكثر فوق 102 عضوا وذلك حتى أوائل القرن الحالي، وقد بدأ التعليم الزراعي ما فوق الجامعي (الدراسات العليا) في عام 1944 في كلية الزراعة بجامعة القاهرة، ثم انتشر بعد ذلك في سائر أرجاء الوطن العربي، ويبلغ عدد خريجي التعليم العالي في تخصصات الزراعة في الوطن العربي بمئات الآلاف بالإضافة إلى حوالي عشرة آلاف في درجات الماجستير والدكتوراه وذلك حتى سنة 2007، وبجانب التعليم الزراعي العالي توجد المئات من مدارس الزراعة في المرحلة الثانوية، حيث يكتسب خريجو هذه المدارس مهارات عملية في المجالات الزراعية المختلفة، ومن ثم يمكن النظر إلى هؤلاء باعتبارهم عمالة زراعية ماهرة[1].

وفيما يتعلق بسياسات التعليم الزراعي في الوطن العربي، فقد طرأت عليها تطورات تواكبت إلى حد بعيد مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي خلال الحقبة الماضية، فقد كان الاهتمام بالتعليم الزراعي في مراحله الأولى يتركز في دول يتمتع فيها القطاع الزراعي بأهمية كبيرة كمصر، السودان، العراق، تونس وسوريا، ثم امتد هذا الاهتمام إلى باقي الدول العربية مع بروز دور التنمية الزراعية المستدامة خاصة في مواجهة مشكلة الغذاء، أما في المرحلة الثانية مرحلة التحرر الاقتصادي، فقد جرى التوسع في التعليم الزراعي العالي من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من قنوات التعليم ما قبل الجامعي خاصة مع ملاحظة ضعف الارتباط بين سياسات التعليم الزراعي العالي والتنمية الزراعية المستدامة في العديد من الدول العربية، الأمر الذي انعكس سلبا على كفاءة العملية التعليمية ونوعية الخرجين، وفي مرحلة التحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي بدأت في معظم الدول العربية مع بداية التسعينات، تخلت الحكومات عن جزء كبير من دورها التقليدي القائم على التدخل، وذلك على أن تضطلع مؤسسات القطاع الخاص بالدور الرئيسي في عملية التنمية الزراعية المستدامة، وقد ساعد هذا التحول على ترسيخ مأزق التعليم الزراعي

[1]. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008**، الكويت، 2008، ص 156.

العالي، بعد سيادة مبادئ السوق وضرورة تواؤم عرض الخريجين مع مقتضيات الطلب على التخصصات المختلفة، الأمر الذي يقتضي جهودا هائلة في مجال إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية قد تستغرق مدى زمني طويل قبل أن تؤتي ثمارها، ومع ذلك فقد بدأت بعض الدول العربية بالفعل عملية تطوير التعليم الزراعي في هذا الاتجاه، وإدراكا لأهمية التدريب والتأهيل الزراعي في بناء القدرات البشرية الزراعية، فقد قامت الدول العربية بتنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية والتأهيلية المختصة، وتم تنفيذها من خلال المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية المختصة، وتتوزع هذه الدورات بين دورات إقليمية وقطرية، وقد ركزت على موضوعات تنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة، التطور التقني الزراعي، التنافسية الدولية، الأمن الغذائي، المعلومات والإحصاءات الزراعية وغيرها[1].

المطلب الرابع: التطور التقني الزراعي

يتسع مفهوم التقانة ليشمل جملة المعارف التي يمكن استخدامها لتوفير الاحتياجات الإنسانية، ويرتبط مفهوم التقانة بمفهوم العلوم في ثنائية متكاملة تشكل فيها التقانة مضمارا لتطبيق المعارف العلمية المختلفة، وإذا كانت التطبيقات التقانية قد أخذت شوطا بعيدا في كافة عناصر ومكونات البيئة المحيطة بالإنسان، فإن حظ الزراعة بأنشطتها كان وافرا في هذا المضمار، وقد كانت الدول العربية ولازالت حريصة على توفير أفضل المؤثرات الدافعة للتطور التقني خاصة في المجال الزراعي.

الفرع الأول: الإنفاق العربي على البحث والتطوير الزراعي

استثمرت الدول العربية حوالي 1,4 مليار دولار أمريكي سنة 2008 في البحث والتطوير الزراعي، وهذا مثّل نحو 1,3 % من الناتج الزراعي الإجمالي العربي في نفس العام، وهذا الرقم أعلى من معدل الدول النامية والذي وصل إلى نحو 0,53 % من إجمالي ناتجها المحلي الزراعي، ولكنه أقل من المستوى العالمي والمقدر بنحو 2 % من الناتج الزراعي المحلي العالمي، ولقد زادت الدول العربية من كمية الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي بنسبة 0,05 % من الناتج المحلي الزراعي بين سنتي 1990 و2008، بينما ازدادت تلك النسبة بنحو 0,95 % على المستوى العالمي، وفي ذلك نلاحظ أن نسبة زيادة مبالغ الإنفاق العربي على البحث والتطوير الزراعي خلال العقدين السابقتين كانت نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع أهمية القطاع الزراعي، كما يعتبر العدد الإجمالي للباحثين الزراعيين العرب ليس كبيرا بالقدر الكافي[2].

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، السودان، 2009، ص 65.

[2]. صادق عبد الكريم، **الزراعة**، البيئة العربية: الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير، تحرير: حسين أباظة ونجيب صعب، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان، 2011، ص ص: 39 – 40.

الفرع الثاني: الانجازات المتحققة في مجال التطور التقني الزراعي

شهدت سنوات العقد الأخير من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة تطورات تكنولوجية واسعة النطاق أثرت على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية، ويمكن الإشارة باختصار لأهم تلك التطورات فيما يلي: تقنيات إنتاج الأصناف النباتية الأكثر إنتاجا وتوافقا مع البيئة الزراعية باستخدام طرق الهندسة الوراثية ونظم الإكثار بزراعة الأنسجة، تقنيات تهجين وأقلمة الأصناف والأصول الحيوانية الأكفأ، تقنيات استخدام المغذيات والمخصبات الزراعية، تقنيات نظم المكافحة الكيمائية والبيولوجية الأكثر توافقا مع البيئة، تقنيات الزراعة النظيفة الأكثر اتفاقا مع مقتضيات حماية البيئة، تقنيات نظم الري الحديثة المرشدة في استخدام المياه، تقنيات الزراعة الحديثة مثل: الزراعات المحمية والزراعات الطبيعية أو البيولوجية، تقنيات بناء ونقل المعلومات الزراعية ونظم الزراعة الخبيرة، وغيرها[1].

وتجدر الإشارة أن معظم التطورات التكنولوجية التي تم إحرازها خلال الفترة الأخيرة لا تتوافر عنها معلومات تفصيلية ولمعظم الدول العربية، إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك تقدما ملموسا قد تحقق في هذا المجال في العديد من الدول العربية، فعلى سبيل المثال اتسع نسبيا نطاق تطبيقات المقاومة الآمنة للآفات الزراعية في مصر وسوريا، كما اتسعت المساحات المزروعة بنظم الزراعة الحديثة خاصة البيولوجية في كل من مصر، الأردن وسوريا، يضاف إلى ذلك أن التطبيقات الحديثة لنظم بناء ونقل المعلومات الزراعية وجدت طريقها مؤخرا إلى التطبيقات الزراعية الحقلية مثل: تطبيقات الزراعة الخبيرة وغير ذلك من النظم التي ساعدت وبدون شك في تحسين جودة الإحصاءات الزراعية وفي زيادة تأثير وفاعلية خدمات الإرشاد الزراعي، وبتتبع أوضاع الإنتاجية خلال السنوات الماضية تشير بوضوح إلى حدوث تطور ايجابي، حيث قدرت معدلات نمو هذه الإنتاجية بين 2 و2,6 % بالنسبة للحبوب وعلى رأسها القمح، وبين 0,2 و2,8 % بالنسبة للخضر والفاكهة على سبيل المثال، كما تطورت إنتاجية الوحدة الحيوانية من اللحوم الحمراء بنحو 0,9 % ونحو 1,6 % من الألبان وذلك خلال الفترة (2000 - 2008) [2].

وفي المقابل فإنه رغم أن الجهود العربية قد أحرزت تقدما مهما في مجالات التطوير التقني الزراعي، فإن الزراعة العربية مازالت تعاني من فجوة تقانية واضحة، وقد كان ذلك محصلة طبيعية للعديد من المحددات والمعوقات الطبيعية والتقنية والمؤسسية هذا إلى جانب معوقات أخرى اقتصادية واجتماعية، هذا وقد تفاوتت قدرات الدول العربية في الحد من تلك الآثار السلبية لهذه المعوقات، ومن ثم تفاوتت فيما استطاعت أن تحرزه من تطور في تقنيات الزراعة، وعموما يمكن الإشارة إلى بعض الشواهد الرئيسية على مسيرة التطور التقني في الزراعة العربية خلال الفترة الماضية وهي[3]:

---

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة مسحية لتطبيقات التقانات الحيوية في الإنتاج الزراعي العربي**، السودان، 2010، ص ص: 14- 23.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 24.

[3]. نفس المرجع السابق، ص ص: 41- 42.

– ضعف التوازن القطاعي فيما تم إحرازه من تطور في التقانات الزراعية، فبينما حظي قطاع الزراعات المروية بنصيب أكبر من التطور التقني، جاء نصيب الزراعات المطرية متواضعا، وقد كان تحت وطأة تأثير ما تواجهه هذه الزراعات من معوقات ترتبط بضعف استقرار الأمطار وندرتها وتقلبها، الأمر الذي يؤكد أهمية تطوير التقنيات الملائمة للزراعات المطرية مستقبلا، سواء في استنباط الأصناف النباتية الملائمة، أو التوسع في استخدام تقنيات حصاد المياه أو غيرها من التقنيات الداعمة لهذا النمط الزراعي الغالب في المنطقة العربية؛

– ضعف التوازن بين قطاعي الإنتاج النباتي والحيواني وذلك فيما يتعلق بالتطبيقات التكنولوجية الحقلية، حيث كان النصيب الأكبر منها لقطاع الإنتاج النباتي.

الفرع الثالث: مؤسسات وسياسات التطوير التقني الزراعي

شهدت سنوات العقدين الماضيين تعديلات هيكلية واسعة في البنية المؤسسية في العديد من الدول العربية، وقد كانت مؤسسات التطوير التقني من بين المؤسسات التي لحقها بعض التغيير، وقد صاحب هذا التعديل المؤسسي تعديلات أخرى في السياسات المطبقة الدافعة لتبني المزيد من التطبيقات التكنولوجية في الأداء الزراعي على وجه العموم، وبصورة إجمالية يمكن القول أن دواعي التغيير الأساسية نبعت من تطور آخر في الأهداف التنموية للعديد من الدول العربية، إذ برز في البداية هدف تحقيق أعلى درجة ممكنة من الأمن الغذائي لمواطني الدول العربية خاصة من سلع الغذاء الرئيسية، ثم جاء هدف تنمية الصادرات الزراعية بالنسبة للمحاصيل التصديرية التقليدية، وأخيرا برز إلى الساحة هدف تحقيق التوازن بين أهداف التنمية الزراعية وحماية البيئة، والذي مهد الطريق لتطبيقات تكنولوجية تسعى إلى تحقيق هذا التوازن التنموي، والتي من بينها استنباط أصناف نباتية أقل استخداما للموارد الزراعية المحدودة، وأيضا استنباط العديد من تقنيات المقاومة الحيوية للآفات الزراعية، وهكذا فإن تطور الأهداف التنموية ارتبط بتطور آخر في سياسات التطوير التقني الزراعي، هذا وقد صاحب التطور في السياسات الموجهة للتطور التكنولوجي تطور آخر يتمثل في إحداث تطور في طبيعة وكفاءة أداء مؤسسات نقل وتوطين التقانات الزراعية، وفي هذا الإطار بدأ عمل مؤسسات الإرشاد الزراعي التابعة لشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني، يضاف إلى ذلك أن نظم ووسائل نقل المعلومات التكنولوجية شهدت هي الأخرى تطورا واضحا تمثل في استخدام نظم الزراعة الخبيرة كما هو الحال في مصر، كما استخدمت أجهزة الإرشاد الزراعي المتطورة، خاصة في مجالات الإرشاد التسويقي، الاستثماري بالإضافة إلى الإرشاد البيئي، وعموما فإنه يمكن القول أنه حدثت تغيرات عديدة في الأداء المؤسسي الحكومي، هذا مع بروز أدوار عديدة لمؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بهدف إحداث أكبر قدر ممكن من التطوير التقني في الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها وخاصة أنشطة التسويق والتصنيع الزراعي[1].

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، 2010، ص ص: 31- 37.

وإذا كانت الجهود المبذولة سابقا قد أحرزت تقدما، فإن مؤسسات وسياسات التطوير التقني بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في المنطقة العربية مازالت تعتريها العديد من أوجه القصور والتي من بينها[1]:

– إن العدد الأكبر من المؤسسات البحثية الزراعية مازال يعمل بدون خطط بحثية واضحة المعالم ونابعة من الأهداف التنموية؛

– على الرغم من الاقتناع بأهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في إحداث التغيرات التكنولوجية، فإن السياسات الموجهة للبحث العلمي في المنطقة العربية قد وضعت البحوث العلمية التطبيقية في أولويات متأخرة، ويدل على ذلك تدني الإنفاق على البحث العلمي وكنتيجة لذلك جاءت محصلة الأداء البحثي العربي محدودة وضعيفة الفاعلية والأثر التنموي؛

– محدودية عدد الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر حداثة؛

– الغياب شبه الكلي للمؤسسات المسؤولة عن الترويج للابتكارات المختلفة، وذلك لأن عمليات الترويج هذه تتيح لها فرصة الخروج إلى حيز التطبيق الميداني أو التجاري، ويعد انعدام هذا النمط من المؤسسات السبب الرئيسي لمحدودية مشاركة المبتكرين العرب في التطوير التقني بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة.

المطلب الخامس: التطورات الاجتماعية في الأوساط الريفية العربية

تعتبر المجتمعات الريفية العربية عماد التنمية الزراعية المستدامة، حيث تشكل نسبة كبيرة إلى إجمالي السكان على مستوى الوطن العربي، وسيتم إبراز أهم التطورات الاجتماعية التي عرفتها هذه المجتمعات في السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: تطورات معدلات الفقر في الريف العربي

لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه عن مفهوم الفقر، ولكن تتفق التعاريف على أن الفقر هو عدم مقدرة الإنسان على الحصول على الحد الأدنى من متطلباته الأساسية من الغذاء والماء النظيف والمأوى والكساء والتعليم والخدمات الصحية، كما لا توجد بيانات كافية ودقيقة عن معدلات ومستويات الفقر في الريف العربي، حيث أن المعلومات المتوفرة تركز على معدلات الفقر الإجمالية على المستوى القطري وأحيانا على المستوى الإقليمي، وتوضح معلومات تقرير التنمية الإنسانية العربية للأمم المتحدة الصادر سنة 2009 الصورة العامة للفقر وتطوراته العربية خلال عام 2008 معبّرا عنه بدليل الفقر البشري الذي يقيس النقص في أساسيات التنمية البشرية المتعلقة بالغذاء والمستوى الصحي والتعليمي، حيث أشارت تلك المعلومات أن قيمة دليل الفقر تتراوح بين 11,7 و35 وحسب الترتيب على المستوى

[1]. علي خليل إبراهيم التميمي، **دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة واحتياجات سوق العمل بين مخرجات التدريب**، ندوة قومية حول رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، منظمة العمل العربية، مصر، 2009، ص ص: 21- 22.

العالمي من جملة 102 دولة نامية شملهم التقرير فإن دولتين عربيتين هما من ضمن الأربع عشرة دولة الأولى في الترتيب (الأردن وقطر)، والتي جاءت في ترتيبات متأخرة بين 52 و81 هي: جيبوتي، السودان، المغرب، اليمن وموريتانيا، وباقي الدول العربية تقع في الترتيبات الوسطية بين 29 و51، أما فلسطين والصومال فهما خارج التصنيف، وفي العام 2008 انخفضت قيمة دليل الفقر البشري الإجمالي في كل البلدان العربية بنسبة الثلث تقريبا، وتدنّت قيمته من 33 عام 2000 إلى 22,2 سنة 2008، ما يدل على تحسن في معظم الدول العربية[1].

أما على مستوى الريف العربي فتوضح التقارير والبيانات على قلتها انتشار الفقر في كثير من الدول العربية وإن كان بنسب متفاوتة، ولما كان عدد السكان في الدول العربية الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي يمثل عدم امتلاك الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش الملائم وصل سنة 2008 إلى 65 مليون نسمة مثّل حوالي 39,9 % من إجمالي السكان، فإن عدد فقراء الريف بلغ حوالي 35 مليون نسمة أي حوالي 53 % من إجمالي الفقراء (ريف وحضر) أو ما يعادل 44,6 % من إجمالي سكان الريف وذلك في سنة 2008، وحيث أن نسبة الفقر الريفي تتفاوت بين الدول العربية، فهي مرتفعة في ستة بلدان هي: الأردن، سوريا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن، وشكّلت هذه الدول مجتمعة نحو 64,4 % من إجمالي فقراء الأرياف في الوطن العربي سنة 2008، وتراوحت نسبة الفقراء الريفيين إلى إجمالي سكان الريف بين 17,8 % في الأردن، 59 % في موريتانيا، 32 % في سوريا، 52 % في مصر، 27 % في المغرب، و64 % في اليمن[2].

ومع أنه عرفت الدول العربية تطورات ايجابية في تقليل حدة الفقر في الريف ولكنها أقل كثيرا مما تحقق في المناطق الحضرية، وكما وضّح ترتيب الدول العربية فيما يخص قيمة الفقر، فإنه يعتبر منخفضا بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى من العالم النامي، ولكن يجب التنويه إلى أنه رغم الانخفاض النسبي للفقر إلا أن الأرقام المطلقة لأعداد الفقراء في الدول العربية في ازدياد، وذلك راجع لارتفاع وتيرة نمو السكان مقارنة بمعدلات تناقص الفقر، وعموما فإن التوقعات توضح أن الفقر سيتناقص في كثير من الدول العربية، ولكنه سيبقى كظاهرة ريفية لعدد من الدول العربية لفترات قد تطول مستقبلا.

الفرع الثاني: تطورات الخدمات الاجتماعية الأساسية في الريف العربي

على الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة في معظم الدول العربية في تقديم وتوفير وتحسين الخدمات في الريف، إلا أن المعلومات المتوفرة توضح تدني وضعف الخدمات في الريف مقارنة بالمناطق الحضرية، وتشمل هذه الخدمات الطرق ووسائل النقل والاتصالات ومراكز الرعاية الطبية وإمدادات مياه الشرب والتعليم والترفيه وغيرها، وفيما عدا القليل

[1]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مرجع سابق، 2009، ص ص: 115 - 116.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 115.

يعاني ريف معظم الدول العربية من قلة الطرق المعبدة الرئيسية، وعدم وجود أو ملائمة الطرق الزراعية والفرعية، وخلو معظم المناطق الريفية من المطارات، وقد انعكس هذا في ارتفاع فاقد ما بعد الحصاد وارتفاع تكاليف التسويق الزراعي.

توضح الإحصاءات أن نسبة السكان الذين يستخدمون مياه صالحة للشرب وصلت سنة 2008 إلى نحو 90 % في الدول العربية مقارنة بنحو 81 % في الدول النامية، وعموما تتفاوت تلك النسب بين الدول العربية، حيث أن معظمها قد حقق معدلات عالية وتطورات مستمرة وتصل تلك النسبة إلى 100 % في كل من: قطر، الكويت والإمارات العربية المتحدة، وأكبر من 70 % في كل من: مصر، فلسطين، المغرب، جيبوتي، تونس، سوريا، الجزائر والسودان، وتتراوح بين 50 و70 % في الباقي، ورغم أن نسبة السكان الريفيين العرب الذين يصلون إلى مياه صالحة للشرب ارتفعت إلى 86 % من إجمالي الريفيين في الدول العربية سنة 2008، إلا أن الريف في عدد قليل من الدول العربية ما زالت نسبة السكان الذين يحصلون فيه على مياه آمنة ما زالت متدنية، حيث إن هناك فجوة في فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب بين سكان الحضر والريف، وبالعكس شهدت بعض البلدان تحسنا وبلغت فيها نسبة الريفيين الذين يصلون إلى مياه صالحة للشرب إلى أكثر من 80 % من إجمالي الريفيين أمثال مصر، لبنان، سوريا، الجزائر وتونس، وأما باقي الدول العربية فتتراوح فيها النسبة بين 50 و80 %، أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي، وحسب إحصائيات 2008 فإنها تبين أن نحو 81 % من السكان العرب تصلهم خدمات الصرف الصحي، وتتباين النسبة تباينا واضحا بين الريف والحضر، حيث وصلت إلى نحو 85 % في إجمالي التجمعات الحضرية العربية، وتتفاوت نسبة السكان المشمولين بخدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية في معظم الدول العربية بين 60 و100 %، في حين بلغت تلك النسبة 59 % في الريف العربي، وترتفع تلك النسبة إلى نحو 98 % في بلدان الخليج العربي، بينما تنخفض إلى نحو 26 % في جيبوتي، الصومال، موريتانيا وفلسطين، وتتراوح بين 70 و74 % في بقية الأرياف العربية[1].

كما تشير المؤشرات المتوفرة إلى تطورات ايجابية في معظم الدول العربية فيما يتعلق بالصحة والخدمات الصحية والتعليم، حيث دلت المعلومات المتوفرة عن تحسن ملموس في الصحة، حيث قدرت نسبة السكان الذين يصلون إلى الخدمات الصحية في إجمالي الدول العربية بنحو 70 % خلال سنة 2006، ووصلت تلك النسبة إلى أعلاها أي 100 % في قطر، وبلغت أكبر من 70 % في كل من: مصر، فلسطين، المغرب، جيبوتي، تونس، سوريا، الجزائر، لبنان، الأردن والإمارات العربية المتحدة، وتراوحت بين 30 و70 % في باقي الدول العربية، كما حدث تحسن ملموس في الصحة الإنجابية وتخفيض معدل الخصوبة للمرأة إلى 4 أطفال لكل امرأة خلال الفترة (1995 – 2008)، وتناقصت

[1]. شوقي البرغوثي، **قطاع المياه في العالم العربي: نظرة عامة**، البيئة العربية: المياه وإدارة مستدامة لمورد متناقص، تحرير: مصطفى كمال طلبة ونجيب صعب، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان، 2010، ص 6.

نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى نحو 6 % عام 2008، كما تدنت نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى نحو 4,6 % عام 2008، لكن معدلات وفيات الرضع في الريف على الرغم من تناقصها المستمر إلا أنها أعلى من الحضر، يضاف إلى ما سبق فإن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد سجل زيادة ملحوظة إلى نحو 66 سنة عام 2008، كما دلت المعلومات المتوفرة عن تطورات ايجابية في التعليم على المستوى العام، حيث ارتفعت نسبة السكان العرب الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى حوالي 75 % كما ارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس إلى نحو 97 % وذلك سنة 2008، ولكن المستويات الريفية ما زالت أقل بكثير من الحضر حيث الريف، حيث يصل مثلا معدل الأمية في المناطق الريفية العربية إلى نحو 44 % من إجمالي السكان الريفيين[1].

الفرع الثالث: تطورات معدلات البطالة في الريف العربي

يوجد شح كبير في المعلومات عن معدلات البطالة في الريف العربي، وتوضح البيانات العامة المتوفرة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 أن معدل البطالة تراوح خلال نفس السنة بين 1,1 و31,3 %، والملاحظ أن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الأكبر مثل: السودان، موريتانيا، المغرب، مصر، سوريا، الجزائر، تونس والأردن تقل فيها معدلات البطالة عن 9 % [2].

الفرع الرابع: تطورات أوضاع التغذية في الريف العربي

أدى ارتفاع أسعار الأغذية خلال سنوات أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم، حيث بلغ عدد ناقصي التغذية في العالم عام 2007 نحو 923 مليون شخص وارتفع إلى نحو 926 مليون شخص في عام 2010، أي أن عدد من يعانون نقص التغذية في عام 2010 قد زاد في العالم بمقدار 86 مليون شخص عما كان عليه الوضع في الفترة (1990 - 1992) وهي فترة الأساس لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعلق بتخفيض الجوع، ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى 420 مليون بحلول عام 2015، وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الأغذية والأوضاع المناخية والاقتصادية المتغيرة، وعلى مستوى الوطن العربي تشير البيانات أن هناك العديد من الدول العربية تقدمت تقدما ملحوظا تجاه تخفيض ناقصي التغذية، غير أنه لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبيا في عدد من الدول العربية التي تأثرت الأوضاع التغذوية فيها سلبا إما بارتفاع الأسعار أو بالكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار، حيث انخفضت نسبة ناقصي التغذية من إجمالي السكان من نحو 12,07 % سنة 1990 إلى نحو 8,76 % سنة 2010، وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط العربي يخفي في طياته اختلافات كبيرة بين الدول العربية، فبينما توجد دول تقل فيها نسبة ناقصي التغذية عن 1 % أمثال تونس والسعودية، توجد

[1]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مرجع سابق، 2009، ص ص: 151 - 153.

[2]. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 9.

السودان التي تبلغ فيها تلك النسبة حوالي 20 %، كما توجد دول أخرى تتجاوز فيها تلك النسبة 30 % أمثال جيبوتي، اليمن وموريتانيا، وتتراوح بين 1 و4 % في باقي الدول العربية الأخرى، أما الصومال وفلسطين فتمران بأزمة غذائية مزمنة، وفي نفس السياق توضح بعض التقارير أن الوضع في الريف يتحسن باطراد خاصة في الدول العربية ذات الدخل العالي والمتوسط، ولكن يظل الحال في الريف أقل من الحضر، أما في الدول ذات الدخل المنخفض خاصة دول العجز الغذائي والأزمات الغذائية الممتدة فإن تطورات الوضع في السنوات الأخيرة ليست ايجابية على غرار الصومال مثلا، ويرجع ذلك إلى عمق مشاكل الأمن الغذائي والتنمية الريفية، وعوامل أخرى سياسية وبيئية تعرضت لها سابقا[1].

المطلب السادس: الإطار العام للسياسات الزراعية العربية

تشكل السياسات الزراعية حجر الزاوية في السعي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة، وقد تنبهت الدول العربية لذلك محاولة تدارك الخلل الذي ساد سياساتها الزراعية القديمة.

الفرع الأول: سياسات الاستثمار الزراعي

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد الأدوات الأساسية المساعدة على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ولهذا فقد أولت الدول العربية اهتماما متزايدا للاستثمار في القطاع الزراعي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات للتحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي، وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص، واستهدفت سياسات الاستثمار الزراعي تشجيع الاستثمارات الزراعية المحلية، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخارجية، وقد اشتملت سياسات الدول العربية الرامية إلى تشجيع الاستثمار الزراعي مراجعة وسن التشريعات والقوانين المنظمة والمحفزة للاستثمار الزراعي شاملة التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية، وإحداث مؤسسات أو تنشيط المؤسسات القائمة لتكون مختصة وقادرة على بلورة فرص الاستثمار والترويج لها وتسهيل عمل المستثمرين، وكذا تبسيط الإجراءات خاصة المتعلق منها بالتعامل الخارجي في مجال التجارة وإجراءات تدفق رؤوس الأموال وخروجها وعوائدها، وتنظيم وتطوير الأجهزة المصرفية، وتأسيس وتحسين وتبسيط إجراءات أسواق المال لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار، بالإضافة إلى هذا تضمنت السياسات في بعض البلدان العربية تشجيع قيام مناطق حرة وشركات المشاركة وشركات الأسهم والسماح بإصدار سندات متوسطة الأجل لتنشيط الأسواق المالية، ولكن مع هذه الجهود بقيت قيمة الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة ضعيفة إذا قورنت بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية على الرغم من الإمكانات المتاحة في المنطقة من موارد طبيعية

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010**، السودان، 2010، ص 34.

وقوى بشرية مع توفر الأموال اللازمة لتطوير الزراعة في الكثير من البلدان العربية، وعلى الرغم من التغيرات التي تحققت في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، إلا أن مساهمة القطاع العام في الاستثمار الزراعي مازالت سائدة بخاصة في البلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط التي تتسم بضعف معدلات الادخار ومحدودية رأس المال، وما ينبغي التشديد عليه أن تدني الاستثمار في قطاع الزراعة لا يتماشى مع الأهداف الطموحة للقطاع الزراعي ولا مع أهميته ولا مع القدرة الاستيعابية ولا مع الموارد الطبيعية في الدول الزراعية، والتي تقابلها الفوائض المالية والمقدرات التمويلية في الدول البترولية التي تبحث عن فرص للاستثمار الزراعي، وينبغي التذكير مرة أخرى أن معظم الدول العربية اهتمت اهتماما متواصلا بتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، ولقد حققت بعض الدول انجازات في هذا الشأن ولكن تبقى الصورة العامة تؤكد على وجود العديد من أوجه القصور التي تتطلب مزيدا من الجهد والمثابرة للتغلب عليها[1].

الفرع الثاني: سياسات التجارة الخارجية الزراعية

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، وفي هذا تشير الدراسات أن تنمية التجارة عن طريق ترشيد الواردات وتنمية الصادرات خاصة الزراعية تعد إحدى المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وزيادة الإنتاج وتوفير الغذاء، ولقد اهتمت الدول العربية خاصة ذات الإمكانات الزراعية بتنظيم وتطوير التجارة الخارجية الزراعية عن طريق البرامج والخطط والسياسات الاقتصادية الملائمة، كما كان للمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية الأثر الواضح في رسم الجهود والإجراءات المتعلقة بتطوير التجارة الخارجية الزراعية، وقد تمحورت سياسات التجارة الخارجية الزراعية في التحرير الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تصديرا واستيرادا، وذلك عن طريق إجراء تخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومي المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص، كما استهدفت تلك السياسات تطوير الصادرات وترشيد الواردات والنفاذ إلى أسواق جديدة والتوسع في الأسواق التقليدية، وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى والتكتلات الإقليمية والالتزام بالاتفاقيات الإقليمية والدولية والثنائية، كما قامت الدول العربية أيضا بإصدار التشريعات والقوانين المنظمة للتجارة والمتوائمة مع الاتفاقيات التجارية الدولية، وغني عن القول أن سياسات التجارة الخارجية الزراعية تتكامل مع السياسات الأخرى المتعلقة بتطوير البنى التحتية والمؤسسية وتطوير التسويق والتصنيع والخدمات المساعدة، وتجدر الإشارة أن بعض الدول العربية وضعت سياسات واضحة وتفصيلية للتجارة الخارجية الزراعية، بينما وضع البعض الآخر سياسات عامة تحتاج للكثير من التفاصيل لتسهيل فهمها وتنفيذها، ويشير الواقع أن الكثير من الدول العربية حققت تقدما ملموسا في تهيئة المناخ الملائم لتطوير التجارة الخارجية الزراعية، وقد شمل ذلك العديد من الإجراءات

[1]. عيسى محمد الغزالي، **السياسات الزراعية العربية**، مجلة جسر التنمية، العدد الواحد والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003، ص 6.

الإضافية مثل: تحسين نظم ومواصفات الجودة لتواكب المتطلبات العالمية، وترتيب نظم الجمارك لتتماشى مع التغيرات العالمية، والاهتمام بالبنى التحتية المتعلقة بالنقل والاتصالات وتطوير الموانئ البحرية والمطارات، وإنشاء مؤسسات مختصة لدعم المصدرين بالمعلومات والتمويل، وتقديم الحوافز لتشجيع الصادرات وتقديم التغطية اللازمة للمخاطر، واستحداث مجالس عليا للتنسيق، وفي الجانب الآخر مازالت بعض الدول تسعى جاهدة لإزالة النواقص ومعالجة جميع معوقات تنمية التجارة الخارجية الزراعية[1].

الفرع الثالث: سياسات تنظيم وتدعيم الخدمات الزراعية المساندة

تشمل الخدمات الزراعية المساندة العديد من الخدمات التي تتضمن الائتمان والتأمين الزراعي، وقاية النباتات، التنبؤ بالأحوال الجوية والمناخية والصحة الحيوانية وغيرها من الخدمات الزراعية، وسيتم التركيز هنا على ما يلي:

1- سياسات التمويل والائتمان الزراعي: لقد شملت برامج الإصلاح العربية جانب التمويل الزراعي وأكدت على أهميته والحاجة إلى تطويره، حيث استهدفت السياسات التمويلية تحرير أسعار الفائدة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي، كما تم إعادة هيكلة المصارف الزراعية العامة لتصبح أكثر كفاءة، وفصل العمل المصرفي عن العمل التجاري الذي كانت تمارسه هذه المصارف خاصة في احتكار تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي، كما تم التركيز على تمويل صغار المزارعين لأنهم يمثلون حوالي 80 % من إجمالي المنتجين الزراعيين في الوطن العربي، بالإضافة إلى ذلك تم العمل على تقوية رؤوس أموال البنوك المختصة ومنها البنوك الزراعية، وذلك بالبحث عن مصادر تمويل محلية بإشراك مساهمين من البنوك التجارية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى هذا تم الاهتمام بالتمويل الريفي خاصة التمويل الصغير عن طريق البنوك أو المؤسسات الأهلية للمزارعين أو التعاونيات أو المنظمات غير الحكومية، إلا أنه مازال التمويل الريفي محدودا وقاصرا عن تلبية احتياجات أهل الريف مما يستدعي من الدول العربية وضع برامج واضحة ومحدودة وعاجلة على المستوى القطري لإزالة هذا القصور في برامج التنمية الزراعية المستدامة الحالية والمستقبلية[2].

2- سياسات الإنذار المبكر والتنبؤات المناخية لأغراض الزراعة: تقع معظم الدول العربية في منطقة جافة وذات أمطار متذبذبة ومتدنية، وبعض الأجزاء في الوطن العربي بسبب الارتفاع عن سطح البحر أو الموقع تتلقى أمطارا مرتفعة نسبيا، وبعضها تتعرض لجبهات باردة تؤدي إلى الصقيع وسقوط الجليد، وكما أن معظم الزراعة المروية تعتمد على الأنهار وحصاد المياه من مجاري المياه التي بدورها متذبذبة حسب تغيرات المناخ وتقلبات الأمطار، ولهذا تبرز الحاجة إلى وجود مؤسسات مختصة لتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية برصدها والتنبؤ بها وتجميع المعلومات عنها لتقديم خدمات

[1]. عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص 12.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 7.

الإنذار المبكر للمزارعين، ويتطلب هذا الأمر إنشاء وحدات مختصة مجهزة تجهيزا حديثا وذلك للإرصاد الجوي والتنبؤ المناخي بالقطاع الزراعي وتدعيم المؤسسات الموجودة حاليا في بعض الدول العربية بالخبراء المختصين، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة مثل الاستشعار عن بعد من خلال الأقمار الصناعية، وباعتبار أن الدول العربية ليست لها الإمكانيات لدخول هذا المجال بفاعلية، فيتطلب الأمر تكثيف الجهود القطرية للحصول على التقنيات المتقدمة لرصد المناخ وإيرادات الأنهار، كما يمكن أيضا رصد المحاصيل وتطور إنتاجها وتوقعاتها القريبة، كما يساعد هذا النظام في تعداد الثروة الحيوانية وتحركاتها[1].

3- سياسات خدمات وقاية النبات: يعاني قطاع الزراعة العربي من العديد من الأمراض والآفات الزراعية التي تقضي على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي ناهيك عما تتركه من آثار سلبية على جودة المنتج وما يترتب على ذلك من تدني دخول المزارعين، وتأتي زراعة النخيل في مقدمة الزراعات التي تعاني الكثير من الآفات، وفي مقابل ذلك لازالت الكثير من المختبرات ومراكز الخبرة العربية عاجزة عن مواجهة تلك الآفات، كما أن الكثير من المبيدات المستخدمة وطرق وأساليب استخدامها تترك آثارا سلبية كبيرة على البيئة المحيطة بها وعلى الإنسان والحيوان، وبصورة عامة استهدف سياسات خدمات وقاية النبات في العالم العربي حماية الثروة النباتية من خطر الآفات والأمراض وانتشارها من خلال إصدار التشريعات والقوانين، واعتماد مبدأ الوقاية خير من العلاج بحماية البلاد من دخول الأمراض الوافدة وانتقالها بين المناطق الزراعية داخل البلاد، والحفاظ على سمعة الصادرات الزراعية العربية والتأكد من سلامتها وخلوها من أي إصابات قبل التصدير، واعتماد إستراتيجية المكافحة المتكاملة، وإعطاء الأولوية في البحث العلمي للآفات والأمراض الزراعية التي تهدد المحاصيل الزراعية الرئيسية في كل قطر من الأقطار العربية، وتوجيه المزارعين لحماية حاصلاتهم الزراعية من الحشرات والآفات والأمراض الشائعة وتمكينهم من المعلومات الفنية بالنسبة للمبيدات الواجب استخدامها وطريقة ووقت وتركيز الاستخدام وتوفير المعدات اللازمة للعلاج من خلال برامج الدعم والتمويل والتدخل الحكومي المباشر في أعمال الوقاية والعلاج من الآفات الرئيسية والخطيرة التي تواجه المحاصيل الرئيسية في البلاد، ولتحقيق الأهداف السابقة اعتمدت الأقطار العربية برامج الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات مع التركيز على المكافحة الحيوية والتي أصبحت تُنفذ بشكل جيد على العديد من المحاصيل الزراعية ومازال العمل جاريا على التوسع لتشمل محاصيل أخرى، كما تم تنفيذ العديد من برامج البحوث والمسوحات الشاملة للآفات والأمراض الزراعية الرئيسية وجغرافية توسيعها وأوقات انتشارها وتحديد طرق مكافحتها الحيوية والكيميائية والميكانيكية، إلى جانب المتابعة المستمرة لاكتشاف الأمراض والآفات في أطوار مراحلها الأولى مما يسهل مكافحتها، إضافة إلى ذلك تم تنفيذ برامج توفير المبيدات الكيميائية والحيوية وتدريب المزارعين على استخدام التقنيات الحديثة في مكافحة الآفات

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية**، السودان، 2010، ص 12.

والحشرات الزراعية وبرامج دعم مستلزمات وقاية المزروعات، كما تم تنفيذ برامج صيانة واستكمال البنيات الأساسية وتشمل صيانة المحاجر الزراعية القائمة وتزويدها بالمزيد من الإمكانيات الفنية والبشرية ورفع كفاءتها، والتوسع في مختبرات تشخيص الآفات والأمراض النباتية[1].

4- سياسات الرعاية البيطرية والصحة الحيوانية: استهدفت سياسات وبرامج الرعاية البيطرية والصحة الحيوانية في البلدان العربية فرض سيطرة على الأمراض المعدية والوبائية المستوطنة واستئصال بعضها وتفادي حدوث مشاكل صحية من انتشار الأمراض العابرة للحدود، وتطوير الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية المقدمة لمربي الثروة الحيوانية، إضافة إلى حماية المستهلك من الأمراض الناتجة عن بقايا المبيدات والأدوية البيطرية فضلا عن التلوث المباشر من المواد الكيميائية والمواد المشعة، وفي هذا الإطار شملت البرامج المنفذة في الدول العربية، برامج إنشاء المحاجر البيطرية على الحدود البرية والبحرية والجوية، وبرامج إقامة المختبرات التشخيصية للأمراض الحيوانية وتقييم اللقاحات البيطرية، إضافة إلى إنشاء العيادات والمستشفيات البيطرية، وبرامج التحصين القومي ضد الأمراض الوبائية الخطيرة مثل: مرض الطاعون البقري والحمى القلاعية وغيرهما[2].

وخلاصة القول أن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في كل قطر عربي لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية خلال الربع الأول من القرن الحالي يستدعي معرفة وفهما عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية الزراعية المستدامة القطرية، ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة من العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الزراعية والاقتصاد، وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية الزراعية المستدامة ذات الأولوية.

[1]. عبد الستار عارف علي وميسر مجيد جرجيس، **المكافحة الحيوية للآفات الزراعية**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد الأول، الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، السودان، 2003، ص 32.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، مرجع سابق، ص 97.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة البنيان الاقتصادي الزراعي العربي يتبين اختلاف وتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية، إلا أنه في مجمله يضطلع بتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، فضلا عن الوفاء بمتطلبات التصدير، كما يشكل مجالا خصبا لاستيعاب القوى العاملة العربية.

لقد تبنت الدول العربية في العقدين الأخيرين سياسات وبرامج زراعية قطرية تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة، فعلى صعيد تنمية الموارد الزراعية اتجهت إلى التوسع الأفقي والعمودي للأراضي الزراعية وتنمية الموارد وترشيد استخدامها كما هو الحال في موارد المياه والمراعي والغابات، وعلى صعيد الثروة الحيوانية والسمكية اتجهت كذلك نحو تنميتها وزيادة إنتاجيتها، ولما كانت الأقطار العربية تسعى نحو تحرير الاقتصاد والتجارة، شجعت الحكومات القطاع الخاص ليلعب دورا أكثر فاعلية خاصة في زيادة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الزراعي، كما أولت الحكومات أهمية كبيرة للخدمات المساندة للقطاع الزراعي خاصة البحوث الزراعية والإرشاد والتدريب والإقراض والتمويل، وجدير بالإشارة إلى أن الاستثمار له اليد العليا في تحقيق أهداف السياسات الزراعية، مما دفع الأقطار العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها وإعطاء أهمية خاصة للاستثمار في القطاع الزراعي، واستكملت الدول العربية سياساتها الزراعية بمجموعة من التدابير والتشريعات والبرامج في مجال الإنذار المبكر والتنبؤات المناخية وخدمات وقاية النبات إلى جانب مجالات الرعاية البيطرية والصحة الحيوانية.

أوضحت تجربة الدول العربية في مسيرتها التنموية خلال العقود الماضية أن هناك العديد من الانجازات التي تم إحرازها، ويمكن أن نلمس ذلك في أن القطاع الزراعي استطاع أن يؤمّن المعروض الغذائي بقدر مناسب من الإنتاج الذاتي، ولقد حققت القطاعات الزراعية العربية هذا التقدم بفعل إدخال العديد من التغيرات على البنية الإنتاجية الزراعية، إلى جانب تمكّن الزراعات العربية من توطين قدر مهم من التقانات الزراعية الحديثة، ورغم هذه التطورات الايجابية إلا أنه ظهر ضعف في القدرة على تحقيق الاستدامة في العديد من البرامج والأنشطة الزراعية، حيث سيطرت الطموحات الإنمائية الإنتاجية على توجهات التنمية وأنشطتها وسياساتها دون مراعاة بالقدر الكافي لأثر ذلك على وضعية موارد الزراعة وقدرتها على الاستدامة والعطاء.

إن الإفراط في المنظور القطري كموجه أساسي للبرامج والسياسات الزراعية يؤدي إلى تدني نتائج التنمية الزراعية المستدامة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل تكون هذه النتائج على تواضعها مهددة بالانهيار، الأمر الذي يدعو إلى تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين المنظورين القطري والقومي، ويقتضي ذلك بالضرورة أن تسعى الدول العربية جاهدة في المضي قدما في تكاملها الاقتصادي الزراعي.

الفصل الرابع

مداخل وتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة

تمهيد:

من البديهي أن كل دولة من الدول تتحمل المسؤولية الأولى والأساسية في العمل على تحقيق أهدافها التنموية الزراعية من أجل الارتقاء بمستويات معيشة سكانها، غير أن النمط الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية والنظام العالمي المعاصر بمؤسساته وهيئاته أصبح أكثر وعيا بأهمية التكامل الاقتصادي الزراعي والعمل المشترك على النطاقين الدولي والإقليمي من أجل دعم وتعزيز القدرات الاقتصادية والزراعية للدول في هذا المجال.

وقد كانت الدول العربية سباقة في إدراك أهمية التكامل الاقتصادي والتعاون والتنسيق في مختلف القطاعات والمجالات ومنها قطاع الزراعة وذلك منذ قيام جامعة الدول العربية، ومنذ تلك الفترة لم تتوقف الجهود والمساعي لدعم أطر وآليات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، مما يؤكد القناعات العميقة بأهمية هذا التكامل من أجل تحقيق المصالح الزراعية العربية المشتركة وتعزيز مقومات الأمن الاستراتيجي العربي الشامل، متضمنا الأمن الاقتصادي والأمن الموردي والأمن الغذائي.

لقد ظل الوطن العربي منطقة شبه مكتفية ذاتيا من معظم السلع الغذائية حتى مطلع السبعينات من القرن العشرين، إلا أن ظهور مشكلة الغذاء العالمية في منتصف السبعينات من نفس القرن والنمو المطرد في الطلب على الغذاء في الوطن العربي، أدى إلى معاناة دول المنطقة من مختلف مظاهر نقص الغذاء، وقد أخذت قيمة الفجوة الغذائية في التصاعد من عام إلى آخر، وما زاد الأمر سوءا هو التغيرات المناخية العالمية التي باتت تهدد القطاع الزراعي في المنطقة العربية بصورة أكثر حدة من جميع مناطق العالم، ويضاف إلى ذلك ما يمر به الوطن العربي من أزمة حادة في مجال أمنه الغذائي نتيجة للآثار السلبية لما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من القصور والاختلالات الحادة في المعروض من السلع الغذائية ومخزوناتها وارتفاع أسعارها.

فإذا كانت جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة القطرية طوال العقود الأخيرة لم تسفر في الواقع عن انجازات كبيرة ملموسة، حيث بقيت دون الطموحات والأهداف المسطرة، فإنه تأكد أخيرا أهمية التكامل الاقتصادي الزراعي الذي يعمل جنبا إلى جنب مع الجهود التنموية الزراعية القطرية من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة المنشودة في الوطن العربي.

بناء على ما سبق سيتم في هذا الفصل تناول المباحث التالية:

1. دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛
2. دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛
3. الأداء التنموي الزراعي المستدام في تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

المبحث الأول: دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

لقد تعرض الاقتصاديون ومنذ زمن بعيد لمنافع التجارة الخارجية وقد أبرز آدم سميث سنة 1776 دورها كمحرك للتنمية، غير أن التجارة الخارجية شهدت موجات من النزعة الحمائية خلال القرن العشرين، وبسبب التدهور الذي شهدته اقتصاديات الدول النامية خلال عقد الثمانينات والذي تمثل في انخفاض شديد في معدلات نموها نتيجة تفاقم المديونية الخارجية، وتدهور شديد في معدلات وشروط التبادل التجاري، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في الآراء التي سادت نظريات التنمية، ومنذ الثمانينات أصبح مبدأ تحرير التجارة يلقى مزيدا من القبول، وذلك بإزالة جميع القيود والعراقيل التي تعوق حركة السلع والخدمات، وهناك قبول واسع بأن الإقلاع عن استخدام القيود الجمركية وغير الجمركية كل هذه تشكل السمات الأساسية لسياسة تجارية منفتحة على العالم الخارجي، غير أن تحرير التجارة الخارجية يتواجد على نمطين، يتمثل النمط الأول منهما في تحرير التجارة في إطار عالمي (متعدد الأطراف) وهو ما يتم في إطار الانضمام لاتفاقية الجات سابقا ومنظمة التجارة العالمية حاليا، بينما يتمثل النمط الثاني في تحرير التجارة الإقليمية بين عدد محدود من الدول، وهو المدخل الأساسي الذي يتم استخدامه في إطار اتفاقيات التكامل الاقتصادي الشاملة التي تشمل كل قطاعات الاقتصاد أو القطاعية التي تشمل قطاعات اقتصادية معينة كالقطاع الزراعي مثلا.

المطلب الأول: الزراعة والاتفاقيات التجارية الإقليمية

خضعت التجارة العالمية في السلع الزراعية قبل قيام منظمة التجارة العالمية لعدد كبير من القيود لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية، وعلى العكس فقد تركزت عملية التحرير المتعدد أو الإقليمي في الواقع العملي على التجارة الدولية في المنتجات الصناعية فقط، حيث عمدت الدول المتقدمة إلى تقديم دعم كبير للإنتاج الزراعي وللصادرات من السلع الزراعية، وهذا ما أدى إلى إحداث تشوهات بالغة في الأسعار والسياسات التجارية للإنتاج الزراعي وبالتالي التأثير سلبا على هذا الإنتاج على الصعيد العالمي في صورة اختلالات في التركيب المحصولي للدول وتوزيع الموارد الزراعية، والحقيقة أن عدم تطبيق منهج التحرير التجاري المتعدد أو الإقليمي من الناحية العملية على التجارة الدولية في السلع الزراعية كان يرجع بصفة أساسية إلى رغبة الدول في حماية إنتاجها الزراعي الوطني، فلقد تمتّع قطاع الزراعة فيما سبق بدرجة عالية من الحماية التي استهدفت زيادة الإنتاج الزراعي، وضمان مستوى معقول من الدخول للزراعيين وتأمين وفرة الغذاء في السوق المحلي ولتحقيق هذه الأهداف فقد تضمنت معظم السياسات الحمائية ثلاثة أنماط من الحماية لقطاع الزراعة، حيث يتلخص النمط الأول في أن تأخذ التعريفة الجمركية المفروضة على السلع الزراعية، صورة التعريفة المتغيرة، بمعنى أن تتغير التعريفة تبعا لتقلب مستوى الأسعار العالمية وذلك في علاقة عكسية، فترتفع بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاعها، ويتمثل النمط الثاني في الصور المختلفة للدعم الداخلي الذي

تقدمه الحكومات للإنتاج الزراعي، ويتلخص النمط الثالث في دعم الصادرات الزراعية لتتمكن من المنافسة في أسواق التصدير العالمية بأسعار منخفضة، ويلاحظ من خلال استعراض هذه الأنماط الثلاثة للحماية أن السياسات الزراعية تغطي كافة أوجه النشاط الزراعي إنتاجا وتصديرا واستيرادا، وكمثال على ذلك فقد كانت فرنسا الدولة الأولى التي تتشدد في حماية قطاع الزراعة، إذ أنها لا تنظر إلى هذا القطاع على أنه مجرد نشاط اقتصادي مثل غيره من الأنشطة ولكنه نشاط ذو أبعاد اجتماعية وسياسية هامة، وترجع هذه النظرة تجاه المكانة الهامة للزراعة في الفكر الاقتصادي الفرنسي إلى مدرسة الطبيعيين في القرن الثامن عشر التي نادت بأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد على عكس الصناعة والتجارة والتي تعتبر في نظرهم من الأنشطة العقيمة، ولذلك فقد نتج عن هذه الإجراءات الحمائية آثار هامة، منها انغلاق الأسواق تقريبا في وجه البلاد المصدرة لأصناف معينة من السلع الزراعية وأيضا تحويل بعض الدول خاصة الدول الأوروبية إلى منافسين أقوياء في الأسواق العالمية بالنسبة لسلع قد لا تتمتع هذه الدول بميزة نسبية في إنتاجها مثل القمح ومنتجات الألبان واللحوم والتي كان ينبغي أن تكون تلك الدول مستوردة لهذه السلع وليست مصدرة لها، الأمر الذي أحدث إعوجاجات بالغة في التخصص الدولي في هذا القطاع الهام والإضرار بالبلاد الزراعية المتقدمة الأخرى مثل: الولايات المتحدة، كندا واستراليا، وكذلك البلاد النامية التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج السلع الزراعية وفى مقدمتها الأرجنتين والبرازيل والشيلي بالإضافة إلى عدد كبير من دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط[1].

ولذلك وُجد أنه نادرا ما تتعامل الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع قطاعات حساسة كالزراعة بشكل شامل، وذلك لعدة أسباب أولها لأن مواضيع مثل الدعم المحلي في الزراعة لا يمكن التعامل معها من خلال عدد محدود من الشركاء التفضيليين وثانيا لأن الرأي المحلي يقاوم التحرير متعدد الأطراف كما يقاوم التحرير الإقليمي في مثل هذه القطاعات، وغالبا تعتبر الزراعة قطاعا ذا إشكالية في الاتفاقيات التجارية الإقليمية وذلك لكونها أكثر القطاعات الاقتصادية تشوها سواء من جهة كمية الدعم المحلي الكبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى أو درجة الحماية المرتفعة في بعض الدول، ومنه فتحرير تجارة المنتجات الزراعية في إطار اتفاقية إقليمية ما سيتعارض مع السياسات السعرية الخاصة بكل بلد، وعموما تنحصر المفاوضات الزراعية بين الدول في اتفاقية تجارية معينة حول موضوع النفاذ إلى الأسواق فقط، بينما يُكتفى بالتنسيق أو توحيد إجراءات الدعم المحلي ودعم التصدير في نطاق السياسات الزراعية القطرية أو في نطاق سياسة زراعية مشتركة كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك محاولات متعددة من الدول النامية قبل قيام منظمة التجارة العالمية لرفع القيود التجارية التي كانت تعوق صادراتها من المنتجات الزراعية في

[1]. عادل عبد العزيز السن، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة**، المؤتمر العربي الرابع حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اليمن، 2009، ص 2.

إطار عمليات تحرير تجاري إقليمي، ولكنها لم تسفر عن أي تقدم يذكر، حيث لوحظ أن كثير من البلاد النامية تلجأ إلى فرض تعريفات جمركية عالية وفرض قيود كمية على وارداتها من المنتجات الزراعية إلى جانب جعل استيراد الأغذية والمتطلبات الأساسية في يد السلطات الحكومية، وبالتالي فإنه يجب على الدول الأعضاء في حالة التحرير الزراعي إما التخلي عن هذه السياسات الحمائية أو مواجهة تدفق السلع الزراعية من الدول الأعضاء ذات الأسعار الأقل، وعلى ذلك فقد استبعدت الزراعة في العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وبشكل عام فكلما اختلفت السياسات الزراعية (الحماية، الدعم المحلي، دعم التصدير) بين الدول الأعضاء في الاتفاقية كلما كان إيجاد تسوية مقبولة أكثر صعوبة، ولقد ركزت الاتفاقيات التجارية الإقليمية المعقودة في أمريكا اللاتينية على المنتجات الصناعية أساسا، وإن كانت هناك بعضها أكثر انفتاحا تشمل أحكاما بتحرير التجارة الزراعية، وفي آسيا لا تنتشر التجمعات الإقليمية بنفس القدر، ومن ثم فإنها لا تؤثر هذا التأثير المباشر على السياسات الزراعية، وقد طبقت رابطة (ASEAN) اتفاقية جماعية بشأن الأمن الغذائي، تتعلق باقتسام مخزونات الأرز في أوقات نقص الإمدادات، غير أنها باستثناء هذا الترتيب لا تتضمن شيئا يذكر عن الزراعة، أما الاتفاقيات التجارية الإقليمية في إفريقيا فإنها تتضمن بوجه عام أحكاما بشأن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، لأن هذه المنتجات تغطي حصة كبيرة من التجارة الكلية للبلدان الإفريقية، وفي أمريكا الشمالية أدرجت اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية عام 1990 الزراعة في إطار النشاط الخاضع لتخفيض التعريفات الجمركية وليس في إطار النشاط الخاضع لإزالة الحواجز الجمركية، ولا تنظر كليهما إلى الأخرى بوصفها سوقا محتملة ضخمة، وقد تحسنت فرص الوصول إلى الأسواق نتيجة انضمام المكسيك إلى الاتفاقية فيما بعد، ولعل معاهدة العلاقات الاقتصادية المعقودة بين استراليا ونيوزيلندا هي الاتفاقية الوحيدة التي تدرج الزراعة إدراجا كاملا، ومما يسرّ هذا الإدراج أن الحماية التي كانت تكفلها نيوزيلندا للقطاع الزراعي قد انخفضت انخفاضا حادا في أواخر الثمانينات، وأن نظم التسويق الزراعي في كلا البلدين قد تم تحريرها خلال السنوات الماضية[1].

المطلب الثاني: دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية

يعتمد تأثير التكامل التجاري الزراعي على الفعالية التجارية للأطراف المتعاقدة ودرجة التحرير الملتزم بها وخاصة بالنسبة لقطاع حساس كالقطاع الزراعي، ويتضح الدور الذي يلعبه التكامل التجاري الزراعي في مجال الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية فيما يلي:

[1]. محمود بيبلي، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية**، ملخص سياسات، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2008، ص 8.

الفرع الأول: تنمية التجارة الزراعية الخارجية والبينية

1- إنشاء وتحويل التجارة الزراعية: يعتبر الاقتصادي فينر أول من تطرق إلى فكرة إنشاء وتحويل التجارة في نظريته حول آثار الاتحادات الجمركية، وكتطبيق لذلك على القطاع الزراعي فإن إجراءات التحرير الزراعي الإقليمي تؤدي إلى إنشاء تجارة زراعية بين الدول المتكاملة خاصة تلك التي كانت منتجاتها الزراعية تواجه قيودا جمركية وغير جمركية في الأسواق الزراعية الخارجية، حيث يحدث نتيجة لذلك زيادة في صافي التجارة الزراعية القطرية، وفي الجانب الآخر سيحدث كذلك نتيجة لإجراءات التحرير الزراعي تحويل في التجارة الزراعية أي إحلال الواردات الزراعية الآتية من دولة خارج التجمع التكاملي بواردات زراعية من الدول أعضاء التكامل التجاري، والفرق بين الإنشاء والتحويل مهم حيث يكمن في أن الأول يحتمل أن ينتج فائدة اقتصادية أكثر من الثاني، ورغم أن الإنشاء قد يؤذي بعض أنواع الإنتاج الزراعي نتيجة لإحلال الواردات الزراعية محل الإنتاج الزراعي المحلي، ولكنه إجمالا مفيد في العادة حيث تحصل الفائدة فقط عندما يكون سعر الاستيراد أدنى من تكلفة الإنتاج المحلية فهو إذن يسمح بالحصول على السلعة بتكلفة أدنى، أما تحويل التجارة الزراعية فهو أقل احتمالا في أن يكون مفيدا وذلك لاحتمال تحول الواردات من مصدر كفء إلى مصدر آخر عضو في التجمع التكاملي أقل كفاءة، وبشكل عام فالمتوقع من التكامل التجاري الزراعي هو زيادة كلا الأمرين الإنشاء والتحويل فإذا كان تحويل التجارة أكبر نسبيا من إنشاء التجارة فإن الحصيلة النهائية المتصورة للتكامل قد تكون ضررا جزئيا يتفوق على المنفعة الكلية للتكامل، ولكن كلما تم إطلاق مبادرات تجارية إقليمية أكثر كلما كان المتوقع للاتفاقيات الأحدث أن تكون أقل تحويلا للتجارة وأكثر معاكسة للأثر التحويلي السابق للاتفاقيات القديمة، وفي النهاية فإن التفاوض بشكل فردي مع كل دول العالم لإطلاق اتفاقيات تجارية زراعية سوف يحذف كليا الأثر التحويلي ويبقي الأثر الإنشائي فقط، تماما كما لو أن التفاوض يحصل على المستوى التعددي في منظمة التجارة العالمية، وفي النتيجة من المحتمل أكثر أن الدول النامية ستخسر في اتفاق (جنوب، جنوب) خلافا لانضمامها إلى اتفاق (جنوب، شمال)، ذلك أن المتوقع للاتفاقيات الجنوبية الجنوبية أن تتضمن القليل فقط من إنشاء التجارة، كما أن هناك احتمالا أن يربح عضو واحد فقط في الاتفاقيات الجنوبية الجنوبية وتخسر الأطراف الأخرى، ويكون الطرف الأكثر خسارة على الأغلب هو الدولة الأفقر[1].

2- تنمية التبادل التجاري الزراعي البيني: يعتبر نموذج الجاذبية الموسع الموضوع من طرف تنبرجن سنة 1962 من النماذج النظرية الموضوعة لتفسير تدفقات التجارة بين الدول ومنها التدفقات التجارية البينية بين دول اتفاقية تجارية معينة، حيث يستند النموذج على عدة محددات للتدفقات التجارية، فقد بين هذا النموذج أن قرب المسافة يزيد من تدفقات التجارة نظرا لانخفاض تكاليف النقل وهذا ما يفسر قيام الاتفاقيات التجارية القديمة بين دول متجاورة

[1]. المركز الوطني للسياسات الزراعية، **تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية**، سوريا، 2001، ص 71.

جغرافيا، كما بيّن نفس النموذج أن حجم الاقتصاد يمارس تأثيرا ايجابيا على التدفقات التجارية وهذا ما يفسر الموجة الجديدة من الاتفاقيات المعقودة بين الدول النامية ونظيرتها المتقدمة، وعلى الرغم من أن التدفقات التجارية تحكمها الكثير من المحددات الأخرى، إلا أن هذا النموذج قد مكّن من الوقوف على أهمية التكتلات التجارية ودورها في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء[1].

ومن جانب آخر يمكن القول أن التحرير التجاري الزراعي بين الدول المتكاملة سيؤدي إلى زيادة حركة وحجم التبادل التجاري الزراعي البيني، حيث أن تخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية سيعمل على زيادة فرص النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء حيث ستزداد القدرات التصديرية للدول ذات الفوائض الزراعية والتي كان يتعذر تصديرها سابقا تحت وطأة القيود التي تتبعها دول العالم، بالإضافة إلى ذلك تؤدي الإجراءات الخاصة بتسهيل التجارة الزراعية البينية بما تتضمنه من تبسيط كافة الإجراءات والجوانب الإدارية المتعلقة بالتجارة مثل: إدارة الجمارك والنظم الفنية والمعايير وكل ما يتعلق بتدفق المعلومات وانتقال السلع واستكمال المدفوعات وتحسين البنية الأساسية للنقل بين البلدان المتكاملة إلى تسهيل تدفقات التجارة الزراعية البينية عبر الحدود وعليه إذن فالتكامل التجاري الزراعي الناجح هو الذي يضمن الزيادة المستمرة في قيمة وكمية التجارة الزراعية البينية على حساب التجارة الزراعية للدول الأعضاء مع باقي دول العالم الخارجي، على أن يترافق ذلك بتخفيض تكلفة العمليات التجارية لكل طرف من الأطراف المشاركة بالتجارة من خلال إزالة الأعباء الإدارية غير الضرورية المصاحبة لانتقال السلع عبر الحدود ويتطلب تحقيق هذا الهدف تحديث وإنشاء معايير إقليمية مشتركة يتم العمل بها في كل الدول الأعضاء من أجل أن لا تكون هناك تباينات، وفي نفس الإطار يعمل التنسيق بين الدول المتكاملة في مجال صياغة برنامج تكاملي لمساندة ودعم وتشجيع قطاعات الإنتاج والتصدير الزراعي القطرية بحيث يكون الدعم لمجالات محددة وبقيم محددة ووفق أساليب وآليات محددة مسبقا وبشفافية مطلقة على الوصول إلى تنمية زراعية متوازنة ونمو مستمر للتبادل التجاري الزراعي البيني مصحوبا بأعلى معدلات الكفاءة والفعالية، ومع أن أحدث الأدبيات الاقتصادية بينت التخوف من إقامة التكامل التجاري بين دول نامية، إلا أنه يمكن تحقيق تلك الاتفاقيات بين الدول النامية بشرط توافر حسن اختيار الشركاء الذين يتم التكامل معهم من جهة، وتميز الدول الأعضاء بمصادر إنتاج متكاملة وغير متشابهة[2].

3- تحسين شروط التبادل التجاري الزراعي الخارجي: تشير بعض الدراسات الحديثة عن التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية إلى أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي القديمة أدت إلى عزل أسواق الدول الأعضاء عن السوق العالمية، وذلك ما أدى إلى استقرار حدة المنافسة على مستوياتها السابقة، في ظل انعدام نقل التكنولوجيا وانعدام البحث

[1]. وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مجلة جسر التنمية، العدد السابع والستون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2010، ص 4.

[2]. مثنى عبد الإله ناصر، **تسهيل التجارة العربية البينية: مطلب عالمي أم ضرورة اقتصادية؟**، المؤتمر العربي الثاني حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان، 2007، ص 180.

والتطوير بسبب استدامة تحقيق الأرباح في سوق منطقة التكامل، ومن ذلك فإن التكامل التجاري الزراعي الناجح هو الذي يعمل على تحريك عجلة التبادل الزراعي مع العالم الخارجي وعدم الاكتفاء بالتبادل الإقليمي، وذلك أيضا بسبب ما يوفره التكامل التجاري الزراعي للدول الأعضاء من تحسين شروط تبادلها الزراعي مع الدول خارج التكامل، فيمكنها أن تتعامل مع الدول الأخرى ككتلة اقتصادية واحدة لها وزنها وتحصل على شروط أفضل، وعلى عكس ذلك إذا تعاملت تلك الدول بصورة منفردة مع الدول الأخرى فسوف تضيع عليها مكاسب التفاوض الجماعي، وتشتد مخاطر التفاوض الفردي أكثر في حالة التبادل التجاري مع التكتلات الاقتصادية والتي من المؤكد أن شروط ذلك التبادل ستعود لصالح تلك التكتلات، وهذا ما أثبته الواقع الاقتصادي حيث أن مسارعة الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية إلى التكتل مع بعضها البعض كان نتيجة إحساسها بتعاظم قوة الولايات المتحدة الأمريكية وعدم إمكانية التصدي لها فرادى، ولم يقتصر الأمر على الدول الأوروبية فحسب فقد أصبحت جميع الدول بلا استثناء تسارع إلى عقد اتفاقيات فيما بينها أو الانضمام إلى اتفاقيات معقودة سابقا[1].

الفرع الثاني: تنمية الاستثمارات الزراعية المحلية والأجنبية

يعتبر انخفاض معدل التكوين الرأسمالي الزراعي عائق من أهم العوائق التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة في الدول النامية، ويعتمد التكوين الرأسمالي الزراعي على الفرص الاستثمارية الزراعية المربحة، فالاستثمارات الزراعية الأجنبية تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في المنطقة التكاملية من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، فضلا عن ذلك الاستثمارات المحلية المقامة داخل دول التكامل تساعد في تنمية وتحديث البنية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصالات، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل وإيجاد فرص عمل للموارد البشرية في الميدان الزراعي، ويرتكز الدور الذي يلعبه التكامل التجاري الزراعي في مجال نمو الاستثمارات المحلية واستمرارية تدفقات الاستثمارات الأجنبية من خلال ما يتوفر داخل المنطقة التكاملية من ديمومة الاستقرار الاقتصادي وتحسن المناخ الاستثماري عموما وحرية انتقال السلع ومستلزمات الإنتاج مما يبعث الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب في تحقيق الأرباح، نتيجة لإمكانية تصريف منتجات تلك الاستثمارات في ظل اتساع السوق وزيادة الطلب[2].

ويشار في هذا الصدد إلى تجربة اتفاقية (NAFTA) حيث تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكندا في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي بمعدل 21,4 مليار دولار أمريكي سنويا بعد الاتفاقية (حوالي أربعة أضعاف المستوى السائد خلال السنوات السبع السابقة على الاتفاقية)،كما بلغ أيضا متوسط تدفق الاستثمارات الأجنبية على المكسيك خلال الفترة (1994 - 2000) حوالي 11,7 مليار دولار أمريكي سنويا (ثلاثة أضعاف المتوسط

[1]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر**، نيويورك، 2005، ص 7.

[2]. نبيل الجداوي، **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية**، الملتقى الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص 9.

السائد خلال السبع سنوات السابقة للاتفاقية)، علما بأنه لا يوجد اتفاق تام في الأدبيات من أن عامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحفّز الرئيسي لقيام الاتفاقيات الإقليمية التجارية[1].

الفرع الثالث: تحقيق وفورات الحجم الكبير

إن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على التجارة الزراعية بعد قيام التكامل يوسع من الأسواق المفتوحة، وذلك يعمل على تشجيع المنتجين الزراعيين داخل منطقة التكامل، مما يمكنهم من تحقيق وفورات الإنتاج الزراعي، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروعات الزراعية والصناعات المرتبطة بها، فقد تكون أحجام المشروعات أقل من الحجم المثالي خصوصا عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، وبالتالي فإن زيادة أحجام المشروعات مع توسع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات فتستطيع المشاريع الزراعية زيادة القدرات الإنتاجية لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة، إضافة للوفورات الداخلية يمكن أيضا مع اتساع حجم السوق تحقيق وفورات أخرى لا تتعلق بالمشروعات في حد ذاتها، وذلك من خلال نمو المشروعات الوطنية إجمالا مما يوفر مصدرا للعمالة المدربة والإدارة الواعية فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية واستخدام طرق جديدة في الإنتاج الزراعي[2].

الفرع الرابع: زيادة المنافسة داخل القطاع الزراعي

إن حرية دخول السلع الزراعية لكل دولة من دول التكامل إلى أسواق الدول الأعضاء، سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجات الزراعية، ومنه زيادة المنافسة بين قطاعات الإنتاج الزراعي المحلية مما يترتب عليها زيادة الكفاءة خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام التكامل، كما أن بعض المشروعات التقليدية التي تعوّدت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف، لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة بين المنتجات الأخرى في المنطقة التكاملية، أو عليها التوقف والانسحاب من السوق، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي والزراعي العام وتتحسن طرق الإنتاج والإدارة والتسويق الزراعية بعد أن تشتد المنافسة ليحدث التغير السريع، وتزداد المنافسة أيضا عند انتقال مستلزمات الإنتاج الزراعي بين دول التكامل، وهنا ستكون للمنافسة التي بدأت في الإنتاج الزراعي آثار أخرى بعيدة، وذلك ما يتيح الاستفادة للدول التي تعاني نقصا في تلك المستلزمات والقدرة على المنافسة حتى في الأسواق خارج التكتل، هذا وتكتسي مكافحة كلا من الاحتكار والإغراق أهمية ملحة ضمن اتفاقيات التكامل التجاري الزراعي، ونجد ذلك جليا في كل من الاتحاد الأوروبي وتكتل (NAFTA)، حيث عمدت الدول في كلا التكتلين إلى التنسيق وتوحيد إجراءات مكافحة الاحتكار والإغراق على تجارتها الكلية

[1]. أحمد الكواز، **اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 5.

[2]. محمد صفوت قابل، **المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي**، ملتقى حول التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العربية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 5.

والزراعية البينية من أجل ضمان مناخ من المنافسة العادلة داخل المنطقة التكاملية وعدم الإضرار بأي عضو داخل التكامل[1].

الفرع الخامس: نقل وانتشار التكنولوجيا الزراعية

يعتبر التأثير المتبادل بين الانفتاح التجاري عموما ونقل وانتشار التكنولوجيا ذو أهمية في الأدبيات الحديثة للنمو الداخلي، وقد أثبت ذلك العديد من الدراسات التجريبية والتي من بينها: دراسة (Helpman) سنة 1995، دراسة (Hoffmaister) سنة 1997، دراسة (Shiff, Wang and Olarreaga) سنة 2002، حيث بينت هذه الدراسة الأخيرة أن زيادة نصيب الواردات من الناتج المحلي بنسبة 1 % يؤدي الزيادة في عوامل الإنتاجية بنسبة 0,58 % في البلدان النامية سنويا[2].

فإذا كان نقل المعارف والتكنولوجيا هو من مصادر النمو فإنه إذا كانت الاقتصاديات أكثر انفتاحا على العالم الخارجي ستكون معرضة لمخزون عالمي من المعارف والتكنولوجيا الذي يسمح بتحسين الإنتاجية المحلية، إذن فالانفتاح التجاري يؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق نقل وانتشار التكنولوجيا وهو ما يجسد الدور الذي تلعبه التجارة الدولية كقناة لانتقال المعارف التكنولوجية[3].

واستنادا على ذلك فإن التكامل التجاري الزراعي يلعب دورا هاما في نقل وانتشار التكنولوجيات الزراعية بين الدول المتكاملة، حيث أن هناك وسيلتين قويتين عن طريقهما يستطيع الانفتاح التجاري الإقليمي أن يزيد من تعرض اقتصاديات الدول الأعضاء للتحويلات التكنولوجية، أولا المبادلات الجد متكررة للأصناف الزراعية (النباتية والحيوانية) خاصة ذات الجودة والإنتاجية المرتفعة أو منتجات التصنيع الزراعي تسمح بأن يُدخل المنتجون المحليون المعارف الجديدة في عملياتهم الإنتاجية بالاستفادة من المصادر الوراثية النباتية والحيوانية الواردة في السلع الزراعية أو إمكانية زراعة الأصناف النباتية المستوردة أو تربية الأصناف الحيوانية المستوردة في المحيط المحلي للدول الأعضاء إذا ما توافرت الشروط الملائمة، إذن فهذا التعرض للتكنولوجيا يتأتى عن طريق الواردات من السلع الزراعية ذات الإنتاجية والجودة المرتفعة، إضافة إلى ذلك فمع توسع الأسواق وانتعاش الاقتصاديات المحلية، سيزداد الإنفاق على البحث والتطوير في المجالات الزراعية وهو ما يؤدي إلى انتشار التقدم التقني في الميدان الزراعي.

[1]. محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 7.

[2]. Keith MASKUS, **Encouraging international technology transfer**, Issue paper, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2004, p 17.

[3]. عباسية رشاش، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2007، ص 163.

الفرع السادس: حماية الملكية الفكرية الزراعية

كما سبقت الإشارة فإن التجارة الدولية تمثل أحد القنوات المهمة لنقل وانتشار التكنولوجيا بين دول العالم، ومن جهة أخرى يمكن أن تتأثر التدفقات التجارية الدولية بنظم وأحكام الملكية الفكرية في البلدان المستوردة، ولذلك فقد تناولت العديد من الدراسات التجريبية هذه العلاقة بين التجارة والملكية الفكرية، ويعتبر (Penubarti) سنة 1995 من الأوائل الذين تعرضوا لهذا الموضوع، حيث بين أن الشركات الملتزمة بأحكام الملكية الفكرية في صادراتها استطاعت زيادة ونشر صادراتها عبر مناطق واسعة من العالم وبخاصة لدى البلدان المتشددة في نظم الملكية الفكرية، وفي دراسة أخرى قام (Penubarti) بقياس تلك العلاقة في الواردات البينية لبلدان منظمة (OECD) ثم نحو مجموعة أخرى من البلدان النامية، حيث وجد أن حجم الواردات يؤول إلى الزيادة كلما زاد اعتماد أحكام الملكية الفكرية في البلدان المستوردة، حيث أن الشركات الدولية تميل عادة إلى توجيه صادراتها نحو البلدان المتشددة في حماية الملكية الفكرية ومكافحة التقليد، إضافة أن التجانس النسبي بين أحكام الملكية الفكرية في البلدان عبر التقيد بأحكام اتفاقية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) ساهم في زيادة تدفقات التجارة الواردة لمجموعة واسعة من الدول النامية[1].

من المسلّم به أن هناك صلة وثيقة بين الملكية الفكرية والتنوع الحيوي، وهذه العلاقة أحيانا تتسبب في وجود فرص وأحيانا أخرى في ظهور معوقات فيما يخص استدامة استخدام الموارد البيولوجية، وعليه فإن حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالمنتجات المشتقة من التنوع الحيوي يُنظر إليها على أنها السبيل للاعتراف وضمان القيمة الاقتصادية للموارد البيولوجية والمعرفة المرتبطة بها، فالتنوع الحيوي معترف به كمصدر للإبداع في العديد من القطاعات الاقتصادية كالزراعة، التكنولوجيا الحيوية وصناعة الغذاء، فمؤخرا كثر الحديث عن الفوائد الاقتصادية لمنتجات التنوع البيولوجي كالأصناف النباتية الأكثر إنتاجية وهذا ما شجع على زيادة البحوث في ميادين البيولوجيا، وهنا فالملكية الفكرية هي التي تضمن الحماية لبحوث الشركات والتي تهيئ لها مناخا خصبا لتنمية مختلف الجهود والاستثمارات في هذه المجالات[2].

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأوائل التي استعملت الاتفاقيات التجارية لرفع مستويات الحماية لحقوق الملكية الفكرية في العالم، وتطوير الاندماج السريع لشركائها التجاريين في أنظمة حماية الملكية الفكرية الإقليمية أو متعددة الأطراف، وبالنظر إلى الاتفاقيات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية نجدها تضمنت أحكام ومعايير اتفاقية (TRIPS) لحماية الملكية الفكرية في مجال التنوع الحيوي، وبدوره لعب الاتحاد الأوربي كذلك دورا حيويا في كلا من الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الملكية الفكرية، وله كذلك مساهمة جادة في وضع دليل

[1]. Keith MASKUS, Op. cit, p 24.

[2]. Maria OLIVA, **Biodiversity related intellectual property provisions in free trade agreement**, Issue paper, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2010, p 2.

للموارد الجينية وعدالة الاستفادة من أرباح استعمالها، وأحكام الملكية الفكرية في الاتفاقيات التجارية للاتحاد الأوربي مع دول افريقية وأخرى أمريكية بدأت كمعايير عامة ونسبية وتتجه حاليا نحو تشكلها في فصول خاصة تتضمن قواعد دقيقة للأنواع المختلفة من حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي[1].

الفرع السادس: تنمية الإيرادات الحكومية

قد يشجع تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على السلع الزراعية داخل منطقة التكامل وتقليل عدد فئاتها والحد من تشتتها المستوردين على الالتزام بسداد الضرائب المستحقة على بضائعهم المستوردة، وعلى التقييم السليم لها، مما ينعكس في زيادة تحصيل الضرائب الجمركية، وقد أوضحت إحدى الدراسات أن ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية يؤدي في الغالب إلى انخفاض معدل التحصيل الفعلي للضرائب الجمركية، كما تبين أن زيادة معدل التعريفة الجمركية في الصين بنسبة 1 % قد ترتب عليه انخفاض في الحصيلة الجمركية بنسبة 3 % نتيجة لتعمد الخطأ في تقييم السلع المستوردة، كما يؤدي تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على السلع الزراعية إلى التوسع في الاستيراد وبالتالي يؤدي إلى المحافظة على الحصيلة الجمركية أو حتى زيادتها بفرض ثبات العوامل الأخرى، ولما كان تحرير التجارة الزراعية نتيجة تخفيض التعريفات الجمركية وتبسيط إجراءاتها يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الزراعية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، وبالتالي التوسع في الطلب على الواردات الزراعية مما يساعد على تعويض أي نقص محتمل في الحصيلة الجمركية بل وربما زيادتها، كما أن هذا التوسع المتوقع في النشاط الاقتصادي سوف يساعد على زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة[2].

المطلب الثالث: دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية

تتجاوز دوافع الدول الراغبة في الدخول في التكتلات التجارية الزراعية مجرد اعتبارها آلة اقتصادية لتحقيق النمو الزراعي واستدامة تنميتها الزراعية اقتصاديا، إلى اعتبارها أدوات كذلك لتحقيق استدامة اجتماعية لتنميتها الزراعية، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تحقيق الالتزام بمعايير العمل الزراعي

إن العلاقة بين الاتفاقيات التجارية ومعايير العمل ارتبطت بشدة مع التغيرات الإجمالية في معاني الإنتاج وعالم العمل في السنوات الأخيرة، وقبل ذلك هناك مجموعة وافرة من الكتابات بينت العلاقة بين التجارة الدولية ومعايير العمل وتعود إلى أواخر القرن الثامن عشر في فرنسا، حيث بينت تلك الدراسات الآثار الايجابية التي يمكن أن تعود على

[1]. Maria OLIVA, Op. cit, p 5.

[2]. محمود فتح الله، **السياسة الجمركية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية**، نـــدوة حول تطوير العمل الجمركي في المنطقة العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 6.

الدولة عند اعتمادها أياما أسبوعية للراحة فيما يتعلق بحجم الإنتاج وبالتالي حجم التجارة، ومع نهاية القرن التاسع عشر عادت مسألة العمل لتظهر إلى السطح من جديد في مفاوضات الاتفاقيات التجارية، خاصة قضية حماية العمال الأجانب، وبدورها تضمنت اتفاقية (GATT) كافة البنود التي تم التفاوض بشأنها أثناء تأسيس منظمة العمل الدولية (ILO)، ثم ما إن تأسست منظمة التجارة العالمية حتى طُرحت قضية التجارة والعمل نفسها في كافة الدورات التفاوضية للمنظمة، حيث اتفق الأعضاء على ضرورة الالتزام بمعايير العمل، والمناداة بها في مختلف التصريحات الحكومية، المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، وذلك كله ناجم عن الاقتناع التام بمختلف الفوائد المترتبة عن الالتزام بمعايير العمل المناسبة من تحسين الأجور وتوفير شروط الرفع في الإنتاجية وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج الموجه للتصدير[1].

وتعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي تجربة رائدة في هذا الشأن، حيث في مختلف القمم الأوروبية تعلن الدول الأعضاء التزامها بفرض معايير العمل المناسبة وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي ومن بين تلك المعايير نجد المساواة في العمل بين الرجال والنساء، ضمان الحقوق الأساسية للعمال، الحق في العطلات، منع عمل الأطفال، ضمان الصحة العمالية وغير ذلك[2].

الفرع الثاني: توفير فرص العمل الزراعي

كما تمت الإشارة سابقا فإنه يترتب على التحرير التجاري الزراعي بين مجموعة الدول المتكاملة نمو المبادلات الزراعية بينها، وهو ما يفتح فرص عمل جديدة في قطاعات التسويق والتصدير الزراعي لامتصاص نسب معتبرة من البطالة، كما أن من شأن اتساع الأسواق وزيادة المنافسة بين منتجات الدول الأعضاء أن تشكلا دافعا متزايدا أمام تحديث وتطوير القطاعات الزراعية من خلال التطوير التكنولوجي، وذلك في الأمد القصير سيقود إلى الاستغناء عن بعض العمالة لكن في مقابل ذلك قد يتم استحداث أنماط جديدة من الوظائف تعمل على امتصاص العمالة المتسربة، كما أن التوسع في المشروعات الزراعية يستلزم الزيادة في الطلب على العمالة الزراعية وربما يكون الأثر الإجمالي موجبا في الأمد الطويل، مع إمكانية أن تشغل المرأة الريفية مساحة واسعة من الوظائف إذا أزيلت العوائق التي تحول دون مشاركتها في العمل، إضافة إلى ذلك ستقود الرغبة الملحة في تحسين الإنتاجية الزراعية لمواجهة منتجات الدول الأعضاء إلى تحسين شروط ونوعية الأعمال المزرعية داخل المزارع أو في نطاق التصنيع الزراعي، والى تكثيف التعليم والتدريب الزراعيين مع زيادة الحوافز الزراعية خاصة النقدية وهو ما ينعكس في شكل زيادات في الدخول الزراعية[3].

[1]. Pablo GRANDI, **Trade agreements and their relation to labour standards**, Issue paper, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2009, p p: 1-3.
[2]. Ibid, p 14.
[3]. CSER, **The EU-Ukraine FTA social impact analysis**, Ukraine, 2007, p 17.

الفرع الثالث: تحقيق الرفاهية والأمن الغذائي

بعد تحرير التجارة الزراعية وإزالة الرسوم الجمركية نتيجة لإقامة التكامل التجاري الزراعي سيزداد الاستهلاك الغذائي من السلع التي تنخفض أسعارها بالنسبة للمستهلك، وهذا صحيح بغض النظر عما إذا كانت إمدادات السلع ذات التكلفة المنخفضة تحل محل الإنتاج الوطني الأعلى تكلفة، أو أن السلع المنتجة في الدولة الشريكة بتكاليف أعلى تحل محل السلع المنخفضة التكاليف المنتجة في الخارج ، ففي كلا الحالتين ستزداد الرفاهية الغذائية للمستهلكين، كما أن من شأن ازدياد المنافسة بين منتجات الدول المتكاملة أن يؤدي ذلك إلى التنوع في المنتجات الغذائية وهو ما يتيح فرصة للمستهلكين في المفاضلة والاختيار بينها خاصة مع تحسن مستويات المعيشة نتيجة توفر الدخول وارتفاعها[1].

ومن جهة أخرى يمكن أن يشكل التكامل التجاري الزراعي حافزا هاما للتصدي للأزمات الغذائية المحلية والعالمية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث يعمل التحرير التجاري الإقليمي وتسهيل التجارة الزراعية البينية كحافز لاستمرار الإمدادات الغذائية والتسويق الإقليمي فيما بين البلدان المتكاملة التي لديها فوائض غذائية وتلك التي تعاني من عجز في الأغذية، وبالتالي تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع الأطراف، وكمثال فقد طبقت رابطة (ASEAN) اتفاقية جماعية تتعلق باقتسام مخزونات الأرز في أوقات نقص الإمدادات، بالإضافة إلى ذلك يشكل اتساع السوق التكاملية حافزا أمام الاستثمارات الزراعية المحلية والأجنبية لإنتاج المزيد من الأغذية خاصة مع ما يتوفر من زيادة الإنتاجية الزراعية نتيجة التطوير التكنولوجي لمواجهة المنافسة المتبادلة بين الدول المتكاملة[2].

الفرع الرابع: تحقيق أمان وسلامة الغذاء

يرتبط أمان وسلامة الغذاء بمدى استيفائه الشروط الصحية واحتوائه العناصر المغذية الضرورية، واستشعارا من المجتمع الدولي لمدى أهمية هذا الموضوع خاصة في نطاق التجارة الدولية، فإنه كان من بين نتائج جولة أورجواي اتفاق الأعضاء على أن تتضمن اتفاقية الجات اتفاقية فرعية لحماية صحة وحياة الإنسان والحيوان والنبات، وركزت تلك الاتفاقية الفرعية على أنه على كل الدول وضع قواعد ومقاييس للتأكد من سلامة وأمن الغذاء لصحة الإنسان، ومنع انتشار الآفات والأمراض بين الحيوانات والنبات، ويمكن أن تأخذ تلك المقاييس أشكالا مختلفة، من مثل اشتراط أن تأتي المنتجات من منطقة خالية من الأمراض، التفتيش على المنتجات، إجراء معالجة أو معاملة معينة للمنتج، وضع حدود عليا مسموح بها لمتبقيات المبيدات، السماح باستخدام إضافات محددة للأغذية وغير ذلك، حيث يتم تطبيق تلك القواعد والمقاييس الصحية لسلامة الإنسان والحيوان والنبات على المنتجات الواردة من دول أخرى، ولكن لضمان عدم استخدام تلك القواعد والمقاييس كمعوق للتجارة العالمية أو لحماية المنتجات المحلية، فقد تم اعتماد

[1]. CSER, Op. cit, p 17.

[2]. الأونكتاد، **معالجة الأزمة الغذائية العالمية**، جنيف، 2008، ص 37.

مجموعة من الشروط ينبغي تطبيقها لاستخدام اتفاقية القواعد الصحية، وكما يكتسي أمان الغذاء أهمية على المستوى العالمي، فإنه يلقى نفس الاهتمام في سياق التحرير التجاري الإقليمي للمنتجات الغذائية[1].

وعلى هذا يلعب التكامل التجاري الزراعي دورا في الوفاء بمتطلبات أمان الغذاء، فمن جهة نتيجة للانتعاش التجاري داخل منطقة التكامل تتحسن الدخول وتنخفض الأسعار الزراعية، ويرتفع الاستهلاك من السلع الغذائية ذات العناصر الغذائية الكافية خاصة للفئات المحدودة الدخل، إضافة إلى ذلك نتيجة لتزايد المنافسة داخل منطقة التكامل يؤدي ذلك بالمنتجين والمصدرين إلى الارتقاء بأمان وسلامة وتركيبة الغذاء بحثا عن توفير ميزة تنافسية خاصة في ظل الوعي المتزايد لدى المستهلكين، وذلك ما يدفع على الاهتمام بسلامة الغذاء في مرحلة الإنتاج سواء فيما يخص استخدام المبيدات والأسمدة الكيمائية الممتصة من طرف النباتات أو استخدام البذور المعدلة وراثيا أو التوجه نحو الزراعات العضوية والبيولوجية التي أصبحت تلقى رواجا كبيرا ولها سوقها الواسعة، أو توفير النظم والشروط الصحية عند تخزين ونقل وتجارة الغذاء وحمايته من التلف، وهذا ما يشجع اعتماد الضوابط الزراعية المتطورة وسمات الأساليب الزراعية المسؤولة اجتماعيا من خلال ضبط استعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية والسلالات الزراعية الجيدة، إضافة إلى تشجيع ضبط التلوث الغذائي والذي قد ينتج عن السموم الفطرية ومتبقيات الأدوية والهرمونات والملوثات الكيميائية المستعملة في الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، إضافة إلى ضبط التلوث الجيني أو الوراثي الناتج عن أساليب الهندسة الوراثية، وفوق ذلك أيضا مراعاة الخصوصيات الدينية للاستهلاك الغذائي في كل دولة في المنطقة التكاملية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد توسيع الاتفاقيات التجارية بين الدول من التعاون والتنسيق التجاري الزراعي إلى التعاون فيما يخص معايير وإجراءات السلامة الغذائية للمنتجات المتداولة داخل المنطقة التكاملية عاملا هاما في هذا المجال، حيث أن تعزيز السلامة الغذائية يحتاج إلى تطوير أجهزة الرقابة الإقليمية وإمكانيات المختبرات المعتمدة عبر التعمق في تحديد مكامن الخطر الإقليمية بهدف ربط التجارة الزراعية البينية بالمفاهيم الصحية والاجتماعية المتوازية مع الاتفاقيات العالمية متعددة الأطراف في ذات المجال، وهذا كله يحتاج إلى أجهزة رقابة على المستوى الإقليمي وفي كافة فروع الإنتاج والتصنيع الزراعية، تعتمد على ما يتوفر لديها من تقنيات وتجهيزات وموارد بشرية، من مراقبي الصحة أو الزراعة أو موظفي الجمارك، ويجب أن يترافق ذلك بتفعيل الشراكة الإقليمية بين منظمات المجتمع المدني المحلية (منظمات حماية المستهلك) توخيا لضبط مكامن الخطر ضمن نتائج علمية دقيقة ومحددة مسبقا، حيث أن من شأن ذلك كله أن يشكل دافعا قويا لضمان أمان الغذاء المتبادل وسهولة انسيابه إلى الأسواق الإقليمية

[1]. ياسر محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 17.

بكفاءة ووفق المعايير والمواصفات المتفق عليها، حيث يمكن تطبيق المواصفات العالمية المنبثقة عن منظمة الصحة العالمية، أو استحداث منظومة إقليمية وموحدة بين الدول المتكاملة يتم التفاوض عليها قبل أو أثناء عقد الاتفاقية التجارية[1].

وفي إطار ذلك وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة هامة من القوانين المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات، وهذه القوانين تطبق على كافة التجارة الزراعية البينية بين بلدان الاتحاد وتطبق أيضا على البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تُصدّر حيوانات ومنتجات حيوانية ونباتية إليه، وقد ازداد عدد الأنظمة المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة، وفي سنة 2005 دخل قانون الأغذية العام الذي أنشئت بمقتضاه الهيئة الأوروبية المعنية بسلامة الأغذية حيز التنفيذ، وأرسى المبادئ والشروط العامة في مجال الأغذية في الاتحاد الأوروبي، ويشير القانون إلى المبادئ الوقائية باعتبارها وسيلة من وسائل ضمان صحة المواطنين الأوروبيين، بيد أنه لوحظ بأن هذه السياسة يمكن أن تنشئ حواجز أمام التجارة، وبالتالي ازدادت الحاجة إلى الحرص على تطبيق تلك المبادئ في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي تطبيقا موحدا[2]. ونفس الأمر نجده في معظم الاتفاقيات التجارية الأخرى فقد تضمنت أحكاما في ما يخص معايير الصحة والصحة الحيوانية والنباتية حيث أن أحكامها في غالب الأحيان مستمدة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية للصحة والصحة النباتية، وهذا الأمر جلي في معظم الاتفاقيات التجارية الخاصة بالاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية[3].

الفرع الخامس: دعم وتعزيز حقوق الإنسان

هناك علاقة قوية بين تحرير التجارة الزراعية متعددة الأطراف أو في إطار الاتفاقيات التجارية بينها وبين حقوق الإنسان، فالأهداف الاقتصادية التي يمكن أن يسهم في تحقيقها تحرير التجارة الزراعية كرفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ورفع مستويات المعيشة،كل هذه الأهداف ذات الطابع الاقتصادي تلتقي مع تدعيم وحماية حقوق الإنسان، كحق الإنسان في التنمية، حق الإنسان في العمل، حق الإنسان في الغذاء، حق الإنسان في الصحة وصحة الغذاء، وعليه فتحرير التجارة الزراعية يقوم على العديد من المبادئ والأسس التي تتفق مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان (مثل مبدأ المساواة وعدم التمييز وتحقيق المنافسة العادلة)، ولكن من ناحية أخرى فذلك لا يعني أن العلاقة أوتوماتيكية وتلقائية بين حقوق الإنسان وتحرير التجارة الزراعية، فلا يمكن توقع أن يؤدى تحرير التجارة بشكل أوتوماتيكي إلى تحقيق قدرة أفضل للفرد على التمتع بحقوقه، فبالعكس قد يؤدى تحرير التجارة الزراعية إلى وضع

[1]. CSER, Op.cit, p 17.

[2]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، نيويورك، 2005، ص 39.

[3]. Martin DOHERTY**, The importance of sanitary and phytosanitary measures to fisheries negotiations in economic partnership agreements**, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2010, p 18.

عوائق وقيود أمام الفرد في ممارسة حقوقه، وعليه فالتطبيق الجيد والفعال لقواعد تحرير التجارة الزراعية سيؤدى بلا شك إلى تمتع أكبر للفرد بحقوقه[1].

المطلب الرابع: دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية

بفعل التغيرات والمستجدات الأخيرة خاصة ما تعلق منها بالجوانب البيئية، فقد تغيرت النظرة التقليدية للدول إزاء الاتفاقيات التجارية، فلم تعد ترجو البلدان من خلالها تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل اتسعت نظرتها وأصبحت معظم الاتفاقيات التجارية تركز كذلك على تحقيق الأهداف البيئية داخل منطقة التكامل التجاري.

الفرع الأول: العلاقة بين تحرير التجارة والبيئة

بدأ الاهتمام بموضوع التجارة والبيئة وعلاقتهما بالتنمية المستدامة يتزايد في التسعينات من القرن الماضي، وكانت هناك مقترحات لتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة أوروغواي، إلا أن هذه المقترحات لم تحظ بالموافقة الكافية، وعوضا عن ذلك تم إنشاء لجنة خاصة في منظمة التجارة العالمية تُعنى بموضوعات البيئة تدعى لجنة التجارة والبيئة، وتهدف هذه اللجنة إلى جعل السياسات التجارية والبيئية في جميع الدول تتماشى مع بعضها البعض، وتنشأ العلاقة بين التجارة والبيئة من منطلق أن التجارة هي أساس عملية تبادل السلع والخدمات بسبل مختلفة بين الأفراد، المجموعات، الأقاليم والدول، وهي بذلك ترتبط بالإنتاج الذي يؤثر ويتأثر بالموارد الطبيعية والبيئة بشكل عام، ولا يجب المبالغة في أن تشابك العلاقة بين التجارة والبيئة وتعقيدها بالضرورة أن يكون تحرير التجارة في حد ذاته السبب الرئيسي للمشاكل البيئية[2]. وعموما هناك ثلاث آليات يؤثر عن طريقها الانفتاح التجاري على البيئة هي[3]:

– آلية التركيب حيث أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى التخصص الكبير تجاه المنتجات التي تمتلك فيها الدول مزايا نسبية، ومن الممكن أن يترتب عن هذه الميزة النسبية مزيدا من الانبعاثات خاصة إذا كانت داخل قطاع كثير الانبعاثات؛

– آلية الحجم حيث أن الانفتاح التجاري وزيادة الإنتاج يؤديان إلى مزيد من استعمال للموارد الطبيعية، وإلى زيادة المدخلات خاصة تلك التي يترتب عن استعمالها زيادة الانبعاثات؛

[1]. هبة نصار، **تحرير التجارة والنوع من منظور حقوق الإنسان**، المنتدى العربي حـــــول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، المغرب، 2008، ص 1.

[2]. عبود زرقين وشوقي جباري، **تحرير التجارة الدولية وآثارها المحتملة على البيئة الجزائرية**، الملتقى الوطني السابع حول تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2010، ص 3.

[3]. Robert TEH, **Trade and climate change**, The WTO – UNEP trade and climate change report, WTO, Geneva, Switzerland, 2010, p 2.

- آلية التكنولوجيا حيث أن الانفتاح التجاري واشتداد التنافسية يقودان إلى التطوير والتحسين التكنولوجي، والذي من شأنه التخفيض من استنزاف الموارد والتقليل من الانبعاثات، كما أن الرفاهية الاقتصادية وزيادة الدخول في ظل الانفتاح التجاري قد يقودان إلى زيادة الطلب على السلع البيئية وتنامي الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة من طرف المستهلكين.

وفي هذا السياق هناك الكثير من الدراسات التي اهتمت بآثار تحرير التجارة على البيئة، ومن بين تلك الدراسات هناك دراسة واحدة فقط بينت أن الانفتاح التجاري بمقدار 10 % يقود إلى التخفيض في تركيز غازات الكبريت بنسبة تتراوح بين 4 و9 %، ولكن أغلب الدراسات الأخرى بينت أن الآثار الصافية لتحرير التجارة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون كانت سلبية، ومنها دراسة (Cole and Elliott) سنة 2003، دراسة (Frankel and Rose) سنة 2005، دراسة (McCarney and Adamowicz) سنة 2005، حيث بينت تلك الدراسات أن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار 1 % يقود إلى زيادة انبعاثات الكربون بحوالي 0,58 %، ومع ذلك نجد دراسة (Managi) سنة 2008 بينت الاختلافات في آثار التحرير التجاري على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بين الدول حيث تم رصد انخفاض تدريجي لتلك الانبعاثات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بينما هي في تزايد حاد في معظم البلدان النامية[1].

وبصفة عامة، إن العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة ترابطية، إذ تعتمد الأنشطة الاقتصادية كافة على البيئة، التي هي أساس كل المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج سواء الصناعي أو الزراعي، كما أن التلوث والنفايات الناتجة عن هذه الأنشطة الاقتصادية يؤثران في البيئة، وعلى الجانب الآخر هناك من يذهب إلى أن تحرير التجارة سيؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، فالسياسات التي تنادي بتحرير التجارة الخارجية تهدف في الوقت نفسه إلى جعل النشاط الاقتصادي العالمي أكثر فاعلية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة، من خلال ارتفاع معدلات إنتاج السلع والخدمات وارتفاع معدلات التوظيف، ونتيجة لذلك سترتفع رفاهية الإنسان ودرجة اهتمامه بالمحافظة على الموارد البيئية، وخلاصة القول أن تحرير التجارة قد يكون مفيدا للبيئة وقد يكون ضارا بها اعتمادا على القواعد والأنظمة المطبقة، فتحرير التجارة المبني على مراعاة القواعد البيئية سيساعد على حماية البيئة والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة، في حين أنه سيكون تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سببا رئيسيا في الإضرار بالبيئة[2].

---

[1]. Axel BRAATHEN, **Globalisation and the environment: a review of recent findings**, WTO workshop on the linkages between trade and the environment, WTO, Geneva, Switzerland, 2010, p 3.

[2]. بوزيد سايح، **آثـــار تطبيق النّظام الجديد للتّجارة العالمية على البيئة والتّنمية المستدامة**، الملتقى الوطني السابع حول تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2010، ص 11.

الفرع الثاني: التجارة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف

يتجسد التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقيات البيئية الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئي والحد منه، ويقدر عدد هذه الاتفاقيات بأكثر من 200 اتفاقية، إلا أن عدد ما يرتبط منها بالتجارة أو يتناولها بشكل أو بآخر لا يتجاوز العشرين، هذا بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة أوروغواي، التي تتناول موضوعات التجارة والبيئة في عدة نصوص وأحكام، ولقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) أهم المؤتمرات التي عنيت بموضوعات البيئة، ومن بين المستندات التي صدرت عنه أجندة القرن 21 وهي بمثابة برنامج عمل يحدد سبل القضاء على المشاكل التنموية والبيئية الكبرى، وقد ربطت الأجندة بين التجارة والمحافظة على البيئة في سياق تحقيق التنمية المستدامة، إذ نصت على أن يقوم المجتمع الدولي بتأكيد وتعزيز السياسات البيئية والتجارية،كما هدفت الأجندة إلى توفير وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول، خاصة النامية منها بتحسين وتطوير هياكلها الاقتصادية وإيجاد فرص أفضل لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية، من خلال تخفيض العوائق الحمائية أمام صادراتها إلى الدول المتقدمة، وقد أكد مؤتمر جوهانسبرج فيما بعد على المبادئ التي نادى بها مؤتمر الأرض، حيث أجمع ممثلو شعوب العالم على ضرورة تعاون الدول من أجل تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة، كما أكدوا ضرورة ألا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية وسيلة لممارسة تمييز تعسفي أو تقييد لحركة التجارة الدولية، وضرورة تلافي الإجراءات التي تُتخذ من جانب واحد لمعالجة التحديات البيئية خارج نطاق البلد المستورد، وضرورة أن تستند التدابير البيئية التي تعالج المشاكل البيئية العابرة للحدود قدر المستطاع إلى توافق دولي في الآراء[1]. وإضافة إلى ذلك هناك اتفاقيات دولية أخرى يمكن الإشارة إليها فيما يلي[2]:

1- اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض: أُبرمت هذه الاتفاقية عام 1973 ودخلت حيز التنفيذ عام 1975، وهي تهدف إلى مراقبة تجارة الأنواع الحيوانية والنباتية المعرضة للانقراض وأجزائها والمنتجات المصنعة منها من خلال عدة وسائل، منها الحظر النهائي أو الحظر النسبي لتجارة بعض الأنواع وحق الترخيص الجزئي للتجارة في بعض المنتجات أو الأنواع الأخرى، وتضم الاتفاقية ثلاثة ملاحق تحدد أنواع الحيوانات والنباتات التي تعد في خطر ومعرضة للانقراض.

2- بروتوكول مونتريال الخاص بتجارة المواد المستنزفة لطبقة الأوزون: عقد مؤتمر مونتريال في كندا في سنة 1987 تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد أنشأ المؤتمر نظام تحكم في المواد الكيماوية التي تسبب ضررا لطبقة الأوزون، وذلك من

[1]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاتفاقيات الدولية للبيئة وقضايا التجارة**، نيويورك، 2005، ص ص: 6- 8.

[2]. UNEP, **A handbook of environment and trade**, Geneva, Switzerland, 2005, p p: 15 - 18.

خلال حظر إنتاج أو استخدام العديد من تلك المواد ووضع قيود لاستخدام البعض الآخر، وتعتمد الآلية التي وضعها المؤتمر على التحكم في تجارة المكونات الضارة بطبقة الأوزون، حيث أن استخدام الكيماويات والمبيدات الحشرية، وبعض الصناعات كصناعات أجهزة التكييف والتبريد تسهم في تدمير تلك الطبقة.

3- اتفاقية بازل للرقابة على نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها: تعكس هذه الاتفاقية التي انبثقت سنة 1992 مخاوف الدول النامية خاصة الأفريقية من تحولها إلى مدافن لنفايات الدول المتقدمة، وهي تعتبر من أهم الوثائق التي وضعت للتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، وهذه الاتفاقية من الاتفاقيات التي رسمت فيها مبادئ أساسية تتعلق بالبيئة، علما بأن تطبيق هذه المبادئ يتفاوت من بلد إلى آخر، لاسيما أن الكفاءة والتكلفة الاقتصادية هما الاعتباران الأساسيان عند وضع أي إستراتيجية لإدارة النفايات، وتساهم الدول النامية والمنظمات الحكومية إلى حد بعيد في تنفيذ هذه الاتفاقية.

4- اتفاقية التنوع البيولوجي: صيغت هذه الاتفاقية في شكلها النهائي في نيروبي في 1992 وفُتح باب التوقيع عليها في مؤتمر الأرض، وأصبحت نافذة المفعول في ديسمبر من نفس السنة، وتعتبر هذه الاتفاقية الوثيقة الرئيسية لمعالجة شؤون التنوع البيولوجي، وهي تهدف إلى تخفيف المخاطر المحتملة التي قد تحيق بالتنوع البيولوجي، وإلى التوزيع العادل والمتساوي للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية.

5- بروتوكول كيوتو: وقع هذا البروتوكول سنة 1997 وهو البروتوكول الملحق بالإطار العام لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وعلى أساسه يقوم كل طرف في الاتفاقية بأداء التزاماته بتحديد وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بغية تعزيز التنمية المستدامة كما تسعى الأطراف إلى تنفيذ سياسات وتدابير للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ والتي تنعكس على التجارة الدولية، وكذلك للحد من التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تلحق ضررا بالأطراف الأخرى، وقد أدى هذا البروتوكول إلى خلق فريقين من الدول، الأول تعهد بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والثاني لم يقدم أية التزامات في هذا الخصوص، وعلى هذا الأساس تتعهد الأطراف المشاركة بتقديم بيانات تحدد مستوى أرصدة الكربون، وكذلك شجع هذا البروتوكول على إجراء البحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتجددة من الطاقة وتكنولوجيات اقتناص ثاني أكسيد الكربون وتشجيعها وتطويرها، كما أدى كذلك إلى اتخاذ تدابير للحد أو التخفيض من انبعاث الغازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال في قطاع النقل من وقود الطائرات ووقود النقل البحري.

6- اتفاقية روتردام بشأن تجارة بعض الكيماويات الخطرة والمبيدات: انبثقت سنة 1998 وقد تناولت هذه الاتفاقية مسألة الاتجار غير المشروع في المواد والمنتجات السامة والخطرة، ومن أهم مبادئها ضرورة قيام المصدرين بالإخطار

المسبق عن نقل هذه المواد وتوحيد طرق الإخطار، بحيث يتسنى للدول النامية الإطلاع التام على مخاطر هذه المواد ووقف استيرادها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

7- برتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية: وُقع سنة 2000 ويهدف إلى المساهمة في ضمان مستوى ملائم من الحماية في مجال أمان نقل وتداول واستخدام الكائنات الحية المعدلة جينيا التي يمكن أن تترتب عليها آثار ضارة على التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان أيضا، والتركيز بصفة خاصة على النقل عبر الحدود، ويعتبر هذا البروتوكول خطوة هامة لكونه يوفر إطارا تنظيميا دوليا للتوفيق بين احتياجات التجارة ومتطلبات البيئة، لاسيما وأن الأطراف الموقعة على هذا البروتوكول (وهي الأطراف الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي) تدرك أن التكنولوجيا البيولوجية الحديثة تنطوي على إمكانيات كبيرة لرفاهية البشر إذا استخدمت بطريقة آمنة وملائمة لصحة الإنسان والبيئة معا.

8- اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة: تم إعداد هذه الاتفاقية لحماية صحة البشر والبيئة من أضرار الملوثات العضوية الثابتة والتي هي عبارة عن مركبات كيميائية كربونية مثل ثنائي الفينايل متعدد الكلور وبعض المبيدات كمبيدات (DDT) والمنتجات كالدايوكسين والفيوران، ولهذه الملوثات خصائص عديدة منها قدرتها الفائقة على البقاء في الوسط الذي تستقر فيه وقدرتها على الانتقال لمسافات بعيدة جدا عن مصدرها الأصلي كما أنها تتراكم في أنسجة الكائنات الحية بالإضافة إلى سميتها العالية، حيث اُعتمدت هذه الاتفاقية وفُتح باب التوقيع عليها في 2001 في استكهولم، ودخلت حيز التنفيذ في 2004 وتم إدراج 12 مادة من المواد الكيميائية ضمن هذه الاتفاقية.

الفرع الثالث: متضمنات التكامل التجاري الزراعي لتحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية

مع ازدياد عدد الاتفاقيات التجارية في الوقت الراهن، ازداد معه إدماج الاعتبارات البيئية ضمن دساتير وأحكام تلك الاتفاقيات، وقد انتشر هذا الاتجاه بسرعة نتيجة إدراك البلدان بالترابط الوثيق بين السياسات التجارية والبيئية، وقد كثرت الجهود المشتركة لدعم التوازن بين التجارة والبيئة في معظم الاتفاقيات التجارية الحديثة، وقد ذهب البعض إلى أن الاتفاقيات التجارية ستلعب دورا حاسما في إرساء مبادئ الاستدامة تحقيقا للأهداف البيئية على المستويات الإقليمية ثم على المستوى العالمي، وبالرغم من ذلك فإن المسائل البيئية التي يجب أن تشملها الاتفاقيات التجارية مازالت موضوع جدل كبير، وفي إطار ذلك فالأحكام البيئية تختلف في الشكل والمضمون من اتفاقية إلى أخرى، حيث في بعض الاتفاقيات خاصة القديمة منها توجد الأحكام البيئية في دساتيرها فقط كإشارات عامة دون أن يكون لها اعتبار في الواقع، أما الاتفاقيات الحديثة فإن البعض الآخر منها تكون أحكامها البيئية ضمن اتفاقية جانبية مع أو

منفصلة عن الاتفاقية الكلية، بينما اتفاقيات أخرى تقوم بإدراج الأحكام البيئية في جميع نصوص الاتفاقية ذات العلاقة بالبيئة[1].

1- البيئة كهدف ضمن الاتفاقيات التجارية الزراعية: لقد استطاعت الاتفاقيات التجارية خاصة الحديثة منها والتي تتضمن دولة متقدمة كأحد أطرافها إدراج الأهداف البيئية ضمن دساتيرها وأحكامها وخطط عملها، حيث يتفق الأعضاء على تنمية التجارة الكلية البينية توازيا مع حماية البيئة، وذلك اعتمادا على صياغة معايير ومقاييس بيئية متفق عليها يتم تطبيقها على جميع الأنشطة التجارية ذات العلاقة بالبيئة، مع الالتزام الأكيد بتنفيذ تلك الأحكام والمعايير البيئية المتفق عليها بشفافية وأكثر حرصا، والحقيقة أن تحقيق الأهداف البيئية على المستوى الإقليمي يبتدئ أساسا بتحقيقها في إطار الاقتصاديات المحلية للدول الأعضاء يدفعهم في ذلك التزاماتهم تجاه الاتفاقية.

تعتبر الاتفاقية التجارية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة الكاريبي كأول اتفاقية تجارية اهتمت بالاعتبارات البيئية إلى جانب الأمور التجارية وتضمن دستور تلك الاتفاقية على فصل كامل حول المسائل البيئية ذات العلاقة بالجوانب التجارية موضوع الاتفاقية، وقد أصبحت هذه الاتفاقية فيما بعد مثالا يُحتذى به للعديد من الاتفاقيات كنموذج لإدماج الاعتبارات البيئية في سياق الانفتاح التجاري الإقليمي، وبصفة عامة فالمعايير البيئية المعتمدة ضمن التجارة البينية في معظم الاتفاقيات تكاد تكون متشابهة، ومع ذلك فمعظم تلك الأحكام البيئية غير متطورة بالشكل الكافي، إلى جانب بروز العديد من النقاط الخلافية بين الأعضاء حول تلك الأحكام والمعايير البيئية، ومع أن اتفاقية الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكاريبي هي اتفاقية تجارية إلا أن موضوعات البيئة فيها لم تنحصر في الجانب التجاري وإنما تعدتها لتشمل جميع مجالات التعاون البيئي، وكذلك السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSUR) تضمنت اتفاقيتها التأسيسية أن انجاز الأهداف التنموية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع حماية البيئة، وتقريبا كل الاتفاقيات التجارية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية أو كندا تضمنت الأهداف البيئية المشتقة من اتفاقية (NAFTA)[2].

مثلما سبق إن اتفاقية الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكاريبي هي من بين الاتفاقيات التجارية التي اهتمت بالبيئة ضمن جهودها المشتركة لتنمية قطاعاتها الزراعية، حيث تعهدت البلدان الموقعة على الاتفاقية بإدماج البعد البيئي في إدارة مواردها الطبيعية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في جميع المستويات، واعتبار البيئة كموجه أساسي للعلاقات التجارية بينها، والتوجه نحو تنمية تجارتها الزراعية البينية مع الأخذ بعين الاعتبار الإدارة البيئة للموارد الزراعية، كما حظيت الإدارة البيئية للقطاع السمكي بحظ وافر ضمن الأجندة البيئية للاتفاقية لتحقيق تجارة سمكية بينية مستدامة، ونجد البعد البيئي متجسدا أيضا في اتفاقية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، ونظرا لأهمية القطاع الحرجي في المنطقة فقد التزمت الدول الأعضاء بتحسين إدارة هذا القطاع مع مراعاة الأبعاد البيئية لاسيما في

[1]. George CLIVE, **Regional Trade Agreements and the Environment**, Working papers, OECD, France, 2011, p 2.
[2]. Adil NAJAM et Mark HALLE, **Trade and environment**, IISD, Canada, 2007, p 170.

مجال تجارتها البينية في مادة الأخشاب، وتعكس كل هذه الرؤية ما لأهمية البيئة ضمن العملية التنموية سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية[1].

2- توسيع مجالات التعاون البيئي الزراعي: أحيانا قد يتفق الأعضاء في الاتفاقية التجارية على توسيع دائرة الاهتمامات البيئية خارج التعاون التجاري، وهكذا كالاتجاه نحو دعم تجارة السلع والخدمات البيئية أو الصديقة للبيئة كدعم تجارة المنتجات الزراعية العضوية، واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجال تسهيلات التجارة في تلك المنتجات، كذلك التعاون الإقليمي في مجال نشر الوعي العام وتكثيف برامج التعليم الزراعي في السلع والخدمات البيئية والإدارة الرشيدة للموارد الزراعية، وتخفيض الانبعاثات الغازية في التصنيع الزراعي ونجد مثل هذا التوجه كذلك في اتفاقية (NAFTA) حيث تم تحديد قائمة السلع والخدمات البيئية المعنية بالدعم والمساندة، كما حُدّدت بعض آليات التعاون البيئي بين الأعضاء كإنشاء هيئة إقليمية لاستقبال الشكاوي فيما يخص أية ممارسات زراعية غير بيئية، ومن جهة أخرى فقد اتجه الاتحاد الأوروبي نحو دعم قدرات البحث التكنولوجي في دول الكاريبي حتى تستطيع تحقيق المعايير البيئية سواء في قطاعات التجارة أو الإنتاج الزراعي[2].

3- الانخراط في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف: تبعا لالتزامات الدول الأعضاء في الاتفاقية التجارية بتحقيق الأهداف البيئية، قد تبرز أهمية مشاركتها وانضمامها للاتفاقيات البيئية الإقليمية أو العالمية، فمن شأن الالتزام بأحكام اتفاقية بيئية معينة بجانب الالتزامات بموجب الاتفاقية التجارية سيدفعان معا نحو تطوير البيئة في المنطقة التكاملية، إضافة إلى ذلك فمن شأن الانخراط في اتفاقية بيئية معينة أن يقود إلى تطوير التشريعات والمعايير البيئية الوطنية توافقا مع المعايير العالمية المنصوص عليها في تلك الاتفاقية، وذلك يمكن أن يوفر مناخا على المستويات المحلية أو الإقليمية لتعزيز الأداء البيئي للقطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي في منطقة التكامل، فبموجب الاتفاقيات البيئية يمكن الحد من تجارة الكيمياويات الضارة والمبيدات الزراعية الخطرة، الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الجينية، التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن قطاعي التجارة والإنتاج الزراعي ومنع تجارة بعض المدخلات الزراعية المستنزفة للأوزون، ومنه فمن شأن هذا كله أن يحقق الأهداف البيئية الزراعية على المستوى المحلي والإقليمي كذلك، وإيمانا بما تكتسبه هذه القضية من الأهمية فهناك من الاتفاقيات التجارية التي تدفع الدول الأعضاء إلى الانخراط ضمن الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ومنها اتفاقية (NAFTA) التي تنص على ذلك في دستورها، مع أنها لم تحدد اسم الاتفاقيات البيئية[3].

[1]. Beatrice CHAYROT, **Environment issues in economic partnership agreements**, Issue paper, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2009, p 6.
[2]. Adil NAJAM et Mark HALLE, Op. cit, p 175.
[3]. Beatrice CHAYROT, Op. cit, p 27.

4- تعزيز القوانين البيئية المحلية في الممارسات الزراعية: تتضمن بعض الاتفاقيات التجارية بعض الأحكام التي تلزم جميع الأعضاء بتطوير تشريعاتها البيئية المحلية وتعزيز التنفيذ الصارم لها سواء القوانين البيئية ذات العلاقة بالإنتاج أو التصنيع أو التجارة في قطاعات الاقتصاد بما فيها قطاع الزراعة، كما هم الحال بالنسبة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة للولايات المتحدة الأمريكية والشيلي، وفي نفس الوقت تبقى للأعضاء حرية الاجتهادات في صياغة النصوص القانونية وتحديد آليات التنفيذ على المستوى المحلي، وتخصيص الموارد والمؤسسات المحلية للتنفيذ والرقابة، غير أنه من المهم تكريس التقارب فيما يخص القوانين البيئية وآليات تنفيذها بين الدول الأعضاء، وتدعيم آليات الرقابة البيئية المشتركة على تجارتها الزراعية البينية[1].

5- تسوية النزاعات البيئية الزراعية: يؤدي حل النزاعات البيئية دورا أساسيا في طريقة تفسير الأنظمة والمعايير البيئية الزراعية وتسويغها في النظام التجاري الزراعي الإقليمي، وفي هذا السياق تهتم الاتفاقيات التجارية الزراعية بمسألة إجراءات تسوية النزاعات البيئة التي تهدف إلى حل النزاعات التي تنشأ حول تفسير نظام من الأنظمة البيئية الزراعية، والتي يمكن أن يستخدمها الأعضاء وسيلة لتسوية هذا النوع من النزاعات، وفي هذا السياق تلجأ البلدان الأعضاء عند نزاع معين إلى عقد مشاورات بغرض التوصل إلى حلول توفيقية لتلك النزاعات، وعند فشل هذه المشاورات يلجأ الأعضاء إلى عقد مجلس طارئ لحل النزاع بشكل عاجل من خلال الاعتماد على خبراء أو وكالات متخصصة أو التوفيق والتوسط بين الدول المتنازعة، وهذا هو المعمول به في الاتحاد الأوروبي[2].

6- بناء القدرات البيئية الزراعية: تتمثل القدرات البيئية عادة في القدرات الإدارية، المؤسسية والقضائية، بالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية ذات الكفاءة والمهارة اللازمة لتنفيذ القوانين البيئية في الميدان الزراعي ومراقبة تطبيقها، ومن جانب آخر فنتيجة لأحكام الاتفاقيات التجارية الزراعية التي تنص على إلزامية تحسين الإدارة البيئية للموارد الزراعية وإدماج البعد البيئي في الإنتاج والتجارة الزراعية، فبناء عل ذلك يتم إقحام الأحكام البيئية وبناء القدرات في مجال الإدارة البيئية لدى الدول الأعضاء، فبمجرد دمج الأحكام البيئية في الاتفاقيات التجارية ذلك سوف يزيد من الاهتمامات المحلية لتحسين الإدارة البيئية، وكمثال على ذلك ففي إطار إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشيلي، قامت الشيلي بفحص وتصنيف وتطوير تشريعاتها البيئية في جميع القطاعات وذلك أثناء مفاوضاتها مع الولايات الأمريكية المتحدة، وفي هذا الإطار فإن دخول الدول النامية مع دول متقدمة في اتفاقية تجارية معينة، سيساعد ذلك على تطوير الإدارة البيئية داخل الدول النامية بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة[3].

---

[1]. Adil NAJAM et Mark HALLE, Op. cit, p 174.

[2]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، مرجع سابق، ص 13.

[3]. Beatrice CHAYROT, Op. cit, p 29.

وأخيرا بالنظر إلى كل ما سبق ذكره يوجد قبول واسع بأن مدخل التكامل التجاري الزراعي يعتبر مدخلا مناسبا لتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي والتعجيل بالتنمية الزراعية المستدامة في المنطقة التكاملية، حيث توجد دعوات ملحة حول جدواه وأسبقيته.

المبحث الثاني: دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

لقد انصبت معظم جهود التكامل الاقتصادي خاصة بين الدول النامية على المدخل التجاري وتكامل الأسواق، في حين أن واقع اقتصاديات تلك البلدان لا ينسجم وهذا المدخل، خاصة وأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي تقوم على أساسها المبادلات التجارية البينية، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات التبادل التجاري، ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية هو المدخل الأساسي في التكامل خاصة بين الدول النامية، وتعد الاستثمارات العامل الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة الأخذ بالمدخل الاستثماري الذي يعتبر ذو أهمية بين مداخل التكامل الاقتصادي، إلا أن البعض يذهب إلى ضرورة أن يتزامن المدخل التجاري مع المدخل الاستثماري، فالاهتمام بتنمية التجارة البينية بين أعضاء التكامل يجب أن يترافق مع تنمية تدفقات الاستثمارات البينية والمشتركة في شكل رؤوس أموال بين الأعضاء، ولذلك في السنوات الأخيرة نجد اتفاقيات التكامل الاقتصادي بجانب تناولها لموضوع تحرير التجارة البينية تركز كذلك على موضوع تحرير الاستثمارات البينية، ويكون ذلك من خلال جملة الالتزامات والأحكام المتفق عليها في ذلك الشأن، ولذلك تُعرف بالاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار، وينطوي التكامل الاستثماري على إزالة كافة القيود والعراقيل أمام تدفقات الاستثمارات البينية والمشتركة بين الأعضاء شاملا ذلك تدفقات عوامل الإنتاج من رؤوس الأموال وعمالة، من أجل المساهمة في مختلف المشاريع الاستثمارية داخل المنطقة التكاملية، وعليه إذن فإن التكامل الاستثماري يتضمن الأسس والقواعد التي تحدد مجال الاستثمارات المتدفقة بين الدول الأعضاء وكيفية معالجتها والآليات الموجهة لأدائها والقطاعات الاقتصادية المستهدفة لها كالصناعة والزراعة وغيرهما.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار

لقد أصبحت اتفاقيات التكامل الاقتصادي في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى اشتمالها على مقتضيات حول التجارة، تتضمن أيضا مقتضيات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تكون متدفقة بين الدول الأعضاء، حيث توضع عادة التزامات وأحكام الاستثمار ضمن فصل مستقل في اتفاقية التكامل، وتحدد تلك الأحكام بدقة سلوك الدول المضيفة تجاه الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها من الدول الأعضاء الأخرى، وترمي عادة تلك الأحكام إلى توفير كافة الضمانات للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى أحد الأعضاء واستفادتها من بعض الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية

مثل: حرية تدفق الاستثمارات، حماية تلك الاستثمارات، عدم التمييز بين تلك الاستثمارات والاستثمارات الوطنية، معاملة تلك الاستثمارات معاملة حسنة وعادلة، حرية انتقال الأرباح الناجمة عن تلك الاستثمارات دخولا وخروجا، الحصول على التعويضات الكافية عند التأميم أو نزع الملكية، الحصول على المعلومات حول القوانين الداخلية وكافة الإجراءات الإدارية، استعمال إحدى آليات تسوية نزاعات الاستثمار المتفق عليها عند نشوب نزاعات أو خلافات معينة إلى غير ذلك من الحقوق، فالمتأمل في المشهد الاقتصادي العالمي يلاحظ أن الاتجاه العام في السنوات الأخيرة هو نحو عقد المزيد من الاتفاقيات الإقليمية الشاملة لأمور التجارة والاستثمار معا[1].

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الاستثمار والتجارة، فإن معظم تلك الاتفاقيات تتضمن كذلك بنودا حول تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، والمستلهمة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS)، وهذه الاتفاقية تتضمن لائحة نموذجية من الالتزامات تفرضها دولة معينة على الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار على أراضيها الوطنية، وكمثال على ذلك المقتضيات التي تفرض على المستثمر الأجنبي الالتزام بشراء أو استعمال مواد محلية، أو عدم بيع منتوجه داخل بلد الاستقبال حتى لا ينافس المنتوج المحلي وغيرها، وقد ظهرت هذه التدابير مثلا في الاتفاق المتعلق بالتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب سنة 2004، وهذا ما يفسر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي كانت في الأصل وراء اتفاق تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة، باعتبارها مبادرة أمريكية تمت خلال جولة الأوروغواي، غداة الخلاف الذي نشأ بينها وبين كندا خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي، لكن بالنسبة إلى بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية الإفريقية مثل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) لا نجد فيها مقتضيات مماثلة لتلك الخاصة بتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة، فكل ما يوجد هو فصل مطوّل خاص بتشجيع وحماية الاستثمارات، والشيء نفسه نجده في اتفاق كوتونو (عاصمة البنين) الموقع سنة 2000، بين البلدان 77 في مجموعة الدول الإفريقية والكاريبية وتلك الواقعة ضمن المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي[2]. وبصفة عامة فمع نهاية 2007 لوحظ أن دول أمريكا دخلت في عضوية مالا يقل عن 99 اتفاقية تجارية إقليمية في مجال الاستثمار، أما الدول الآسياوية فقد انضمت إلى حوالي 104 اتفاقية، لكن الدول الإفريقية فقد كانت عضوة في حوالي 38 اتفاقية فقط[3].

---

[1]. UNCTAD, **World investment report 2003**, Geneva, 2003, p 91.

[2]. محمد أوضبجي، **الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار: السياق الإفريقي نموذجا**، مجلة المستقبل العربي، العدد 362 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أفريل 2009، ص 90.

[3]. CNUCED, **Contribution des accords internationaux d'investissement a l'attrait des pays en développement**, Études de la CNUCED sur les politiques d'investissement international au service du développement, Genève, 2009, p 52.

المطلب الثاني: الزراعة والاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لما للزراعة من أهمية بالنسبة لأغلب البلدان، فإن إهمال العديد من بلدان العالم إهمالا طويلا لها كان لبعض الوقت مصدر قلق شديد، بيد أن عدة عوامل قد أدت إلى ارتفاع ملحوظ في الآونة الأخيرة في مشاركة القطاعين الخاص والعام داخل البلد الواحد وكذا المشاركة الأجنبية في قطاعات الزراعة في عدد من البلدان وخاصة النامية منها، وأغلب تلك العوامل كانت ذات طبيعة هيكلية ويتوقع أن تكون قاطرة الاستثمار الزراعي في المستقبل القريب، وفي هذا الصدد فإن من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الاستثمار الداخلي، أن يؤديا دورا حاسما في الإنتاج الزراعي في شتى البلدان، وإن من أهم محركات الاستثمار الزراعي توفر الأراضي والمياه في المناطق المستهدفة، مقترنا ذلك بالطلب المتنامي على المحاصيل الزراعية وارتفاع الواردات منها في بلدان مختلفة، تشمل كلا من البلدان الناشئة ذات الكثافة السكانية الأكبر كالبرازيل، الصين والهند، والمناطق النامية المتسمة بندرة الأراضي والمياه كبلدان الخليج العربي، وهناك عوامل أخرى زادت في تحفيز الطلب العالمي على السلع الزراعية، كمبادرات الوقود الحيوي في شتى أنحاء العالم، مما أدى إلى استثمار قدر وافر من الأموال في البلدان النامية في زراعة قصب السكر والحبوب كالذرة والحبوب الزيتية[1].

وعليه فقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة يشهد ارتفاعا في السنوات الأخيرة إلا أن حجمه ما يزال محدودا، حيث بلغ مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حوالي 32 مليار دولار أمريكي في سنة 2007، وهو حجم صغير بالمقارنة مع قطاعات أخرى، ففي بداية التسعينات من القرن الماضي ظلت التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة دون المليار دولار أمريكي في السنة، غير أن قيمة ذلك الاستثمار زادت ثلاثة أضعاف وبلغت 3 مليارات دولار سنويا بحلول الفترة (2005 - 2007)، وعلاوة على ذلك تستثمر الشركات عبر الوطنية في البلدان المتلقية للاستثمار في الزراعة التعاقدية أيضا مضاعفة بذلك الحجم الحقيقي لمشاركتها في ذلك القطاع، وأنه في الواقع بعد أن كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجلت معدل نمو سريع في أوائل الألفية الثالثة، فقد تجاوزت حدود 40 مليار دولار في قطاع الأغذية والمشروبات وحده في الفترة (2005 - 2007)، ورغم أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة لا تزال صغيرة إذا ما قورنت بمجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حصته كبيرة نسبيا في بعض المحاصيل كقصب السكر والخضر، حيث يوّجه معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان النامية إلى المحاصيل الغذائية، وهناك اهتمام أيضا متنام بالمحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي من خلال مشاريع محاصيل البذور الزيتية في إفريقيا وقصب السكر في أمريكا الجنوبية على سبيل المثال، وفيما يتعلق بالمنتوج الرئيسي الذي يستهدفه المستثمرون الأجانب في الاقتصاديات النامية، يبدو بعض التخصص الإقليمي واضحا، فبلدان

[1]. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2009**، عرض عام، جنيف، 2009، ص 30.

أمريكا الجنوبية مثلا قد اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى طائفة واسعة من المنتجات كالقمح، الأرز، قصب السكر، الفواكه، الزهور، فول الصويا، اللحوم ومنتجات الدواجن، بينما ركزت الشركات عبر الوطنية في بلدان أمريكا الوسطى أكثر ما ركزت على الفواكه وقصب السكر، وفي إفريقيا أبدى المستثمرون الأجانب اهتماما خاصا بالمحاصيل الأساسية كالأرز، القمح والمحاصيل الزيتية، بيد أن لتلك الشركات أيضا دورا في زراعة قصب السكر والقطن في إفريقيا الجنوبية وفي زراعة الأزهار في شرق إفريقيا، وقد استهدف المستثمرون الأجانب في جنوب آسيا إنتاج الأرز والقمح على نطاق واسع، بينما ركزت أنشطتهم في مناطق أخرى من آسيا تركيزا أكبر على اللحوم ومنتجات الدواجن، وكذلك أدت الشركات عبر الوطنية في الاقتصاديات الانتقالية دورا كبيرا في إنتاج منتجات الحليب، رغم أنها تسعى منذ وقت أقرب إلى الاستثمار كذلك في القمح والحبوب، ومن جهة أخرى تعد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار وسيلة إضافية لتشجيع مشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي، لكن صياغتها بشكل متأن هو في غاية الأهمية بالنسبة لتحقيق توازن بين الالتزامات بالحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي من جهة، وإفساح مجال في السياسات الوطنية للحق في وضع لوائح تنظيمية من جهة أخرى، وهذا يكتسي أهمية خاصة في حالة الزراعة لأنها قطاع منظم جدا وشديد الحساسية، ولأن السياسات الزراعية الوطنية قد تكون مثار جدل وعرضة للتغيير[1].

ويضم عالم الشركات عبر الوطنية المرتبطة بالزراعة شركات تجهيز وصناعة الأغذية وشركات صناعة وتوريد المدخلات الزراعية وغيرهما من الأنواع، وتكون هذه الشركات في العادة أكبر من الشركات عبر الوطنية التي تشتغل في الإنتاج الزراعي، مثلا شركة (Nestlé) السويسرية هي أكبر شركة لصناعة الأغذية والمشروبات في العالم تسيطر على حوالي 66 مليار دولار أمريكي من الأصول الأجنبيةـــ، وتوجد مقار 39 من أكبر 50 شركة من شركات صناعة وتجهيز الأغذية في البلدان المتقدمة، وبالمقارنة مع شركات عبر وطنية أخرى فإن شركات الأغذية والمشروبات كبيرة جدا، وبالنسبة للشركات عبر الوطنية في مجال صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي، فتسيطر على السوق العالمية للبذور عشر شركات كبرى يبلغ نصيبها حوالي 67 % من هذا السوق، ويصل نصيب أكبر شركة منها وهي شركة (مونسانتو) الأمريكية إلى ما يقرب ربع السوق أي حوالي 23 %، بينما تسيطر على السوق العالمية للمبيدات كذلك عشر شركات يبلغ نصيبها حوالي 90 % من تلك السوق، ويصل نصيب أكبر شركة منها وهي شركة (باير) الألمانية حوالي 19 %، ومن جهة أخرى تسيطر على السوق العالمية للأسمدة ست شركات كبرى، وأكبرها شركة (بوتاش كورب) الكندية، وأما فيما يخص السوق الدولية للسلع الزراعية فثمة في كل سلعة زراعية من 3 إلى 5 شركات

[1]. الأونكتاد، مرجع سابق، 2009، ص 31.

عملاقة تسيطر على 40 % أو أكثر من السوق، وهناك شركات مثل شركة (كارغل) الأمريكية تسيطر على أسواق منتجات متعددة كالملح، السكر، الذرة، القمح، فول الصويا، اللحوم البقرية، القطن والأرز[1].

المطلب الثالث: دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية

في ظل الازدهار الباهر الذي تشهده الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي، فقد أصبح هذا النوع من الاستثمارات الأداة الفعالة التي تكفل تحقيق معظم الأهداف الاقتصادية التنموية الزراعية التي تسعى إليها كل البلدان، ولذلك تلجأ هذه البلدان إلى تحرير تدفقات تلك الاستثمارات في إطار التكامل الاستثماري الزراعي، خاصة الدول النامية التي تعتبر في أمس الحاجة إلى هذا النوع من الاستثمارات، ويمكن القول أن التكامل الاستثماري الزراعي يسعى إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تنمية الاستثمارات الزراعية البينية

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تناولت تأثير الأحكام الاستثمارية ضمن الاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار على حجم تدفقات الاستثمارات البينية بين أعضاء الاتفاقية، ومن هذه الدراسات نذكر: دراسة (Mirga) سنة 2002، دراسة (Nina and Anderson) سنة 2004 على بعض الدول الآسياوية الأعضاء في تكتل (ASEAN)، وعلى أي حال هناك القليل من الدراسات التي بينت العوامل التي تجعل بعض المناطق أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة عن مناطق أخرى، وعموما فمجمل الدراسات النظرية والتجريبية حول العلاقة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار وحجم الاستثمارات البينية نشأت في السنوات الأخيرة فقط، وذلك تزامنا مع النمو السريع في عدد تلك الاتفاقيات وزيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، ومن واقع هذه الملاحظة أجمعت كل الدراسات الاقتصادية على الدور الايجابي الذي تلعبه تلك الاتفاقيات في زيادة حجم الاستثمارات البينية بين أعضاء التكامل في شتى ميادين الاقتصاد من صناعة وزراعة وغيرهما، يدفعها في ذلك زيادة حجم السوق وكذا تحسن مناخ الاستثمار داخل منطقة التكامل، ومن جهة أخرى بينت الدراسات التالية: دراسة (Robertson) سنة 2002، دراسة (Suominen) سنة 2003، أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار بفعل نمو التجارة البينية بين الأعضاء يكون ذلك دافعا إلى نمو مستمر في الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات داخل المنطقة، ومنها الزيادة المستمرة في حجم الاستثمارات البينية بين الأعضاء سواء في ميدان الصناعة أو الزراعة أو غير ذلك[2].

---

[1]. إبراهيم العيسوي، **تجديد الدعوة إلى بناء أمن عربي غذائي راسخ**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخمسون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2010، ص ص: 26-29.

[2]. UNCTAD, **The role of international investment agreements in attracting foreign direct investment to developing countries**, UNCTAD Series, Geneva, 2009, p p: 73- 75.

بالإضافة إلى ما سبق هناك قنوات عديدة يؤدي عبرها التكامل الاستثماري الزراعي إلى الزيادة المستمرة في تدفقات الاستثمارات الزراعية البينية، فعلى سبيل المثال تملك بعض التجمعات الإقليمية مثل: (ASEAN) و(MERCOSUR) مخططات تعاون في المجالات الزراعية تهدف من خلالها تأسيس مشاريع زراعية إقليمية مشتركة وذلك عن طريق الترويج لتلك المشاريع في منطقة التكامل، لكن تجمع (ASEAN) يبدو أكثر تقدما في هذا المجال، حيث يتم تقديم الحوافز الضريبية للمشاريع الزراعية المشتركة وتسهيل الإجراءات الاستثمارية لها في أي بلد عضو كانت وتزويدها بالمعلومات والإحصائيات من خلال شبكة الأنترنيت وقواعد البيانات والترويج باستمرار للفرص الاستثمارية المتاحة، ويمكن إدراك ما يمكن أن تحدثه هذه الإجراءات والتدابير على حجم الاستثمارات البينية في جميع القطاعات[1].

الفرع الثاني: تنمية الاستثمارات الزراعية المحلية

لقد تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية تحليل آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في زيادة الاستثمار الكلي في الدول النامية، وخلصت على سبيل المثال الدراسة التي قام بها (Brounzstein) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي شهدتها عينة مكونة من 69 دولة نامية، في الفترة الممتدة بين 1970 و1989 أن الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1 % أدت إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة تتراوح بين 0,5 و1,3 % [2].

وعليه إذن تسعى الدول من خلال إقامة التكامل الاستثماري الزراعي إلى المسارعة إلى تحرير وتشجيع تدفقات الاستثمارات الزراعية بينها، حيث إن أهم ما يُرتقب أن تساهم به هذه الاستثمارات هو توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز وتنفيذ نشاطات الاستثمار الزراعي في الدولة المضيفة له، حتى ولو اقتصر ذلك على نشاطات الاستثمار الأجنبي الزراعي فقط، وذلك لشدة افتقار بعض الدول لرؤوس الأموال، وحاجتها الماسة إليها من أجل بعث حركية النشاط الزراعي فيها، حيث وبتعدد مصادر التمويل تُفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات واسعة للاستفادة من رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار الزراعي في أرجائها، والتي دون وجود للاستثمار الأجنبي الزراعي لما أمكن تحصيلها أو الاستفادة منها، رغم كون مؤسسات الاستثمار الأجنبي الزراعي تسعى من خلالها إلى تعظيم أرباحها حتى ولو اقتضى منها الحال الاستعانة بمصادر التمويل المحلي في الدول المضيفة ذاتها، وفي ذات السياق فقد كشفت دراسة (Wang) حول الصين بأن للرأس المال الأجنبي خاصة المتدفق من شركائها في اتفاقية (Chine – ASEAN FTA) دورا بارزا في تدعيم الرأس المال المحلي وفي زيادة حجم الإنتاج الزراعي خاصة منتوج الأرز وفي الرفع من إنتاجية بعض فروع الصناعة الغذائية، وهذا الأمر كشفت عنه أيضا دراسة (Zanfei and Castellani) حول الصين كذلك[3].

---

[1]. UNCTAD, **Transnational corporations**, volume 15, number 2, Geneva, august 2006, p 47.

[2]. Jacques ESSO LOESSE, **Investissements directs étrangers: déterminants et influence sur la croissance économique**, Revue de politique économique et développement, N° 117, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du CIRES, Juin 2005, p 11.

[3]. كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة–، 2004، ص 330.

الفرع الثالث: تنمية التجارة الزراعية البينية والخارجية

حسب العديد من الدراسات مثل تلك التي أنجزها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) هناك علاقة تكاملية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك فحسب التفسير الاقتصادي فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية لدول الاستقبال يرتبط في الغالب بالهدف المتوخى منه، فخلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان الهدف الأساسي من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هو خدمة السوق المحلي، أو بالأحرى الحد من المبادلات من خلال التقليص من الواردات، لكن منذ نهاية السبعينات من نفس القرن أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا أساسيا في المبادلات من خلال الرفع من المبادلات التجارية للبلدان المستقبلة للاستثمارات، حيث أصبح بإمكان الشركات الأجنبية الاستيراد والتصدير أحيانا بكمية أكبر مما هو متاح للشركات الوطنية، وفي نفس السياق تناولت دراسة (Thomsen) سنة 1999 بالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا، فقد كشفت هذه الدراسة زيادة الصادرات لتلك الدول مست معظم القطاعات الصناعية والزراعية، مما أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات نمو اقتصادياتها، وتزايد صادراتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي من 30,5 إلى 39,7 % في ثلاث سنوات وذلك بفعل النشاط التجاري للشركات عبر الوطنية في تلك الدول[1].

واستنادا إلى ذلك يمكن إدراك أن التكامل الاستثماري الزراعي من خلال تحريره لتدفقات الاستثمارات الزراعية البينية، سوف يكون لذلك الأثر الايجابي على تنمية التجارة الزراعية سواء بين بلدان منطقة التكامل أو بينها وبين العالم الخارجي، حيث تؤدي تلك الاستثمارات إلى زيادة الصادرات الزراعية للدول المضيفة من خلال تصدير فوائض الإنتاج الزراعي، وكذلك سوف يلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمارات الزراعية قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها منها، وهذا ما أثبتته تجربة (NAFTA) مثلا حيث سجلت الصادرات الزراعية المكسيكية على الأخص الخضر والفواكه بفعل نشاط شركات الاستثمار الزراعي القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية زيادات ملحوظة خلال العشر سنوات التالية لدخول الاتفاقية حيز التطبيق[2].

الفرع الرابع: نقل التكنولوجيا الزراعية وتنمية مشاريع البحث والتطوير الزراعي

تؤدي الاستثمارات الزراعية المتدفقة إثر إقامة التكامل الاستثماري الزراعي بين مجموعة معينة من البلدان دورا حيويا في نقل التكنولوجيات الزراعية إلى البلد العضو المضيف، خاصة إذا كان موطن تلك الاستثمارات بلدا متقدما، وهذا ما أثبتته الأدبيات الاقتصادية حيث تتحدث تلك الأدبيات عن أن نقل التكنولوجيات هو من الأدوار المهمة التي يضطلع بها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة خاصة النامية، نظرا لكون الشركات عبر الوطنية هي المصدر

[1]. Magnus BLOMSTOM, **The impact of foreign investment on host countries arrow**, Working paper, World Bank, Washington, December 1996, p 8.

[2]. CNUCED, **Rapport sur le commerce et le développement**, Genève, 2007, p 76.

الأساسي لعمليات البحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستواها التكنولوجي عموما عالي مقارنة بالدول النامية ما يمكنها من خلق تقدم تقني مهم، ويكون نقل التكنولوجيات الحديثة إلى الدول المضيفة عبر أربع آليات أساسية هي: الروابط العمودية مع الموردين المحليين، الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة أو المكملة المنتمية إلى نفس فرع النشاط، هجرة الموارد البشرية المؤهلة من الشركات عبر الوطنية إلى الشركات المحلية ونقل مشاريع البحث والتطوير من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لفروع الشركات عبر الوطنية، وبالتالي توفر الشركات عبر الوطنية الإشراف والمساعدة التقنية والمعلومات المختلفة اللازمة لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين، كما يمكن أن تساعد تلك الشركات مورديها المحليين على تحديد خطوطهم الإنتاجية وشراء المواد الأولية من الأسواق العالمية[1].

وعليه فالبلدان النامية على وجه خاص يمكنها الاستفادة من التكامل الاستثماري الزراعي، حيث عبر التعاون بين الشركات الزراعية المنتمية إلى أحد الأعضاء والمزارعين المحليين في بلد عضو آخر، يمكن عبر ذلك تحسين الإنتاجية الزراعية المحلية، لأن تلك الشركات ستقوم بتزويد هؤلاء المزارعين بالمساعدات التقنية، البذور المحسنة، الأسمدة وباقي المدخلات الزراعية الأخرى، كما يمكن لتلك الشركات تزويد هؤلاء المزارعين بخدمات الإرشاد الزراعي اللازمة للعملية الزراعية، بالإضافة إلى خدمات أخرى قد تفتقر إليها الدول المضيفة، وعلى سبيل المثال فقد ساهمت الشركات الأمريكية تحت غطاء الاتفاقية التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار للأمريكيتين (FTAA) في انتشار التكنولوجيات الزراعية في دول أمريكا اللاتينية خاصة في زراعة الزهور والصناعات المرتبطة بها، الأمر الذي أدى إلى تحسن الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج في قطاع الزهور، ومن جهة أخرى فقد ساهمت الشركات الزراعية عبر الوطنية في تنمية مشاريع البحث والتطوير الزراعي خاصة بحوث المحاصيل، التربة والمياه وكانت من أهم اللاعبين الأساسيين في نظم الإبداع والابتكار الزراعي في الدول المستقبلة لها، فقد قامت شركات زراعية أمريكية خاصة شركات البذور والأسمدة بتقديم مساعدات لأنشطة البحث والتطوير الزراعي في كثير من دول أمريكا اللاتينية، كما لجأت إلى عقد شراكات في بعض مشاريع البحث والتطوير الزراعي مع القطاع الخاص داخل تلك الدول[2].

إذن تعتبر الشركات عبر الوطنية هي المحرك الرئيسي لمشاريع البحث والتطوير على الصعيد العالمي، حيث سجل الإنفاق العالمي على البحث والتطوير نموا سريعا وصل إلى قرابة 677 مليار دولار أمريكي سنة 2002، وقد استحوذت الدول المتقدمة على نحو 91 % من ذلك الإنفاق العالمي سنة 2002، فيما بلغ نصيب الشركات عبر الوطنية قرابة

[1]. فتيحة الجوزي ويسمين دروازي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية**، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، أكتوبر 2007، ص 3.

[2]. UNCTAD, **World investment report 2009**, Geneva, 2009, p p: 139 - 141.

النصف من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، حيث أحيانا يفوق إنفاق بعض الشركات الكبرى ما تنفقه الكثير من البلدان على البحث والتطوير[1].

وعموما تعتبر القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي من أهم المحددات لتنمية مشاريع البحث والتطوير في البلدان المضيفة، وفي الواقع تعتبر القدرات التكنولوجية ضرورية ليس فقط لجذب أنشطة البحث والتطوير، ولكن أيضا للاستفادة من آثار المشاركة الأجنبية مع الشركات عبر الوطنية، ومن بين المحددات الأخرى كذلك نجد مجال أنشطة البحث والتطوير ومدى ارتباط تلك الأنشطة بالإنتاج، فكلما زاد تفاعل الشركات عبر الوطنية مع الشركات المحلية ومؤسسات البحث والتطوير التابعة للبلد المضيف وكلما كان نظام الابتكار المحلي أكثر تقدما، كلما زادت وتنوعت الآثار الإيجابية المتحققة للاقتصاد المضيف.

الفرع الخامس: تنمية القدرات البشرية الزراعية

يمارس التكامل الاستثماري الزراعي عن طريق تدفقات الاستثمارات الزراعية وانسياب الشركات الزراعية بين الأعضاء تأثيرات مختلفة على القدرات البشرية الزراعية المحلية، حيث إنه ينشأ التعلم واكتساب الخبرة خاصة في مجالات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات الزراعية التي تنتمي إلى الدول الأعضاء خاصة إذا كانت شركات زراعية رائدة، وعند ذلك تتحقق أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري الزراعي المحلي، وتتجاوز هذه الآثار العمال المتواجدين على مستوى تلك الشركات لتشمل كذلك المنتجين الزراعيين المحليين الذين يتم تحسين مهاراتهم من طرف تلك الشركات لزيادة جودة السلع المورّدة إليها عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات، وكذلك في إطار مساعي الدول من أجل توفير مناخ استثماري مستقطب للاستثمار الأجنبي الزراعي نجدها تلجأ إلى جملة من الإجراءات، التدابير، البرامج والسياسات من أهمها الاستثمار في التدريب الزراعي، حيث في هذا الصدد شددت اتفاقية (NAFTA) على ضرورة الاهتمام بالتدريب داخل كل قطر من أقطارها بهدف تكوين مجتمعات تستوعب المستجدات في كل ميادين العلم والمعرفة ومؤهلة لعالم العمل في جميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي، وهو ما من شأنه تعظيم الحافز الجاذب للاستثمارات الأجنبية الزراعية وهذا في حد ذاته دور حيوي للاستثمار الأجنبي الزراعي والتكامل الاستثماري الزراعي، وهناك العديد من الدراسات التي تؤكد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال البشري عامة، من بينها دراسة قام (Ramos) على عينة من البلدان في الفترة (1965 - 1995)، وقد بينت نتائج تلك الدراسة أن زيادة بنسبة 1 % في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى زيادة بنسبة 0,12 % في نمو رأس المال البشري، وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري، وقد جاءت دراسة أخرى على سوق العمل في المكسيك أثبتت أن التمركز الجغرافي

[1]. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2005**، عرض عام، جنيف، 2005، ص 29.

لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها رافقه تمركز في رأس المال البشري في نفس الموقع، وهذا في مختلف القطاعات الاقتصادية[1].

الفرع السادس: إعادة توطين الإنتاج الزراعي

لقد أثبتت العديد من الدراسات العلاقة الوطيدة بين الجغرافيا والتنمية ومنها: دراسة (Rodrik) سنة 2002، دراسة (Easterly) سنة 2001، وعليه إذن فالجغرافيا محدد أساسي لعملية الإنتاج الزراعي من خلال المناخ والموارد الزراعية مثلا، ومن منطلق ذلك تتجه الدول الأعضاء إلى إقامة التكامل الاستثماري الزراعي من أجل إنشاء وإعادة توطين الاستثمارات الزراعية المشتركة في البلد العضو الذي يمتلك المقومات الطبيعية لنمو الإنتاج الزراعي من وفرة المياه وخصوبة التربة وملائمة المناخ، حيث إن هناك العديد من المحاصيل الزراعية التي لا يمكنها النمو إلا في أماكن محددة على وجه الأرض، كما أن قرب البلد من الأسواق الدولية له دور كبير في خفض تكاليف نقل المحاصيل الزراعية وسهولة تسويقها[2].

ومن جهة أخرى فحسب نظرية أقطاب النمو الموضوعة من طرف (Perroux) سنة 1955، التي توضح انتشار عملية التنمية بين البلدان خاصة من الدول الغنية نحو الدول الفقيرة، حيث وبفعل التكامل الاستثماري الزراعي تتم هجرة عوامل الإنتاج من رؤوس أموال وتكنولوجيا من الدول الغنية (المركز) لإنشاء المشروعات الزراعية وإعادة توطين الإنتاج الزراعي داخل البلدان الفقيرة (المحيط) في المحاصيل ذات الميزة النسبية[3].

الفرع السابع: زيادة المنافسة داخل القطاع الزراعي

يمارس التكامل الاستثماري الزراعي تأثيرا قويا على المنافسة داخل القطاع الزراعي بين الدول الأعضاء، حيث أن انسياب الاستثمارات الزراعية بين دول التكامل وتوطن الشركات الزراعية سيدعم بقوة الإنتاج الزراعي في الدول الأعضاء المضيفة، وذلك من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي والتي تنعكس في تحسن الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة، كما يعتبر تطوير القدرة التنافسية الزراعية من أهم الإفرازات الإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي الزراعي الصادر على المزارعين المحليين والشركات الزراعية المحلية في الدول المضيفة، حيث ترتبط المزايا التنافسية للشركات الزراعية المحلية بعلاقة طردية مع التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي الزراعي، وهو ما يمثل بالنسبة للشركات الزراعية المحلية القدرة على الاستمرار والنمو وتحقيق الأهداف المسطرة كتعظيم الأرباح أو الاستحواذ على حصص سوقية متزايدة خصوصا في ظل اقتصاد مفتوح على الاقتصاد الخارجي، وتمثل أيضا

---

[1]. OECD, **L'investissement direct étranger au service du développement: optimiser les avantages minimiser les couts**, Service des publications de l'OCDE, France, 2002, p p: 16 - 17.

[2]. Kouassi Hugues KOUADIO, **Intégration économique et développement et croissance**, Thèse de doctorat, Département des sciences économique, Université Paris 1, France, 2008, p 68.

[3]. Ibid, p 7.

الاستثمارات الأجنبية الزراعية الصادرة وسيلة مباشرة للتوسع وغزو الأسواق الخارجية خصوصا في حالة وجود الحواجز التجارية وغير التجارية على تصدير أنواع معينة من السلع، كما يمكن أن تنشأ عن تدفقات الاستثمار الأجنبي الزراعي الصادر آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على اقتصاد الدولة الأم، ويعتبر أهم أثر ايجابي محتمل للاستثمار الأجنبي الزراعي الصادر على اقتصاد الدولة الأم هو تحسين المنافسة وتحسين أداء الشركات المنتمية إلى نفس قطاع النشاط، ومثل هذه المكاسب قد تؤدي إلى منافع أوسع منها تأهيل القطاع الزراعي، تحسين الأداء التصديري، زيادة الدخل الوطني وفرص التشغيل وتعزيز التنافسية الزراعية للدولة الأم[1].

المطلب الرابع: دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية

تتجاوز غايات الدول من إقامة التكامل الاستثماري الزراعي وتحرير تدفقات الاستثمارات الزراعية بينها مجرد اعتباره وسيلة للنهوض بتنميتها الزراعية واستدامتها اقتصاديا، إلى اعتباره أداة كذلك لتحقيق استدامة اجتماعية لتنميتها الزراعية، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: توفير فرص العمل الزراعي

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدول عند إقامة التكامل الاستثماري الزراعي هو العمل توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الراغبين في العمل داخل منطقة التكامل، حيث تتميز الاستثمارات الزراعية البينية بقدرتها على توفير فرص العمل عن طريق إنشاءها لشركات زراعية في الدول المضيفة، وبالتالي فإن هذه الشركات سوف تؤدي إلى انخفاض البطالة وإلى زيادة القدرة الشرائية للعاملين لديها وبالتالي مساهمتها في خفض الفقر، وتساهم تلك الشركات في توفير فرص العمل بطريقتين، الأولى هي طريقة مباشرة عندما يكون الاستثمار في مشاريع جديدة، وأما الثانية فهي طريقة غير مباشرة وهي ناتجة عن العلاقات الاقتصادية والإنتاجية بين تلك الشركات والشركات المحلية، وتشير الدراسات أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2004 وفرت حوالي 26 مليون فرصة عمل مباشرة و42 مليون فرصة عمل غير مباشرة في كل الدول النامية في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، ومن أهم أسباب نقل الشركات عبر الوطنية لأجزاء من العملية الإنتاجية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة توفر عمالة مدربة ورخيصة، أي أن من أهم أسباب استثمار هذه الشركات في الدول النامية توفر عمالة بكلفة أقل من تلك المتوفرة في الدولة الأم، ويختلف تأثير الاستثمار الأجنبي الزراعي على العمالة باختلاف أهدافه، حيث إذا كان هدفه خدمة السوق المحلي، فإن الاتجاه العام يشير إلى أن تأثيره على العمالة لا يكون كبيرا، والأمر يختلف كثيرا حين يكون هدفه التصدير للخارج، فعندها تكون نوعية العمالة المطلوبة عالية وذات كفاءة متقدمة، ومنه هذا يعني أن أنشطة

[1]. الأونكتاد، مرجع سابق، 2009، ص 40.

الشركات عبر الوطنية تلعب دورا مهما في تحديد حجم ونوعية العمالة المستخدمة، وكذلك الأمر من حيث ملكية هذه الشركات، فإذا كانت نسبة الملكية ضئيلة فإنه لا ينتج استخدام عمال كثيرين، في حين يكون تأثير الملكية الكاملة على العمالة كبيرا، وقد توصلت إحدى الدراسات التي شملت دولا من وسط وشرق أوروبا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها من دول أوروبية بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ساهم في توفير وظائف جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع الزراعي.[1].

الفرع الثاني: تحقيق الأمن الغذائي

نظرا لأن الطلب على الغذاء آخذ في الارتفاع ولأن العرض لا يزال محدودا أو أنه لا يتزايد إلا تدريجيا، فلا يمكن التغلب على الأزمات الغذائية عامة والأزمة الغذائية الراهنة خاصة من دون ضخ المزيد من الاستثمارات في الإنتاج الزراعي، أما الآن وقد أدى ارتفاع الأسعار ابتداء من سنة 2007 واستمرار نمو الطلب إلى جعل الاستثمار في الزراعة مربحا، فسيكون على الحكومات أن تضع السياسات التمكينية الضرورية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بحيث يمكن القيام على نحو أفضل بحشد الاستثمارات المحلية والأجنبية الزراعية على حد سواء، لزيادة تعزيز إنتاج الحبوب الغذائية وغيرها من المنتجات الغذائية وتطوير سلاسل القيمة في البلدان المضيفة، ويمكن أن يساعد التكامل الاستثماري الزراعي على تسهيل تدفقات الاستثمارات الزراعية البينية وإشراك الشركات الزراعية عبر الوطنية، حيث ستعمل تلك الاستثمارات على التخفيف من حدة الأزمات الغذائية وتتيح التصدي لها على نحو مفيد في بيئة من السياسات المناسبة، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي ومنه زيادة التجارة الزراعية البينية الأمر الذي سيعمل على استقرار الإمدادات الغذائية بين البلدان الأعضاء موطن ومضيفة تلك الاستثمارات، كما أن إعادة توطين الاستثمارات الزراعية في الدول الأعضاء في التكامل ذات المزايا النسبية سيعمل على تأمين الإنتاج الزراعي والغذائي وبأسعار معقولة أمام مواطني منطقة التكامل، وينبغي التشديد على أهمية التعاون بين الشركات الزراعية القادمة من أحد الدول الأعضاء والبلدان الأعضاء الأخرى المضيفة لها، على أن تعمل تلك الشركات على إتاحة الحصيلة من إنتاج المنتجات الزراعية والمحاصيل الغذائية في الأسواق المحلية للبلدان المنتجة، كما يمكن لتلك الشركات تقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة لتعزيز قدراتها الإنتاجية في القطاع الزراعي، من خلال تنمية المشاريع الهادفة إلى الإنتاج الزراعي والأنشطة ذات الصلة[2].

[1]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا**، نيويورك، 2005، ص 15.

[2]. الأونكتاد، مرجع سابق، 2008، ص ص: 34- 35.

الفرع الثالث: تحقيق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

مثلما يسعى التكامل الاستثماري الزراعي إلى توفير الضمانات الكافية للاستثمارات الأجنبية الزراعية الواردة إلى العضو المضيف، فإنها وإلى وقت غير بعيد لم تهتم بتأثيرات تلك الاستثمارات على العمالة والمستهلكين المحليين وكذا المجتمع المضيف ككل، ولم تُغطّ بشكل كاف في تجارب التكامل، حيث بقيت مراقبة أنشطة الشركات الزراعية الأجنبية مجرد مبادرات طوعية من جانب الدولة المضيفة وتراوحت بين أنظمة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة إلى إتباع بعض التعليمات الحكومية المتخذة في ذات الشأن مثل احترام حقوق الإنسان والالتزام بمعايير العمل والصحة والسلامة المهنية، فلقد كانت تجارب التكامل القديمة لا تلزم المستثمرين الأجانب بضرورة تقديم معاملة عادلة وجيدة سواء للحكومة أم المواطنين عمالا أو مستهلكين في الدول التي يستثمرون فيها، وكذلك لا يتم إجبارهم بتطبيق معايير المعاهدات الدولية ذات العلاقة بالأبعاد الاجتماعية، بل يبقى التزام هؤلاء المستثمرين بمبادئ المسؤولية الاجتماعية رهن إرادتهم ومشيئتهم، ولذلك فلم تكن التزامات المسؤولية الاجتماعية سوى مبادرات طوعية، وعلى سبيل المثال فقد بعُدت الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الشاي في الهند فيما مضى عن مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وحتى سياساتها في توظيف العمالة كانت بعيدة كل البعد عن مبادئ الصحة والسلامة والمهنية، بل أحيانا تلجأ إلى التأثير في قرارات الحكومة التي تدعو إلى ضرورة توفير الحماية للعمال، وبالتالي من واقع هذه الحال نشأ عدم توازن بين مبادئ المسؤولية الاجتماعية والحقوق الممنوحة للاستثمارات الأجنبية الزراعية تحت غطاء التكامل الاستثماري الزراعي، فحق عدم التمييز يضعف حق الدول المضيفة في إعطاء امتيازات للمستثمرين المحليين، وهذا يضعف بدوره الدعم المحلي للشركات الوطنية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وكذلك حق التعويض للشركات الأجنبية عند نزع الملكية لم يُوازن مع حق الدولة المضيفة بنزع الملكية دون مبالغ عالية في الحالات لما الحكومة تكون لها التزامات بتطبيق مبادئ اجتماعية متعارف عليها دوليا، مثل: قيام شركة أجنبية بإنتاج منتج معين وبيعه بأسعار عالية ليست في متناول الفقراء، وأيضا فحق الشركات الأجنبية في الحصول على المعلومات لم يُوازن مع حق الدول المضيفة في الحصول على معلومات حول السلوك الاجتماعي لتلك الشركات، وكذلك في حالات كثيرة لا تعمد الدول المضيفة إلى اتخاذ الإجراءات المضادة عند انحراف سلوك الشركات الأجنبية عن الأبعاد الاجتماعية وذلك تخوفا من هروب تلك الشركات وتصنيف هذه الدول ضمن المناطق غير الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، ولذلك كانت النتيجة هي تقييد تلك التجارب التكاملية لدور الحكومات في التعامل مع قضايا المسؤولية الاجتماعية، وعلاوة على ذلك لم يتم تطوير آليات مناسبة تستطيع من خلالها بلدان الموطن والاستقبال التعاون في تلك القضايا[1].

[1]. Sander BENNECOM, **Investment agreements and corporate social responsibility**, Discussion paper, Centre for Research on Multinational Corporations, Netherlands, 2005, p p: 2 - 3.

ولكن في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بتأثير الشركات عبر الوطنية على النواحي الاجتماعية، حيث أصبح ذلك يلقى اهتماما عالميا منقطع النظير، وازدادت معه تطلعات المستهلكين والموظفين والمستثمرين والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بدور الشركات عبر الوطنية في المجتمع، وقد جرى وضع مبادئ عامة ومدونات قواعد لتنظيم سلوك تلك الشركات، كما اُتخذ عدد كبير من المبادرات لتقييم التأثير الاجتماعي للشركات عبر الوطنية، فضلا عن مبادرات أعداد كبيرة من تلك الشركات للإبلاغ عن ذلك التأثير، وفي إطار اهتمام الشركات عبر الوطنية بالمسئولية الاجتماعية قامت تلك الشركات بتطبيق مفهوم الاستثمار المسئول اجتماعيا (Social responsible investment) ويقصد به الاستثمار الذي يأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والأخلاقية المرتبطة به، وقد زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المسئولة اجتماعيا في العالم من 7 تريليون دولار أمريكي عام 1995 إلى 25 تريليون دولار أمريكي عام 2006[1]. ومن الأمثلة على مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر الوطنية العاملة في القطاع الزراعي نجد شركة (Nestlé)، فقد حاولت هذه الشركة مع تطوّرها أن تحمل القيم الاجتماعية والثقافية الأساسية المتصلة بالمحافظة على الصحة والنظافة إلى كل بلد تعمل فيه، كما أنها وبمعزل عن قيامها بتقديم بعض التبرعات المالية تقوم الشركة بتنظيم حملات للوقاية من بعض الأمراض، وقد نظمت هذه الشركة بعض المعارض لحليب (نيدو) في بعض المناطق من العالم، وربما كان هدف هذه المعارض إطلاق حملات تسويقية، إلا أن تقديم معلومات للناس عن حقائق غذائية تتعلق بغذاء الأطفال يُعد بلا شك من المسؤوليات الاجتماعية الهامة[2].

وفي السنوات الأخيرة بدأ تفاعل التكامل الاستثماري الزراعي مع قضايا المسؤولية الاجتماعية والاستثمارات الزراعية المسؤولة اجتماعيا، حيث أصبح يتضمن بنودا أساسية حول إلزام الاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول الأعضاء باحترام حقوق الإنسان والالتزام بمعايير العمل المناسبة ومبادئ المسؤولية الاجتماعية سواء تمت تلك الاستثمارات داخل منطقة التكامل أو خارجها وفي مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، وفي هذا الشأن تأتي تجربة الاتحاد الأوروبي كنوع من مبادرات المسؤولية الاجتماعية، حيث ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي دعا البرلمان الأوروبي في مناسبات عديدة إلى اعتماد مدونات سلوك للشركات الأوروبية العاملة في شتى القطاعات الاقتصادية، وفي إطار متابعة مؤتمر قمة المجلس الأوروبي المعقود في لشبونة في عام 2000 أصدرت المفوضية الأوروبية كتابا أخضر في عام 2001 شكّل بداية مناقشة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وسعى لتحديد كيفية بناء شراكة لإقامة إطار عمل أوروبي للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وأصدرت المفوضية بلاغا في 2002 شكل أساس إستراتيجية أوروبية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوصي الإستراتيجية بإتباع

[1]. نهال المغربل وياسمين فؤاد، **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية**، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، 2008، ص 23.

[2]. الأونكتاد، **كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع**، جنيف، 2004، ص 71.

نهج متوازن وواسع النطاق تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يشمل القضايا الاجتماعية فضلا عن مصالح المستهلكين، وتكمن غاية المفوضية في تركيز إستراتيجيتها لا في أوروبا فقط بل كذلك في البلدان النامية[1]. وفي نفس الإطار قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموعة من المقترحات تصلح كبنود وأحكام لتضمينها في التكامل الاستثماري الزراعي بما ينسجم وقضايا المسؤولية الاجتماعية وهي[2]:

- المستثمرون الأجانب والمحليون على حد سواء مُلزمون بمبادئ المسؤولية الاجتماعية؛
- ارتباط الاستثمارات الأجنبية مع القوانين الاجتماعية للدولة المضيفة؛
- حرمان المستثمرين الأجانب من الحماية في حالة عدم تقيّدهم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية؛
- إمكانية اتخاذ الدولة المضيفة لإجراءات لحماية الصحة الإنسانية أو الحيوانية والآداب العامة شرط أن تكون غير تعسفية وغير تمييزية؛
- عدم لجوء الدولة العضو إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بتخفيضها أو تساهلها في معايير حماية المستهلك أو معايير العمل المناسبة مثلا؛
- إلزام الدول موطن الاستثمارات الأجنبية بحث شركاتها عبر الوطنية على تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأن تشرف الدولة على سلوكها الاجتماعي؛
- تشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالأبعاد الاجتماعية.

المطلب الخامس: دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية

نتيجة للتحولات الأخيرة التي شهدها العالم خاصة ما تعلق منها بالجوانب البيئية، فقد تغيرت النظرة التقليدية للدول إزاء التكامل الاستثماري الزراعي، فقد أصبح بمثابة أداة إضافية في يد الدول الأعضاء ترجو من خلاله تحقيق أهدافها البيئية في قطاع الزراعة.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة

مع تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وارتفاع حدة المنافسة بين البلدان المختلفة على زيادة نصيبها من هذه الاستثمارات من جهة أخرى، دفع هذا العديد من المراقبين والاقتصاديين إلى التحذير من أن هذه الاستثمارات قد تنطوي على بعض الآثار البيئية السلبية على البلدان المضيفة، ولقد طُرحت عدة فرضيات في هذا المجال، تقول الفرضية الأولى منها بأن الشركات عبر الوطنية تقوم بنقل الأنشطة الملوثة للبيئة من البلدان المتقدمة حيث التطبيق الصارم لمعايير حماية البيئة إلى البلدان النامية حيث معايير حماية البيئة غير

[1]. الأونكتاد، مرجع سابق، 2004، ص 32.

[2]. Sander BENNECOM, Op. Cit, p 5.

واضحة أو غير مطبقة على نطاق واسع، أي أن الشركات عبر الوطنية استخدمت البلدان النامية كملاذات للتلوث ولذلك فإن هذه الفرضية تعرف اختصارا بمصطلح (Pollution Havens) أو ملاذات التلوث، وأما الفرضية الثانية فتؤكد على أن البلدان النامية وفي إطار تنافسها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد عمدت إلى تبني سياسات من شأنها التساهل في تطبيق معايير وقواعد حماية البيئة، وتُعرف هذه الفرضية بمصطلح (Race to the Bottom) أو السباق نحو القاع والتي تعتبر امتدادا للفرضية السابقة، وفي مقابل هذه الفرضيات يرى بعض الاقتصاديين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون لها أثر ايجابي على البيئة خاصة في البلدان النامية وهذا ما تذهب إليه فرضية السباق نحو القمة (Race to the Top) وذلك لأن الشركات عبر الوطنية يمكنها أن تنقل بعض التقنيات الإنتاجية الصديقة للبيئة المستخدمة في البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، أما البحوث الأكثر حداثة فتشير إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة في البلدان النامية متوقف على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية في البلد المضيف، مثل مدى وضوح ودرجة تطبيق معايير البيئة ومستويات الفساد السياسي والاقتصادي وغيرها، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

1- فرضية ملاذات التلوث: يرى أصحاب هذه الفرضية أن المستثمرين الأجانب وفي إطار سعيهم لتعظيم أرباحهم سوف يقومون بنقل أنشطتهم الملوثة للبيئة من البلدان التي تفرض معايير بيئية صارمة مثل البلدان المتقدمة إلى البلدان التي تفتقر إلى مثل هذه المعايير أو التي تتساهل في تطبيقها في حال وجودها، ويرجع السبب في تفضيل المستثمرين الأجانب والشركات عبر الوطنية للبلدان التي لا تطبق قوانين بيئية صارمة إلى أن المعايير والقوانين التي تحمي وتحافظ على البيئة تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من الأرباح، ولذلك فإن المستثمرين الأجانب يأخذون بعين الاعتبار مدى صرامة قوانين البيئة ودرجة تطبيقها عندما يخططون لتوسيع أعمالهم، بحيث أنهم يفضلون البلدان التي لا تفرض معايير بيئية صارمة، ويأخذ تأثير قوانين البيئة على تكاليف الإنتاج أشكالا متعددة منها على سبيل المثال معدلات الضرائب العالية، حيث تفرض بعض البلدان معدلات ضريبية عالية على الأنشطة الملوثة وتربط معدلات الضرائب بمقدار التلوث الناتج، وذلك لكي تحث هذه الأنشطة على تخفيض نسبة التلوث، كما تسبب قوانين البيئة زيادة في التكاليف عندما تفرض هذه القوانين على بعض المنتجين تطبيق العمليات والتقنيات التي من شأنها تخفيض الآثار البيئية الضارة، مما يؤدي إلى تقليص الخيارات التقنية المتاحة لهم ويضطرهم إلى اعتماد تقنيات أكثر نظافة ولكنها أيضا أكثر تكلفة،كما تؤثر القوانين والمعايير البيئية على تكاليف الإنتاج عندما تمنع هذه القوانين المنتجين من استخدام مدخلات إنتاج معينة يتطلب إنتاجها تلويث البيئة مما يضطرهم لاستخدام بدائل أخرى غالبا ما تكون أكثر تكلفة، كل هذا يجعل البلدان التي لا تمتلك قوانين بيئية صارمة أو التي تتساهل في تطبيقها أكثر

جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة مع البلدان الأخرى التي تطبق قوانين ومعايير بيئية صارمة، وتؤيد بعض الأدلة المبنية على دراسات الحالة فرضية ملاذات التلوث، فعلى سبيل المثال أشار (Clapp) سنة 1998 إلى هجرة صناعة المبيدات الحشرية وبعض الصناعات الغذائية الأمريكية نحو بلدان تقل أو تنعدم فيها التشريعات البيئية[1].

2- فرضية السباق نحو القاع: تعتبر هذه الفرضية امتدادا لفرضية ملاذات التلوث وتوسيعا لها، حيث ترى هذه الفرضية أن البلدان النامية وفي إطار سعيها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واشتداد حدة المنافسة بينها على جذب تلك الاستثمارات ولجعل اقتصادياتها أكثر جاذبية سعت إلى تقديم العديد من التسهيلات والتغييرات، التي من شأنها توفير مناخ أكثر ملائمة للأعمال، ولقد كان تبني قوانين بيئية غير صارمة أو التغاضي عن تطبيق قوانين البيئة من ضمن الأدوات التي استخدمتها البلدان النامية لجعل اقتصادياتها أكثر جاذبية، حيث ترى هذه الفرضية أن هناك اتجاها متعمّدا من قبل حكومات البلدان النامية لتخفيض معايير حماية البيئة بقصد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو أن ذلك نتاج نواقص مؤسسية وإدارية في البلدان النامية، وذلك على افتراض أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تستجيب لمثل هذه الحوافز، ومن الأمثلة على ذلك قيام كل من غينيا الجديدة واندونيسيا بتعطيل قوانين حماية البيئة من أجل زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة[2].

3- فرضية السباق نحو القمة: تعتبر هذه الفرضية مناقضة لفرضية ملاذات التلوث وفرضية السباق نحو القاع، فهي ترفض فرضية ملاذات التلوث على أساس أن التكاليف الناجمة عن الالتزام بقوانين ومعايير البيئة تبدو ضئيلة بالمقارنة مع تكاليف نقل وإعادة توطين الأنشطة في البلدان التي لا تطبق مثل هذه القوانين، كما أنها تجادل بأن التكاليف الناجمة عن الالتزام بقوانين ومعايير البيئة لا تشكل إلا جزءا ضئيلا من تكاليف الإنتاج، وبالتالي فهي لا تؤثر في قرارات المستثمرين الأجانب،كما أنها ترى بأن التنافس بين البلدان النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن يكون له أثر موجب على تبني سياسات وقوانين بيئية أكثر صرامة، وذلك لعدة اعتبارات منها أن تزايد حجم الاستثمارات الدولية في الأنشطة النظيفة والتي يتطلب جذبها توفير أطر تدعم وتعزز الالتزام بالمعايير البيئية السائدة في البلدان المتقدمة يخلق نوعا من الضغوط على حكومات البلدان النامية لتبني هذه المعايير لكي تتمكن من جذب تلك الأنشطة، ثم أن ازدياد رغبة الشركات عبر الوطنية في توطين أنشطتها في البلدان التي تحترم معايير حماية البيئة وذلك لأن مثل هذه البلدان يمكنها ومن خلال

[1]. Sonia BEN KHEDER, **Environmental regulation :foreign direct investment and pollution**, Thèse de doctorat, département de sciences économiques, Université PARIS 1, France, 2010, p 74.

[2]. فتحي عبد الحفيظ المجبري، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية البيئة في البلدان النامية**، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة قاريونس، ليبيا، 2008، ص 74.

توفير نظام بيئي صحي أن تسهم في رفع إنتاجية عمال هذه الشركات، يضاف إلى ذلك أن توطين الأنشطة الاقتصادية في مناطق تحترم قواعد البيئة يساعد تلك الشركات على النفاذ إلى الأسواق التي يعطي المستهلكون فيها وزنا خاصا لمدى التزام المنتجين بقواعد حماية البيئة كما هو الحال مع المستهلكين في البلدان المتقدمة، وأخيرا إن توطين الأنشطة في البلدان التي تحترم وتطبق قوانين ومعايير حماية البيئة يمكنه أن يسهم في تخفيض بعض تكاليف الإنتاج مثل تكاليف تنقية المياه أو تكاليف المحافظة على صحة العمال، كل هذا من شأنه أن يجعل حكومات البلدان النامية تدرك أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب إقرار وتعزيز قوانين ومعايير حماية البيئة مما يدفعها إلى تبني مثل تلك القوانين، كما ترى هذه الفرضية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنها أن تساهم في حل مشاكل التلوث في البلدان النامية بدلا من مفاقمتها، حيث تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل تقنيات الإنتاج النظيفة السائدة في البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي[1].

الفرع الثاني: متضمنات التكامل الاستثماري الزراعي لتحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية

في السنوات الأخيرة ازداد إدراج القوانين البيئية ضمن تجارب التكامل الاستثماري، وأصبحت تلك القوانين تحتل مكانة ذات أهمية أثناء مفاوضات إقامة أي تكامل، إضافة إلى أن تلك التجارب التكاملية تتضمن إشارات مهمة حول جملة من المخاوف البيئية التي تهتم بها والمرتبطة مع معظم القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها الصناعة والزراعة، فبعض تلك التجارب يتم فيها التعبير عن تلك المخاوف إجمالا، فيما بعضها الأخر يذكر مخاوف معينة كالمخاوف الصحية، الانبعاثات الغازية، استنزاف الموارد الطبيعية وغيرها، حيث أن أول ظهور للبنود البيئية كان في الاتفاقية التجارية في مجال الاستثمار بين الصين وسنغافورة سنة 1985، ومع أن انتشار البنود البيئية ضمن تلك التجارب هو منخفض نوعا ما إلا أنه في تزايد مستمر، وفي دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 2007، تبين من خلالها أن حوالي 10 % من الاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار المعقودة إلى ذلك التاريخ تتضمن أحكاما وبنودا بيئية، وتضاؤل تلك النسبة راجع إلى الاختلافات الملحوظة بين الدول في نزعتها إلى تضمين البنود البيئية عند تكاملها، ورغم ذلك انتشر بسرعة إدراك البلدان بالترابط الوثيق بين السياسات الاستثمارية والبيئية، وقد كثرت الجهود المشتركة لدعم التوازن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة في معظم التجارب الحديثة، وبالإسقاط على قطاع الزراعة يذهب البعض إلى أن التكامل الاستثماري الزراعي سيلعب دورا حاسما في إرساء مبادئ الاستدامة تحقيقا

[1]. فتحي عبد الحفيظ المجبري، مرجع سابق، ص 76.

للأهداف البيئية للتنمية الزراعية، وحسب الدراسة السابقة لمنظمة (OECD) تمت ملاحظة أن تجارب التكامل الاستثماري الزراعي المهتمة بالبيئة تتضمن البنود التالية[1]:

- نتيجة للقلق الذي يبديه الأعضاء من المخاوف البيئية الزراعية وغيرها، هذا ما يجعل إقامة التكامل يكون على أساس التزام الاستثمارات البينية والأجنبية الزراعية بقواعد ومعايير حماية البيئة؛

- الدقة والوضوح في صياغة القوانين واللوائح البيئية؛

- القيام بتأميم الاستثمارات البينية والأجنبية الزراعية عند مخالفتها لقواعد ومعايير حماية البيئة مع التأكد من أن إجراءات التأميم غير تعسفية وغير تمييزية؛

- التزام الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى تخفيض أو التساهل في قواعد ومعايير حماية البيئة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية الزراعية وغيرها؛

- الاستنجاد بالخبراء البيئيين عند نشوب نزاعات بيئية؛

- ترقية التعاون البيئي بين الدول الأعضاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي مجالات الاستثمار والتجارة وغيرهما؛

- التزام الأعضاء بتشجيع الاستثمارات الزراعية المحلية الصديقة للبيئة؛

- التزام الدول الأعضاء بإلزام شركاتها عبر الوطنية العاملة في قطاع الزراعة بتحسين أدائها البيئي واعتمادها لأنظمة الإدارة البيئية؛

- تشجيع الاستثمارات الزراعية المسؤولة بيئيا، والترويج للاستثمارات الزراعية المشتركة الصديقة للبيئة في منطقة التكامل.

واستنادا على كل ما سبق ذكره نخلص إلى أن التكامل الاقتصادي التنموي الزراعي هو الذي يتضمن بشكل متوازن ومتزامن بين المدخلين التجاري والاستثماري للتكامل الاقتصادي الزراعي، حيث يوفر المدخل الاستثماري رؤوس الأموال اللازمة لإنتاج السلع الزراعية بينما يعمل المدخل التجاري على سهولة انسيابها بين البلدان المتكاملة، وهذا يجب أن يترافق مع ضمان التأكد من سلامة العلاقة بينهما وبالشكل الذي يعمل كل واحد منهما على تغذية الآخر واستمراره.

[1]. Kathryn GORDON, **Environmental concerns in international investment agreements**, OECD Working Papers, OECD Publishing, Paris, 2011, p p: 11 - 22.

المبحث الثالث: الأداء التنموي الزراعي المستدام في تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

بدأ حلم إنشاء كيان اقتصادي عربي موحد منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشـــرين، وذلك مع انتشار المد التحرري في مختلف البلدان العربية، وشَكل إنشاء جامعة الدول العربية في مارس 1945 المؤسسة الأم للتكامل الاقتصادي العربي أول خطوة ملموسة أعلن العرب من خلالها عن رغبتهم في التكامل والوحدة، ثم تلا ذلك التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في أفريل 1950 ونشأ منها مجلسان، مجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي العربي سنة 1952، ثم في مارس 1977 تم تعديل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لتحويل المجلس الاقتصادي العربي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، حيث أُنيط به العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، ولقد كانت نشأة جامعة الدول العربية في ظروف استثنائية حيث أنها جاءت نتيجة الجهود الكبيرة والضغوط التي مارسها الرأي العام العربي طوال سنوات عديدة، وقد كان عدد الدول المؤسسة لها سبع دول مستقلة وهي: مصر، العراق، السعودية، لبنان، اليمن والأردن، وقد بادرت الدول العربية الأخرى بالانضمام بعد حصولها على استقلالها، وبالتالي تشكلت المجموعة العربية التي كانت تمثل الحد الأدنى من تطلعات وآمال الشعوب العربية[1].

المطلب الأول: الاتفاقيات الجماعية في إطار جامعة الدول العربية

خلال الستين عاما الماضية جرت محاولات جماعية عديدة من جانب الدول العربية باتجاه التكامل الاقتصادي منذ إنشاء جامعة الدول العربية، حيث دخلت الدول العربية في اتفاقيات تجارية واستثمارية جماعية تهدف إلى تحرير التجارة البينية وكذا الاستثمارات البينية، وفي أغلب الحالات كانت مدفوعة باهتمامات سياسية، ولكن هذه الاتفاقيات عادة ما كانت تعاني من محدودية مساحة عملها، ذلك أن قطاع الزراعة كان في أغلب الأحيان مستثنى بشكل كبير من جانب تلك الاتفاقيات، وحتى إن تم تناوله فيكون ذلك دائما في أضيق الحدود، وذلك بسبب حساسية هذا القطاع بالنسبة للدول العربية شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم، ومن تلك الاتفاقيات ما تعثّر وتوقف العمل بها ومنها ما يزال مستمرا وقائما إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: الاتفاقيات الجماعية المتعثرة

1- الاتفاقية المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية (1953)

1 - 1- نشأة الاتفاقية: تم التوقيع والمصادقة عليها من طرف المجلس الاقتصادي العربي في سبتمبر 1953 وهي تعد أولى الاتفاقيات الجماعية التي اتخذت من المدخل التجاري وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، حيث تمت

[1]. علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص 217.

المصادقة عليها آنذاك من طرف سبع دول هي: مصر، السعودية، سوريا، لبنان، الأردن، العراق ثم الكويت بعد التحاقها بالجامعة، وقد تضمنت الاتفاقية جملة من البنود والأحكام حول الجانب الزراعي نعرضها فيما يلي[1]:

– الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لبعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية؛

– عدم خضوع المنتجات الزراعية المنتجة في بلد أحد الأطراف المتعاقدة والمستوردة من طرف عضو آخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على مواردها الأولية في البلد المستورد؛

– العمل على تسيير وتسهيل حركة تجارة العبور (الترانزيت) عبر الأقطار العربية حسب الأنظمة والقواعد الجمركية المعمول بها في الدولة التي تمر بها التجارة.

1 - 2 - تقييم مسيرة الاتفاقية: إن مما يلاحظ على هذه الاتفاقية هي عدم تطرقها إلى إلغاء نظام رخص الاستيراد والتصدير في التجارة الزراعية بين الدول الأعضاء، إذ نصت الاتفاقية على أن تعامل الدول فيما بينها من حيث رخص التصدير والاستيراد يكون على أساس المعاملة التفضيلية، كما أُدخلت عليها فيما بعد بعض التعديلات المتعلقة بزيادة بعض أصناف السلع الزراعية أو تحويل البعض منها من أحد فروع الإعفاء الجمركي إلى فرع آخر بالرغم من عدم الاستجابة الكلية لهذه التعديلات من طرف جميع الدول عند اقترابها إلى الواقع العملي، وبصفة عامة فإن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لم تتناول حماية جميع المنتجات الزراعية العربية من المنافسة الخارجية، كما لم يتم تسطير برنامج يقضي بمتابعة وتنفيذ هذه الاتفاقية، وقد ثبت عدم فاعليتها على الاقتصاديات العربية لأنها لم تؤدي فعلا إلى تنشيط التبادل التجاري الزراعي بين أعضائها، كما لم تتضمن هذه الاتفاقية التدرج في التفصيلات الجمركية حتى بلوغ حد الإعفاء باعتباره الهدف الرئيسي في إطار التنسيق والتعاون الاقتصادي، كما أن اعتماد بعض الدول العربية لقيود التحويل الخارجي لاسيما قيود التصدير والاستيراد صعّب من زيادة التبادل التجاري الزراعي بين دول الاتفاقية، إضافة إلى أن هذه الاتفاقية لم تتضمن أي نص فيما يتعلق بتنسيق التعريفات الجمركية للأقطار العربية إزاء العالم الخارجي، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية بمجرد تطبيق قرار إنشاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957.

2 - الاتفاقية المتعلقة بانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وتسديد المعاملات التجارية (1953)

2 - 1 - نشأة الاتفاقية: تم التوقيع على هذه الاتفاقية هي الأخرى سنة 1953 من قبل ست عربية دول هي: لبنان، مصر، الأردن، السعودية، العراق، سوريا وتعتبر هذه الاتفاقية امتدادا أو تكملة للاتفاقية السابقة، وقد نصت هذه الاتفاقية في الجانب الزراعي على التزام كل دولة عضو بالتزامين هما[2]:

---

[1]. مجلس الشورى السعودي، **منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك**، ملتقى التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العربية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 4.

[2]. مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 124.

– العمل على تسهيل مدفوعات المعاملات التجارية الزراعية لبقية الدول الأعضاء في الاتفاقية ومنح هذه المدفوعات معاملة تفضيلية،كما أنها غير ملزمة بالنسبة للدول الأعضاء التي تطبق نظام الرقابة على الصرف والتحويل الخارجي على أن تُلغى هذه الرقابة عن المدفوعات فيما بعد، وتطبيق الاتفاقية يكون حسب الإمكانيات وتبعا لأنظمة صرف العملات ونظم الاستيراد المعمول بها في أراضي كل دولة، وهذا ما يدل على أن عملية التقدم في هذه الاتفاقية لم تغير شيئا من أنظمة الرقابة على الصرف في الدول الأعضاء حيث بقيت نفس الأنظمة المعمول بها قبل توقيع الاتفاقية؛

– تسهيل انتقال رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الزراعي بين الدول الأعضاء وذلك بتمكين رعايا ومواطني كل دولة الذين يقيمون في دولة أخرى من المساهمة في تنمية مشاريع زراعية عربية شريطة أن لا تُفرض أية رسوم أو قيود أو ضرائب استثنائية على رؤوس الأموال المتنقلة، كما يتم إرجاع هذه الأموال إلى مواطنيها الأصليين عند رغبة أصحابها في ذلك.

2 - 2 - تقييم مسيرة الاتفاقية: ما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها سمحت للدول الأعضاء بحرية عدم التقيد بالنصوص المعمول بها في الاتفاقية، وهو ما أدى إلى هشاشتها وعدم فاعليتها بحيث لم تبلغ الأهداف التي أقيمت من أجلها، والتي لو نجحت لكانت حافزا لباقي الدول العربية الأخرى للانضمام إليها أو إنشاء تكتلات أخرى مشابهة لها[1].

ويمكن القول أنه رغم كون هاتين الاتفاقيتين من أهم الاتفاقيات العربية المعقودة إبان فترة الخمسينات من القرن الماضي، إلا أنه لم يكن لهما أي أثر يُذكر على تنمية التدفقات التجارية والاستثمارية الزراعية العربية البينية، بحيث يمكن الحكم بفشلهما نتيجة تخوف الدول الأعضاء من بعض المسائل الخاصة بالإغراق، والأثر على المنافسة مما دفع بالجامعة سنة 1960 إلى إعطاء الحق لأي دولة عضو في اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لمواجهة تلك المخاوف، الأمر الذي ساعد على تعثر تنفيذ تلك الاتفاقيتين، وبذلك أصبح للدولة حق الخلع من الاتفاقية[2].

3 - اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (1957)

3 - 1 - نشأة الاتفاقية: لم يمض على إبرام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت الموقعة في سبتمبر 1953 أربع سنوات لم يتضح خلالها أي دور لهذه الاتفاقية في تنشيط المبادلات التجارية الزراعية العربية، حتى طرح المجلس الاقتصادي العربي مُقترحا لوضع اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، وكان ذلك تعبيرا على الطموحات السياسية في مرحلة عُرفت من أهم مراحل الكفاح القومي العربي، وتم إقرار مشروع الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي العربي في ماي 1957 وصادقت على هذه الاتفاقية خمس دول هي: الكويت، مصر، العراق، سوريا والأردن، وقد استهدفت هذه الاتفاقية إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين الدول العربية وفق أسلوب مرحلي وتدرجي

[1]. مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص 125.

[2]. مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس والأربعون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009، ص 38.

ويتضح ذلك من خلال ما أقرته هذه الاتفاقية حيث نصت على ما يلي: حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل المنتجات العربية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية، حرية النقل والترانزيت واستعمال كافة وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية وحقوق التملك والتوصية والميراث[1].

كما تضمنت الاتفاقية بعض التوصيات جاءت في صورة شروط لازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وتمثلت تلك التوصيات فيما يلي: وجوب إقامة منطقة جمركية موحدة، توحيد نظم التجارة الخارجية، توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية وتوحيد التشريعات الجبائية والمالية والنقدية، إضافة إلى ذلك نصت الاتفاقية على إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1962 يكون بمثابة الجهاز الدائم الذي يتولى عملية الإشراف على تنفيذ الاتفاقية، وذلك بوضع خطة عملية لمراحل التنفيذ مع تحديد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة[2].

3 - 2 - تقييم مسيرة الاتفاقية: مما سبق يتضح أن محتوى الاتفاقية جاء ليعبر عن مشروع طموح للتكامل الاقتصادي العربي، عن طريق إنشاء منطقة جمركية موحدة، وتوحيد التعريفات والتشريعات والنظم الجمركية، والتنسيق في عمليات التصدير والاستيراد، وتوحيد أنظمة النقل والعبور وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية وغيرها من الأمور ذات الصلة بالموضوع.

وإذا كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من الناحية النظرية تجربة رائدة بالمقارنة مع سابقاتها، إلا أن اصطدامها بالواقع السياسي والاقتصادي في تلك الفترة جعلها ضعيفة الأثر والمردودية، حيث اعترضتها مجموعة من الصعوبات السياسية والاقتصادية غداة تطبيقها، بحيث لم تدخل حيز النفاذ إلا في أفريل 1964 بعد فترة السبات منذ عام 1957، بعدما وقعت عليها الدول المعنية سنة 1962 والتي كان عددها محدودا، ولكن تم التخلي عن الاتفاقية في أوت 1964 بمجرد عقد اتفاقية السوق العربية المشتركة، ومنه فكما سبق ترجع عدم فعالية الاتفاقية إذن إلى غياب الإرادة السياسة للدول الأعضاء، نظرا لغياب الاستقرار السياسي الذي كان يسود العلاقات العربية البينية آنذاك كاضطراب العلاقات المصرية السعودية من جهة والسورية المصرية من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الداخلي لبعض الدول العربية الأخرى في ذلك الوقت، وهذا ما يؤكد مشكلة العمل العربي المشترك دائما خاصة على المستوى الاقتصادي، حيث أن العوامل السياسية هي المتحكمة غالبا في أي مسيرة نحو تحقيق تكامل اقتصادي عربي مشترك[3].

وأما فيما يخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وسعيا منه لتفعيل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي فقد تنوعت آليات وصيغ العمل الزراعي العربي المشترك التي اعتمدها المجلس ما بين المدخل التجاري الزراعي (السوق العربية

[1]. أحمد الكواز، **اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي؟ الحالة العربية**، مرجع سابق، ص 18.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 19.

[3]. مراد خليفة، مرجع سابق، ص 76.

المشتركة)، المدخل الاستثماري الزراعي (اتفاقيات عربية لتنمية وحماية الاستثمار) وتأسيس العديد من الشركات الزراعية العربية المشتركة، والتي أخذت صفة الاستقلالية عن المجلس كما سيأتي ذكرها فيما بعد[1].

ورغم إسهامات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على صعيد العمل الزراعي العربي المشترك، إلا أنه عانى منذ نشأته من العديد من المشاكل أثرت على فاعليته وأداء مهامه، وعلى رأسها تداخل الوظائف التي يمارسها مع وظائف واختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، فمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يستهدف التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها، وهي أمور من الواضح أنها يختص بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذن فهذان المجلسان يتنافسان في قيادة التكامل الاقتصادي العربي، وعليه يبدو أنه هناك تشابها في الاختصاصات وازدواجا في الوظائف من وجوه عديدة، وإزاء ذلك طالبت الدول العربية في مناسبات مختلفة بضرورة معالجة هذا الوضع، وكانت المقترحات بدمج مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بعدما أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي زمام المبادرة بإنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى سنة 1997 كما سنرى فيما بعد حيث مثّل ذلك الخطوة الأولى لتفريغ مجلس الوحدة الاقتصادية من مبررات وجوده، وينبغي الإشارة إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية مر بفترات ضمور وانكماش نتيجة الأزمات المالية بسبب عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها وعجز أعضائه عن إصلاحه وإنقاذه من الشلل الذي أصابه[2].

4 - السوق العربية المشتركة (1964)

4 - 1 - نشأة السوق العربية المشتركة: أُنشئت بمقتضى قرار صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوت 1964، وبدأ تطبيقها في الفاتح من جانفي 1965 طبقا لجدول زمني يشتمل على مراحل متدرجة، وأنها تهدف إلى تحقيق الحريات الخمس (حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية، حرية الإقامة والعمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية، حقوق التملك والتوصية والميراث) ومما يلاحظ من خلال هذه القرارات هو أن إنشاء السوق العربية المشتركة ما هو إلا امتداد أو بمثابة تنفيذ قرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وبالتالي فإن أهداف السوق اقتصرت على حرية التبادل التجاري للمنتجات بما فيها المنتجات الزراعية، وقد صدر بعد ذلك قرار بتقليص مراحل السوق التي كانت تحدد خطوت تحرير التجارة بثمانية مراحل من الفاتح جانفي 1965 حتى الفاتح جويلية 1971 إلى ست مراحل انتهت في الفاتح جانفي 1970، هذا يعني تحقيق نجاح في المراحل الأولى يبرره اختصار المدة المقررة، وبذلك اكتمل التحرير الكامل للتجارة بين دول السوق من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، وعلى هذا فإن السوق تعتبر في

[1]. سليمان المنذري، **تطور الإطار الموسسي القومي للتكامل الاقتصادي العربي**، بحوث ودراسات حول الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، تحرير: محمد محمود الإمام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998، ص 11- 14.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 22 - 26.

حقيقتها وجوهرها منطقة تجارة حرة بين الدول الأطراف بها كخطوة أولى نحو تحقيق سوق مشتركة ولو لم تنص صراحة على هذه التسمية، وانطلاقا من أن العضوية الكاملة في السوق مفتوحة أمام الدول الأعضاء بالمجلس، وبناء على ذلك انضمت إلى السوق في بداياتها أربع دول عربية أعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلسها وهي: الأردن، سوريا، العراق ومصر، ثم اتسعت دائرة العضوية لتشمل أربع دول أخرى هي: ليبيا، موريتانيا، اليمن وفلسطين، وتبقى دولتين أعضاء بالمجلس لم تتخذ خطوات الانضمام إلى السوق وهما: السودان والصومال، ولقد كان لالتزام الدول الأطراف بتطبيق السوق بدرجة عالية من الجدية في السنوات الأولى لنفاذها انعكاسات واضحة على حجم مبادلاتها التجارية ومنها مبادلاتها الزراعية، ويدل ذلك زيادة تجارتها البينية من 97,5 مليون دولار أمريكي عام 1965 إلى 1325,6 مليون دولار أمريكي عام 1980 (رغم محدودية هياكلها الإنتاجية آنذاك)، ولكن انخفض هذا الرقم تدريجيا حتى وصل إلى 681,6 مليون دولار أمريكي عام 1985، والذي يمكن إرجاعه أساسا إلى تجميد عضوية مصر في السوق، وبالتالي خروج أكبر سوق من حيث الحجم بين الدول الأطراف في نطاق التجارة المحررة[1].

4 - 2 - تقييم مسيرة السوق العربية المشتركة: امتدت فترة السوق العربية المشتركة من 1965 وحتى 1977 بوجود أربع دول فقط هي: مصر، الأردن، سوريا والعراق، ثم انضمت ليبيا، اليمن، موريتانيا وفلسطين في عام 1977 قبل أن تتوقف السوق العربية المشتركة في عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأخرى في السوق العربية المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية، إضافة إلى أن الطبيعة الاقتصادية للسوق العربية المشتركة لم تتحول من صفة منطقة التجارة الحرة إلى صفة الاتحاد الجمركي، وإن كانت ملتزمة بإجراء هذا التحول تمهيدا لقيام السوق المشتركة، وقد أُعيدت محاولة إحيائها مرة أخرى في عام 1998، حينما أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999، وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40 % من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و30 % في ديسمبر 2001 وأخيرا 30 % في ديسمبر 2002، ولكن تحفظت سوريا والأردن على هذا القرار ورأتا الاكتفاء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم جدوى هذا القرار، وطلبت كل من اليمن وموريتانيا تأجيل تنفيذ التزاماتها خمس سنوات، أما العراق فقد كان لا يزال تحت الحصار الاقتصادي في تلك الفترة، وأما مصر فقد وافقت على الإسراع بتطبيق القرار، وقامت ليبيا بإلغاء الضرائب الجمركية على وارداتها دفعة واحدة والحقيقة أنه لم تنضم كثير من الدول العربية إلى السوق العربية المشتركة خلال

[1]. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **تقييم السوق العربية المشتركة**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية: تحديات الواقع وطموحات المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2006، ص ص: 2 - 3.

الستينات والسبعينات من القرن الماضي بسبب أن السوق العربية المشتركة لم تكن في حقيقتها مشروعا ولكنها كانت قرارا من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي استخدم السوق المشتركة كآلية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، فكان يشترط انضمام الدولة للسوق أن تنظم أولا إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، إضافة إلى أن الالتزام بحرية انتقال العمال ورؤوس الأموال جعل الدول قليلة عدد السكان تتخوف من تغيير التركيبة السكانية بها بما يشكل لها مخاطر سياسية واجتماعية، كما كانت آلية اتخاذ القرارات أيضا تتم بأغلبية الثلثين من بداية الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وليست بالإجماع مما جعل الكثير من الدول العربية ومنها لبنان تخشى الانضمام خوفا من إلغاء الهوية والخصوصية الوطنية، وأخيرا افتقاد الرؤية الموضوعية في بعض الدول الأعضاء للايجابيات والمزايا الاقتصادية البعيدة المدى المصاحبة لتفعيل السوق خاصة على القطاع الزراعي والمتمثلة في توسيع السوق العربي أمام صادراتها الزراعية، وتوسع الاستثمارات الزراعية الإنتاجية التصديرية الموجهة إلى السوق العربي والعالم الخارجي، والتي ستعاون على تقليص حجم البطالة وتطور الخدمات والتكنولوجيا الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية وخفض التكلفة ودعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، وإذن فخلال تلك الفترة وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بتفعيل السوق العربية المشتركة بين الدول الأعضاء، إلا أنه وبعد مرور أكثر من أربعين عاما على البدء بتطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة ونتيجة للظروف المختلفة التي مرت بها التجربة، لا يمكن القول سوى أن حلم السوق العربية المشتركة لا يزال يداعب خيالات المفكرين والسياسيين ورجال الأعمال والمواطنين[1].

إن قراءة الواقع الاقتصادي العربي في ضوء التغيرات والأوضاع الاقتصادية الدولية الحالية، تؤكد أن التنفيذ المتكامل للسوق العربية المشتركة يكسب الزراعة العربية المناعة والفعالية لمواجهة تحديات عصر الكيانات الاقتصادية الكبرى الذي يعيشه عالم اليوم، وإن نجاح الوطن العربي في التعامل مع هذه التحديات ومع النظام الاقتصادي العالمي الجديد إنما يتوقف على قدرته على إخراج المشروع الاقتصادي التكاملي الزراعي العربي إلى حيز الوجود لبناء التكتل الاقتصادي الزراعي العربي الذي عليه أن يتحمل مسؤوليات رعاية وتعظيم المصالح الزراعية العربية القائمة، إلى جانب دفع المخاطر الحالية والمحتملة، ومقاومة محاولات تذويب الكيان العربي وإنشاء كيان أو كيانات أخرى مصطنعة لتحل محله، وعليه فإن الأهمية بمكان تسريع وتيرة مواجهة تلك التحديات من خلال تفعيل ودفع مسيرة السوق العربية المشتركة كإطار اقتصادي وقانوني وتنظيمي قائم بالفعل ومُصادق على مواثيقه وساري المفعول، وتزيد فاعليتها بانضمام باقي الدول العربية إليها، وتقديم ما يجب عليها من مقترحات تطور نظام السوق العربية المشتركة وأسلوب عملها.

[1]. المرسي السيد حجازي، **تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**، ندوة حول السوق العربية المشتركة: طريقنا إلى التضامن والوحدة، المركز الوطني للإحصاء والتوثيق والبحوث التنموية، ليبيا، 2002، ص ص: 6 - 7.

5 - الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (1980)

5 - 1 - نشأة الاتفاقية: تمت المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية خلال القمة العربية الحادية عشر المنعقدة في عمان الأردنية في نوفمبر 1980 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر من سنة 1981، ومن الأحكام التي جاءت في الاتفاقية حول الجانب الزراعي ما يلي[1]:

– العمل على استقرار القوانين الاستثمارية العربية بما فيها الزراعية لحماية المستثمرين العرب، كما يتطلب إعطاء الأولوية لأحكام الاتفاقية عند تعارض قواعد الاتفاقية والنظام الداخلي للدولة كحد أدنى لمعاملة الاستثمارات الزراعية وإجراءات انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ويعتبر هذا الإجراء هو الأول من نوعه على مستوى الوطن العربي فيما يخص إعطاء الأولوية لأحكام الاتفاقية الجماعية بين الدول العربية على حساب القوانين الداخلية للدولة العضو؛

– حرية المستثمرين العرب بما فيهم الزراعيين في اختيار الدول المراد الاستثمار فيها، إضافة إلى حرية اختيار المجالات المرغوب فيها والتي ليست حكرا على مواطني الدولة المستقبلة للاستثمارات فقط، وإذا كانت قوانين الدولة المستقبلة تحدد نسبا للمشاركة لهؤلاء المستثمرين فيجب مراعاة هذه النسب بوضوح وشفافية، كما تتم معاملة رؤوس الأموال الأجنبية بدون تمييز بينها وبين رؤوس الأموال الوطنية باستثناء نسب المشاركة المشار إليها سابقا؛

– حرية المستثمرين العرب بما فيهم الزراعيين في كيفية التصرف بأموالهم على أن يتم ذلك داخل الإطار الذي يسمح به نظام الدولة المستقبلة؛

– حماية رؤوس الأموال العربية من المخاطر غير التجارية التي تضر بملكية المستثمرين بما فيهم الزراعيين من جهة ومن جهة أخرى إمكانية حجز ومصادرة رؤوس الأموال المتنقلة عند مخالفتها للقوانين الداخلية للدولة المستقبلة؛

– حق المستثمرين العرب بما فيهم الزراعيين وأفراد أسرهم في التمتع بالإقامة والدخول والخروج دون قيود أو عراقيل من إقليم الدولة المستقبلة؛

– استفادة المستثمرين العرب بما فيهم الزراعيين من مختلف التسهيلات عند استعانتهم بخبرات أجنبية في المجالات التي تستدعي ذلك شرط عدم توفر تلك الخبرات في الدولة المستقبلة، مع مراعاة إعطاء الأولوية في التشغيل لليد العاملة المحلية أو اليد العاملة المقيمة في دولة المستثمر ثم اليد العاملة المقيمة في الدول الأخرى الأعضاء ثم اليد العاملة الأجنبية من الجنسيات المختلفة إذا دعت الضرورة لذلك؛

– حصول المستثمرون العرب بما فيهم الزراعيين على كافة التعويضات في حالة مخالفة الدول المستقبلة لقوانين وقواعد الاتفاقية والإخلال بالالتزامات المتفق عليها؛

[1]. مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص: 132- 133.

– التزام المستثمرون الزراعيين العرب بالتعاون والتنسيق مع مشاريع الاستثمار في القطاعات الأخرى وفق البرامج التنموية التي تسطرها الدولة المستقبلة لتطوير اقتصادها الوطني، وذلك كله في إطار تعزيز التكامل الاقتصادي العربي الشامل؛

– السماح للدولة المستقبلة للاستثمار بمعاملة بعض الاستثمارات بما فيها الزراعية معاملة تفضيلية إذا رأت أن تلك الاستثمارات ستعمل على تسريع معدلات التنمية لديها وتطوير اقتصادها الوطني.

5 - 2 - تقييم مسيرة الاتفاقية: يتبين مما سبق عرضه من أحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية أنها تعد من أحسن الاتفاقيات التكاملية العربية، حيث أنها هيّأت مناخا مناسبا لاستثمار رؤوس الأموال العربية في القطاع الزراعي، وتسهيل عملية انتقالها بين الدول الأعضاء في الاتفاقية مع توفير كافة الضمانات حيث تمت صياغتها بدقة وفقا لإجراءات وآليات تخدم المصالح المشتركة في إطار التكامل الاقتصادي الزراعي الجاد من حيث تسهيل انتقال رؤوس الأموال من الدول التي بها فوائض مالية إلى الدول التي تتميز بقلة مواردها المالية، حيث تعتبر رؤوس الأموال تلك المورد الأساسي لتمويل مشروعاتها الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى فإن تلك الأموال المتنقلة تحظى بحماية ومزايا تضمن لها العمل في ظروف مناسبة كاستقرار القوانين والسياسات الزراعية، حيث يعتبر عدم توفر الاستقرار من العوائق التي تجعل المستثمرين بما فيهم الزراعيين عادة يمتنعون عن المخاطرة بأموالهم في ظل أنظمة وسياسات اقتصادية غير مستقرة، وفي الأخير يمكن القول بأنه على الرغم من الأحكام والبنود التي وفرتها هذه لاتفاقية من ضمانات وتسهيلات، إلا أنها لم تُجسّد على أرض الواقع وهو ما يطرح قضية غياب الإرادة السياسية مرة أخرى كسبب من أسباب إخفاق أي اتفاقية تكاملية عربية[1].

6 - إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (1980)

6 - 1 - نشأة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: تمت المصادقة أيضا في قمة عمان الاقتصادية العربية المنعقدة في نوفمبر 1980 على وثيقة أخرى ذات أهمية وهي إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وحُدّد مداها الزمني بعقدين من الزمن أي من 1980 إلى 2000، وكانت منطلقات هذه الإستراتيجية تتركز على مبدأ وحدة المصير، وضرورة تكثيف العمل العربي المشترك لتجسيد هذه الوحدة ومواجهة المخاطر والتحديات القائمة والمتوقعة مستقبلا، ولمواجهة تلك التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية، فإنه لا بد أن تكون تلك المواجهة مشتركة وموحدة تستجيب للطموحات القومية، وتضمن بقاء الإنسان العربي بشكل آمن في وطنه، مما يحقق ويؤمّن صيانة هذا الوطن وحسن

[1]. مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص 134.

تطوره وتحقيق أمنه ورفاهيته، وفي ضوء المنطلقات المذكورة تم تحديد الأهداف التي تترجم الأساس الفكري الذي اعتمدته تلك المنطلقات، ومن الأهداف التي تدور حول القطاع الزراعي فقد تضمنت الإستراتيجية الأهداف التالية[1]:

- تحرير المجتمعات العربية بما فيها المجتمعات الريفية وتحرير قدراتها المبدعة؛
- تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن الغذائي والأمن التكنولوجي؛
- تحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات والمحقق لأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة؛
- تقليص الفجوة التنموية الزراعية داخل الوطن العربي فيما بين الأقطار العربية وداخلها؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي بما يتطلبه ذلك من إحداث التغيرات الهيكلية في الزراعة العربية، وتجسيد الارتباط الإنتاجي الزراعي العربي.

وقد حددت الإستراتيجية البرامج والأنشطة التي تميزت بشمولها لأهم وأبرز مجالات العمل التي من شأنها ترسيخ قواعد التكامل الاقتصادي الزراعي على أسس مخططة، وتُبرز الإستراتيجية على نحو خاص تلك المجالات التي لا يمكن للجهد القطري أن يكون مجديا فيها بما فيه الكفاية، كما هو الحال في امتلاك التكنولوجيا وفي العلاقات مع العالم الخارجي، وتهدف البرامج إلى تحقيق دعائم أساسية للأمن القومي والأمن الغذائي، وتحقيق التشابك بين الاقتصاديات العربية وزيادة حجم المبادلات التجارية الزراعية فيما بينها، وتقليص ارتباطها بالدول المتقدمة، وتعميق الارتباط التدريجي بين الأسواق العربية، هذا وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وحسب أولويات الإستراتيجية بوضع إطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك وأسلوب تنفيذها ومصادر تمويلها[2].

6 - 2 - تقييم مسيرة الإستراتيجية: رغم أن إقرار الإستراتيجية كان من قبل أعلى سلطة سياسية في النظام الإقليمي العربي، ورغم الحماس الكبير الذي أُستقبلت به على مختلف المستويات الشعبية والرسمية، فإن الفشل هو الذي كان ينتظرها، وغالبا ما قيل إن السبب في فشل العمل الاقتصادي العربي المشترك هو غياب الإرادة السياسية، ولكن هذه الإستراتيجية تم التصديق عليها في أجواء إيجابية في قمة السلطة السياسية، فلقد بدأت الأجهزة المختصة في جامعة الدول العربية مباشرة وبعد انتهاء القمة بوضع مقرراتها موضع التطبيق، وركزت الجهود على وضع الخطة الاقتصادية للعمل العربي المشترك، وأمكن في سبتمبر 1981 وضع مشروع الخطة الاقتصادية للعمل العربي المشترك باعتبارها الثمرة الرئيسية لمقررات القمة الاقتصادية لأنها تشكل المنطلق الواعي لدفع العمل المشترك بهذا المجال بعيدا عن العفوية، وقد وضعت الخطة تحت اسم مشروع الخطة الخماسية الأولى للعمل الاقتصادي العربي المشترك حيث عُرض هذا المشروع

[1]. منير الحمش، **قراءة في وثائق القمة العربية الاقتصادية عام 1980**، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، شتاء 1997، ص 83.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 84.

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في أكثر من دورة، ولكن في النهاية تقرر أن يُعرض على دورة خاصة للمجلس تُكرّس لهذا الموضوع ومنذ ذلك التاريخ لم يتم عقد هذه الدورة إطلاقا، وبذلك تكون الجهود التي بُذلت في إعداد مشروع الخطة قد جرى إهمالها، كما تم تجميد العمل بوثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، في حين كانت هذه الإستراتيجية تشكل تحركا واعدا في مجال العمل الاقتصادي المشترك والعلاقات الاقتصادية العربية، وبينما بدأ عقد الثمانينات من القرن الماضي بإطلاق هذه الإستراتيجية، فإن الصورة في نهايته كانت سوداوية تماما، خاصة بعد التطورات التي رافقت وتلت حرب الخليج الثانية، وتدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية وإحكام الحصار حوله، وظهور مشروعات أخرى في مواجهة المشروع الإقليمي العربي كالشرق أوسطية والمتوسطية التي تستهدف الهوية العربية والوجود العربي، إذن فقد جاءت التطورات اللاحقة على تصديق الإستراتيجية من قبل مؤتمر القمة الاقتصادية العربية، مخالفة تماما للأهداف التي توخت هذه الإستراتيجية تحقيقها، فقد بدى واضحا أن الموقف من مشروع خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي من جانب بعض الدول العربية مخالفا لتوجهات القمة الاقتصادية، فقد رفضت بعض هذه الدول من حيث المبدأ منهجية التخطيط القومي بصورته المحدودة أو الشمولية، كما رأت أن العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب ألا يتعارض مع علاقاتها الدولية أو أن يحد منها، ولكن المعارضة الحقيقية للخطة الاقتصادية العربية تحمل في جنباتها أسباب تعطيل العمل الاقتصادي العربي، وعدم قيام تكتل عربي اقتصادي قوي، وتعود هذه الأسباب إلى خلفية نظرية وأيدلوجية وقومية، فمن جهة هناك معارضة لمبدأ التخطيط القومي أساسا، ومن جهة ثانية هناك خشية من أن تتحول الخطة القومية إلى خطة فوق قطرية تؤثر على الخطط القطرية، وتمنح الجامعة العربية صلاحيات التدخل في اقتصاديات الدول القطرية، وبالتالي احتمال أن تتحول الجامعة العربية إلى حكومة فوق الحكومات القطرية مما يعتبر مساسا بالسيادات القطرية[1].

7 - اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)

7 - 1 - نشأة اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: كانت هذه الاتفاقية تطويرا للاتفاقية المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية الموقعة سنة 1953 وقد تضمنت الاتفاقية القواعد والأحكام التالية[2]:

– تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتم التمييز بين مجموعتين من السلع، تستفيد المجموعة الأولى من الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود الجمركية، أما المجموعة الثانية فتستفيد من تخفيض تدريجي إلى أن يتم إلغاء كامل الرسوم

[1]. منير الحمش، مرجع سابق، ص ص: 86- 87.

[2]. جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي : الواقع والآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2008، ص 30.

والقيود الجمركية، وفيما يخص السلع التي تستفيد من الإعفاء الكامل فهي السلع الزراعية والحيوانية في شكلها الأولي أو بعد تحويلها والسلع النصف مصنعة والسلع المنتجة من قبل المشروعات والشركات العربية المشتركة؛

– توفير كافة الشروط الضرورية الخاصة بحماية السلع العربية، وذلك من أجل حماية السلع المنتجة داخل المنطقة العربية (الدول الأعضاء) من منافسة السلع الأجنبية، ومثال ذلك فرض رسوم جمركية موحدة على كل السلع المستوردة من خارج الدول العربية شريطة أن تكون هذه السلع المستوردة بديلة أو منافسة للسلع العربية؛

– عدم تصدير السلع المنتجة والمتبادلة داخل منطقة الدول الأعضاء في الاتفاقية إلى أي بلد آخر إلا بموافقة الدول المنتجة، كما تتم عملية التبادل التجاري للسلع بصفة مباشرة ودون وسيط غير عربي؛

– التزام الدول الأعضاء بالتعاون والتنسيق بينها لتسهيل النقل والمواصلات فيما بينها؛

– التزام الدول الأعضاء بمبدأ المقاطعة العربية بشأن إسرائيل وتدعيم علاقاتها الاستثمارية والتجارية مع التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية، كما أجازت التعاون مع البلدان العربية الغير أعضاء في الاتفاقية.

7 - 2 - تقييم مسيرة الاتفاقية: لقد أُسندت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية، ومما يمكن ملاحظته حول هذه الاتفاقية، هو أنها لم توضح بدقة السلع التي تستفيد من الإعفاء الكامل ولا حتى السلع التي تخضع للتخفيض التدريجي، حيث تُرك الأمر في ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مما ترك الأمور غامضة، وقد ظلت هذه الاتفاقية دون تطبيق فعلي، وقد ترجع الأسباب إلى الفترة التاريخية التي مرت بها الدول العربية في عقد الثمانينات والنصف الأول من التسعينات من القرن الماضي[1].

الفرع الثاني: الاتفاقيات الجماعية القائمة

1 - منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (1997): اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارا في فيفري 1997 بالإعلان عن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) خلال فترة زمنية قدرها عشر سنوات ابتداء من جانفي 1998، وقد جرى مؤخرا تعديل تسمية المنطقة وأصبحت تُعرف بمنطقة التجارة الحرة العربية (PAFTA).

1 - 1 - نشأة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: تضمّن قرار إعلان المنطقة التخفيض التدريجي بنسبة 10 % سنويا للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والمفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي، وخلال مرحلة التطبيق وافق الأعضاء على الالتزام بمتطلبات وشروط تأسيس هذه المنطقة، ثم قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي سنة 2002 أن ينهي المرحلة الانتقالية في الفاتح جانفي 2005 بدلا من 31 ديسمبر 2007، وقد كان قرار تأسيس المنطقة استجابة لقرار مؤتمر القمة العربية المنعقدة في القاهرة سنة 1996، حيث تم تفويض المجلس الاقتصادي الاجتماعي

[1]. جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص 31.

للجامعة العربية بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981، والتي اعتبرت إطارا يتضمن رؤية لتأسيس منطقة تجارية عربية حرة متكاملة تشمل جميع الدول العربية وتتلاءم مع احتياجاتها وظروفها وتتناسب مع شروط منظمة التجارة العالمية، وفي ذات السياق وافق المجلس أيضا على البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة والذي يتضمن الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني لإقامة هذه المنطقة، حيث يعتبر البرنامج التنفيذي إطارا لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتأتي هذه القاعدة بمثابة تحديد المرجعية القانونية التي يقوم عليها البرنامج التنفيذي والمتمثلة في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وقد انضمت إلى المنطقة ثماني عشرة دولة عربية، وكان آخرها انضماما هي الجزائر في جانفي 2009، أي أنها تضم حتى الآن كل الدول العربية باستثناء جيبوتي، الصومال وموريتانيا وتهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء من خلال تحقيق الأهداف التالية بداية من عام 2005 والمتمثلة فيما يلي[1]:

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؛
- توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية؛
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية وتطوير البنية التحتية للاستثمار؛
- الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية؛
- الموائمة بين الإنتاج والتجارة، وتقديم التسهيلات التمويلية التي تدعم الإنتاج المتميز؛
- تنمية التجارة البينية من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية؛
- إنجاز التحرير الكامل للتجارة بين الدول الأعضاء والذي سيؤدي إلى تحقيق وحدة اقتصادية متكاملة، وتتمثل البضائع العربية التي ستعفى من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل كما ستعفى من العوائق غير الجمركية في السلع الزراعية والحيوانية، الخامات المعدنية وغير المعدنية، البضائع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشتركة المؤسسة في إطار الجامعة العربية أو الشركات العربية المشتركة؛
- تشكيل رزنامة زراعية وتهدف إلى تخفيض التأثيرات السلبية المحتملة وضبط نظم الإنتاج الزراعي الوطني خلال فترة التطبيق، وكذلك منح فترة انتقالية لبعض الدول كي تعيد ضبط إنتاجها الزراعي باتجاه إنتاج متناسب مع الميزة النسبية، وبخصوص هذا التأثير فإن كل بلد عضو مُخوّل بإصدار قائمة سنوية تتضمن منتجاته الزراعية الحساسة المستثناة من تخفيض التعريفة الجمركية؛
- تتعهد الدول الأعضاء بتطبيق مبدأ الشفافية في تبادل المعلومات والبيانات والإجراءات ولوائح التبادل التجاري؛

[1]. المركز الوطني للسياسات الزراعية، **ورقة عمل حول متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، سوريا، 2004، ص 3.

- يتم التشاور بين الدول الأعضاء حول عدد من النشاطات الاقتصادية المرتبطة بتحرير التجارة وهي: الخدمات المرتبطة بالتجارة، التعاون التكنولوجي والبحث العلمي، تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، حماية الملكية الفكرية؛

- يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية أو أي خلاف حول تطبيق البرنامج التنفيذي.

تتشكل البنية المؤسسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي كجهة إشراف على تطبيق المنطقة وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، ويشارك في عضوية المجلس كافة الدول العربية، ويساعد المجلس في متابعة تطبيق المنطقة عدد من الأجهزة والمجالس الوزارية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة واللجان التنفيذية والمتابعة وفرق العمل، كلجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية ولجنة قواعد المنشأ، وتنظر لجنة التنفيذ والمتابعة في فض المنازعات عندما يُحال إليها خلافات في التطبيق بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة، ويتولى القطاع الاقتصادي في الأمانة العامة للجامعة، الأمانة الفنية للمنطقة ويساعد الأمانة الفنية في أداء مهامها المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية النوعية واتحادات القطاع الخاص العربي، ويتابع المجلس عملية التطبيق من خلال التقارير الدورية التي يتلقاها من الدول الأعضاء واللجان التابعة للمنطقة ومؤسسات القطاع الخاص والبعثات الميدانية ومناقشة قضايا التطبيق للمنطقة ضمن جداول أعمال دوراته العادية وغير العادية[1].

1 - 2 - دور المنطقة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: تمثل إذن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مبادرة عربية جماعية جديدة تسعى إلى إحياء الجهود التكاملية العربية التي فشلت طوال نصف قرن من الزمن قيل تأسيس المنطقة، وفي هذا الإطار حققت المنطقة العديد من المكاسب للاقتصاد العربي بما في ذلك القطاع الزراعي، وقد تمثلت فيما يلي:

1 - 2 - 1 - دور المنطقة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية: أسهمت المنطقة في تحقيق جملة من الانجازات الاقتصادية وتنوعت ما بين زيادة تدفقات التجارة الزراعية بين الدول العربية إلى تنمية تدفقات الاستثمارات الزراعية ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

أ- تنمية التجارة الزراعية البينية العربية: لقد مثل خيار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مكونا هاما في السياسات التجارية للدول العربية من أجل زيادة معدلات التبادل الزراعي البيني، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

[1]. معتصم سليمان، **العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي**، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، المغرب، 2008، ص 22.

أ - 1 - دور المنطقة في تنمية التبادل التجاري الزراعي البيني: تعمل المنطقة على توفير سوق عربية تكاملية أكثر اتساعا من الأسواق العربية القطرية الضيقة وأكثر استقرارا من السوق العالمية، وهي تجمع فضائل الخيارين المتاحين، إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في آن واحد، حيث تتيح المنطقة للدول العربية من جهة رفع درجة اعتمادها الذاتي الجماعي على المستوى العربي، ومن جهة أخرى تقليص درجة اعتمادها على السوق العالمية بإحلال السلع الزراعية العربية محل السلع الأجنبية المماثلة والمنافسة، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات الزراعية للدول العربية نحو السوق العربية بدلا من توجيهها نحو السوق الخارجية وتقليص حدة التقلبات السعرية التي تتعرض لها مما يوفر فرص النمو المستقر للتجارة الزراعية العربية البينية بدلا من التقلبات الشديدة التي تشهدها أسعار الصادرات في السوق العالمية، وهذه ميزة أساسية للمنطقة قلما تبحثها الأدبيات الاقتصادية التي تركز عادة على خسائر تحويل التجارة دون النظر إلى أهمية استقرار الأسعار التي يوفرها التكامل الاقتصادي والتي تزداد أهميتها في الدول النامية بشكل خاص، بالإضافة إلى ذلك يعد البرنامج التنفيذي للمنطقة بمثابة منهج إصلاح تجاري في السياسات التجارية والاقتصادية للدول الأعضاء، حيث يوجب على الدول العربية الأعضاء تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بينها، كما أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي نموذجا يتضمن إجراءات ومتطلبات تسهيل التجارة البينية من بينها متطلبات جمركية، متطلبات في مجال تسهيل النقل وغيرهما حيث أنجزت الدول العربية الأعضاء في المنطقة جزءا منه، إضافة إلى الأهمية الكبيرة المتوقعة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية المشتركة التي أقرتها القمة العربية بالكويت سنة 2009، وفي طليعتها مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية، وسيكون لهذا المشروع تأثير مباشر وغير مباشر على تسهيل التجارة الزراعية البينية، فضلا عن أهميته لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإنتاجية الموجهة إلى الأسواق العربية، صحيح أن النتائج الأساسية لهذا المشروع ستتجلى بعد إتمامه، لكن مجرد بداية تنفيذه سيرسل إشارات إيجابية وواضحة للقطاع الخاص تجاه الفرص الجديدة المتاحة أمامه للقيام بدور أفعل في مجال التكامل الاقتصادي والتجاري الزراعي العربي[1].

أ - 2 - تطور التبادل التجاري الزراعي البيني في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: أصبحت السلع الزراعية المتبادلة بين الدول العربية باستثناء جيبوتي، الصومال، موريتانيا والجزائر لا تخضع لأي رسوم جمركية وذلك مع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005، مع العلم أن الجزائر انضمت إلى المنطقة مطلع سنة 2009 كما أسلفنا سابقا.

[1]. معتصم سليمان، مرجع سابق، ص 31.

جدول رقم (4 - 1): تطور التجارة الزراعية البينية في تكتل (GAFTA)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

	2006	2007	2008
التجارة الزراعية العربية الخارجية	25,9	33,83	41,82
التجارة الزراعية الخارجية لأعضاء (GAFTA)	22,9	30,25	36,74
نسبة التجارة الزراعية الخارجية لأعضاء (GAFTA) إلى إجمالي التجارة الزراعية العربية الخارجية	% 88,39	% 89,43	% 87,86
التجارة الزراعية البينية لأعضاء (GAFTA)	3,94	5,77	2,17
نسبة التجارة الزراعية البينية لأعضاء (GAFTA) إلى إجمالي التجارة الزراعية الخارجية لأعضاء (GAFTA)	% 17,24	% 19,08	% 16,9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 29، السودان، 2009، صفحات متفرقة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التجارة الزراعية الخارجية لأعضاء (GAFTA) تمثل نسبة كبيرة تقارب 90 % من إجمالي التجارة الزراعية الخارجية العربية، وذلك لأنه إلى غاية سنة 2008 كانت المنطقة تضم 17 بلدا عربيا، وبالنسبة لقيم التجارة الزراعية البينية لأعضاء (GAFTA) نلاحظ نموها سنة 2007 بنحو 46 % عن سنة 2006، ولا يُتصور أن كل تلك الزيادة هي زيادة حقيقية أي زيادة في الكميات، بل جزء كبير من تلك الزيادة راجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة الأزمة المالية والغذائية مطلع سنة 2007، ثم انخفضت سنة 2008 قيمة التجارة الزراعية البينية لأعضاء (GAFTA) بنحو 60 % عن سنة 2007، ويعود هذا الانخفاض إلى عودة بعض الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات الحمائية التي نشأت بالتوازي مع عودة الحمائية الدولية، إضافة إلى التشدد في استخدام نظم مكافحة الإغراق بسبب المخاوف التي انتشرت عقب الأزمة العالمية، والواقع أن مساهمة التجارة الزراعية البينية لأعضاء (GAFTA) لم تكن تتجاوز 18 % من إجمالي التجارة الزراعية الخارجية لأعضاء (GAFTA) خلال الفترة (2006 - 2008)، ومع أن تلك النسبة تحسنت قليلا بحيث لم تكن تتجاوز عتبة 10 % خلال الفترة (2000 - 2005)، إلا أنها تبقى نسبة ضئيلة خاصة إذا تم مقارنتها مع بعض التكتلات الاقتصادية العالمية حيث تصل تلك النسبة إلى أكثر من 60 % كما في حالة الاتحاد الأوروبي، 30 % في تكتل (ASEAN) إضافة إلى ذلك تتباين الدول العربية فيما بينها في الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الزراعية الخارجية لها، حيث يرتبط ذلك بمدى توافر فائض من المنتجات الزراعية للتصدير وبالسياسات التسويقية التي تحدد حركة التجارة الزراعية الخارجية، كما أنه لا يزال اتجاه التجارة الزراعية العربية البينية يتميز بالتركيز على شريك أو شريكين فقط سواء في جانب الصادرات أو

الواردات، إضافة إلى عدم التكافؤ في مساهمة الدول العربية في التجارة الزراعية البينية، وعموما برغم الآثار الايجابية للمنطقة على حركة التجارة الزراعية العربية البينية إلا أنها كانت نابعة في معظمها من تحولات في تلك التجارة بأكثر من كونها محفزا لمزيد من الطاقات التجارية الناجمة عن تطورات في معدلات أو هياكل الإنتاج الزراعي.

وعلى ضوء النتائج السابقة التي وصلت إليها التجارة الزراعية البينية لأعضاء (GAFTA) نستطيع القول أنه أمام الدول العربية طريق طويل من أجل الوصول إلى تنمية التجارة الزراعية البينية، والذي يتطلب في البداية تفعيلا حقيقيا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال القضاء على معوقات هذا التفعيل.

أ - 3 - معوقات تنمية التبادل التجاري الزراعي العربي البيني في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: واجهت مسيرة تنمية التجارة الزراعية البينية العربية مجموعة من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التبادل الزراعي البيني، وبالرغم من انقضاء ست سنوات على انطلاقة المنطقة وتنفيذها من قبل الدول الأعضاء، إلا أن تنفيذ بنود وأحكام المنطقة يواجه بعض المشاكل والعراقيل التي ما زالت تؤثر على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة، ومن أبرز تلك المعوقات ما يلي[1]:

– الـــقيود غير الجمركية، حيث تمثل هذه القيود عقبة أساسية تسببت في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى، مثل المبالغة في إجراءات التفتيش الجمركي وإعادة التقييم الجمركي للسلع المستوردة وفرض قيود كمية ونقدية ومالية؛

– الإجراءات الإدارية والمتمثلة في الإجراءات الحدودية والتخليص الجمركي والفحص والتفتيش ومشاكل تطبيق شهادة المنشأ؛

– المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية، حيث منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعض الدول العربية استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواءمة أوضاعها الاقتصادية؛

– مشكلة قواعد المنشأ، حيث يتم حاليا العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي (القيمة المضافة) وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية، وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، إلا أن اللجنة وخلال ست اجتماعات لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافة الدول الأعضاء؛

[1]. رانية ثابت الدروبي، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص ص: 222 – 224.

– تماثل قواعد الإنتاج الزراعي في البلدان العربية، حيث أن توسيع التجارة الزراعية بين البلدان العربية يفترض أن يقوم على اختلاف ميزتها النسبية في الإنتاج الزراعي، ويمكن القول أن قاعدة الموارد الزراعية العربية تتسم بالتنوع النسبي سواء في المناخ أو الأراضي الزراعية أو وفرة المياه أو القوى العاملة، وعلى الرغم من هذا التنوع النسبي في قاعدة الموارد الزراعية، والتي يمكن معها الوصول إلى تنوع واسع في نمط المنتجات الزراعية الغذائية وفقا للميزة النسبية للإنتاج الزراعي، إلا أن العديد من النشاطات الزراعية في بعض البلدان العربية تنتج سلعا غذائية لا تؤهلها قاعدة مواردها الزراعية على تحقيق ميزة نسبية في إنتاجها، ولاسيما في بعض أصناف الحبوب، وقد أدت هذه التوجهات نحو الاكتفاء الذاتي المغالى فيه إلى تواضع التجارة الزراعية البينية العربية؛

– نقص المعلومات اللازمة للتجارة الزراعية البينية، حيث تعاني المؤسسات الإنتاجية من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية، إضافة إلى عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية، وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة، وعادة ما يتم اللجوء إلى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية؛

– صعوبة تنقل الأفراد بين الدول العربية وصعوبة منح التأشيرات.

وخلاصة القول يمكن الاستنتاج أن أوضاع التجارة الزراعية البينية العربية سواء من حيث سعاتها السوقية أو متضمناتها الاقتصادية لا تتناسب والممكنات الموردية الزراعية العربية، وأن إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية بالاتجاه التنسيقي أو التكاملي سيؤدي إلى تعظيم المنافع الاقتصادية الزراعية العربية في ظل النظام الاقتصادي العربي والعالمي الراهن، وعليه إذن فالدول العربية يمكنها تعظيم الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بشرط تفعيلها والعمل على تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي والذي تم إقراره بقمة الرياض عام 2007 والذي حُدّد عام 2015 كحد أقصى لاستكمال كافة متطلباته، تمهيدا للوصول للسوق العربية المشتركة مطلع سنة 2020، كما أكدت كذلك قمة الكويت والتي عقدت سنة 2009 على ضرورة الإسراع بخطوات الاتحاد، مع ضرورة قيام جامعة الدول العربية بدور المنسق والمراقب الذي يضمن استمرار الالتزام بأحكام بالمنطقة وتطبيقها.

ب - تنمية الاستثمارات الزراعية العربية البينية: اعتمدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إقامتها على المدخل التجاري الذي يستند إلى نظرية التجارة الدولية، التي تضع مجموعة من الفروض النظرية لعملها والتي من أهمها فرضية عدم حركية رأس المال والعمل، إذ أن حركية رأس المال تعمل على استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها دولة ما كوفرة الموارد الطبيعية أو القوى العاملة لصالح دولة أخرى لا تمتلك هذه المزايا لكنها تمتلك وفرة في رأس المال، ويحدث تحول في التخصص الإنتاجي بين الدول الأعضاء نتيجة لحركة رأس المال في المنطقة، ولما كانت الاستثمارات

المباشرة تشكل النسبة الأهم من حركة رأس المال الطويل الأجل فإن التدفقات الاستثمارية المباشرة بين الدول العربية تعتبر عنصرا مهما في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ب - 1 - دور المنطقة في تنمية تدفقات الاستثمارات الزراعية العربية البينية: ازداد اهتمام المستثمرين العرب عامة والزراعيين خاصة بتوسيع استثماراتهم الزراعية بعد إقامة المنطقة، للاستفادة من السوق العربية بدلا من الاهتمام فقط بعمليات التبادل التجاري السلعي،حيث نسجل هنا اتجاه المستثمرين الزراعيين العرب مؤخرا خاصة من السعودية والأردن إلى الاستثمار في القطاع الزراعي السوداني الغني بالموارد الزراعية من أراضي ومياه وثروة حيوانية، حيث من الممكن أن تؤدي هذه التطورات إلى تعميق التخصص الإنتاجي في الدول العربية الأعضاء بالمنطقة باتجاه المزايا النسبية وفقا لوفرة الموارد، وعندئذ ستكون حركة رأس المال باتجاه البلدان العربية التي تمتلك وفرة في الموارد، مثل المياه والأراضي الزراعية وغيرهما، والبلدان العربية التي تتوفر على التسهيلات الاستثمارية والتنوع الأكبر في قاعدتها الإنتاجية، هذا التنوع في القاعدة الإنتاجية سيعطي مزايا الاستفادة من وفورات الحجم والاستفادة من الترابطات الخلفية والأمامية للمشروعات الزراعية، وتستفيد اقتصاديات الدول المستقبلة للاستثمارات الزراعية بشكل أفضل كلما كانت قاعدتها الإنتاجية أكثر تنوعا وترابطا، حيث ستؤدي الاستثمارات الزراعية إلى زيادة القدرات الإنتاجية للدول المستقبلة للاستثمارات الزراعية والتوسع في صادراتها نحو السوق العربية، وفي نفس الوقت يستفيد اقتصاد الدولة الأم للاستثمارات الزراعية من توسع السوق بنقل فائض استثماراته أو الاستثمارات ذات الكلفة الأعلى أو التي لا تتوفر لها موارد نسبية إلى البلد المستقبل للاستفادة من مزاياه النسبية لتحقيق أرباح استثمارية يعجز عن تحقيقها في بلده الأم، لتحدث عملية إعادة تخصيص الموارد وتوزيع الاستثمارات وفق المزايا النسبية ومن ثم الإنتاج بتكاليف أقل في إطار المنطقة، ويحقق ذلك مكاسب اقتصادية لكافة الأطراف المستقبلة للاستثمار والبلد الأم ويوفر السلع للمستهلكين بأسعار أقل والشركات التي تمتلك قدرات استثمارية وقدرة على التوسع في الاستثمار للاستفادة من السوق الواسعة التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي التي يمكنها تحقيق أرباح إضافية من وفورات الحجم والإنتاج بتكاليف أقل سواء من الشركات المنافسة أو الإنتاج بتكاليف أقل مما هو متاح في سوقها الوطنية، والواقع أن حركة رأس المال لم تنفصل عن حركة السلع بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد استند البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الموقعة في قمة عمان الاقتصادية سنة 1980 كمرجعية قانونية لمعالجة الإشكالات التجارية والاستثمارية، وكإطار منظم لحركة رأس المال في إطار المنطقة، وبالتالي يوفر للمستثمرين العرب عامة والزراعيين خاصة مرجعية قانونية تنظم حركة السلع وحركة رأس المال وتوفر لهم الحماية والبيئة القانونية الملائمة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد أنشأت المنطقة آلية لفض المنازعات بين المستثمرين والأطراف

الحكومية العربية تضم محكمة الاستثمار العربية وآلية التوفيق والتحكيم لمعالجة المشاكل التطبيقية للاتفاقية، بالإضافة إلى وجود إطار مؤسسي لضمان الاستثمارات العربية في الدول العربية تتولى إدارته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي أنشاها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي سنة 1971، حيث تغطي ضماناتها كافة المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات الزراعية العربية، مثل المصادرة ومخاطر عدم السماح بإعادة رأس المال والأرباح المحققة لاستثماراته داخل المنطقة العربية، وعليه إذن تشكل منطقة التجارة الحرة العربية عامل استقرار يساعد المستثمرين الزراعيين العرب على اتخاذ القرار الاستثماري وتقليل مخاطر عدم التأكد، لما توفره من سوق واسعة ومعرفة متاحة للمستثمرين والمصدرين والمستوردين عن الأسواق العربية وتطورها وإمكانات نموها بحيث تسهل على الشركات الاستثمارية الزراعية التعامل فيما بينها في إطار المنطقة، وخفض كلفة الصفقات التجارية وتقليص مخاطر عدم التأكد وتقلبات الأسعار، ولقد تعاملت المنطقة منذ البداية بشكل ايجابي مع متطلبات المستثمرين في توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة لحركة استثماراتهم وحركة منتجاتهم السلعية في إطارها، واستوعبت أهمية العلاقة التبادلية بين توسيع السوق العربية وحركية رأس المال، وبينهما وبين مدى استجابة المستثمرين العرب لتوسيع السوق بزيادة استثماراتهم في إطار المنطقة والاستفادة من مزايا التخصص الإنتاجي وخفض تكاليف الإنتاج ووفورات الحجم لتكون السوق العربية عنصر جذب للاستثمارات الزراعية العربية[1].

ب - 2 - تطور التدفقات الاستثمارية الزراعية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تزامن مع قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حركية ملحوظة في التدفقات الاستثمارية بين الدول العربية الأعضاء، مع الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بحجم الاستثمارات العربية البينية تعاني شحا كبيرا فهي تقتصر على مجموعة قليلة من الدول العربية، إضافة إلى اختلاف البلدان التي تشملها تلك البيانات من عام إلى آخر، وهذا ما يجعل مقارنة حجم تلك الاستثمارات بين السنوات مهمة صعبة.

[1]. معتصم سليمان، مرجع سابق، ص ص: 38 - 41.

جدول رقم (4 - 2): تطور الاستثمارات الزراعية البينية في تكتل (GAFTA)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

	2005	2006	2007	2008
الاستثمارات البينية الإجمالية لأعضاء (GAFTA)	8267,46	6759	4300	12000
الاستثمارات الزراعية البينية لأعضاء (GAFTA)	160	350	1314	1000
نسبة الاستثمارات الزراعية البينية لأعضاء (GAFTA) إلى إجمالي الاستثمارات البينية لأعضاء (GAFTA)	% 1,94	% 5,4	% 30,5	% 8,2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد متفرقة.

نلاحظ من خلال الجدول تضاعف قيمة الاستثمارات الزراعية البينية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو ضعفين في سنة 2006 عنه في سنة 2005، ثم حوالي 4 أضعاف في سنة 2007 ثم انخفضت بنحو 23 % في سنة 2008 إلا أنها بقيت مرتفعة بالمقارنة مع سنتي 2005 و2006، وعلى الأغلب أن زيادة هذه التدفقات الاستثمارية هي نتيجة مباشرة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تضاعفت الطاقة الإنتاجية خلال تلك الفترة الزمنية، بسبب أن الذهنية الإنتاجية قد ترسخت في القطاعات الإنتاجية في الدول العربية من أجل التوسع في الطاقات الإنتاجية استجابة للتوسع في السوق السلعية العربية، إلا أن تدفقات الاستثمارات الزراعية العربية البينية تتسم بالتذبذب المستمر من سنة إلى أخرى، إضافة إلى تركزها حسب البلدان المضيفة في عدد محدود من الدول، كما أنها لا تتناسب مع الإمكانيات الموردية الزراعية العربية، ولا تتماشى مع مستجدات الوقت الراهن من الأزمات الغذائية والبيئية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي العربي وعلى إمدادات الغذاء عالميا، وجدير بالذكر أن قيمة الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة تزايدت خلال عامي 2007 و2008 وقد جاء هذا كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمحاصيل الغذائية ابتداء من سنة 2007، حيث اتجهت معظم الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي للاستثمار في القطاع الزراعي بهدف تقليص الفجوة الغذائية، وفي سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي محليا وعربيا، وتشير البيانات أن معظم الاستثمارات الزراعية البينية اتجهت إلى مصر، السودان والأردن[1].

[1]. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009**، الكويت، 2009، ص ص: 86 – 88.

ب - 3 - معوقات تنمية التدفقات الاستثمارية الزراعية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: هناك معوقات وعوامل كثيرة تقف حائلا أمام تحقيق الطموحات العربية في جذب وتوطين رأس المال العربي في القطاع الزراعي داخل الأقطار العربية ومن أهمها ما يلي[1]:

– إن السياسات العربية التشريعية في مجال الاستثمارات بما فيها الاستثمارات الزراعية هي سياسات متقلبة ومختلفة وحسب الحقب الزمنية والظروف السياسية التي تمر بها المنطقة العربية، وهذا التقلب أدى إلى تخوف أصحاب رؤوس الأموال العربية من استثمار أموالهم في المنطقة العربية وتفضيلهم الاستثمار في الدول الأجنبية، فالاستقرار التشريعي والقانوني يؤدي إلى تشجيع قيام الاستثمارات الكبرى في القطاعات المختلفة؛

– غياب الثقة في المناخ الاستثماري السائد في المنطقة العربية، والذي بلعب كعامل طارد للاستثمار، فغياب الثقة يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال العربية للخارج، وتفضيلها الاستثمار في خارج الوطن العربي، حيث تقتصر الاستثمارات الزراعية العربية البينية على بعض الاستثمارات الشكلية والوقتية وذات الربح السريع التي لا تتناسب مع المكانة الزراعية للوطن العربي؛

– عدم وجود قانون موحد وشامل وواضح يحدد شكل وأهداف الاستثمارات العربية في الدول العربية، بما فيها الاستثمارات الزراعية؛

– بعض الدول العربية تفرض قيودا على حرية تحويل ونقل أرباح المستثمر إلى الخارج، وفي بعض الأحيان تطالبه بتدوير الأرباح داخل البلد الذي يستثمر فيه؛

– الافتقاد إلى البنى التحتية اللازمة للاستثمارات الزراعية مثل إنشاء شبكات المواصلات والاتصالات المتطورة والكفؤة التي تربط الدول العربية مع بعضها البعض، وكذلك الكهرباء والطاقة والماء والأيدي العاملة المدربة بالإضافة إلى ضعف أساطيل النقل البحري والجوي والبري؛

– عدم التزام الدول العربية على نحو جاد بأحكام وتدابير اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية المصادق عليها في مؤتمر القمة في عمان سنة 1980.

1 - 2 - 2 - دور المنطقة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية: بجانب الأهداف الاقتصادية تم إدراج البعد الاجتماعي كذلك ضمن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أن يستمر ذلك بوتيرة أشد مع إقرار المنطقة الجمركية العربية الواحدة والسوق العربية المشتركة، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

[1]. فاروق تشام، **الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد**، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص ص: 47 – 48.

أ- تحقيق التنمية البشرية وتوفير فرص العمل: تم في سنة 2001 المصادقة على الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل للعقدين (2001 - 2021) من طرف مجلس وزراء العمل العرب باعتباره الهيئة العربية المعنية بشؤون العمالة والتشغيل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجاءت الإستراتيجية استكمالا لدعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق الأهداف التالية[1]:

- ربط تنمية الموارد البشرية العاملة في جميع القطاعات بأوجه التنمية البشرية الأخرى من دخل مجز وصحة مصانة ومعرفة متاحة ومشاركة مدعومة؛

- العناية بالتنمية البشرية للمجتمعات الحضرية والريفية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والنشر والبث الإعلامي، وتوجيه حصة هامة من المعونات العربية للاستثمارات الاجتماعية؛

- تشجيع وتحفيز الاستثمارات العربية في الأنشطة ذات الكثافة في العمل بما في ذلك تقديم تسهيلات ائتمانية وتأمينية وضريبية ترتبط بتوفير فرص عمل مجزية في شتى القطاعات الاقتصادية؛

- إنعاش التشغيل على مستوى المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والقروية؛

- إقامة صناديق وبرامج تشغيل وطنية في البلدان التي تصل فيها معدلات البطالة مستويات عالية والعمل على إنشاء صندوق تشغيل عربي يُعنى بدعم جهود البلدان العربية لتخفيف معدلات البطالة فيها؛

- دعم وتطوير الحرف الريفية التي يمكن أن تساهم فيها المرأة في محيطها الاجتماعي ومنها الحرف التقليدية وبعض مراحل الصناعات الغذائية ومدخلات الأدوية من الأعشاب البرية؛

- إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب المتعلقة بجميع القطاعات الاقتصادية في ضوء الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للمستقبل تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات الاقتصاد الجديد والاستثمار الأمثل للثروات الناضبة؛

- التعاون العربي الفعال في توثيق التدريب وتبادل التجارب والمناهج والخبرات، إضافة إلى الاستخدام الأمثل لطاقات التدريب على المستوى العربي من خلال المتابعة المستمرة لفرص التدريب وتشجيع التعاون الثنائي وشبه الجماعي والعربي لاستغلال طاقات التدريب المتاحة؛

- الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال برامج تنمية تؤدي إلى مزيد من توفير فرص عمل داخله وفى الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به والتوفيق بين تحديث هذا القطاع وصيانة فرص العمل فيه وفي الوقت نفسه زيادة فرص جذب المهارات العالية لهذا القطاع؛

- توفير مرونة أكبر في تنقل فئات من القوى العاملة خاصة أصحاب العمل وذوي الكفاءات العلمية في جميع التخصصات بين البلدان العربية؛

[1]. منظمة العمل العربية، **الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل**، مصر، 2003، ص ص: 8 - 24.

- بذل جهود مشتركة لرفع كفاءة القوى العاملة خاصة في المشروعات العربية المشتركة العاملة في جميع القطاعات لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق تقسيم مجد للعمل العربي. وأما فيما يخص آليات تنفيذ الإستراتيجية فهي كالتالي[1]:

- إنشاء مجالس وطنية عليا أو هيئات مستقلة عليا لتنمية القوى العاملة والتشغيل؛

- تأسيس هيئة عربية تنسيقية بين المراكز الوطنية المعنية بشؤون الموارد البشرية والعمل في البلدان العربية؛

- التنسيق مع منظمات العمل العربية المشتركة والاتحادات والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة والمناسبة لتكامل الجهود العربية لتحقيق مرامي الإستراتيجية.

ب- تحقيق الأمن الغذائي العربي: لقد أسفرت اجتماعات القمة العربية المنعقدة بالكويت سنة 2009 على إطلاق بعض المشاريع تستهدف أساسا تحقيق الأمن الغذائي العربي في أعقاب أزمة الغذاء العالمية الأخيرة ومن تلك المشاريع نذكر ما يلي:

- إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وذلك انطلاقا من إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية 2008، الذي أصدره مجلس وزراء الزراعة العرب بصفته الهيئة العربية المعنية بشؤون الزراعة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد تم إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي سنة 2010، وتتحدد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي[2]:

- ✓ زيادة قدرة الدول العربية المشمولة بهذا المشروع في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت)، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية؛
- ✓ التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع المذكورة، وتوفير جانب منها لدعم وتعزيز الاستثمار في مشروعات تحسين أوضاع الأمن الغذائي من تلك السلع؛
- ✓ إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة؛
- ✓ الحفاظ على استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية وذلك بتحقيق الاستقرار في إمدادات الغذاء لكافة فئات السكان، وإتاحته بأسعار ملائمة. ومن ثم يتضمن المشروع المكونات والأطر التالية[3]:

❖ الإطار السلعي، حيث يتركز اهتمام المشروع على المجموعات والسلع التالية: مجموعة حاصلات الحبوب وبخاصة كل من القمح والشعير والأرز، المحاصيل السكرية والتي تشمل كلا من قصب السكر والشمندر السكري، محاصيل البذور الزيتية وبخاصة كلاّ من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس، وإلى جانب

[1]. منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص ص: 26 - 29.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، السودان، 2010، ص ص: 5 - 6.

[3]. نفس المرجع السابق، ص ص: 4 - 5.

الأهمية الغذائية لهذه المجموعات باعتبارها من بين سلع الغذاء الرئيسية للطبقات العريضة من السكان في كل الدول العربية، فإنها من المنظور الإنتاجي ومن منظور أوضاع الفجوة والاكتفاء الذاتي تمثل أهم المجموعات إنتاجا واستيرادا؛

- ❖ الإطار الجغرافي، حيث يشتمل هذا المشروع في إطاره الجغرافي على مجموعة من الدول العربية التي تم تحديدها وفق مجموعة من الأسس والاعتبارات العلمية والموضوعية، وقد شملت هذه المجموعة كلا من: تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، مصر، المغرب واليمن؛
- ❖ الإطار الزمني، حيث يضم الإطار الزمني لهذا المشروع ثلاث مراحل، أولى تلك المراحل ذات مدى زمني قصير يمتد لخمس سنوات منذ بدء تنفيذ المشروع، وذلك ما بين عامي 2011 و2016 وتضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية بمعدلات مستهدفة دعم الأمن الغذائي العربي، وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة متوسطة المدى بعد المرحلة الأولى، وذلك حتى عام 2020، وتتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد إلى مجالات تنموية أوسع نطاقا لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها ووفق أسس فنية، بينما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طويلة المدى يمتد أفقها الزمني حتى عام 2030، وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الاستمرارية والاستدامة، وفي الأخير يُتوقع أن يسفر المشروع خلال مراحله الثلاث بصورة متراكمة، عن تحقيق زيادة مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20,4 مليون طن، و6,3 مليون طن من الأرز، و26 مليون طن من المحاصيل السكرية، وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية.

– إطلاق مشروع المخزون الاستراتيجي العربي من محاصيل الحبوب والزيوت النباتية على إثر الأزمة الغذائية العالمية الأخيرة وذلك خلال قمة الكويت سنة 2009، ويشمل المخزون جملة من محاصيل الأمن الغذائي العربي ويأتي في مقدمتها الحبوب والزيوت النباتية، على أن يسبقه أولا سرعة العمل على تحسين الإنتاج القطري والقومي من السلع الغذائية خاصة في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وفي إطار تحقيق غاية المخزون الاستراتيجي كبوابة للأمن الغذائي، فإن العمل جار لتحقيق ما يلي[1]:

- ✓ تطوير نظام للمخزون الاستراتيجي وإدارته في حالة الطوارئ والكوارث والأزمات المحلية والإقليمية والقومية؛
- ✓ المباشرة في إنشاء صوامع غلال جديدة وبسعة تخزينية كافية لتأمين حاجة الدول العربية أثناء الأزمات؛
- ✓ تنويع وزيادة عدد وطاقة استيعاب المنافذ والموانئ البحرية؛

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تطوير سياسات ونظم المخزون الاستراتيجي من محاصيل الحبوب والزيوت النباتية في الوطن العربي**، السودان، 2009، ص 61.

✓ إنشاء شبكة معلومات الأمن الغذائي العربي لتوفير المعلومات فيما يتعلق بكميات الإنتاج الزراعي، الاستهلاك الغذائي وغيرهما من المعلومات اللازمة لحسابات المخزون الاستراتيجي.

ج- تحقيق أمان الغذاء العربي: تختلف حالة وأداء نظم سلامة الأغذية في الدول العربية اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، حيث يُلاحظ أن البلدان العربية قد بلغت مراحل متباينة من حيث تطوير وتفعيل نظم سلامة الأغذية، ففي السنوات الأخيرة اتخذ عدد متزايد من هذه البلدان خطوات لتحديث ودعم النظم والبنى التحتية للرقابة على الأغذية ولإدخال تحليل المخاطر في المناهج المتبعة في هذا المجال، وتأتي منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لتؤكد أهداف السلامة الغذائية في الوطن العربي، فقد تضمن برنامجها التنفيذي التأكيد على الاهتمام بسلامة الأغذية المتداولة على المستوى القطري وكذا المتبادلة على المستوى العربي، وقد اهتدى البرنامج إلى وضع مواصفات قياسية موحدة للسلع الغذائية المتبادلة تركز على مبادئ الجودة والأمان وخلو السلع من الملوثات والمواد الكيميائية المؤثرة على صحة الإنسان، وفي ذات السياق تم الاتفاق على خطة عمل عربية لتعزيز سلامة الأغذية وتجارتها في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، حيث ينبغي على الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي[1]:

- زيادة وعي صانعي السياسات وأصحاب القرار بأهمية سلامة الأغذية وجودتها لحماية المستهلكين، وتجارة الأغذية، وينبغي العمل على تنفيذ ذلك من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل والحملات الإعلامية الموجهة إلى كبار المسؤولين الحكوميين وصانعي الأغذية ووسائل الإعلام ورابطات المستهلكين؛

- استعراض وتحسين الإطار المؤسسي لسلامة الأغذية على المستوى القطري لزيادة الكفاءة والحد من الازدواجية وتوضيح أدوار ومسؤوليات المؤسسات ذات الصلة؛

- إنشاء إطار قانوني وتنظيمي قوي وملائم لجودة الأغذية وسلامتها؛

- وضع إستراتيجية عربية لسلامة الأغذية تقوم على نهج كلي يمتد من المزرعة إلى طبق الطعام، ويشمل كل الأطراف المعنية (المسؤولين الحكوميين وصانعي الأغذية ووسائل الإعلام ورابطات المستهلكين)؛

- تحديث وتقوية ومساندة قدرات وحدات التفتيش على الأغذية؛

- الارتقاء بقدرات مختبرات الرقابة على الأغذية لمساندة أنشطة الرصد والامتثال والتنفيذ التي تضطلع بها وحدات مراقبة الأغذية.

1 - 2 - 3 - دور المنطقة في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية: تضمّن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التأكيد على إدراج البعد البيئي واعتباره جزء لا يتجزأ من المنظومة التنموية لعمل المنطقة، وقد أسفر هذا عن ما يلي:

[1]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير عن المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى: سلامة الأغذية والتجارة الدولية**، روما، ايطاليا، 2004، ص 61.

– استبعاد مجموعة من السلع بحيث لا يطبق عليها البرنامج التنفيذي للمنطقة وتنقسم تلك السلع إلى مجموعات رئيسية، تضم المجموعة الأولى السلع التي تشمل أجزاء من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، وذلك بهدف حمايتها من الانقراض تماشيا مع الاتفاقيات الدولية في هذا الخصوص، بينما تضم المجموعة الثانية الكيماويات الخطرة والمبيدات الضارة وهذا يرجع إلى تأثيرها الضار على الماء والهواء وطبقة الأوزون، وأما المجموعة الثالثة فتضم المنتجات الزراعية المعدلة وراثيا، وذلك لما لهذه المنتجات من الآثار السلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان كذلك[1]؛

– الموافقة على البرنامج الإقليمي لبناء القدرات التجارية والبيئية في المنطقة العربية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وقد جاء نتيجة سلسلة من المشاورات بين الدول العربية بالمشاركة مع منظمات إقليمية وشملت ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتم اعتماده سنة 2003، ويهدف هذا البرنامج إلى بناء القدرات في صياغة السياسات التجارية والبيئية وتطبيق هذه السياسات والتفاوض بشأنها، وتعزيز التفاهم حول المسائل التجارية والبيئية التي تؤثر على تنافسية السلع العربية وزيادة قدرة المنتجين والمستهلكين في المنطقة العربية للاستجابة للمسائل التجارية والبيئية بطريقة فعالة[2]؛

– الموافقة سنة 2010 على الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية للفترة (2010 - 2030) من طرف المجلس الوزاري العربي للمياه سنة 2010 باعتباره الهيئة العربية المعنية بشؤون المياه في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتهدف إلى تعزيز متطلبات تحقيق الأمن المائي والمحافظة على الموارد المائية في المنطقة العربية[3]؛

– اعتماد مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية سنة 2001 من طرف المجلس الوزاري العربي للبيئة باعتباره الهيئة العربية المعنية بشؤون البيئة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث دعت المبادرة إلى العمل على أعلى المستويات للترويج واستقطاب الدعم اللازم لها، والإسراع بتنفيذ المبادرة في شقها الوطني في كافة القطاعات الاقتصادية من خلال المؤسسات المعنية بالبيئة واللجان الوطنية ذات العلاقة[4]؛

– صدور إعلان أبو ظبي حول مكافحة التصحر عن مجلس وزراء الزراعة العرب سنة 2002، وقد أكد الإعلان على التزام الدول العربية باتخاذ مجموعة من التدابير والآليات التي تدعم مكافحة التصحر في الوطن العربي، وتنسيق الجهود لتفعيل العمل العربي المشترك لأجل تسخير الطاقات وتوفير البيئة الملائمة الفنية والتشريعية والمؤسسية، بالإضافة إلى

---

[1]. بهجت أبو النصر، **الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، ندوة حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، مصر، 2007، ص 7.

[2]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاعتبارات البيئية في التجارة العربية البينية**، نيويورك، 2006، ص 17.

[3]. جامعة الدول العربية، **تقرير عن الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه**، القاهرة، مصر، 2010، ص 45.

[4]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2008**، السودان، 2008، ص 42.

التنسيق والتعاون في مجالات إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية وبناء القدرات في مختلف التخصصات الزراعية والبيئية ذات الصلة بقضايا مكافحة التصحر وإعطاؤها اهتماما أكبر[1].

2- إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005): من أجل استشراف مستقبل أكثر ازدهارا للزراعة العربية، ودفعا لها لمزيد من التطوير والتحديث التقني، والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة، وتعزيزا للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، فقد أصدر القادة العرب في قمة تونس سنة 2004 بيانا حول التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، وقد دعا هذا البيان لتنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار إستراتيجية تنموية زراعية عربية، تدعم مسارات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

2 - 1 - نشأة إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة: إدراكا وقناعة من القادة العرب بأهمية أن يكون للعمل العربي المشترك في المجالات الزراعية إطار استراتيجي طويل الأجل، فقد أصدروا في قمة الجزائر سنة 2005 قرارا يقضي بتكليف وزراء الزراعة العرب بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) بما يحقق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والوفاء بالاحتياجات الغذائية العربية، ووفاء بهذا الالتزام التاريخي فقد قام وزراء الزراعة العرب بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) بالاستعانة بلجان متخصصة من الدول الأعضاء، وخبرات عربية ودولية، وتُوّجت هذه الجهود بقرار القمة العربية بالموافقة على الإستراتيجية في اجتماعها بالرياض سنة 2007، واعتبارها جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ثم دعوة أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك إلى الشروع في تنفيذ الإستراتيجية بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة، وتقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، وقد تحددت الرؤية المستقبلية للإستراتيجية في الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي[2]. وينبثق عن تلك الرؤية تحقيق خمسة أهداف رئيسية طويلة الأجل وهي كالتالي[3]:

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية؛
- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة؛
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان؛
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية؛

[1]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **البيئة في السياق عبر الحدودي في منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة**، نيويورك، 2005، ص 39.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025**، السودان، 2007، ص 19.

[3]. نفس المرجع السابق، ص 20.

- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

2 - 2 - دور الإستراتيجية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: في إطار الرؤية المستقبلية وتحقيقا للأهداف المقترحة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، تمت بلورة البرامج التي تحدد مجالات وأولويات العمل وبما يخدم تحقيق أهداف التنمية الزراعية العربية المستدامة، وعموما تصنف هذه البرامج إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى تشمل البرامج ذات الطابع القطري والتي يتم تنفيذها من طرف الدول بالتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الوطنية ذات العلاقة، وفي إطار الخطط والبرامج التنموية لكل دولة وفقا لخصوصيتها، والمجموعة الثانية تضم البرامج ذات الطابع القومي أو المشترك والتي يُكلف بتنفيذها مؤسسات العمل العربي المشترك حسب اختصاص كل منها أو بالتعاون والتنسيق فيما بينها، على أن يكون التنفيذ بتنسيق كامل مع المؤسسات المختصة على المستوى القطري، وفي صورة مشروعات يتم إدراجها في خطط مؤسسات العمل العربي المشترك، وبطبيعة الحال سوف يقع جزء كبير من مسؤولية تنفيذ تلك البرامج على عاتق الأقطار العربية، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

2 - 2 - 1 - دور الإستراتيجية في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية: تضمنت الإستراتيجية العديد من البرامج تهدف من ورائها تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية، وذلك من خلال المجالات التالية:

أ- تطوير تقانات الزراعة العربية: تضمنت الإستراتيجية العديد من البرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بتطوير تقانات الزراعة العربية، ومن بين تلك البرامج نذكر ما يلي[1]:

- برنامج تطوير تقانات الموارد المائية، يهدف إلى تحسين نظم الري، تطوير تقانات حصاد المياه، تطوير تقانات تحلية المياه، تطوير تقانات معالجة المياه وتطوير تقانات نقل وتوزيع المياه؛

- برنامج تطوير تقانات إنتاج الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، يهدف إلى تطوير تقانات استنباط الأصناف عالية الإنتاجية وتحسين السلالات الحيوانية؛

- برنامج تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية، يهدف إلى تطوير تقانات مكافحة الآفات ووقاية النبات، تطوير تقانات إعداد الأرض للزراعة وخدمة المحاصيل، مشروعات تطوير تقانات تجهيز الأعلاف الحيوانية؛

- برنامج تطوير تقانات الثروة السمكية، يهدف إلى توطين الأساليب الحديثة في الصيد البحري، تطوير أساليب الصيد في البحيرات والأنهار الداخلية وتوطين الأساليب المتطورة في الاستزراع السمكي؛

- برنامج تطوير التقانات الحيوية، يهدف إلى تطوير تقانات زراعة الأنسجة وتطوير تقانات الهندسة الوراثية؛

- برنامج تنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة، يهدف إلى تنسيق سياسات تأهيل الكفاءات البحثية، إعادة تأهيل البنية التحتية البحثية، اختيار وأقلمة التقانات المنقولة ومتابعة وتقييم البرامج البحثية الزراعية العربية.

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025**، مرجع سابق، ص ص: 22 - 25.

ب- تنمية الاستثمارات الزراعية العربية: تضمنت الإستراتيجية العديد من البرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بتنمية الاستثمارات الزراعية العربية، ومن بين تلك البرامج نذكر ما يلي[1]:

- برنامج تطوير مناخ الاستثمار الزراعي، يهدف إلى تطوير البنية التحتية في مناطق الاستثمار الرئيسية، زيادة فاعلية مؤسسات الاستثمار الزراعي والحد من مخاطر الاستثمار الزراعي؛

- برنامج تحديد فرص الاستثمار الزراعي والترويج لها، ويهدف إلى تحديد فرص الاستثمار الزراعي الملائمة وترويج فرص الاستثمار الزراعي؛

- برنامج تنسيق سياسات استثمار الموارد المشتركة، ويهدف إلى تنسيق سياسات المخزونات المائية الجوفية والأحواض السطحية العربية المشتركة وتنسيق سياسات المصائد السمكية البحرية للدول العربية المتشاطئة؛

- برنامج تنسيق سياسات الاستثمار، ويهدف إلى تنسيق السياسات العربية المتعلقة بجذب الاستثمار الزراعي وتنسيق السياسات المتعلقة بالتمويل وضمان الاستثمار الزراعي.

ج- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية: تضمنت الإستراتيجية العديد من البرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، ومن بين تلك البرامج نذكر ما يلي[2]:

- برنامج تطوير المواصفات والمقاييس للمنتجات الزراعية العربية، ويهدف إلى تحديد مواصفات موحدة للمنتجات الزراعية العربية وتدعيم مؤسسات التوحيد القياسي؛

- برنامج متابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها، ويهدف إلى إقامة وحدات تحليل ومتابعة لمنظمة التجارة العالمية وتطوير التشريعات والقوانين اللازمة للمواءمة مع المتغيرات العالمية.

د- تنمية التجارة البينية الزراعية العربية: تضمنت الإستراتيجية العديد من البرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بتنمية التجارة البينية الزراعية العربية، ومن بين تلك البرامج نذكر ما يلي[3]:

- برنامج تطوير تسهيلات التجارة البينية الزراعية العربية، ويهدف إلى تحسين تسهيلات التجارة الزراعية وتطوير البنى التسويقية؛

- برنامج تعزيز القدرات التسويقية للمزارعين، ويهدف إلى ربط المنتجين الزراعيين بالأسواق المحلية والعربية وتدعيم الخدمات التسويقية الموجهة للمزارعين؛

---

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025**، مرجع سابق، ص ص: 33 - 35.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 35 - 37.

[3]. نفس المرجع السابق، ص ص: 37 - 38.

- برنامج تنسيق سياسات وتشريعات التجارة الخارجية الزراعية، ويهدف إلى تنسيق وتوحيد التشريعات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد وفض المنازعات التجارية وتنسيق السياسات والتشريعات المساعدة في تنمية التجارة البينية الزراعية في السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج.

ه- تنمية القدرات البشرية الزراعية العربية: تضمنت الإستراتيجية العديد من البرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بتنمية القدرات البشرية الزراعية العربية، ومن بين تلك البرامج نذكر ما يلي[1]:

- برنامج تنمية المهارات في مجالات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي، ويهدف إلى تطوير القدرات العربية في مجال صياغة وتحليل السياسات الزراعية، تطوير قدرات التفاوض والتحكيم الدولي في مجال الزراعة؛

- برنامج تعزيز قدرات الإرشاد الزراعي المتخصص، ويهدف إلى إعداد المرشدين الزراعيين المتخصصين، تطوير نظم وإعادة هيكلة مؤسسات الإرشاد الزراعي وتطوير وسائل الاتصال وأساليب الإرشاد الزراعي.

2 - 2 - 2 - دور الإستراتيجية في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية: بجانب تركيز الإستراتيجية على الجوانب الاقتصادية، فقد راعت كذلك الجوانب الاجتماعية في إعداد برامجها التنموية، وذلك كما يلي:

أ- الحد من الفقر الريفي العربي: تضمنت الإستراتيجية العديد من البرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر في الريف العربي، ومن بين تلك البرامج نذكر ما يلي[2]:

- برنامج تخفيف معدلات الفقر في الريف العربي، ويهدف إلى تمديد شبكات الأمان الاجتماعي نحو الريف العربي وتكثيف الدراسات والبحوث في مجال حل مشكلات الفئات الريفية الفقيرة؛

- برنامج تعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف العربي، ويهدف إلى تنمية المشروعات الريفية لمصلحة الفئات الفقيرة وتوفير إقراض ريفي صغير ومتناهي الصغر؛

- برنامج الحد من المخاطر في الزراعة، ويهدف إلى تمديد شبكات التأمين والتكافل الزراعي نحو الريف العربي وإنشاء صناديق موازنة الأسعار الزراعية لتغطية المخاطر الناشئة عن انخفاض الأسعار الزراعية.

ب- تحقيق أمان الغذاء العربي: تضمنت الإستراتيجية العديد من البرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف المتعلقة بتحقيق أمان الغذاء في المنطقة العربية، ومن بين تلك البرامج نذكر ما يلي[3]:

- برنامج تنسيق سياسات مكافحة الأمراض والأوبئة، ويهدف إلى تنسيق السياسات العربية لمكافحة الأمراض والأوبئة العابرة للحدود؛

---

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025**، مرجع سابق، ص ص: 45 - 47.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 48 - 51.

[3]. نفس المرجع السابق، ص 43.

– برنامج تنسيق وتوحيد التشريعات والإجراءات العربية المتعلقة بسلامة الغذاء شاملة تدابير الصحة والصحة النباتية والحجر الزراعي والحجر البيطري ومواءمتها مع المتغيرات الدولية.

2 - 2 - 3 - دور الإستراتيجية في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية: لم تهمل الإستراتيجية الجوانب البيئة، فقد كان للبرامج البيئية نصيبها من اهتمامات الإستراتيجية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[1]:

– برنامج مكافحة التصحر، ويهدف إلى توفير النظم الأكثر كفاءة لرصد ومراقبة ظاهرة التصحر على المستوى العربي؛

– برنامج إدارة المهددات والكوارث الطبيعية، ويهدف إلى توطين نظم وآليات الرصد والتنبؤ بالكوارث الطبيعية وتوطين نظم المعلومات الجغرافية؛

– برنامج الحفاظ على الموارد والأصول الوراثية، ويهدف إلى إنشاء بنوك الجينات الوراثية النباتية والحيوانية وإقامة المحميات الطبيعية؛

– برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويهدف إلى دعم التكامل المؤسسي في إدارة المياه، وضع أسس الإدارة السليمة للمخزونات والأحواض السطحية المائية المشتركة والتنسيق على مستوى إدارة الموارد السمكية والأحياء المائية بين الدول المتشاطئة؛

– برنامج تنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية، ويهدف إلى تعزيز الخدمات الإرشادية في المناطق الرعوية وتنظيم إدارة موارد الغابات والمحميات الطبيعية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الإقليمية العربية

بجانب المحاولات التكاملية الجماعية العربية التي قامت في إطار جامعة الدول العربية، شهدت المنطقة العربية العديد من التجارب التكاملية الثنائية والمتعددة خارج نطاق الجامعة وإشرافها، ولكن تعثرت وتوقفت كل تلك الاتفاقيات دون أن تحقق انجازات ملموسة في اقتصاديات الدول العربية الأعضاء، إلا أنه تبرز تجربة التكامل الاقتصادي الزراعي بين السودان ومصر سنة 1974 كتجربة عربية ثنائية حققت العديد من الانجازات الملموسة في فترة سريانها قبل أن تتوقف هي الأخرى ويتم تجميدها، وسيتم في هذا السياق تفصيل هذه التجربة أكثر.

الفرع الأول: نشأة التكامل الاقتصادي الزراعي بين السودان ومصر

جاء منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في فيفري 1974 ليبين للمرة الأولى العلاقات الخاصة بين البلدين، ومنذ توقيع المنهاج بدأ إنشاء الأجهزة واللجان المشتركة بين القطرين، وأخذت تلك العلاقات

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025**، مرجع سابق، ص ص: 52 – 55.

تنمو حتى شكلت بانعقاد المؤتمر البرلماني المشترك في أكتوبر 1977 بنيانا تنظيميا مركبا تحكمه قنوات عديدة تربط الأجهزة التشريعية والتنفيذية المصرية والسودانية، وجسورا ممتدة بين القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية للبلدين، وفضلا عن اجتماعات القمة المصرية السودانية مثلت اللجنة الوزارية العليا المشتركة قمة السلطة التنفيذية للبلدين، وضمت اللجنة السياسية العليا المشتركة ممثلي التنظيمين السياسيين في البلدين، هذا إلى جانب ثمانية لجان فنية متخصصة على المستوى الوزاري والخبراء تعمل في إطار اللجنة الوزارية العليا، وعدد من الشركات والهيئات المشتركة تعمل في مجالات اقتصادية مختلفة، أبرمت أكثر من عشرين من الاتفاقيات والبروتوكولات وبرنامج العمل التنفيذي في شتى مجالات العمل التكاملي ويتابع هذا كله عن كثب وزير مختص وأمانة عامة لشؤون التكامل في كل من القاهرة والخرطوم[1]. وفي اجتماعها الأول بالإسكندرية في أوت 1974 حددت اللجنة الوزارية العليا الإطار العام لنشاطها وأقرت الأهداف العامة من وراء التكامل الاقتصادي بين البلدين وتمثلت فيما يلي[2]:

- تجنيد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية في البلدين من أجل التقدم والرخاء للشعبين المصري والسوداني؛
- تعميق وتطوير الروابط بين الشعبين في كافة المجالات؛
- وضع منهاج عمل تفصيلي لخطط التكامل في كافة المجالات يتفق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من القطرين الشقيقين؛
- تحقيق الترابط بين البرامج القطاعية الجاري تنفيذها في إطار العمل المشترك مع تحديد الأوليات والمشروعات المكملة لتنفيذ هذه البرامج؛
- اختيار أسس المشروعات التي تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدولتين؛
- إقرار بتنفيذ المشروعات المشتركة التي تثبت الدراسات جدواها الاقتصادية وأهمية قيامها.

الفرع الثاني: حصيلة التكامل الاقتصادي الزراعي بين السودان ومصر

قامت اللجان الفنية في دراساتها واجتماعاتها على مدى عدة سنوات بالتعرف على المشروعات الرئيسية التي تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي في عدد من القطاعات الرئيسية، وتم وضع إستراتيجية التكامل الاقتصادي بين البلدين، بحيث شملت الإستراتيجية معظم المجالات الاقتصادية، وقد نال القطاع الزراعي نصيبه من هذه الإستراتيجية التكاملية بين البلدين، وقد اقترحت اللجان الفنية العديد من الأنشطة والمشروعات الزراعية التي تمت دراستها خلال المرحلة (1978 - 1982)، وعموما تلخصت حصيلة التكامل بين البلدين في المجالات التالية:

[1]. علي عثمان أبو عفان، **التكامل الاقتصادي السوداني المصري**، ندوة حول التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، السودان، 1989، ص ص: 79 – 80.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 80.

1- في مجال تنمية الإنتاج الزراعي: تمثلت الانجازات فيما يلي[1]:

– قيام الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي، وتحددت أغراض الشركة في القيام بدراسة وتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلدين في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي وقد باشرت الشركة أعمالها سنة 1976 وكانت بداية أعمالها البدء في تنفيذ مشروع زراعة آلية مطرية بمنطقة الدمازين بالسودان، استهدف المشروع تعمير مليون فدان يُركز فيها على إنتاج الحبوب الزيتية والذرة الرفيعة كما امتد نشاط الشركة إلى مجالات الإنتاج الحيواني والسمكي والخضر والفاكهة والتصنيع الزراعي؛

– إنشاء مشروع إنتاج اللحوم والأعلاف المركزة، حيث تم إجراء دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع إنتاج اللحوم والأعلاف المركزة بالسودان ثم تمت الموافقة عليه من اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادي بين البلدين؛

– إنشاء مشروع لإنتاج الزيوت الغذائية وزيوت التصنيع، يعتمد أولا على زراعة المحاصيل الزيتية المطلوبة ثم تصنيع إنتاجها الذي يتمثل في إنتاج الزيوت.

2- في مجال تنمية الاستثمارات والتجارة الزراعية البينية: تمت الموافقة على عدد من الإجراءات التي تساعد على تسهيل التدفقات الاستثمارية والتجارية الزراعية بين البلدين وشملت ما يلي[2]:

– التوسع في تطبيع تجارة الحدود وزيادة قيمة مبلغ السلع الزراعية المتبادلة؛

– تبادل وثائق التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج العربي؛

– تسوية الأموال المصادرة بالسودان بتوقيع اتفاقية التعويضات؛

– إصدار التعليمات اللازمة بإعفاء الرعايا المصريين والسودانيين من التزامهم بتحويل مقررات النقد الأجنبي كشرط لدخولهم أراضي الدولتين؛

– تدريب أعداد من العاملين بوزارة التجارة والتموين السوداني على أعمال التجارة الداخلية بوزارة التجارة والتموين بمصر.

3- في مجال تنمية الموارد المائية وصيانتها: تم إنجاز المشروعين التاليين[3]:

– تأسيس الشركة الإفريقية العربية للمياه الجوفية المحدودة في ديسمبر 1980 بين هيئة توفير المياه والتنمية الريفية (حاليا الإدارة القومية للمياه) بالسودان والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية بمصر برأسمال قدره مليون جنيه سوداني، للقيام بأعمال المياه الجوفية بمصر والسودان وحفر الآبار ونظافتها وصيانتها وتركيب مستودعات المياه والأنابيب وإنشاء محطات المياه وفحص الصفات الجيولوجية للمياه؛

---

[1]. علي عثمان أبو عفان، مرجع سابق، ص ص: 88 – 90.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 85.

[3]. نفس المرجع السابق، ص ص: 89 – 90.

– إنشاء الشركة السودانية المصرية لمشروعات الري والإنشاءات سنة 1975 بهدف القيام بأعمال الحفريات لمشروعات الري والصرف وأعمال تهذيب مجاري الأنهار وتشييد منشآت الري والطاقة الكهربائية وأية أعمال مدنية مشابهة برأسمال اسمي بلغ 2 مليون جنيه سوداني مناصفة بين البلدين.

4- في مجال الصحة النباتية: تم إنشاء شركة مشتركة للرش الزراعي بالطائرات لاستخدامها في مقاومة الآفات الزراعية والتسميد وبعض الخدمات الأخرى وذلك برأسمال مشترك وقوام المشروع 120 طائرة زراعية[1].

الفرع الثالث: تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الزراعي بين السودان ومصر

كما هو واضح في السرد السابق فإن إستراتيجية التكامل الاقتصادي الزراعي قد حوت خطط وبرامج ومشروعات طموحة فاقت قدرات البلدين بكثير، وبالتالي فإن ما تم إنجازه لا يتناسب مع هذه الطموحات حيث تحققت في ظله بعض الإنجازات في ميادين مختلفة ورأت النور بعض المشروعات المشتركة، وقد تعرضت هذه التجربة لكثير من المعوقات كان أبرزها عدم كفاية التمويل اللازم لدعم واستمرار سريان الإجراءات والقيود التي حالت دون سهولة انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدين، بالإضافة إلى ضعف أجهزة التكامل، وانشغال المسؤولين في البلدين عن الأهداف الاقتصادية والتنموية وتركيزهم على الأمور السياسية والأمنية، واستمر هذا القصور وعدم تحقيق أي قسط وافر من الأهداف إلى أن جاءت الانتفاضة الشعبية في أفريل 1985 التي أعاقت النظام القائم في السودان آنذاك والذي كان طرفا في ميثاق التكامل وعليه بدأت حالة النفور بين البلدين بسبب المطالبة بتسليم الرئيس السابق وبعدها أخذ كل من البلدين في تجميد أجهزة التكامل وقد بادرت مصر بهذا الإجراء وبعدها أصدر مجلس الوزراء السوداني القرار والخاص بالموافقة على تجميد أجهزة التكامل هو الآخر[2].

المطلب الثالث: المنظمات والشركات الزراعية العربية المشتركة

تم إنشاء الكثير من المنظمات والشركات العربية المشتركة في العقود الماضية تحت إشراف جامعة الدول العربية، منها ما يعمل في القطاع الزراعي والباقي يعمل في مجالات أخرى، وسنولي الاهتمام بالمنظمات والشركات العاملة في القطاع الزراعي فقط.

الفرع الأول: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1970)

1- نشأة المنظمة العربية للتنمية الزراعية: أُنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموجب اتفاقية صادق عليها مجلس جامعة الدول العربية في مارس 1970، وهي من المنظمات العربية المتخصصة في المجال الزراعي وتعمل تحت إشراف جامعة الدول العربية ومقرها بالخرطوم بالسودان، ولها مكاتب فرعية في الدول العربية الأخرى الأعضاء، وتهدف

[1]. علي عثمان أبو عفان، مرجع سابق، ص 84.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 90.

المنظمة إلى المساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون بينها في شتى المجالات والنشاطات الزراعية وعلى الأخص ما يلي[1]:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية؛
- رفع الكفاية الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية وبلوغ التكامل الاقتصادي الزراعي المنشود بين الدول العربية؛
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية؛
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية؛
- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

2- دور المنظمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: في إطار اضطلاع المنظمة بدورها التنموي الزراعي في المنطقة العربية أعدت خطتها الإطارية الأولى للفترة (2005 - 2010)، كما أعدت المنظمة الخطة الإطارية متوسطة الأجل الثانية للفترة (2007 - 2012)، وقد نفذت المنظمة في إطار خطتيها العديد من البرامج والمشروعات، والتي ساهمت من خلال نواتجها في دعم الجهود العربية القطرية والقومية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي، وسيتم تفصيل كل ذلك كما يلي:

2 - 1 - دور المنظمة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية: نفذت المنظمة العديد من المشاريع خلال خطة عملها لعامي 2009 و2010 واستهدفت تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية من خلال المجالات التالية:

2 - 1 - 1 - زيادة الإنتاج الزراعي العربي: نفذت المنظمة عدة مشاريع في المنطقة العربية مستهدفة زيادة الإنتاج الزراعي العربي وهي[2]:

- مشروع تنمية الاستزراع السمكي الريفي، تضمّن مشروعات ميدانية لتوفير الأعلاف والفراخ، وذلك بهدف رفع نوعية وقيمة المنتجات السمكية وزيادة الإنتاج السمكي، وهو مشروع قومي بتكلفة 40 ألف دولار أمريكي؛
- مشروع تحسين الإنتاجية والقدرات الإنتاجية للسلع الزراعية، تضمّن توفير المستلزمات والدراسات والكفاءات البشرية الكافية، وهو مشروع قطري تم في لبنان بتكلفة 50 ألف دولار أمريكي؛
- مشروع تطوير وتحسين زراعة النخيل وإنتاج التمور، تضمّن توفير الخبرات الفنية الكافية، وهو مشروع قطري تم في الإمارات العربية المتحدة بتكلفة 40 ألف دولار أمريكي؛

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، السودان، 1970، ص ص: 3 - 5.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خطة المنظمة لعامي 2009 و2010**، السودان، 2010، ص ص: 75 - 90.

– مشروع تطوير الزراعة بدون تربة والزراعة المحمية، تضمّن توفير الخبرات الفنية المناسبة، وهو مشروع قطري تم بالكويت بتكلفة 35 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع إنشاء بيوت محمية مبردة وغير مبردة بدولة قطر، تضمّن توفير الخبرات الفنية ومستلزمات الإنتاج بتكلفة 40 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع تطوير زراعة وإنتاج البنجر السكري بالعراق، تضمّن توفير مستلزمات الإنتاج والكفاءات المناسبة بتكلفة 40 ألف دولار أمريكي.

2 - 1 - 2 - تنمية البحث العلمي الزراعي العربي: نفذت المنظمة عدة مشاريع بحثية في المنطقة العربية مستهدفة تنمية البحث العلمي الزراعي العربي وهي[1]:

– مشروع دعم وتنسيق البحوث الزراعية العربية، تضمّن إعداد برنامج للبحوث المشتركة في مجال تحسين سلالات الأبقار واعتماد جائزة المنظمة للإبداع العلمي الزراعي؛

– مشروع بحثي لانتقاء البصمات الجزيئية الوراثية واستخدامها في التمييز بين أصناف النخيل والشتلات النسيجية في المغرب، تضمّن توفير المستلزمات المخبرية والدراسات والبحوث بتكلفة 50 ألف دولار أمريكي.

2 - 1 - 3 - تنمية القدرات البشرية الزراعية العربية: نظرا لأهمية التدريب الزراعي في تنمية الموارد البشرية الزراعية، فقد نفذت المنظمة حوالي 866 نشاطا تدريبيا زراعيا مختصا، ويبلغ الإنفاق السنوي للمنظمة على التدريب الزراعي نحو 1,3 مليون دولار أمريكي، وقد قامت المنظمة بتنفيذ ثلاثة أنواع من الأنشطة التدريبية، أولها الدورات التدريبية القومية والإقليمية، وبلغ عددها 116 دورة شارك فيها 2246 متدربا من مختلف الدول العربية، وركزت على موضوعات تنمية الموارد الطبيعية، التكامل الزراعي والتنافسية الدولية، الأمن الغذائي وغيرها، وثانيها الدورات التدريبية القطرية، وبلغ عددها 662 دورة شارك فيها نحو 15544 متدربا وتناولت تقريبا نفس المواضيع السابقة، أما ثالث تلك المستويات فيتعلق بالتدريب المختص والزيارات الاستطلاعية، حيث نفذت المنظمة 88 دورة وزيارة ميدانية شارك فيها نحو 605 متدربا من مختلف الدول العربية، تناولت بالإضافة إلى المواضيع السابقة موضوعات حول المعلومات والإحصاءات الزراعية، وعلى ذلك تكون المنظمة قد نفذت إجمالا 866 دورة تدريبية شارك فيها 18395 متدربا وذلك إلى غاية سنة 2004 [2]. ولأهمية التعليم الزراعي في تنمية الموارد البشرية الزراعية أيضا فقد نفذت المنظمة عدة مشاريع في المنطقة العربية بهدف تنمية وتطوير قطاع التعليم الزراعي العربي وهي[3]:

---

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خطة المنظمة لعامي 2009 و2010**، مرجع سابق، ص ص: 78 – 89.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025**، مرجع سابق، ص 102.

[3]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خطة المنظمة لعامي 2009 و2010**، مرجع سابق، ص 81.

– مشروع دعم برامج التعليم المهني الزراعي في الدول العربية، تضمّن توفير تعليم متخصص لاحتياجات برامج الزراعة ودورتين تعليميتين في دول الخليج والمشرق العربي، وهو مشروع قومي بتكلفة 200 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع تعزيز دور مؤسسات التعليم الزراعي، تضمّن دراسة لمناهج التعليم الزراعي في الدول العربية ولقاءات تشاورية بين عمداء كليات الزراعة العربية، بتكلفة 80 ألف دولار أمريكي.

2 - 2 - دور المنظمة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية: بالموازاة مع المشاريع السابقة وفي إطار خطة عملها لعامي 2009 و2010 نفذت المنظمة كذلك العديد من المشاريع واستهدفت بواسطتها تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية من خلال المجالات التالية:

2 - 2 - 1 - تحقيق الأمن الغذائي العربي: نفذت المنظمة عدة مشاريع في المنطقة العربية استهدافا لتحقيق الأمن الغذائي العربي وهي[1]:

– مشروع تنسيق سياسات ونظم المخزون الاستراتيجي من محاصيل وسلع الغذاء في الوطن العربي، تضمّن دراسات استقصائية ولقاء خبراء حول تطوير المخزون الاستراتيجي من الحبوب والبذور الزيتية وتنسيق سياساته في الدول العربية، وهو مشروع قومي بتكلفة 260 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع تطوير سياسات ونظم الحد من مخاطر الزراعة في الدول العربية، تضمّن دراسات حول إمكانات تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، وهو مشروع قطري بتكلفة 60 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع دعم القدرات التسويقية لصغار المزارعين بالسودان، تضمّن توفير برامج تدريبية في مجال التسويق بتكلفة 10 آلاف دولار أمريكي؛

– مشروع رفع إنتاجية المناحل بالسعودية، تضمن توفير الخيرات الفنية بتكلفة 30 ألف دولار أمريكي.

2 - 2 - 2 - تحقيق أمان الغذاء العربي: سعيا من المنظمة لتوفير الغذاء الآمن للمواطن العربي، عملت على تنفيذ المشروعات التالية[2]:

– مشروع حصر الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في الوطن العربي، تضمّن دراسات استقصائية جغرافية وبناء قاعدة بيانات الكترونية، وهو مشروع قومي بتكلفة 80 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع تطوير القوانين والتشريعات في مجال الحجر الزراعي، تضمّن حصر وتوثيق سياسات وتشريعات الحجر الزراعي الكترونيا، وهو مشروع قومي بتكلفة 120 ألف دولار أمريكي؛

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خطة المنظمة لعامي 2009 و2010**، مرجع سابق، ص ص: 75 – 76.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 83 – 84.

– مشروع دعم مراكز الحجر البيطري على الحدود والمعابر البرية والبحرية بسوريا، تضمّن توفير مستلزمات العمل والكفاءات المناسبة بتكلفة 35 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع دعم وتطوير خدمات الحجر الزراعي بالسعودية، تضمّن توفير الخبرات الفنية بتكلفة 40 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع إدارة وترشيد الأدوية البيطرية بسلطنة عمان، تضمّن تقديم نشرات للمتعاملين بالأدوية البيطرية وطباعة كتيبات إرشادية بتكلفة 40 ألف دولار أمريكي.

2 - 2 - 3 - الحد من الفقر الريفي العربي: وجّهت المنظمة منذ نشأتها مختلف أنشطتها التنموية للحد من الفقر الريفي، هذا الهدف الذي توليه المنظمة اهتماما خاصا، وتضعه في صدارة أولويات عملها وأنشطتها السنوية، وفي هذا الشأن قامت بتنفيذ العديد من المشروعات القطرية والإقليمية التي تستهدف صغار المزارعين وهم غالبا من المعوزين والفقراء، وذلك في إطار برنامج الحد من الفقر الريفي في الوطن العربي الذي تبنته المنظمة ضمن أنشطتها الرئيسية ومشروعاتها الرامية للتخفيف من الفقر في مناطق الريف العربي، وشرعت المنظمة في تنفيذ هذا البرنامج ضمن خطط عملها السنوية منذ عام 2002، ولقد استفادت من البرنامج السودان، فلسطين واليمن عام 2003، ثم موريتانيا، الجزائر والمغرب عام 2004، ثم الأردن، تونس، سوريا، العراق، لبنان ومصر عام 2005، وأخيرا عامي 2006 و2007 تم تنفيذ مشروعات رائدة للحد من الفقر، والدول العربية التي لم يشملها المشروع هي:الأردن، مصر، العراق، تونس، سوريا ولبنان، وخلال السنوات القليلة الماضية قامت المنظمة بإعداد وتنفيذ العديد من مشروعات الحد من الفقر الريفي في الدول العربية منها مشروع تدعيم المرأة الريفية بسلطنة عمان، مشروع دعم المزارعين المتأثرين بالحائط العازل بفلسطين، مشروع تدعيم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالجزائر في ولايتي خنشلة وأم البواقي، مشروع تفعيل دور المرأة في التنمية الريفية بالجزائر، مشروع دعم المزارعين في فلسطين وجنوب لبنان، مشروع دعم وتحسين زراعة وإنتاج المحاصيل البستانية بموريتانيا، وغيرها[1].

2 - 3 - دور المنظمة في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية: بالإضافة إلى استهدافها الجانب الاقتصادي والاجتماعي نفذت المنظمة كذلك العديد من المشاريع في إطار خطة عملها لعامي 2009 و2010 استهدفت بواسطتها تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية، وتمثلت أهم تلك المشروعات فيما يلي[2]:

[1]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره**، السودان، 2009، ص ص: 16 – 18.

[2]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خطة المنظمة لعامي 2009 و2010**، مرجع سابق، ص ص: 78 – 92.

– مشروع تطوير سياسات استخدام مياه الري، تضمّن تنظيم حملات إعلامية في مجال تعزيز النهج التشاركي في إدارة مياه الري وإعداد كتيبات ونشرات وبرامج مرئية ومسموعة حول ترشيد استخدام مياه الري، وهو مشروع قومي بتكلفة 70 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع دعم الجهود العربية في مجالات حفظ الموارد الوراثية، تضمّن دعم الخطط العربية لتنفيذ المعاهدة الدولية لحفظ الموارد الوراثية النباتية وتنظيم لقاءات تشاورية للخبراء بتكلفة 150 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع تنمية المراعي الطبيعية المتدهورة والغابات، تضمّن تنفيذ مشروعات رائدة حول استخدام النباتات الرعوية الواعدة في تأهيل المراعي الطبيعية، وهو مشروع قومي بتكلفة 160 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج في ري بعض المحاصيل، تضمّن توفير المعدات ومستلزمات الإنتاج في مصر بتكلفة 30 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع سياسات ونظم إقامة المحميات الطبيعية لحماية الحياة البرية، تضمّن تنظيم لقاءات تشاورية للخبراء وإعداد دليل وتوثيق السياسات والنظم الكترونيا، وهو مشروع قومي بتكلفة 130 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع تطوير المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية في نخيل التمر والأشجار المثمرة بالإمارات العربية المتحدة، تضمّن توفير الخبرات الفنية المناسبة بتكلفة 35 ألف دولار أمريكي؛

– مشروع الإدارة المتكاملة لأشجار التين بالأردن، تضمّن توفير الخبرات الفنية والدراسات والبحوث بتكلفة 40 ألف دولار أمريكي.

الفرع الثاني: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (1976)

1- نشأة الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي: تأسست الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976 كهيئة مالية استثمارية عربية بمساهمة أثني عشر دولة عربية، انضم لعضويتها في أوقات لاحقة ثماني دول أخرى، لتشمل كل الدول العربية باستثناء جيبوتي، مقرها الرئيسي بالخرطوم في السودان، وقد بلغ رأسمالها المصرح به 150 مليون دينار كويتي، فيما بلغ رأسمالها المدفوع حتى نهاية 2009 نحو 100,3 مليون دينار كويتي، ويشمل نشاط الهيئة مختلف مجالات الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، التصنيع الزراعي، الخدمات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، الأنشطة المساندة (أبحاث، برامج تنموية، نقل التقانات والتدريب)، التسويق والتجارة الزراعية العربية البينية، كما تقوم الهيئة بتوظيف أموالها في الاستثمار في الشركات في شكل مساهمات وقروض وكذلك توظيف فائض السيولة في الأسواق المالية[1]. وتسعى الهيئة إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

[1]. أزهر الحبوبي، **إستراتيجية الهيئة العربية في تفعيل التسويق والتجارة البينية العربية**، الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2003، ص ص: 191 – 192.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 193.

- تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء؛

- زيادة الإنتاج الغذائي لسد الفجوة الغذائية؛

- المساهمة في الارتقاء بتبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول العربية.

خلال مرحلة تأسيس الهيئة كان التركيز على إنتاج أكبر قدر من الإمدادات الغذائية والتي بجانب المساهمة في سد الفجوة الغذائية وتقليل الواردات الغذائية الخارجية المتنامية، تساهم في زيادة الناتج الزراعي المحلي الإجمالي الذي يمكّن الدول الأعضاء من مواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية، ومنه فالقضية المحورية لإستراتيجية الهيئة مازالت وستظل تعزيز الأمن الغذائي العربي من خلال الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تؤدي لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، وتمكين غالبية أفراد المجتمع من الحصول على الغذاء وفق احتياجاتهم وليس إمكانياتهم المالية، بجانب سلامة وجودة المنتوجات الغذائية، ولبلوغ تلك الغاية تبلورت إستراتيجية الهيئة للفترة (2002 - 2012) والتي ارتكزت على الموجهات الأساسية والتي من أهمها ما يلي[1]:

- التركيز على الاستثمار في المشاريع الزراعية الإستراتيجية التي تمكّن من إحداث مردود وتأثير مباشر في اتجاه تعزيز الأمن الغذائي العربي في البلدان الأعضاء، وفق ما تتميز به تلك الأقطار من ميزات نسبية وتنافسية بغرض الإنتاج بتكلفة اقتصادية تمكّن من المقدرة على المنافسة؛

- الاهتمام بالمشاريع التي تساهم في دفع عجلة التجارة الزراعية البينية العربية كعامل محفز وفعال في مجال تنمية وتطوير الزراعة العربية؛

- إعطاء أولوية قصوى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على صيانة وحماية وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية؛

- استيعاب وتطويع وتطبيق التقانات الإنتاجية المتطورة الملائمة بغرض الارتقاء بالإنتاجية كما ونوعا، وذلك من خلال الأبحاث التطبيقية بالهيئة والتعاون والارتباط بالمؤسسات البحثية القطرية والإقليمية والعالمية؛

- الاهتمام بزيادة كفاءة المشاريع الاستثمارية بجانب ضرورة تنويع نشاطات الهيئة في المجالات ذات العلاقة بتحقيق أهداف الهيئة في مجالات الإقراض والتمويل.

2- دور الهيئة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: خلال مسيرة الهيئة التي امتدت لأكثر من ثلاثين عاما تحققت العديد من النجاحات لاستثماراتها في مختلف المجالات الزراعية، وإن تفاوتت نسبة تلك النجاحات وهي ماضية في توجهها ساعية لتحقيق الأهداف التي دعت لتأسيسها آخذة في الحسبان التحولات والتطورات العالمية والعربية، وسيتم تفصيل ذلك كما يلي:

[1]. الخير خلف الله خالد، **المفاهيم والممارسات التنموية للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي**، مؤتمر حول إدارة المعونات والمنح الدولية وأثرها في التنمية الشاملة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص ص: 203 - 204.

2 - 1 - دور الهيئة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية: تحرص الهيئة على تنفيذ العديد من الأنشطة والمشاريع التي تهدف من ورائها تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية في المنطقة العربية من خلال المجالات التالية:

2 - 1 - 1 - تنمية الاستثمارات الزراعية العربية: تعتبر تنمية الاستثمارات الزراعية المحور الأساسي لأنشطة الهيئة والذي يتمثل في المساهمة في رؤوس أموال الشركات، وقد بدأت الهيئة نشاطها الاستثماري عام 1978 والذي وُجّه أغلبه نحو السودان واستمر لغاية عام 1984 حيث مثّل نحو 73 % من جملة استثمارات الهيئة في تلك الفترة، وذلك لما يتمتع به السودان من ميزات نسبية، ثم توسع النشاط الاستثماري بعدئذ نحو الدول الأعضاء المساهمة في الهيئة العربية، حيث وإلى نهاية 2009 بلغ عدد الشركات القائمة التي تساهم فيها 24 شركة، وأما الشركات قيد التنفيذ فتساهم في أربع شركات، بينما الشركات قيد التأسيس فتساهم في شركة واحدة، وتصنف استثمارات الهيئة في الشركات القائمة وقيد التنفيذ حسب أهميتها النسبية إلى ثلاثة أنواع هي: التصنيع الزراعي، الإنتاج الحيواني والخدمات والمستلزمات الزراعية، وقد بلغت قيمة استثمارات الهيئة في الشركات القائمة وقيد التنفيذ نحو 94,88 مليون دينار كويتي في نهاية 2009، منها نحو 57,35 % في السودان[1].

2 - 1 - 2 - تنمية التجارة الزراعية العربية البينية: اتخذت الهيئة في إستراتيجيتها الدخول في مشاريع استثمارية تستهدف التركيز وتكثيف الجهود في إنتاج السلع الإستراتيجية، بغرض الإسراع في سد الفجوات السلعية الكبرى كالقمح مثلا، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد على مستوى الوطن العربي تبعا للميزات النسبية المتاحة، وتعمل الهيئة على إعطاء الأسبقية للمشروعات التي تساهم في إنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية مثل: الحبوب والزيوت النباتية، حيث من المنتظر أن تسهم هذه السلع بشكل أو بآخر في تفعيل التجارة الزراعية البينية، وذلك لما تمتاز به بعض الدول العربية من ميزات نسبية لإنتاج هذه السلع والتي يمكن تصديرها للدول الأخرى، وعلى الرغم من أن دور الهيئة لم يرضي طموحها، إلا أنها تطلع لدور أكبر خصوصا وأنها من المشاركين في إنشاء الشركة الكبرى لتسويق المنتجات الزراعية العربية التي بدأت نشاطها سنة 2003، كما تعمل الهيئة على مد نشاطها في سائر الدول العربية الأعضاء، مما يشكل مساحة كبيرة للتكامل بين الشركات التي تساهم فيها الهيئة، ومثال ذلك تم إنشاء شركة الأعلاف الخضراء المجففة بالسودان لسد حاجة شركات الألبان (روابي الإماراتية)، ومشروع الزراعة المطرية بالنيل الأزرق بالسودان والذي يعمل على المساهمة في سد احتياجات شركات الزيوت والدواجن باحتياجاتها من خلال إنتاجه للحبوب الزيتية والذرة الرفيعة والذرة الشامية (الشركة الأهلية للزيوت بسوريا، مزارع الروضة للدواجن بسوريا)[2].

---

[1]. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، **التقرير السنوي لسنة 2009**، السودان، 2010، ص ص: 15 - 19.

[2]. أزهر الحبوبي، مرجع سابق، ص ص: 202 - 203.

2 - 1 - 3 - تنمية البحث العلمي الزراعي العربي: تم تنفيذ عدد من البرامج البحثية وذلك في عدد من المحطات والمواقع نذكر منها ما يلي[1]:

– محطة الأبحاث الزراعية في أم دوم بالسودان، أنجزت العديد من الاختبارات البحثية في مجال إنتاج الخضر والمحاصيل الزراعية؛

– المحطة البستانية في نيالا بالسودان، أنجزت العديد من التجارب البحثية في مجال تهجين الخضر وتحسينها؛

– محطة الأبحاث الزراعية في روصو بموريتانيا، أنجزت العديد من البحوث والتجارب الموسعة وتم التركيز على التجارب الحقلية حول اختبارات الأصناف ومواعيد الزراعة لغالبية محاصيل الخضر.

2 - 1 - 4 - توطين التكنولوجيا الزراعية في الوطن العربي: تم تنفيذ عدد من المشاريع وذلك بهدف توطين التقانات الزراعية في المنطقة العربية نذكر منها ما يلي[2]:

– المركز العربي للتقانة والهندسة الوراثية بالإمارات العربية المتحدة؛

– مشروع نشر وتوطين نظام الزراعة بدون حرث في الدول العربية، حيث شمل كلاّ من: تونس، سوريا، الأردن والمغرب؛

– مشروع توطين تقنية الزراعة النسيجية في الدول العربية؛

– مشروع توطين تقنيات الزراعة الملحية وتطبيقاتها في الدول العربية.

2 - 1 - 5 - تنمية الإنتاج الزراعي العربي: أنجزت الهيئة منذ تأسيسها الكثير من المشروعات الزراعة لزيادة الإنتاج الزراعي العربي، وسيتم ذكر المشروعات التي تم تنفيذها سنة 2009 وهي كما يلي[3]: مشروع إنتاج وتصنيع الألبان بالكويت، مشروع زراعة النخيل بالباقير بالسودان، الشركة الموريتانية للصناعات الغذائية بموريتانيا، مشروع جمع وتصنيع الألبان بموريتانيا، مشروع إنتاج وتصنيع وتسويق اللحوم الحمراء بالسودان، مشروع إنتاج البطاطس بمصر، مشروع إعادة تشغيل وحدة الألبان بالسودان، مشروع تحسين وتطوير محاصيل الزراعة المطرية بالسودان، شركة سكر النيل الأبيض المحدودة بالسودان والشركة العربية التعاونية لإنتاج الدواجن بالسعودية.

2 - 2 - دور الهيئة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية: بالموازاة مع الأهداف الاقتصادية نفذت الهيئة كذلك العديد من المشاريع واستهدفت بواسطتها تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية من خلال المجالات التالية:

---

[1]. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مرجع سابق، ص ص: 31 – 35.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 24.

[3]. نفس المرجع السابق، ص ص: 25 – 26.

2 - 2 - 1 - تحقيق أمان الغذاء العربي: وفق توجهات الهيئة فهي تسعى إلى توفير الغذاء الآمن للمواطن العربي من خلال مكافحة شتى الأوبئة والأمراض المتنقلة، ولهذا نفذت سنة 2009 المشاريع التالية[1]:

– مشروع إنتاج الأمصال واللقاحات البيطرية بالإمارات العربية المتحدة؛

– الشركة العربية للأدوية البيطرية بالسودان.

2 - 2 - 2 - الحد من الفقر الريفي العربي: وفقا لأهداف الهيئة فهي تعمل على تخفيف حدة الفقر خاصة في المجتمعات الريفية، عبر منهجية مدروسة لاختيار مناطق التدخل وقد تم سنة 2009 تنفيذ المشاريع التالية[2]:

– مشروع دعم المعاشيين بمنطقة الفاشر بولاية شمال دارفور بالسودان عبر برامج القروض الصغيرة بتكلفة 87000 جنيه سوداني، استفاد من النشاط 52 معاشي (رب أسرة) وتباينت الأنشطة المنفذة من أنشطة زراعية، تربية حيوان وغيرها؛

– مشروع دعم الأسر الفقيرة بمنطقة سنجة ولاية سنار، استهدف المشروع 131 فردا من الأسر الفقيرة المنتجة بتكلفة 210 آلاف جنيه سوداني؛

– مشروع الأسر الفقيرة بمنطقة ربك بولاية النيل الأبيض بالسودان بتكلفة 200 ألف جنيه سوداني؛

– مشروع المعاشيين بمنطقة شندي بولاية نهر النيل بتكلفة 151 ألف جنيه سوداني؛

– مشروع الأسر الفقيرة بمنطقة الفاشر بولاية شمال دارفور بالسودان بتكلفة 125 ألف جنيه سوداني؛

– إنشاء صندوق للقروض لصغار المنتجين برأسمال 100 مليون دولار أمريكي؛

– إنشاء برنامج دعم الشعب الفلسطيني، يعمل على دعم المزارعين الفلسطينيين لتحسين الأوضاع المعيشية في المناطق المحتلة وفي جنوب لبنان.

2 - 3 - دور الهيئة في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية: لكون القطاع الزراعي أكثر قطاعات الاقتصاد اعتمادا على البيئة والموارد الطبيعية، استهدفت الهيئة كلا من البيئة والموارد الطبيعية في مشاريعها التنموية، بتبنيها لنظم زراعية وتقنيات حديثة تتماشى ومعايير سلامة البيئة وصيانة الموارد الطبيعية، ونذكر من تلك المشاريع والبرامج ما يلي[3]:

– برنامج نشر وتوطين نظم زراعية بيئية لتأمين الغذاء من محاصيل الخضر، وقد استهدفت الهيئة صغار المزارعين في أكثر الدول العربية التي تعاني من أزمات الغذاء والمتسمة بندرة المصادر الطبيعية والبنى التحتية وشملت هذه القائمة كلا من السودان، موريتانيا واليمن، حيث يحتل محصول البطاطس صدارة محاصيل الأمن الغذائي الإستراتيجية في هذه

---

[1]. الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مرجع سابق، ص 25.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 38 – 40.

[3]. إياد عبد الواحد الهيتي، **منهجية إسهام الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال نشر وتوطين نظم الزراعة المستدامة في المنطقة العربية**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، السودان، 2008، ص ص: 9 – 13.

الدول يليه البصل، الطماطم، الفلفل والخيار في السودان، والفلفل الحرّيف في موريتانيا، والفلفل الحلو والخيار في اليمن، وقد قامت الهيئة بإدخال نظام الري السطحي السيفوني في كل من السودان وموريتانيا، حيث يسمح هذا النظام باستمرار إمدادات مياه الري دون ضياع أو جفاف، ثم أدخلت أيضا نظام الري بالتنقيط، حيث لا يحتاج نظام الري السطحي السيفوني إلى قدر كبير من الطاقة على خلاف نظام الري السطحي بالغمر، ويعتمد نظام الري بالتنقيط على ضخ المياه في أنابيب الري بالطاقة الكهربائية عوض الطاقة البترولية، وتم إدخال كلا النظامين في كل من الدولتين لتمكين صغار المزارعين من إتباع ما يناسبهم من النظامين، وفي نفس الوقت أولت الهيئة أهمية عالية لبرامج تدريب الخرّجين في تلك البلدان لبناء القدرات الفنية القادرة على نشر وتوطين نظم الزراعة البيئية، حيث يستقطب البرنامج خرّيجي كليات الزراعة للتدريب في شركات ومشاريع الهيئة؛

- برنامج الزراعة العضوية، وقد بدأ هذا البرنامج في عام 2001 ويهدف إلى إنتاج سلع زراعية خالية من الملوثات الزراعية (كالأسمدة والمبيدات)، وذلك من خلال استخدام الأسمدة العضوية وعوامل المقاومة الإحيائية في مكافحة الآفات، حيث تم تنفيذ الكثير من مشاريع الزراعة العضوية خاصة في مصر، الأردن، تونس وسوريا، وبالتالي فهو يساهم في الإصحاح البيئي الزراعي؛

- برنامج اختيار وتطبيق نظم الري الحديثة في المشروعات الزراعية، وهو أحد البرامج المستحدثة عام 2001 ويستهدف دراسة وتقييم استخدام أنظمة الري الحديثة في المشروعات الزراعية الحالية والمستقبلية، لما لهذه الأنظمة من فوائد متنوعة يتم بموجبها السيطرة على تنفيذ الخطط الزراعية والتحكم بكمية المياه وارتفاع الإنتاجية وإقلال كمية المياه الضائعة، وقد تم البدء بتطبيق أنظمة الري المحوري في السودان، وأنظمة الري بالتنقيط في كل من السودان، موريتانيا والمغرب والعمل مستمر في هذا البرنامج.

الفرع الثالث: الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (1975)

1- نشأة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية: هي إحدى الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وقد وُقّع عقد تأسيسها في فيفري عام 1975 من طرف إحدى عشرة دولة عربية، وبدأت في ممارسة نشاطها اعتبارا من عام 1977 كشركة مساهمة عربية برأسمال قدره 214 مليون دولار أمريكي، وتستهدف الشركة القيام بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والأعلاف والمواد والمعدات والآلات اللازمة لذلك، وإجراء الدراسات وإعداد المواصفات وتقديم الخدمات الاستشارية لأغراضها أو للغير[1]. وعلى وجه الخصوص فإن الشركة تعمل في المجالات التالية[2]:

[1]. عبد الله بن ثنيان الثنيان، **ورقة عمل حول إنجازات الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ودورها في التنمية الاقتصادية العربية**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، 2004، ص 4.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 4 - 5.

– في مجال الإنتاج، حيث تسعى إلى إقامة مشاريع تربية وتحسين وتسمين الحيوانات بهدف إنتاج اللحوم، مشاريع إنتاج الألبان وتربية ماشية اللبن المحلية والأجنبية، مشاريع إنتاج وتربية الدواجن للحصول على اللحم والبيض، مشاريع تربية الأسماك وصيدها في المياه الداخلية وأعالي البحار ومشاريع إنتاج الأعلاف الحيوانية الخضراء والحبوب العلفية واستثمار المراعي؛

– في مجال التصنيع، حيث تسعى الشركة إلى إقامة مشاريع تصنيع وتعليب اللحوم والألبان والأسماك، مشاريع تصنيع الأعلاف الخضراء والمركزة بأنواعها، مشاريع تصنيع المعدات والآلات والأجهزة اللازمة للإنتاج الحيواني والداجني ومشاريع تصنيع المخلفات الحيوانية ومخلفات الأسماك؛

– في مجال التسويق، حيث تسعى الشركة إلى استيراد المواد والسلع الوسيطة ووسائل الإنتاج ذات العلاقة بأعمال الشركة، تسويق المنتجات والسلع الحيوانية داخل الوطن العربي وتصدير الفائض عن احتياجاته، تسويق الأعلاف والمعدات والأجهزة اللازمة للإنتاج الحيواني والداجني والسمكي، إقامة وتأمين وسائل النقل والحفظ والخدمات المساندة والمرافقة وتملك وتسجيل العلامات التجارية لمنتجات الشركة والتصرف بها؛

– في مجال الاستشارات والدراسات، حيث تسعى الشركة إلى إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والدراسات التسويقية وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية لصالح الشركة أو الشركات المتفرعة عنها أو لصالح أفراد أو هيئات أو مؤسسات أو شركات أخرى، إعداد التصاميم والمخططات والمواصفات الفنية الهندسية ووثائق المناقصات لمشروعات الشركة أو شركاتها المتفرعة عنها أو لصالح الغير، الإشراف على تنفيذ مشروعات الشركة أو مشروعات الغير وتقويم الأداء الاقتصادي والمالي لمشروعات الشركة أو للغير وذلك بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية والمالية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع.

لقد نشأت إذا الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في قالب تنموي يخدم ويثبت بفعالياته فكرة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، ويدعم الأمن الغذائي في المنطقة، وتحقيقا لهذه الغايات فقد تضمنت إستراتيجية الشركة منذ تأسيسها عدة محاور هي[1]:

– الترويج للاستثمار العربي المشترك في مجالات تنمية الثروة الحيوانية والأمن الغذائي؛

– تحقيق التكامل النوعي بين مشروعات الشركة؛

– الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والمادية المتاحة، وتحديث وتطوير وسائل الإنتاج لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات الشركة في الأسواق؛

[1]. الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، **تجربة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في مجالات الاستثمار الداعمة للتكامل الزراعي العربي**، المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2004، ص 3.

- تنويع مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي المساعد بما يتواءم وطبيعة الدور التنموي للشركات والمشروعات التابعة؛
- تحقيق الانتشار الجغرافي لمشروعات الشركة في إطار المزايا النسبية للثروات والإمكانيات في الدول العربية؛
- المساهمة بحصة فعالة في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

2- دور الشركة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: انطلقت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية منذ عام 1977 في تحقيق مهامها التنفيذية لكي تأخذ دورها في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة، مستندة في ذلك على إمكانيات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، عن طريق التجميع والاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج والإمكانيات والموارد المتاحة في المنطقة العربية، وسيتم تفصيل ذلك كما يلي:

2 - 1 - دور الشركة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية: لقد حققت الشركة العديد من النجاحات خلال فترة عملها، وسيتم استعراض لمنجزات المختلفة وإسهاماتها في مجال تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية في المنطقة العربية كما يلي:

2 - 1 - 1 - تنمية الاستثمارات العربية في القطاعين النباتي والحيواني: تمكنت الشركة خلال مسيرتها المتواصلة والدؤوبة منذ أن بدأت تمارس نشاطها في عام 1977 عن إقامة 38 مشروعا استثماريا في القطاع الحيواني، موزعة على أثنى عشرة دولة عربية، وتصنف استثمارات الشركة بين المشروعات المملوكة بالكامل للشركة، الشركات التابعة (تساهم فيها الشركة بأكثر من 50 %)، الشركات المتفرعة (تساهم فيها الشركة بأقل من 50 %)، ولقد بلغ إجمالي استثمارات الشركة حوالي 489,8 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2010، تمثل نسبة 232,6 % من رأس المال المدفوع وتُجرى تغطية هذه الزيادة من احتياطي الاستثمار المحدث لدى الشركة بدلا من زيادة رأس المال، وذلك عملا بقرارات الجمعية العمومية للشركة المتعلقة باستخدام هذا الاحتياطي في المشاريع المستقبلية، كما يتبين أن الشركة وجهت نحو 26,61 % من استثماراتها إلى مشاريع مملوكة بالكامل، ونحو 53,37 % من إجمالي الاستثمارات إلى الشركات التابعة، والباقي أي 20,02 % من الاستثمارات إلى الشركات المتفرعة، كما يتبين أن القطاعات الإنتاجية (القطاع النباتي، قطاع الدواجن، قطاع الإنتاج الحيواني، قطاع الأعلاف) استحوذت على أكثر من 90 % من استثمارات الشركة، والباقي تم استثماره في قطاع المقرات والعقارات[1].

2 - 1 - 2 - تنمية الاستثمارات البينية العربية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني: يعتبر السعي لتنمية الاستثمارات العربية البينية من بين دعائم العمل الزراعي العربي المشترك، ويعد ضمان التفاعل الإيجابي بين رؤوس أموال الشركة ورؤوس الأموال العربية الخاصة والعامة أحد الأهداف الرئيسة للشركة وتجسيدا لجزء من التكامل المنشود في التكامل الاقتصادي الزراعي العربي الذي تسعى الشركة لتحقيقه من خلال الترويج للاستثمارات العربية في مجال إنشاء

[1]. ACOLID, **Annel report 2010**, KSA, 2011, p 19.

المشروعات والمساهمة في تأسيس الشركات المشتركة في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني، ولقد ساهمت الشركة مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي العربي في تأسيس 16 شركة متفرعة، حيث أظهرت الشركة أن الاستثمار في مجلات الإنتاج النباتي والحيواني في المنطقة العربية هو استثمار مجد ومربح، وكان لذلك الأثر في استقطاب ودخول العديد من رجال الأعمال والمستثمرين العرب في مساهمات مع الشركة في مشاريع وشركات مشتركة، كما أظهرت ميزانيات الشركة العربية منذ إنشائها أنها ميزانيات رابحة رغم الصعوبات والتحديات والمشاكل التي واجهتها مشاريع الشركة في بعض دول المنطقة[1].

2 - 1 - 3 - تنمية التبادل التجاري الزراعي العربي: أما فيما يتعلق بدور الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في تنمية التبادل التجاري الزراعي بين دول المنطقة فهذا يمكن التأكد منه من طبيعة العلاقات التكاملية والتشابكية التي تحققها الشركة عند التخطيط لإنشاء وإدارة مشروعاتها وشركاتها التابعة ومساهماتها، فجميع مشروعات الشركة تعتمد في اقتصادياتها على الاستفادة من إمكانيات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وتعمل على تنمية التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية في مجال مستلزمات الإنتاج وتصريف منتجات المشروعات الثمانية والثلاثون المنتشرة في اثنتي عشر دولة عربية، ومثال ذلك مشروع أمهات دجاج اللحم بالأردن الذي يقوم بتأمين احتياجات مشروع الدواجن العائد للشركة بالسودان وكذلك الشركات المتفرعة عن الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والتي تعمل في مجال الدواجن بدوليتي الإمارات العربية المتحدة وقطر من بيض التفريخ والصيصان، مساهما بذلك في تحقيق التكامل بين مشاريع الشركة كما يمثل ذلك أيضا تنمية للتبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية[2].

2 - 1 - 4 - تنمية الإنتاج الزراعي العربي في المجالين النباتي والحيواني: تتنوع أنشطة مشروعات الشركة لتشتمل على مختلف المجالات الزراعية والحيوانية، الصناعات الغذائية وما تنتجه من منتجات رئيسية وأخرى وسيطة من لحوم حمراء، لحوم دواجن مبردة ومجمدة ومصنعة، بيض مائدة، ألبان ومنتجاتها، تربية دجاج اللحم لإنتاج الصيصان التي تُربى لإنتاج بيض التفريخ وصيصان دجاج اللحم التجاري، هذا بالإضافة إلى إنتاج الأعلاف بأنواعها المختلفة من أعلاف خضراء ومصنعة، أعلاف الدواجن والمجترات والأسماك وحبوب العلف، بالإضافة إلى إمداد الأسواق العربية بكميات ملموسة من المنتجات الغذائية التي تنتج ثانويا في مشروعات الشركة مثل: القمح، عسل النحل، الأسماك، الخضر وبعض المحاصيل الأخرى كالقطن، البقول، النباتات الطبية والعطرية وغيرها، ومن بين أهم مشاريع الشركة نذكر ما يلي: المشروع المتكامل لإنتاج الدواجن بالسودان، الشركة العربية للإنتاج الحيواني بالإمارات العربية المتحدة، الشركة العربية القطرية لإنتاج الألبان بقطر، الشركة العربية لتنمية المنتجات الزراعية بسوريا، الشركة العربية لمعدات الدواجن

[1]. ACOLID, Op.cit, p 23.

[2]. الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، مرجع سابق، ص 24.

والماشية بالإمارات العربية المتحدة، الشركة السعودية للتسويق الزراعي بالسعودية، شركة عصر البذور لإنتاج الأعلاف بالسعودية، مشروع إنتاج وتصنيع الأعلاف الخضراء بالسعودية، وغيرها[1].

2 - 1 - 5 - توطين تكنولوجيات الإنتاج النباتي والحيواني: تعمل الشركة على توطين ونشر التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني في المنطقة العربية، كما أضحت الأنماط الإنتاجية للشركة تُتّبع كذلك في المناطق المجاورة لمشروعاتها، وقد حرصت الشركة منذ بداية إنشاءها على اختيار أحدث التقنيات المتطورة التي تتناسب مع النشاط المستهدف مما بوّأها موقع الريادة المطلقة في توطين ونشر تقنيات الإنتاج الحيواني في الوطن العربي، وقد كان للشركة الريادة في مجال إدخال صناعة تربية الدواجن في الوطن العربي، وهو مجال يتسم بتقنية عالية لم يكن من السهل سابقا المغامرة في الإقدام عليه، فقد قامت الشركة بتنفيذ المشروع الأول للدواجن في المنطقة العربية بالأردن والذي اُعتبر نقطة الانطلاق لهذه الصناعة في الوطن العربي، وتواصل الشركة جهودها في هذا المضمار من خلال الإعداد لانطلاق مشروع الشركة العربية لأصول الدواجن وإنتاجها في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي تأتي أهميته كأول مشروع إستراتيجي في منطقة الخليج العربي حيث يسهم في تأمين جزء ملموس من احتياجات المنطقة من بيض التفريخ وصيصان التسمين في ظل وجود فجوة استيعابية كبيرة لهذه المنتجات، كما كان للشركة السبق في مجالات عدة منها إنتاج وتصنيع الأعلاف بأنواعها المختلفة، استخدام تقنيات الإنتاج المتطور في مجالات استخدام التلقيح الصناعي ومحفزات الحمل في حيوانات التربية ومجال مسالخ الدواجن وتصنيع اللحوم ومخلّفاتها، ومجال استخدام تقنيات التجهيز والتبريد، ومجال الري بالرش المحوري والتنقيط، إضافة إلى إدخالها لبعض المحاصيل التي لم تكن معروفة من قبل[2].

2 - 1 - 6 - تنمية الموارد البشرية العربية العاملة في المجالين النباتي والحيواني: تزخر المنطقة العربية بالكفاءات المؤهلة في المجال النباتي والثروة الحيوانية، إلا أن جزءا كبيرا من هذه الكفاءات لم تتح له فرص التأهيل والتدريب في هذا المجال، ولذلك فقد أتاحت الشركة المجال لأن تكون مشروعاتها مراكز لتأهيل وتدريب الكثير من الكوادر العربية على التقنيات الحديثة، حيث أتاحت فرص عمل لكثير من هذه الكوادر في مختلف التخصصات ووفرت لها اكتساب الخبرات الفنية المتميزة مما كان له الأثر الإيجابي في ملء الأسواق العربية بعمالة فنية مدربة،كما قامت الشركة وفروعها ومشروعاتها من خلال علاقاتها ببعض الجامعات ومراكز البحوث العربية بتدريب بعض الطلاب العرب ميدانيا في مشاريعها أو بمساعدتهم بالمادة العلمية وتوفير البيانات اللازمة لهم من خلال مركز المعلومات الخاص بالشركة وفروعها، مما عمل على ترسيخ أسس العمل العربي المشترك في مجال تنمية الموارد البشرية الزراعية العربية، وفي مجال

[1]. الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، مرجع سابق، ص 20.

[2]. نفس المرجع السابق، ص 21.

تبادل الخبرات العلمية والتطبيقية وتشارك الشركة في المؤتمرات العلمية وورش العمل العربية، مما ساهم في نقل خبراتها المتجمعة إلى مختلف الدول العربية التي تنتشر بها فعاليات الشركة، ولقد كانت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية فريدة بين الشركات العربية المشتركة في إنشاء وحدة استشارية للدراسات الفنية والاقتصادية، وهي بمثابة بيت خبرة عربي متكامل يقوم بكافة أعمال الدراسات والبحوث ودراسات الجدوى وإعداد المواصفات الفنية والهندسية ووثائق المناقصات للمشروعات، والإشراف على التنفيذ والتشغيل ودراسة وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه مشروعات الشركة، وأتاحت الشركة هذه الخبرات والخدمات الاستشارية للمهتمين بها في المنطقة العربية[1].

2 - 2 - دور الشركة في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية: بالموازاة مع الأهداف الاقتصادية تحرص الشركة على تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية وخاصة في مجال تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية وذلك بالمساهمة بحصة فعالة في سد الفجوة الغذائية العربية، حيث تمد مشروعات الشركة الأسواق العربية بكميات معتبرة من المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية المختلفة ومستلزمات إنتاجها مستهدفة تحقيق الأمن الغذائي العربي، كما تزود مشروعات الشركة الأسواق العربية بالعديد من السلع الغذائية التي شهد لها المستهلك العربي بالجودة العالية مما أكسبها سمعة ممتازة وطلبا متزايدا، وتتميز فعاليات الشركة في عدد من البلدان العربية بمساهمتها بحصة كبيرة من إجمالي إنتاجها من بعض السلع الغذائية، وعلى سبيل المثال فقد زودت السوق العربية سنة 2010 بحوالي 3,5 مليار بيضة، 500 ألف طن من لحوم الدواجن، 150 ألف طن من اللحوم الحمراء، وفي السودان مثلا يمثل إنتاج مشاريع الشركة من لحوم الدجاج وبيض المائدة نحو 50 % من إجمالي الإنتاج المحلي، بينما في قطـــر يمثل إنتاج مشاريع الشركة من هذين المنتجين ما يزيد عن 80 % من إجمالي الإنتاج المحلي، وفي اليمن يساهم مشروع الشركة المتمثل في شركة مأرب للدواجن بحوالي 40 % من إجمالي إنتاج اليمن من هذه السلعة[2].

2 - 3 - دور الشركة في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية: منذ بداية الشركة لنشاطاتها وهي تحرص كل الحرص لتطبيق معايير الجودة في منتجاتها وسائر عملياتها الإنتاجية، ومع توسع الاستهلاك أخذت الشركة على عاتقها مسؤولية إدماج المعايير الصحية والبيئية ضمن كافة مشاريعها للحصول على منتجات صحية ودون إضرار بالبيئة ومواردها، وعلى سبيل المثال أنجزت الشركة العديد من المشاريع لإنتاج لحوم وبيض منخفضة الكوليسترول، إذن فالشركة مستمرة في أنشطتها آخذة بعين الاعتبار المخاطر الصحية والبيئية المصاحبة لمشاريع الإنتاج النباتي والحيواني التي تنفذها، وانسجاما مع هذه التوجهات ولتفادي الآثار الوخيمة لتلك المخاطر وإزالتها نهائيا، عمدت الشركة إلى تبني التكنولوجيات الإنتاجية المتطورة التي تهدف إلى إنتاج منتجات صحية مع التقليل من الآثار السلبية على البيئة،

[1]. الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، مرجع سابق، ص 22.

[2]. ACOLID, Op. cit, p 20.

وفي نفس السياق تنفذ الشركة العديد من المشاريع لمعالجة المخلفات الحيوانية والتقليل من آثارها السلبية على البيئة، إضافة إلى ذلك تعمد بين الحين والآخر إلى إصدار كتيبات وأدلة إرشادية تتضمن موضوعات حول الصحة والبيئة تهدف إلى نشر الوعي الصحي والبيئي بين العاملين في مشاريعها بصفة خاصة وباقي أفراد المجتمع العربي بصفة عامة[1].

المطلب الرابع: التجمعات الإقليمية العربية

يعتبر إنشاء التجمعات الإقليمية العربية تطور نوعي في أشكال التكامل الاقتصادي العربي من الإطار القطري إلى الإطار تحت الجهوي، وتهدف تلك التجمعات إلى إرساء صيغ التكامل الاقتصادي الإقليمي ضمن أهداف مشتركة، وقد عرفت الساحة العربية ثلاث تجمعات إقليمية في فترة الثمانينات من القرن الماضي ابتداء بمجلس التعاون الخليجي مرورا بمجلس التعاون العربي وأخيرا اتحاد المغرب العربي، وما يميزها هذه التجمعات هو أنها انطلقت أساسا من الجوار الجغرافي ووحدة المصالح المشتركة.

الفرع الأول: التجمعات الإقليمية القائمة

1- مجلس التعاون الخليجي (1981): يتكون مجلس التعاون الخليجي من ست دول هي: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، قطر وسلطنة عمان، وهي جميعا تطل على الخليج العربي.

1 - 1 - نشأة مجلس التعاون الخليجي: بالنسبة لبدايات التجمع الخليجي فلا يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي نشأ أساسا عند إبرام معاهدة التعاون فيما بين الدول الأعضاء، ففي عام 1975 صدر بيان مشترك بين دوليتي الكويت والإمارات العربية المتحدة بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة تجتمع بصفة دورية مرتين كل سنة، وفي عام 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بين الدول الخليجية بهدف توحيد الجهود لتحقيق وحدة بين دول المجلس الست، وفي عام 1980 قامت الكويت في شخص وزير خارجيتها بعرض التصور الكويتي للوحدة بين دول المجلس، وأخيرا في فيفري 1981 تم عقد مؤتمر ضم وزراء خارجية دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت، وقد أسفر الاجتماع على الاتفاق رسميا على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وفي ماي 1981 توصل قادة الدول الخليجية في اجتماع عُقد في أبوظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست ووفقا للنظام الأساسي للمجلس فإن أهدافه تتمثل في الآتي[2]:

- تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛

[1]. ACOLID, Op. cit, p 24.

[2]. محمد إبراهيم السقا، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، بحوث ودراسات حول الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، تحرير محمد محمود الإمام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998، ص 9.

– وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك في الشؤون الاقتصادية والمالية، الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون الاجتماعية والصحية وغيرها؛

– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعـــة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ولتحقيق أهداف العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، تم في نوفمبر 1981 إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال القمة الثانية في مدينة الرياض والتي أعلنت عن إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983، كما جاءت الاتفاقية لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس، وتشمل على وجه الخصوص ما يلي[1]:

– تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس؛

– تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة، بدءا بإقامة منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة، وانتهاء بالاتحاد النقدي والاقتصادي وإقامة المؤسسات المشتركة اللازمة؛

– تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية؛

– ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة في جميع القطاعات.

وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس، واستكمالا لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1981، فقد تم تعديل تلك الاتفاقية في صورة اتفاقية اقتصادية جديدة بين دول المجلس خلال القمة الثانية والعشرين بسلطنة عمان في ديسمبر سنة 2001 ونصت عل تحقيق الأهداف التالية[2]:

– تنمية التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتحاد جمركي خليجي يُطبّق في موعد أقصاه الأول من جانفي عام 2003، ثم قيام السوق الخليجية المشتركة بعد استكمال متطلباتها الرئيسة، وذلك اعتبارا من الأول من جانفي 2008، وأخيرا قيام الاتحاد النقدي الخليجي واعتماد العملة الخليجية الموحدة ابتداء من سنة 2010؛

– إتباع إستراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس؛

[1]. محمد إبراهيم السقا، مرجع سابق، ص 9.

[2]. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون**، السعودية، 2001، ص ص: 1 – 7.

– معاملة مواطني دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة المواطنين دون تمييز؛

– توحيد أنظمة وقوانين الاستثمار لدول المجلس؛

– معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء؛

– تبني الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي الزراعي، والاستخدام الأمثل طويل المدى للموارد المتاحة خاصة المياه، بما في ذلك تنفيذ سياسة زراعية مشتركة لدول المجلس؛

– تبني الدول الأعضاء السياسات والآليات اللازمة لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن، باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية؛

– تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وصيانة حقوق المرأة؛

– البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية.

1 - 2 - دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: يهدف العمل الزراعي الخليجي المشترك إلى توحيد سياسات وأنظمة وقوانين الدول الأعضاء، وإقـــرار المشاريع المشتركة في مجال الزراعة، والثروة الحيوانية والسمكية،كما تعمل دول المجلس على تحقيق الأمن الغذائي معتمدة على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة، وخلال الأعوام الماضية تم تحقيق عدد من الإنجازات الهامة في مجالات التنمية الزراعية المستدامة يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1 - 2 - 1 - دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية: ترتب عن العمل الزراعي الخليجي المشترك العديد من الانجازات في مجال الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية، وشملت تلك الانجازات المجالات التالية:

أ- حماية الملكية الفكرية الزراعية: عقدت خلال الفترة من سبتمبر 2006 إلى أكتوبر 2008 أربعة اجتماعات تنسيقية لمديري مكاتب براءات الاختراع في دول المجلس، وصدر عن هذه الاجتماعات مجموعة من التوصيات التي تناولت التعاون المشترك في مجال براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية بما فيها المتعلقة بالميدان الزراعي وتمثلت تلك التوصيات فيما يلي[1]:

[1]. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع: www.gcc-sg.org/indexd967.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

– تفعيل ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس فيما يتعلق بمجال براءات الاختراع (وضع برامج لتشجيع الموهوبين ودعم الابتكار والاختراع، والتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين والمخترعين، وتنسيق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية)؛

– إنشاء نظام براءات الاختراع في ديسمبر 1992 بما فيها براءات الاختراع في الميدان الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والنظام الأساسي لمكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون، وذلك انسجاما مع أحكام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وحرصا من دول المجلس على دفع عجلة التقدم العلمي بما ذلك التقدم العلمي الزراعي، وتحقيقا لأهداف التعاون بينها وتكوينا للقاعدة العلمية اللازمة لدعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتقنية؛

– التوصية بضرورة إشراك مكتب براءات الاختراع الخليجي في المفاوضات التي تتم بين دول المجلس والمجموعات الاقتصادية الأخرى في مجال براءات الاختراع، وإحاطة الدول بكافة المستجدات في هذا الشأن؛

– تبادل وثائق البراءات الصادرة عن مكاتب براءات الاختراع بدول المجلس، وتكليف المكتب بوضع روابط على موقعه على الأنترنيت لتلك الوثائق؛

– تبادل البرامج الآلية المستخدمة لقواعد البيانات الخاصة بطلبات براءات الاختراع، والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال؛

– تبادل الدعوات لحضور الندوات ومختلف النشاطات المتعلقة بالبراءات والملكية الفكرية؛

– تبادل الخبرات التدريبية والتعاون في تنظيمها؛

– توفير وتبادل الأنظمة واللوائح والمطبوعات بشأن براءات الاختراع بين الدول الأعضاء؛

– إنشاء مركز تدريب الملكية الفكرية لدول مجلس التعاون في بداية سنة 2011 بناء على توصيات مكتب براءات الاختراع الخليجي، ويهدف المركز إلى توفير التدريب اللازم لموظفي مكتب براءات الاختراع والمختصين بالملكية الفكرية في الأمانة العامة وموظفي مكاتب الملكية الفكرية في دول المجلس.

ب– تنمية التجارة الزراعية البينية: لقد تحقق العديد من الإنجازات في مجالات تنمية التجارة البينية، بما فيها تنمية التجارة البينية الزراعية، والتي تمثلت في إقرار عدد من القوانين والأنظمة، وتعزيز المواطنة الاقتصادية، وإنشاء الهيئات المشتركة، ويمكن إيجاز لأهم ما تم انجازه في هذا المجال فيما يلي[1]:

[1]. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع: www.gcc-sg.org/indexd910.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

– السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة بما فيها التجارة الزراعية بالتجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارا من أول مارس 1987، وكذلك السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة الجملة بما فيها التجارة الزراعية بالجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارا من أول مارس 1990؛

– السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية بما فيها الوحدات الإنتاجية الزراعية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو، وكذلك السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما الحاجة إلى وكيل محلي؛

– الموافقة على إقامة مركز التحكيم التجاري لـــدول المجلس، وقد أقيم المركز في مملكة البحرين وأعلن عن قيامه رسميا في مارس 1995، ويهدف هذا المركز إلى توفير آلية مقبولة لفض المنازعات في المجال التجاري بما فيه المجال التجاري الزراعي، حيث يختص هذا المركز بالنظر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس أو بينهم والغير، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، بالإضافة إلى المنازعات التجارية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية والقـــرارات الصادرة تنفيذا لها، وتنظيم الندوات والدورات في كافة الدول الأعضاء بالمجلس وذلك لنشر الفكر القانوني التحكيمي؛

– إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر 2002، وتهدف الهيئة إلى إعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات بما فيها الزراعية، وتوحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس بالدول الأعضاء، بما يساهم في تطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها بما فيها التجارة الزراعية، وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية، ودعم الاقتصاد الخليجي والمحافظة على مكتسبات دول المجلس، والمساهمة في تقليص العوائق الفنية للتجارة انسجاما مع أهداف الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة؛

– تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003؛

– اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة التي تهدف إلى توحيد السياسات التجارية بما فيها السياسات التجارية الزراعية لدول المجلس سنة 2005؛

– اعتماد قانون (نظام) العلامات التجارية بدول المجلس بما فيها العلامات التجارية الزراعية في ديسمبر 2006؛

– السماح للشركات الخليجية بما فيها الشركات الخليجية الزراعية بفتح فروع لها في دول مجلس التعاون وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات معاملة فروع الشركات الوطنية ابتداء من عام 2010؛

- تحويل عدد من القوانين والأنظمة التجارية من استرشادية إلى إلزامية، واستكمال إعداد مشروعات قوانين وأنظمة جديدة أخرى، مثل: القانون (النظام) التجاري الموحد، القانون (النظام) الموحد للوكالات التجارية، قانون (نظام) السجل التجاري الموحد، قانون (نظام) مكافحة الغش التجاري بدول المجلس، قانون (نظام) لحماية المستهلك بدول المجلس، قانون (نظام) المنافسة بدول مجلس التعاون، قانون (نظام) الأسرار التجارية بدول المجلس، القانون (النظام) الموحد للإشراف والرقابة على أعمال التأمين بدول المجلس، القانون (النظام) الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات التجارية والقانون (النظام) الموحد للمعاملات التجارية الالكترونية.

ج- تحسين شروط التبادل التجاري الزراعي مع العالم الخارجي: من الأهداف الرئيسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تحقيق التنسيق والتكامل التجاري بين دوله في جميع القطاعات ومنها القطاع الزراعي، بما في ذلك تنسيق سياســـاتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية بما فيها التكتلات الزراعية، وذلك من أجل تقوية مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية كما جاء في الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التعاون، وللوصول إلى هذا الهدف حددت الاتفاقية عددا من الوسائل من بينها عقد الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية في الحالات التي تتحقق منها منافع مشتركة للدول الأعضاء، والعمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركز دول المجلس التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد وتصدير منتجاتها الرئيسية بما فيها المنتجات الزراعية، ولتحقيق ذلك تم الإقرار في جويلية 1984 مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة بين دول المجلس كمجموعة وبين الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، ابتداء بالجماعة الأوربية، اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية،كما تم تشكيل فريق من الخبراء (الفريق التفاوضي) والذي يتولى رئاسته المنسق العام للمفاوضات، وفي ظل الاتجاه العالمي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية وتزايد قوى العولمة وما تتضمنه من تحرير التجارة والاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، أصبح لزاما على دول المجلس أن تتبنى إستراتيجية موحدة لعلاقاتها مع الدول والمجموعات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية مبنية على التعامل مع هذه المستجدات، ولذلك فقد تمت الموافقة في ديسمبر 2000 على الإستراتيجية طويلة المدى لعلاقات ومفاوضات دول المجلس مع الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية، التي ينبغي على دول المجلس انتهاجها في مفاوضاتها وعلاقاتها مع الـــدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى، وذلك للوصول إلى مرحلة الصوت الخليجي الواحد[1].

د- تنمية الاستثمارات الزراعية: تم في هذا الصدد إنشاء العديد من البرامج في إطار السياسة الزراعية الخليجية المشتركة التي تم إقرارها سنة 1994، وتتضمن هذه البرامج توفير الإسناد المادي والمؤسسي خاصة إلى القطاع الخاص الخليجي لتنشيط ورفع كفاءة استثماراته في مجال الإنتاج الزراعي وصناعة المدخلات الزراعية والتسويق والتصنيع

[1]. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع: www.gcc-sg.org/indexbd78.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

الزراعي، وتوفير الظروف اللازمة لاستقرارها، حيث تم في هذا الصدد إعطاء دور أكبر لصناديق التمويل وشركات الإنتاج الزراعية القائمة بدول المجلس في إقامة استثمارات زراعية مشتركة في الدول الأعضاء تشمل مجالات التصنيع والتسويق والنقل ومستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الملكية للشركات الزراعية القائمة من خلال السماح لمواطني دول المجلس بتداول أسهم هذه الشركات والمساهمة في الاكتتاب في زيادة رؤوس أموال الشركات الزراعية الجديدة[1].

ه- تنمية البحث العلمي الزراعي: تم تنفيذ العديد من البحوث الزراعية المشتركة التي ساهمت في تطوير العمل البحثي الخليجي المشترك، كما أقر وزراء الزراعة بدول المجلس تشكيل فريق عمل دائم يسمى فريق عمل البحوث الزراعية ويتكون من مسئولي البحوث الزراعية بالدول الأعضاء، والى جانب ذلك فقد انضمت دول المجلس كمجموعة واحدة إلى المجموعة الدولية للبحوث الزراعية، كما تم إنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية للبحوث الزراعية والسمكية بدول المجلس، ومن أهم البحوث التي تم تنفيذها ما يلي[2]:

- إجراء مسح شامل للمصايد البحرية لدول المجلس؛
- إجراء مسح شامل للأسماك القاعية؛
- مراقبة أسماك الكنعد بواسطة نظام المعلومات الجغرافية؛
- تنفيذ مشروع بحثي لتطوير النخيل شمل محاور عدة منها التسويق، معاملة ما بعد الحصاد، التصنيف وبنك وراثي للجينات؛
- إقامة الندوات وورشات العمل المشتركة للعديد من المواضيع الزراعية مثل: ندوة تنمية الثروة السمكية، ندوة عن استخدام مصادر المياه المختلفة في الزراعة وغيرها.

1 - 2 - 2 - دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية: ترتب عن العمل الزراعي الخليجي المشترك العديد من الانجازات في مجال الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية، وشملت تلك الانجازات المجالات التالية:

أ- تحقيق التنمية البشرية وتوفير فرص العمل: يركز هذا الجانب في مسيرة المجلس على القضايا المتصلة بالعمالة بما فيها العمالة الزراعية، مثل الأنظمة والقوانين في مجال التأمينات الاجتماعية، التوظيف، العمالة الوافدة وتوطين الوظائف، وغير ذلك مما له صلة بالتكامل بين دول المجلس في أسواق العمل وقوانينها، هذا ويشار إلى أن العمل المشترك في هذا الجانب قد بدأ قبل قيام مجلس التعاون من خلال المكتب التنفيذي لمجلـــس وزراء العمل والذي تم تأسيسه في فيفري

[1]. عبد الله بن عبدالله العبيد، **السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية: تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2008، ص 45.

[2]. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع: www.gcc-sg.org/index9561.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

1978، وكان يضم في عضويته حتى عام 1990 العراق إلى جانب دول المجلس، ومن بين الانجازات المتحققة في هذا المجال ما يلي[1]:

– توظيف المواطنين في جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي وتسهيل تنقلهم فيما بين دول المجلس، وذلك بإصدار العديد من القرارات بشأن توظيف القوى العاملة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس، حيث أعطى ذلك عمقا إستراتيجيا لمفهوم المواطنة الخليجية؛

– مد الحماية التأمينية لمواطنـــي دول المجلس العاملين خارج دولهم فـــي أي دولة عضو في جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، وذلك في إطار تحقيق المواطنة الاقتصادية، وتمشيا مع القرارات الصادرة في مجال توظيف المواطنين وتسهيل تنقلهم على مستوى دول المجلس، أصبح من الضروري النظر في إمكانية توفير الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس فيما بعد الخدمة في القطاعين العام والخاص، وقد بذلت دول المجلس من خلال ممثليها من أجهزة التأمينات الاجتماعية بدول المجلس جهودا حثيثة لتسهيل الإجراءات الخاصة بذلك في أنظمة التأمينات الاجتماعية، ووضع الآليات المناسبة لمد مظلة الحماية التأمينية للمواطنين العاملين في دول مجلس التعاون، على أن يكون التطبيق إلزاميا ابتداء من أول جانفي 2006؛

– مسارعة الدول الأعضاء في معالجة مشكلة العمالة الأجنبية الوافدة وآثارها السلبية بتركيز الاهتمام على مسألة توطين الوظائف في جميع القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، وتكثيف برامج إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة، وعلى المستوى المشترك صدرت عدة قرارات في هذا الشأن لعل أبرزها القرار الصادر في ديسمبر 1994 المتضمن توجيه الأجهزة والإدارات والمؤسسات والهيئات في القطاعين العام والخاص في جميع القطاعات باتخاذ الإجراءات التنفيذية للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة المواطنة محلها.

ب– تحقيق الأمن الغذائي: ينطلق العمل الخليجي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي أساسا من السياسة الزراعية الخليجية المشتركة، والتي تهدف إلى تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي الغذائي، وفقا لمبدأ المزايا النسبية في الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي، وتأخذ في الاعتبار استنباط صيغ مناسبة للتعاون بين دول المجلس وبينها وبين الأقطار العربية الأخرى، وفي إطار هذه السياسة فقد تم إنشاء مجموعة من البرامج المشتركة وتهدف هذه البرامج إلى الوصول إلى منظور جماعي لأوضاع الزراعة والأمن الغذائي في دول المجلس في المدى البعيد وهي[2]:

– البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية، ويهدف هذا البرنامج إلى حساب توقعات الطلب واحتمالات الإنتاج للسلع الزراعية المختلفة، ولتحقيق هذه الأهداف تضمّن البرنامج إعداد مجموعة من الدراسات

[1]. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع: www.gcc-sg.org/index9b9e.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

[2]. عبد الله بن ثنيان الثنيان، **الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ندوة حول الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات والحلول، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السعودية، 2008، ص 6.

المنظورية تهدف إلى حساب توقعات الطلب والإنتاج للسلع الزراعية المختلفة في المدى البعيد حتى عام 2020، وفي كل من المراحل الزمنية (كل خمس سنوات مثلا)، وتوفر هذه الدراسات القاعدة العلمية التي تبنى عليها الإستراتيجية الموحدة للأمن الغذائي، بالإضافة إلى تنسيق سياسات الأمن الغذائي، حيث تعتمد الخطط الزراعية المعدة في إطار الإستراتيجية الموحدة للأمن الغذائي على تنسيق سياسات الأمن الغذائي، مما بتطلب بدوره دراسة معمقة لهذه السياسات، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها والتعرف على أساليب تطويرها وترشيدها لزيادة فاعليتها؛

- البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي الغذائي،حيث تضمّن هذا البرنامج تعظيم دور القطاع الخاص في القيام بمهام الإنتاج الزراعي والنشاطات الإنتاجية المرتبطة به والمكملة له كصناعة مدخلات الإنتاج وتسويق وصناعة المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ذلك تضمن البرنامج توفير الإسناد المؤسسي والهيكلي لتشجيع المبادرات الخاصة في قطاع الإنتاج الزراعي الحديث وتطوير وتحديث قطاع الإنتاج الزراعي التقليدي، وتنطوي هذه المهام على سلسلة طويلة من المبادرات والتي تتضمن توفير البني الأساسية لخدمة الإنتاج وتسويق المحاصيل، وتوفير الاحتياجات الأساسية لتنمية الريف الخليجي، كما يتضمن البرنامج أيضا الإسناد المؤسسي بتوفير التمويل الميسر ودعم الإنتاج والتدريب والتأهيل المهني واستنباط ونقل التقنية، واستكشاف الموارد الطبيعية وتنميتها وتنظيم العلاقات الإنتاجية بما يكفل ضمان عوائد مجزية للمنتجين الزراعيين.

ج- تحقيق أمان الغذاء: لقد أولى العمل الزراعي الخليجي المشترك اهتماما بالغا بقضية أمان وسلامة الغذاء بدول المجلس ومن أهم الانجازات المتحققة ما يلي[1]:

- تنظيم مرور السلع الزراعية في المنافذ البينية، حيث تم اعتماد شهادة الصحة النباتية كشهادة خليجية موحدة وذلك بهدف تشجيع تبادل المنتجات الزراعية السليمة بين دول المجلس لتعزيز التجارة الزراعية البينية، كما تعتبر هذه الشهادة إقرارا بتوحيد إجراءات الفحوصات التي تُجرى على المنتجات الزراعية؛

- إنشاء لجنة خليجية لسلامة الأغذية، وهي من اللجان الفنية الدائمة والممثلة من الجهات الرقابية على الغذاء في دول المجلس، وتعمل اللجنة على التأكد من سلامة وصلاحية وجودة الأغذية التي تصل إلى المستهلك الخليجي، وأن جميع المواد الغذائية الواردة للدول الأعضاء تحقق متطلبات الجودة والسلامة ومطابقة للمواصفات القياسية الخليجية المعتمدة، ومصحوبة بالشهادات الصحية اللازمة، ولقد صدر قرار في ديسمبر 2006 بالموافقة على دليل إجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول مجلس التعاون لـــدول الخليج العربية، حيث بدأ تطبيقه في عام 2008؛

- قيام لجنة سلامة الأغذية بإقامة أسبوع سلامة الأغذية الخليجي، بحيث يتم تحديد توقيته وهدفه وشعاره في الاجتماع الأول للجنة من كل سنة، وأن تنفذ كل دولة الأسبوع بالطريقة والشكل الذي تراه مناسبا وفق ظروفها؛

[1]. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع: www.gcc-sg.org/index4cad.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

– قيام لجنة سلامة الأغذية بدول المجلس بإنشاء نظام الإنذار الخليجي للغذاء.

1 - 2 - 3 - دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية: إدراكا لأهمية الارتباط بين التنمية بما فيها التنمية الزراعية والقضايا البيئية، وحرصا على إيجاد حلول بعيدة المدى لعدد من المشكلات البيئية التي نشأت نتيجة التطورات التي شهدتها دول مجلس التعاون، وانطلاقا من التشابه الكبير في الظروف البيئية لدول المجلس فقد حظي العمل البيئي الخليجي المشترك بأهمية بالغة ضمن توجهات دول المجلس وتمثلت أهم الانجازات فيما يلي[1]:

– إنشاء واستكمال الأجهزة التشريعية والتنسيقية ودعم الأجـــهزة التنفيذية المناط بها تنفيذ أنظمة ومقاييس وقواعد حماية البيئة بما فيها حماية البيئة الزراعية وتوفير ما تحتاجه من إمكانيات للرصد والمراقبة؛

– مراعاة الاعتبارات البيئية وجعل التخطيط البيئي جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل في جميع المجالات بما فيها المجالات الزراعية والعمرانية، واعتماد مبدأ التقويم البيئي للمشاريع بما فيها المشاريع الزراعية وربط تراخيصها بموافقة الجهة المسؤولة عن حماية البيئة، حيث تم اعتماد النظام الموحد للتقويم البيئي للمشاريع سنة 1995؛

– تطوير القواعد والتشريعات والمقاييس اللازمة لحماية البيئة والعمل على توحيدها وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والزراعية والمحافظة على الحياة البرية والبحرية، حيث تم اعتماد النظام العام لحماية البيئة سنة 1995؛

– تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بما يمنع من التأثيرات السلبية للمشروعات التي تقوم بها إحدى الدول على البيئة في الدول المجاورة؛

– الوقاية من الإشعاعات، حيث تم صياغة الدليل الاسترشادي لوضع مستويات الإجراءات في النويدات المشعة الموجودة في الأغذية أو المياه أو المحاصيل؛

– تنفيذ خطط إقليمية إستراتجية للإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال توفير التدريب والدعم الفني والدلائل الإرشادية، بالإضافة إلى تطوير قانون موحد للمحافظة على مصادر المياه السطحية والجوفية، كما تم إعداد الوثيقة الاسترشادية للسياسة المائية المشتركة بدول مجلس التعاون وإقرارها كوثيقة إلزامية؛

– تطوير برنامج إقليمي لبناء في مجال مكافحة التصحر في دول المجلس؛

– تطوير وتحديث قائمة موحدة للسلع والخدمات البيئية بالإضافة إلى تبادل التكنولوجيات النظيفة بين دول المجلس؛

– تطوير أدوات شراكة لتعزيز الترابط ما بين السلطات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية الخليجية العاملة في مختلف القطاعات والمجتمعات المحلية لنشر الوعي والمسؤولية البيئية مثل أنظمة الإدارة البيئية، المسؤوليات البيئية للشركات؛

[1]. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع: www.gcc-sg.org/indexce82.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

– تم وضع خطة موحدة تُعنى بمواجهة الأمراض والأوبئة الحيوانية من أجل الحد من انتشار الأمراض والوقاية منها ومكافحتها، خاصة فيما يخص الأوبئة الحيوانية العابرة للحدود، كما تمت الاستفادة من مختبر تشخيص الأمراض الحيوانية الفيروسية ومختبر إنتاج اللقاحات البيطرية التابعان للمملكة العربية السعودية لتقديم خدماتها لبقية دول المجلس، واعتماد مركز الإنذار المبكر للأمراض الحيوانية في دولة الكويت مركزا خليجيا موحدا للإنذار المبكر للأمراض الحيوانية؛

– اعتماد قانون خليجي للأسمدة ومحسنات التربة الزراعية سنة 2004، بغرض حماية البيئة الزراعية الخليجية بمكوناتها التربة وأنواع المحاصيل والمناخ؛

– اعتماد قانون خليجي للمبيدات سنة 2004، بغرض توفير إطار تشريعي لحماية المنتجات الزراعية من الآفات والأمراض، وفي نفس الوقت حسن استخدام المبيدات بمعرفة الأنواع المناسبة لمكافحة الآفات وكذلك الكميات وطرق استخدامها وصلاحيتها، وحتى يتسنى لدول المجلس منع الاستخدام السيئ للمبيدات وكذلك حماية المنتجات الـــزراعية والمواطن والبيئة من التأثيرات السلبية لها، كما تم إقرار هذا القانون بهدف شرعنة عملية تداول وبيع المبيدات بأسلوب علمي يحقق الأهداف البيئية للتنمية الزراعية، ويعمل على تطوير المحاصيل والمنتجات، كما يمنع الاستخدام الضار للمبيدات، ويضبط العلاقة بين المستورد والمنتج والمستهلك لهذه المبيدات؛

– تم في ديسمبر 2007 اعتماد المبادرة البيئية الخليجية المتضمنة لميثاق العمل البيئي بدول مجلس التعاون وخطته التنفيذية، وتعكف الدول الأعضاء على وضع البرامج والأنشطة للمبادرة البيئية في إطار خطة عمل قصيرة وطويلة المدى؛

– تم في جويلية 2007 إنشاء مركز لدول المجلس لمواجهة الكوارث والتغيرات المناخية التي قد تتعرض لها أي من الدول الأعضاء، وينشط المركز كذلك في مجال التنبؤات المناخية لأغراض الزراعة؛

– توقيع دول المجلس على أكثر من 33 اتفاقية ومعاهدة إقليمية ودولية في مجال البيئة وحماية الحياة الفطرية والموارد الطبيعية، وتعد اتفاقيات التنوع البيولوجي وتجارة المواد المستنزفة لطبقة الأوزون وتغير المناخ ومكافحة التصحر والتجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الاتفاقات التي حازت على اهتمام دول المجلس والتي حققت نجاحات ملحوظة في تطبيق بعضها، وإدراكا من دول المجلس لأهمية هذه الاتفاقيات تشكل لكل اتفاقية فريق عمل خليجي خاص يتابع تطوراتها ومستجداتها بما يخدم مصالح دول المجلس على المستوى الوطني والإقليمي.

2- اتحاد المغرب العربي (1989): تمتد الجذور التاريخية لفكرة اتحاد المغرب العربي إلى فترة الكفاح المغاربي المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، وقد تأسست الفكرة التكاملية خلال الفترة الاستعمارية في أوائل القرن العشرين وتطورت عقدا بعد عقد.

2 - 1 - نشأة اتحاد المغرب العربي: انطلقت مراكز الدعوة إلى إقامة اتحاد المغرب العربي في الثلاثينات من القرن الماضي حيث أصبحت أحد المحركات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في الجزائر، المغرب وتونس، غير أن الميلاد الرسمي للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجة بالمغرب في أفريل 1958 الذي ضم الهيئات التحررية المغاربية الثلاث، وفي إطار هذا المؤتمر تم اقتراح إنشاء جهاز وحدوي دائم تمثّل في الكتابة المغاربية الدائمة والتي أُنشأت من طرف نفس الهيئات التحررية بعد اجتماعها في تونس في شهر جوان من نفس السنة، إلا أن الهيئة الوحدوية السابقة بقيت دون وجود ميداني يُذكر حتى بداية الستينات، وبعد استقلال الجزائر تم عقد لقاء بين وزراء الخارجية لكل من الجزائر، تونس والمغرب وتم التأكيد في شهر ماي سنة 1963 في بيان مشترك على ضرورة بناء اتحاد المغرب العربي، ورغم التوتر الذي كان قائما بين الجزائر والمغرب غداة استقلال الجزائر والذي أدى إلى أول مواجهة بين البلدين في أكتوبر 1963، إلا أنه تمت أول محاولة للتعاون الإقليمي بين عامي 1964 و1970، ففي أكتوبر سنة 1964 تم عقد ندوة بتونس جمعت وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر، تونس والمغرب، ثم فيما بعد ليبيا تمخض عنها بروتوكول اتفاق يقضي بإنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة، حيث تتمتع هذه اللجنة بشخصية قانونية وكان من ضمن توصياتها العمل على الانتقال إلى التكامل الاقتصادي المغاربي ووضع برنامج حكومي انتقالي لا يتجاوز مدة خمس سنوات، وكانت محاور اهتمام مختلف اجتماعات اللجنة فيما بعد في التأكيد في كل مرة على التكامل الهيكلي للدول الأعضاء، التنسيق في علاقاتها مع السوق الأوروبية المشتركة ومع الدول النامية الأخرى، تحرير المبادلات التجارية بين الدول المغاربية والتنسيق بين السياسات الجمركية، ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتباينة التي انتهجتها الدول المغاربية بعد استقلالها ذلك ما جعل فكرة التكامل المغاربي لم تحظى باهتمام كبير، فمع بداية عقد السبعينات لم يبق من اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة إلا اسمها ومقرها ودخلت المنطقة المغاربية في مرحلة جديدة من التوترات السياسية أثرت كثيرا على مسيرتها، إلا أن حدة الرهانات الداخلية والخارجية وثقل المشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتطورات التي عرفتها العلاقات الاقتصادية الدولية، جعلت المنطقة تعيش مرحلة جديدة خلال عقد الثمانينات تميزت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تستهدف تطوير وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المنطقة، إلا أنها تميزت بمحدوديتها وضيق نطاق عملها ومعظمها تم إلغاؤه بعد سنة أو سنتين من عقدها، ورغم ذلك فقد ساعدت تلك الاتفاقيات على التقريب بين دول المنطقة، ولو أنها كانت دون الشكل والمستوى المطلوبين، وهذا هو الشيء الذي تم تداركه على إثر اجتماع زرالدة بالجزائر الذي انعقد في جوان 1988 والذي ضم لأول مرة الرؤساء الخمسة لدول المغرب العربي، والذي شكل انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي، حيث تقرر في هذا الاجتماع إنشاء لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وتقديمها إلى مؤتمر القمة المغاربي الذي انعقد في فيفري 1989، وهكذا فرغم أن فكرة التكامل الاقتصادي المغاربي كانت قديمة، إلا أنها لم تتجسد على

أرض الواقع إلا بعد سنوات طويلة، حيث تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي والتوقيع على معاهدة إنشائه خلال القمة الثانية التي انعقدت في فيفري 1989 بمدينة مراكش من طرف قادة دول كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا وبهذا تم تبني معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تحدد طرق البناء المغاربي وإستراتيجيته التنموية[1]. ويهدف الاتحاد المغاربي إلى تحقيق الغايات التالية[2]:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض، مع تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء؛

- إقامة الاتحاد الجمركي المغاربي مطلع سنة 1995، وبالتالي اعتماد أدوات جديدة مشتركة مثل توحيد التعريفات الجمركية، يليه إنشاء السوق المغاربية المشتركة مع بداية عام 2000، ثم الوصول إلى إرساء الاتحاد الاقتصادي المغاربي كآخر مرحلة للاتحاد المغاربي؛

- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، وتهدف تلك السياسة في الميدان الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لتحقيق هذه الغاية، خصوصا إنشاء المشروعات المشتركة وإعداد البرامج العامة والنوعية في هذا الصدد؛

وانطلاقا من معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي، فقد تم بالجزائر في جويلية 1990 التوقيع على اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الزراعية بين دول اتحاد المغرب العربي، وقد تضمنت تحقيق الأهداف التالية[3]:

- إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة ذات المنشأ المغاربي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل؛

- وضع نظام مشترك لحماية المنتجات الزراعية المغاربية من مزاحمة المنتجات المستوردة من خارج أقطار الاتحاد؛

- توحيد قوانين الرقابة الصحية والمواصفات وسياسات الأسعار بالنسبة للمنتجات الزراعية.

ورغم أن مسيرة الاتحاد المغاربي قد واجهتها الكثير من الصعوبات والعراقيل بمختلف أنواعها، إلى درجة أنه لم ينعقد مجلس الرئاسة المكون من رؤساء الدول المغاربية، وذلك منذ دورته السادسة بتونس سنة 1994، غير أن الأجهزة الاتحادية ومجالس الوزراء المغاربة مازلت مستمرة في عملها من مختلف الاجتماعات والدورات والمشاورات

---

[1]. غازي حيدوسي، **التجربة المغاربية في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي**، بحوث ودراسات حول الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، تحرير محمد محمود الإمام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998، ص ص: 3 - 10.

[2]. فتيحة شيخ، مرجع سابق، ص 105.

[3]. اتحاد المغرب العربي، **اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي**، الرباط، المغرب، 1990، ص ص: 1 - 3 .

وغيرها، وفيما يخص الحصيلة الميدانية فلا يمكن إنكار تحقيق انجازات مغاربية هامة في العديد من القطاعات الحيوية ومنها القطاع الزراعي[1].

2 - 2 - دور اتحاد المغرب العربي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة: لقد حظي العمل الزراعي المغاربي المشترك خاصة مع دخول الألفية الجديدة ببعض الإسهامات في سبيل النهوض بالتنمية الزراعية المغاربية المستدامة وتمثلت بعض تلك الإسهامات فيما يلي:

2 - 2 - 1 - دور اتحاد المغرب العربي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية: ترتب عن العمل الزراعي المغاربي المشترك العديد من الانجازات في مجال الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية، وشملت تلك الانجازات المجالات التالية:

أ- تنمية البحث العلمي الزراعي: حظي العمل المغاربي المشترك في هذا المجال ببعض الانجازات تمثلت فيما يلي[2]:

- إطلاق البرنامج المغاربي لتدريب الباحثين الزراعيين ابتداء من سنة 2009، وهو برنامج سنوي يختص بتدريب الباحثين المغاربيين في المجال الزراعي، من أجل النهوض بقطاعات الزراعة في منطقة المغرب العربي، وذلك بالتعاون مع المركز الدولي للبحث الزراعي بالمناطق الجافة (ICARDA)، ويشتمل هذا البرنامج السنوي مبدئيا على أربع دورات تدريبية تتعلق بالمحافظة على الأصول الوراثية وتحسين استغلال الموارد المائية، بالإضافة إلى تحديد وتحليل تجارب البحوث الزراعية وتطوير استخدام تكنولوجيا الاتصال والشبكات المعلوماتية في دول اتحاد المغرب العربي، ويندرج هذا البرنامج السنوي للتدريب في إطار الإستراتيجية المغاربية للنهوض بالبحث العلمي الزراعي، وتبلغ تكلفته الإجمالية حوالي 460 ألف دولار أمريكي، ستوفر منها الدول الأعضاء نسبة الخمس في إطار التمويل الذاتي المغاربي، فيما ستساهم مؤسسات تمويل إسلامية وأممية أخرى بالمتبقي، وذلك بموجب مذكرات تفاهم بين مسؤولي الاتحاد وهذه الجهات؛

- إقامة شراكات علمية مغاربية تساعد على تعزيز التنسيق لغاية المزيد من التكامل في المجالات الزراعية؛

- اعتماد جائزة اتحاد المغرب العربي جائزة سنوية لأفضل بحث زراعي مغاربي كحافز لزيادة البحث العلمي المساهم في تحسين الإنتاج الزراعي وتطويره في دول الاتحاد، وتبلغ قيمتها عشرون ألف دولار أمريكي.

ب- حماية الملكية الفكرية الزراعية: تميز العمل المغاربي المشترك في هذا المجال بعقد اجتماعات دورية لهيئات حماية الملكية الفكرية في دول الاتحاد بهدف التنسيق وتبادل الخبرات في مجال حماية الملكية الفكرية ومنها الملكية الفكرية الزراعية، مع السعي إلى مواكبة التشريعات المغاربية للاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية خاصة ذات العلاقة بالتجارة، واستكمال النصوص الوطنية التطبيقية ذات العلاقة باعتبارها خير ضمان لتشجيع الإبداع المغاربي، كما تم

[1]. الحبيب بن يحي، **آفاق تنشيط العمل المغاربي**، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 2007، ص5.

[2]. اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm20.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

الاتفاق على آليات رقابية جماعية والتعهد بمحاربة الاستغلال غير المشروع للعلامات التجارية المحمية قانونيا، مرورا بتنظيم دورات تكوينية في هذا المجال لفائدة العاملين في هذا المجال[1].

ج- تنمية الإنتاج الزراعي: تضمّن العمل المغاربي المشترك في هذا المجال الأنشطة التالية[2]:

- وضع معالم المخطط الاستراتيجي العشري للتعاون المغاربي في مجال الفلاحة والأنشطة ذات العلاقة وذلك مطلع 2011، ويهدف المخطط المقترح للمساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي المغاربي كهدف استراتيجي، باعتماد مقاربة تصاعدية في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي والتعاون الدولي، كما يتوقع ذات المخطط وفي مرحلة أولى تكثيف الجهود المغاربية لمجابهة مختلف تحديات الإنتاج الزراعي والترويج والاستهلاك التي تعترض هذا القطاع قطريا وجهويا؛

- انطلاق المشروع المغاربي لتنمية الواحات مطلع 2008 في دول اتحاد المغرب العربي بمساعدة المؤسسات الوطنية المغاربية المعنية بالنهوض بالواحات وأطراف شريكة من إسبانيا وفرنسا، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم كفاءات الجمعيات الأهلية الواحية للإسهام في مسار تنمية إنتاج الواحات المغاربية، وذلك بالخصوص عبر تنفيذ مشاريع توفير البذور، وبعث مراكز للفلاحة وإحياء الأراضي المهملة، بالإضافة إلى مشاريع لتوفير المياه، ومن المنتظر أن يستغرق تنفيذ هذا المشروع ثلاث سنوات، ويشرف على إنجازه مبدئيا منسق جهوي مغاربي بالتعاون مع منسقين وطنيين من كل دولة من دول اتحاد المغرب العربي المعنية بهذا المشروع.

د- تنمية الاستثمارات الزراعية: اشتمل العمل المغاربي المشترك في هذا الميدان على أنشطة عديدة نذكر منها ما يلي[3]:

- تأسيس البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ومهمته تمويل المشاريع الاستثمارية بما فيها الزراعية في جميع دول الاتحاد، وقد بدأ نشاطه مع بداية سنة 2007، كما تم إنشاء صناديق استثمار مغاربية من طرف اتحاد المصارف المغاربية ومهمتها تمويل الاستثمارات بما فيها الاستثمارات الزراعية في جميع دول الاتحاد؛

- المصادقة عل الكثير من الاتفاقيات المغاربية الثنائية والمتعددة هدفها تسهيل انسياب الاستثمارات بين دول الاتحاد وتوفير الحماية لها، بالإضافة إلى اتفاقيات معنية بتجنب الازدواج الضريبي؛

- إنشاء جهاز استثماري مغاربي يتكون من أجهزة الاستثمار الزراعي بدول اتحاد المغرب العربي، مهمته تشجيع الاستثمارات المغاربية المشتركة في المجال الزراعي وزيادة التعريف بالفرص المتاحة في هذا القطاع بالمنطقة المغاربية، كما تم إنشاء المنتدى المغاربي للاستثمار الزراعي بدول الاتحاد يهدف إلى التعريف بمجمل القوانين المغاربية ذات العلاقة بالاستثمار الزراعي المشترك، وبلورة أرضية متفق عليها وكفيلة بتأمين انسياب رؤوس الأموال في المجال

[1]. اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm9.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

[2]. اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm21.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

[3]. اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm3.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

الزراعي داخل الفضاء المغاربي، كما يتوخى تمكين الزراعة المغاربية من مجابهة التحديات المختلفة في ظل ظرفية دولية تتسم بغلاء تصاعدي لأسعار المواد الغذائية؛

– انطلاق دراسات اقتصادية من أجل بعث صندوق مغاربي لتمويل وضمان الاستثمارات مطلع سنة 2010، مع العلم بأنها مازالت لم تقدم نتائجها بعد.

2 - 2 - 2 - دور اتحاد المغرب العربي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية: ترتب عن العمل الزراعي المغاربي المشترك العديد من الانجازات في مجال الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية، وشملت تلك الانجازات المجالات التالية:

أ- تحقيق التنمية البشرية وتوفير فرص العمل: حظي العمل المغاربي المشترك في هذا المجال بإنشاء اللجنة الوزارية المغاربية المتخصصة بالموارد البشرية سنة 1990 والتي تُعنى بقضايا العمالة المغاربية بما فيها العمالة الزراعية، حيث تم مطلع سنة 2011 الاتفاق على إستراتيجية للعمل المغاربي في مجال التنمية البشرية للمرحلة القادمة (2011 - 2020)، وتتركز هذه الإستراتيجية على مواصلة مكافحة الأمية والفقر في جميع الأوساط بما فيها الوسط الريفي، وتكثيف الرعاية الاجتماعية، إلى جانب تعزيز التعاون في مجال النهوض بالصحة خاصة في المجتمعات الريفية مع العناية الخاصة بالتكفل بقضايا العمالة، من حيث التكوين والتشغيل وتأهيل إدماج المورد البشري في الدورة الاقتصادية في دول الاتحاد[1].

ب- تحقيق الأمن الغذائي: تمخض عن العمل المغاربي المشترك قي هذا المجال ما يلي[2]:

– استكمال وضع رؤيا إستراتيجية لمستقبل الفلاحة المغاربية للعشرية القادمة (2010 - 2020)، وترمي هذه الرؤية إلى تحقيق الأمن الغذائي في دول اتحاد المغرب العربي في أفق سنوات 2030 كهدف استراتيجي، وتتمحور هذه الرؤية بالأساس حول دعم إنتاج الحبوب وتطوير المستوى العام للمبادلات بين دول الاتحاد، إلى جانب تعزيز المقاومة الجماعية للآفات الزراعية والحيوانية العابرة للحدود، ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية؛

– إنشاء مرصد مغاربي لليقظة التكنولوجية ومتابعة المستجدات في مجال الحبوب، كما تم الانتهاء من مشروع دراسة الجدوى الاقتصادية لبعث مخزون استراتيجي للحبوب وكيفية تبادلها.

2 - 2 - 3 - دور اتحاد المغرب العربي في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية: إن مما يجسد التوجهات البيئية لاتحاد المغرب العربي هو مصادقة دوله على الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة في نواكشوط بموريتانيا في نوفمبر 1992، حيث تعهدت الدول الأعضاء بإدراج البعد البيئي في سياسات التنمية الصناعية والزراعية وسائر المخططات التنموية لدول اتحاد المغرب العربي، ودعم المشاريع القطرية والمشاريع المشتركة الهادفة إلى الحفاظ على

[1]. اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm8.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

[2]. اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm22.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

الموارد الزراعية وتنميتها[1]. وقد أسفر العمل المغاربي المشترك في ذات السياق عن مجموعة من الانجازات الأخرى والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي[2]:

– إنشاء اللجنة المغاربية الدائمة للتصحر والبيئة والتنمية المستدامة التابعة للجنة الوزارية المكلفة بالأمن الغذائي، والهدف منها التنسيق بين الدول المغاربية وتبادل المعلومات والخبرات في مجالات مكافحة التصحر، كما أُوكلت لها المهام المتعلقة بإحكام تنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وتعزيز الجهود القطرية المبذولة للحد من ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي ومقاومة الانجراف، بالإضافة إلى ذلك ساهمت في وضع منظومة مغاربية من الخبراء والمختصين لتقييم برامج ومشاريع مكافحة التصحر بالاعتماد على باقة من المؤشرات الموحدة يتم العمل بها من كافة الدول المغاربية لتقييم هذه البرامج، كما تعمل بين الحين والآخر على تنظيم أنشطة توعوية وتحسيسية بمخاطر التصحر والوقوف ميدانيا على التجارب الناجحة للبلدان المغاربية للحد من هذه الظاهرة ونقل هذه التجارب إلى بقية دول المنطقة في إطار التعاون المغاربي؛

– إطلاق البرنامج المغاربي لمقاومة التصحر للعشرية (2011 - 2020) ويتصدر محاور هذا البرنامج الذي وضعته اللجنة المغاربية للتصحر والبيئة والتنمية المستدامة، السعي لإرساء منظومة متطورة للإنذار المبكر للجفاف والكوارث الطبيعية في المنطقة المغاربية، وزيادة دعم قدرات دول الاتحاد لمقاومة هذه الظاهرة بغاية التخفيف من آثارها السلبية، ويُذكر أن البرنامج المغاربي لمقاومة التصحر سبق اعتماده سنة 1999، ومكّن من تنفيذ برامج مشتركة في المناطق المغاربية الأكثر هشاشة بالاعتماد على مجهودات ذاتية وشركاء الاتحاد؛

– الاتفاق في جانفي 2010 على العناصر المرجعية لإنشاء مركز مغاربي لترشيد استعمال المياه في الزراعة بدول اتحاد المغرب العربي، وإعطاء إشارة الانطلاق لإعداد ملف فني شامل حول وضعية قطاع الري بدول الاتحاد، وكيفية تبادل تجارب الري الناجحة بغاية توسيع المساحات المروية بدول الاتحاد، مع رد الاعتبار إلى الموروث المغاربي التقليدي في مجال المحافظة على المياه والري؛

– وضع برنامج تدريبي مغاربي يهدف إلى زيادة تأهيل الإطارات المغاربية العاملة في مجال رصد التغيرات المناخية ووفق الحاجيات الحديثة والتكنولوجيات المتطورة في هذا المجال، كما تم الانطلاق مطلع سنة 2011 في عملية الربط الالكتروني بين مراكز الرصد المغاربية، وكذلك تبادل المعلومات بخصوص التنبؤات البحرية، في انتظار تحقيق المزيد من نقاط الربط باستعمال الخطوط المتخصصة والأقمار الاصطناعية، مع الأخذ في الاعتبار شبكة الرادار الموجودة حاليا بدول الاتحاد، كما أنه جاري العمل على إنشاء صور الرادار المركبة لكل دولة مغاربية ونشرها دوريا كل 15 دقيقة

[1]. اتحاد المغرب العربي، **الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة**، الرباط، المغرب، 1992، ص ص: 1 – 7.

[2]. اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm23.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

بغاية تسهيل التحليل الفوري للظواهر الجوية، وتم الاتفاق على الاستفادة من مركز وهران الإقليمي للتدريب في مجال الأرصاد الجوية بالجزائر لتأهيل الفنيين المغاربيين والاستجابة للحاجيات الوطنية والمغاربية في هذا المجال، في أفق إقامة منظومة استشعار للإنذار المبكر على المستوى المغاربي؛

– تكثيف الجهود للتصدي للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، حيث تم إنشاء اللجنة البيطرية المغاربية الدائمة التي تُعنى بتتبع الحالة الصحية للقطيع المغاربي من كافة الفصائل، واعتماد الإجراءات الكفيلة بضمان سلامتها من الأمراض المعدية المستوطنة ومن الأمراض العابرة للحدود، من قبيل طاعون المجترات الصغيرة، مرض اللسان الأزرق، الحمى القلاعية وغيرها، كما تم وضع برنامج مغاربي استعجالي للتدخل السريع وتقديم الدعم اللازم والكفيل بالتصدي للأخطار المهددة للثروات الحيوانية بالمغرب العربي وبالمناطق المجاورة، كما يجري التعاون بين الاتحاد والمنظمات الدولية المختصة، ويُذكر أن اتحاد المغرب العربي يربطه تعاون وثيق مع المنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) بموجب مذكرة تفاهم أُبرمت بمقر المنظمة بروما في ديسمبر 2003، تم في إطارها تنفيذ عدة أنشطة أكاديمية وميدانية في مجالات تهتم بالصحة الحيوانية، كما تم مع مطلع سنة 2011 تنفيذ برنامج تعاون فني مع هذه المنظمة حول الوقاية والسيطرة على طاعون المجترات الصغيرة في المغرب العربي، والذي انطلق تنفيذه ميدانيا منذ مطلع شهر فيفري 2011.

الفرع الثاني: التجمعات الإقليمية المتعثرة

شهدت الساحة العربية كذلك بجانب التجمعين السابقين مولد تجمع إقليمي ثالث في نفس الفترة تقريبا، وهو مجلس التعاون العربي.

1- نشأة مجلس التعاون العربي: أُنشئ مجلس التعاون العربي بموجب اتفاقية وقعها قادة كل من العراق، مصر، الأردن واليمن، وذلك ببغداد في فيفري 1989 بعد انتهاء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وقد هدف مجلس التعاون العربي من تأسيسه إلى ما يلي[1]:

– تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والإمكانات والخبرات؛

– تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين الخطط التنموية في الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الأعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات المالية، الصناعية والزراعية، النقل، المواصلات، الاتصالات، التعليم، البحث العلمي، التكنولوجيا، الصحة والشؤون الاجتماعية؛

– تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة؛

[1]. مراد خليفة، مرجع سابق، ص 125.

- السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء؛
- توثيق الروابط والأواصر بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات، مع حرية الإقامة والتنقل؛
- تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يُوثّق الروابط العربية.

2- تقييم المسيرة التنموية لمجلس التعاون العربي: لم يدم هذا التجمع إلا لبضعة أشهر فقط حيث انفرط بمجرد غزو العراق للكويت سنة 1990، وقد حدث انقسام بين أعضاء المجلس وتجلى هذا في وقوف الأردن واليمن في صف العراق فيما ساهمت مصر في قوات تحرير الكويت، ورغم أن هذا التجمع لم يعد له وجود من الناحية العملية، إلا أنه من الناحية النظرية كان يستهدف دعم الجهود الاقتصادية الوحدوية العربية، ورغم أن اتفاقية المجلس تضمنت أهدافا هامة تمثلت في زيادة حجم التبادل التجاري لجميع السلع الصناعية والزراعية، وزيادة تدفقات العمالة بين دوله، كما تضمنت أجندة المجلس العديد من المشاريع المشتركة في شتى القطاعات، إلا أن انهياره حال دون تحقيق كل ذلك، والمؤكد أنه لو كتب الاستمرار لهذا التجمع الإقليمي لكان له شأن كبير في دعم الجهود التنموية للدول المكونة له[1].

الفرع الثالث: تقييم شامل للمسيرة التنموية للتجمعات الإقليمية العربية

كما تمت الإشارة سابقا فقد شهد العقد الثامن من القرن الماضي ميلاد ثلاث تجمعات إقليمية عربية هي على التوالي: مجلس التعاون الخليجي (1981)، مجلس التعاون العربي (1989) واتحاد المغرب العربي (1989)، فإذا كان نصيب التجمع الأول الديمومة والاستمرار، فإن التجمع الثاني توقف عند حد الإعلان والتأسيس، بينما توقف التجمع الثالث بعد مرور خمس سنوات من تأسيسه أي سنة 1994 قبل أن يتم إعادة تفعيله بالتآم مجلس وزراء خارجيته سنة 2001، وبالتالي فنحن أمام تجارب متفاوتة من حيث الاستمرارية في الأداء التنموي، وسيتناول هذا التقييم التجربتين الخليجية والمغاربية فقط بسبب توقف مجلس التعاون العربي.

ينبغي الإشارة إلى أن التجمعين الخليجي والمغاربي لم يفتقدا إلى الإرادة السياسية والرغبة الجماعية في إنشاء فضاء للعمل الاقتصادي المشترك، وما يدل على ذلك هو أن الشعور بوجود القواسم المشتركة التي تجمع الدول الخليجية أو المغاربية فيما بينها كان موجودا قبل قيام التجمعين، ولكن ما كان ينقصهما هو البنية الحاضنة للمشروع، القادرة على تحويل الإرادة والرغبة إلى قوة دفع حقيقية من شأنها مراكمة المكاسب التنموية المشتركة.

يشترك التجمعان الخليجي والمغاربي في كونهما يسعيان إلى إقامة تكامل اقتصادي تجاري واستثماري، وإن كان البعد الأمني طاغيا على أهداف تأسيس التجمع الخليجي مقارنة بنظيره المغاربي، فقد تضمنت اتفاقيتي تأسيس التجمعين المجالات التي يسعيان إلى تعميق وتوثيق الصلات في نطاقها، من قبيل الشؤون الصناعية، الزراعية، التجارية، التعليمية، الاجتماعية، الصحية وغيرها، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الأهداف خصوصا المشاريع المشتركة والبرامج

[1]. مراد خليفة، مرجع سابق، ص 128.

المتكاملة، وعموما تبقى الحصيلة العامة للتجمع الخليجي متقدمة بالمقارنة مع نظيره المغاربي وهذا في معظم المجالات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي.

إن دخول الاتحاد الجمركي الخليجي حيز التنفيذ عام 2003 ومن بعده السوق الخليجية المشتركة مطلع سنة 2008، مكّن ذلك الدول الأعضاء من توسيع وتمتين مبادلاتها التجارية البينية بما فيها المبادلات الزراعية، كما ساعدها ذلك نسبيا على تقوية موقعها التفاوضي مع المجموعات الإقليمية الأخرى، وفي صدارتها الاتحاد الأوروبي حيث تسعى إلى توقيع اتفاق للتبادل الحر معه، والذي بدأ الحوار بخصوصه منذ عقدين من الزمن.

وفيما يخص التجربة التكاملية المغاربية فهي تختلف عن نظيرتها الخليجية في جملة من العناصر، منها تقطع العلاقات البينية، وتوقف المؤسسات المغاربية المشتركة باستثناء البدء في تفعيل بعض تلك المؤسسات منذ عقد من الزمن، إضافة إلى ضعف المبادلات التجارية البينية بما فيها السلع الزراعية بين الأعضاء، والواقع أن هناك سلسلة من العوامل جعلت الحالة المغربية موسومة بهذه الخصائص، من قبيل ترجيح الاعتبارات القطرية على البناء الجهوي، والدور السلبي للاقتصاد الريعي، وتأجج النزاعات الحدودية والترابية بين مختلف أعضاء الاتحاد، ومشكلة الصحراء الغربية، وإذا اقتصرنا على مرحلة ما بعد تأسيس اتحاد المغرب العربي، يمكننا حصر حصيلة التكامل في تأسيس العديد من الأجهزة الاقتصادية المشتركة خلال الفترة (1989 - 1994) منها ما يختص بالجانب الزراعي، وتم وضع استراتيجيات لانجاز الأهداف المسطرة، كما ظهر تحسن نسبي في حجم المبادلات البينية بما فيها المبادلات الزراعية، خاصة بعد تفعيل مجلس وزراء الخارجية في الجزائر سنة 2001 وعودته إلى عقد اجتماعاته بصفة عادية إلى جانب اللجان الفنية الأخرى المشكلة للاتحاد، بيد أنه يلاحظ اختلال كبير لصالح المبادلات مع الاتحاد الأوروبي على حساب المبادلات المغاربية البينية، كما نسجل كذلك بعث العديد من المشاريع المشتركة لكن أغلبها مجمد و لم يدخل حيز التنفيذ إلا القليل منها، وبالتالي يتضح أن واقع اتحاد المغرب العربي في وضعه الراهن غاية في الصعوبة لما يواجهه من تحديات وعراقيل لم يستطع التخلص منها أو تجاوزها لبلوغ أهدافه، ولذلك ينبغي على صناع القرار المغاربي وخصوصا صناع القرار الزراعي الإسراع بإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة لتحقيق طموحات الشعوب المغاربية.

ليس ثمة شك في أن الحصيلة الإجمالية لتجمعي الخليج العربي وبلدان المغرب العربي في المجال الاقتصادي والزراعي خصوصا لم تكن في المستوى المطلوب كما ونوعا، وهي محدودة ومتواضعة مقارنة بتجارب عالمية، ومما لا شك فيه أيضا أن التكامل الإقليمي عملية مرتبطة بحسن ترتيب الأولويات، وهو عنصر ضروري في رسم إستراتيجية تكوين التجمعات الإقليمية، لذلك سيكون مجديا لنجاعة العمل الاقتصادي والزراعي الإقليمي المشترك التركيز على الحلقات الأهم ومراكمة المنجزات في نطاقها، والتوافق حول المجالات الإستراتيجية المشتركة عوض وضع البرامج الكبيرة والطموحة دون تنفيذها أو العجز عن توفير الإمكانيات لتحقيقها، وفي السياق نفسه ليس ضروريا حشد كل الدول

عند انطلاق عملية البناء التكاملي، بل يمكن البدء بتلك الدول التي بإمكانها إنجاح المشروع، والبحث عن التأييد له والتسويق لفوائده وآثاره الايجابية في عموم دول المنطقة.

المطلب الخامس: تصور استراتيجي لتحقيق تنمية زراعية تكاملية مستدامة في الوطن العربي

لقد غلب على تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي حتى الآن التركيز على تحرير التجارة والاستثمارات الزراعية البينية، ولا شك أن هذه توجهات مشروعة للتكامل، إلا أنه ثبت قصورها عن حل المشاكل التنموية الزراعية العربية خاصة في المنظورين الإنساني والبيئي، وعليه فإنه يتوجب الإسراع بتوفير الاحتياجات الأساسية للتكامل الاقتصادي الزراعي التنموي الذي يتوجه أولا إلى بناء القدرات البشرية والإنتاجية وحماية البيئة في عموم الوطن العربي، بما يضمن مستوى كريما من الرفاهية الإنسانية لجميع الشعوب العربية.

الفرع الأول: معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

لقد عانى العمل الزراعي العربي المشترك في جميع مستوياته من العديد من المعوقات والعقبات التي حالت دون إسهامه في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة تتوافق وطموح الزراعة العربية، ومن أهم تلك المعوقات نذكر ما يلي:

1- المعوقات السياسية: يأتي في مقدمة هذه المعوقات ما يلي[1]:

- غياب الإرادة السياسية القوية لدى النخب العربية الحاكمة، وهذا منذ ميلاد الجامعة العربية إلى غاية اليوم، وهذا يظهر جليا في ضعف الرغبة الحقيقية أو الصادقة لتنفيذ الالتزامات المبرمة في إطار الاتفاقيات الجماعية أو الثنائية والمتعددة الأطراف؛

- اختلاف النظم السياسية الحاكمة، ويدل على ذلك وجود دول تتبع المنهج الديمقراطي بقبولها تعدد الأحزاب، في حين توجد دول أخرى تعمل في ظل الحزب الواحد كما نجد بعض الدول لا تسمح بقيام أي حزب، إضافة إلى ذلك تباين تلك النظم بين نظم جمهورية وأخرى ملكية وهذا ما يفسر انغلاق التجمع الخليجي على نفسه دون قبوله لأعضاء جدد، وإضافة إلى هذا التباين السياسي ظهر تباين آخر خلال الستينات من القرن الماضي، أين أخذت بعض الدول العربية بالتوجه الاشتراكي، والبعض تبنت التوجه الرأسمالي أو الاقتصاد الحر؛

- الخلافات والنزاعات السياسية العربية التي زادت الأمر سوءا مثل مشاكل الحدود وحرب الخليج قديما، وأخيرا الثورات الشعبية الحالية على الأنظمة الحاكمة والتي عمقت الخلافات أكثر بسبب تأييد الحكومات العربية لهذه الثورات ضد أنظمتها، وليس أدل على ذلك من عدم الاتفاق العربي على عقد قمة عربية منذ قمة شرم الشيخ بمصر في جانفي 2011 أي منذ بداية تلك الثورات.

[1]. مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص: 178 - 179.

2- المعوقات الاقتصادية: هناك العديد من المعوقات الاقتصادية والتي من أهمها نذكر ما يلي[1]:

– تباين معدل النمو ودرجات التنمية بين الدول العربية، ففي حين هناك دول عربية منخفضة الدخل (فلسطين، الصومال، جيبوتي، السودان، موريتانيا واليمن) نجد دولا عربية أخرى مرتفعة الدخل وهي الدول النفطية، ثم دولا عربية متوسطة الدخل وهي الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة، وفي هذا الشأن ينتج عجز الدول منخفضة الدخل عن استغلال مواردها الزراعية الوفيرة، وبالمقابل نجد في الدول النفطية مرتفعة الدخل وفرة الموارد المالية ولكنها فقيرة من حيث الإمكانيات الزراعية، وبالتالي تخاف الدول الفقيرة من التهميش، ولا يتوافر الحافز لدى الدول الغنية للاتجاه نحو تحقيق التعاون والتكامل؛

– ضعف التنسيق بين السياسات والتشريعات الاقتصادية والزراعية العربية؛

– ضعف البنية الأساسية في العديد من الدول العربية (طرق، كهرباء وسائل نقل ومواصلات) وغياب سيولة الانتقال والاتصال بين البلاد العربية، فهذا يجعل إقامة مشروعات استثمارية زراعية عربية مستحيلا؛

– عدم استقرار التشريعات المنظمة للاستثمار، وبالتالي شعور المستثمرين بعدم الاستقرار الاقتصادي وجعلهم في حالة من الترقب والحذر، إضافة إلى ضعف أسواق المال في الدول العربية ووجود العديد من القيود والقوانين التي تعوق انتقال رؤوس الأموال، وبالتالي اتجاه المستثمرين العرب إلى الأسواق العالمية للبحث عن فرص استثمارية أفضل وذات عائد أعلى؛

– الافتقار لبرنامج فعال يعمل على تحفيز الاستثمارات الزراعية العربية البينية وتشجيع التجارة الزراعية العربية البينية من خلال حوافز ومميزات تشجع على العمل الزراعي المشترك؛

– اعتماد الدول العربية في غذائها على الأسواق العالمية الذي يعبر عن مدى ارتباطها باقتصاديات الدول المتقدمة وهذا ليس على المستوى الغذائي فحسب بل وحتى على مستوى استيراد التكنولوجيا.

3- المعوقات الطبيعية والبيئية: نذكر منها ما يلي[2]:

– مشاكل الجفاف وملوحة التربة وافتقارها إلى بعض المركبات المغذية، وهو ما يؤدي إلى تدهور المراعي وانخفاض مساحات الغابات إضافة إلى انخفاض المساحات المزروعة في المناطق المعتمدة على مياه الأمطار؛

– التصحر والذي يعد من المشكلات الرئيسية التي تعاني منها المنطقة العربية، وما يعنيه ذلك من انخفاض أو تدهور قدرة الإنتاج الحيوي للأرض بفعل ضغوط استخدامها، إضافة إلى ما يشكله زحف الصحراء من تهديد للأراضي الزراعية الخصبة في السهول الساحلية؛

[1]. مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص: 180 - 184.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 185 - 187.

– الأمراض والأوبئة العابرة للحدود، ومنها على سبيل المثال أنفلونزا الطيور والذي أثر كثيرا على القطاع الداجني في المنطقة العربية وخارجها.

4- المعوقات الاجتماعية: ونذكر منها ما يلي[1]:

– ارتفاع نسب الأمية في البلدان العربية وتدني الخدمات الاجتماعية خاصة في المجتمعات الريفية، وقلة الكفاءات الزراعية العربية لقيادة العملية التنموية الزراعية؛

– قصور الإعلام العربي بوسائله المختلفة في الترويج لمشاريع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي عن طريق التنوير والتوعية والإرشاد، حيث نجده في معظم الدول العربية أداة للسلطة الحاكمة دون أن يكون وسيلة تعبير شعبية.

5- المعوقات المؤسسية: وهي مرتبطة بالإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي الزراعي العربي، ونذكر منها ما يلي[2]:

– تعدد المنظمات العربية وغياب التعاون فيما بينها، إضافة إلى التعارض والتداخل في معظم الأحيان بين أنشطتها بما يؤدي إلى جعل هذه المنظمات مجرد منظمات شكلية؛

– افتقار الأجهزة التكاملية العربية للسلطة القانونية التي تمكنها من تجاوز الصفة السيادية للدول الأعضاء، واتخاذ قرارات ملزمة لكافة الدول العربية بالإضافة لافتقارها للآليات اللازمة لحل المنازعات؛

– افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الأهداف ورسم وسائل التنفيذ؛

– اقتباس مناهج تكاملية أجنبية وعدم مواءمتها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي، وعدم صلاحية عدد من المداخل التكاملية المطبقة؛

– ترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع دول أجنبية، حتى لو تعارضت مع مصالح الدول العربية أو ميثاق الجامعة العربية.

– استمرار قيام الاتفاقيات التجارية الثنائية بين العديد من الدول العربية مع تضمينها بعض الاستثناءات مما يجعل من هذه الاتفاقيات قيدا يعيق التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية، وكلما ازدادت فاعلية تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى انحسرت فاعلية الاتفاقيات الثنائية.

الفرع الثاني: تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي

على الرغم من الاهتمامات التي أولتها الدول العربية لقضايا التنمية الزراعية المستدامة، إلا أن تلك الجهود التنموية واجهتها العديد من التحديات، ولقد تم التركيز هنا على التحديات كونها تمثل معضلات تنموية أساسية يصعب وضع حلول لها في المدى القصير، وتتضح صورة ما تواجهه التنمية الزراعية المستدامة من تحديات فيما يلي[3]:

[1]. مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص: 187 – 190.

[2]. نفس المرجع السابق، ص ص: 191 – 192.

[3]. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، 2008، ص ص: 38 – 41.

1- زيادة القدرة على تنمية الموارد وبخاصة المياه: إن محدودية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد، والتدني الواضح في كفاءة المستخدم منها يشكل تحديات شديدة الوطأة على برامج التنمية الزراعية العربية المستدامة، وتتضح هذه الحقيقية بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد حيث يصعب بل يتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل مثلا في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهظة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية كما هو الحال في بعض مشروعات أعالي نهر النيل في مصر، وبطبيعة الحال فإن النجاح في المشروعات المستهدفة لتنمية المعروض من المياه هو في الحقيقة رهن نجاح آخر ومواز يتمثل في تطوير تقانات إعادة استخدام المياه أو حصاد المياه أو تنميتها أو التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة، هذا بالإضافة إلى النجاح العربي في مجال تنسيق التعاون فيما بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار غير العربية والمتشاطئة معها في مجاري الأنهار.

2- المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية: تمثل المتغيرات الاقتصادية والتجارية والسياسية المعاصرة والمتلاحقة على الساحتين الإقليمية والدولية من أهم التحديات أمام مسيرة التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، هذا بالإضافة إلى ما يشهده العالم من التقدم العلمي والتقني، وتحرير تجارة السلع والخدمات، وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وفي توجيهها.

3- اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة: شهد العالم طفرة في مجالات البحث الزراعي أدت إلى قفزات في الإنتاج والإنتاجية، وأصبح إنتاج الأصناف النباتية والحيوانية ذات الجودة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها، ويعتبر استنباط الأصناف عالية الإنتاج والجودة والمتلائمة مع الظروف البيئية والمناخية والأقل احتياجا للمياه سمة من سمات العصر الحديث، ولا تتوقف البحوث عند حد معين، فالاختراعات متواصلة بل ووصلت إلى عصر الاستنساخ، ولم يعد مقبولا أن تمثل الإنتاجية الهكتارية لبعض المنتجات النباتية في الدول العربية 50 % من مثيلاتها في الدول المتقدمة، وكذلك الحال فيما يتصل بإنتاج اللحوم والألبان، وبالتالي فإن استمرار الأوضاع في الزراعة العربية على ما هي عليه باستخدام أساليب إنتاجية تقليدية من جهة والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى، يجعل من الصعوبة بمكان الوصول بالزراعة العربية إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة في العالم، ولا تتوقف التكنولوجيا على استنباط الأصناف وتطوير أساليب الإنتاج، بل تمتد إلى نظم الري الحديثة والتسويق والإرشاد الزراعي.

4- زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الزراعية الملائمة: من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار، بيد أن

القطاع الزراعي ليس من بين القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر وطول دورة رأس المال في بعض الأنشطة الزراعية وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الضرائب الحالية المفروضة على النشاط الزراعي تحتاج إلى إعادة هيكلتها، كما أن توفير الضمانات الكافية للمستثمرين للحفاظ على رؤوس أموالهم والاستقرار الأمني والسياسي وإتاحة الفرص للتصدير بتقديم تسهيلات مناسبة تعد كلها ضرورية لتحسين مناخ الاستثمار الزراعي.

5- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية: إن الفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة في الحضر والريف في الدول العربية تجعل من الريف عاملا للطرد، كما تؤدي إلى عدم استقرار في المجتمعات الريفية العربية، فإلى جانب انخفاض دخول سكان الريف عن دخول سكان الحضر ترتفع معدلات الفقر بشكل ملحوظ بين سكان الريف، وفيما يخص الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها فإنها ليست متوفرة بشكل مناسب في كثير من البلدان العربية، وإذا كان المجتمع الريفي العربي هو شريان الزراعة العربية فإن الزراعة تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي، فكلما سادت في المجتمع الريفي مظاهر الرعاية وتوفير الاحتياجات الأساسية وفرص عمل المناسبة ومصادر الدخل المتنوعة كلما تحقق استقرار الزراعة وتمهد السبيل إلى تطورها وتقدمها.

6- توفير الغذاء الآمن للسكان: منذ عقود طويلة والدول العربية تستهدف تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الآمن للشعوب العربية، وإذا كانت الدول العربية قد حققت بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية الرئيسية، فإن جودة هذه السلع في جانب منها هو دون المواصفات القياسية العالمية.

7- تحقيق التوازن بين المنظورين القومي والقطري في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والزراعية: لقد ظلت السمة الأساسية خلال العقود الماضية هي إتباع كل قطر عربي سياسات اقتصادية زراعية تخصه ولا يراعي فيها البعد القومي إلا في حدود ضيقة، وعليه فإن أخذ البعد القومي عند وضع السياسات الاقتصادية والمالية بما فيها أسعار الضرائب والفائدة يمثل أداة فاعلة لتحقيق تعاون اقتصادي عربي يحقق أهداف الأمة في التنمية الشمولية ويساعد على إحراز معدلات نمو متسارعة، وعلى صعيد القطاعات الزراعية ثبت أن عدم تنسيق السياسات العربية ألحق أضرار كبيرة بالزراعة العربية، و لم يتقدم أي قطاع زراعي عربي ليصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة.

الفرع الثالث: محاور العمل الاستراتيجي المقترح للتنمية الزراعية التكاملية المستدامة في الوطن العربي

وفقا لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية ومؤشرات الأداء الراهن للزراعة العربية وللعمل الزراعي العربي المشترك، فإنه يمكننا اقتراح بعض الموجهات الرئيسية للعمل الاستراتيجي للتنمية الزراعية التكاملية المستدامة في الوطن العربي، وتتلخص في المحاور التالية:

1- المياه المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة: ويتضمن هذا المحور تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك، تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق استثمارات وبحوث مشتركة لتطوير نظم الري الحقلي واستخدامات المياه، التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية والتعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المحور التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية، الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية.

3- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي: ويتضمن هذا المحور تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة، استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي وتضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

4- التطوير والتحديث التقني للزراعة: ويتضمن هذا المحور توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها، دعم قدرات المزارعين بالدول العربية وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة، تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية، دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي خدمة للتنمية الزراعية العربية المستدامة مع التركيز على نقل وتوطين التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية والتنسيق والتعاون بين المراكز البحثية العربية وبينها وبين المراكز البحثية الدولية.

5- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية: ويتضمن هذا المحور تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية والإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، لاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات (المزارعون، المهنيون والحرفيون، الباحثون، واضعو السياسات ومتخذو القرارات)، النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل واستحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.

6- الاستثمار الزراعي المشترك: ويتضمن هذا المحور توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار وتحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار.

7- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية: ويتضمن هذا المحور زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية، تنويع الصادرات الزراعية العربية، تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي، إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية بما فيها نظم المعلومات التجارية والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة وتنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولا إلى توحيده.

8- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية: ويتضمن هذا المحور تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، إعداد دراسات استشرافية ودراسات أخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية وإقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

9- المساهمة في ازدهار الريف العربي: ويتضمن هذا المحور استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف، الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية، خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة، الارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي، الارتقاء بمستوى التعليم في الريف العربي وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية ودعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

10- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص: ويتضمن هذا المحور زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية، وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية وتطوير أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.

إن تضمين المحاور الإستراتيجية السابقة ضمن سياسة زراعية عربية مشتركة تنسجم مع الأهداف القطرية والقومية تمثل منعطفا هاما في مسيرة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وستساعد بشكل ملموس على تطوير وتنمية القطاعات الزراعية العربية باتجاه نهضة زراعية عربية مستدامة لاحتلال مكانة هامة في السوق العالمية وتحقق أهداف الأمن الغذائي القومي العربي.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة مختلف المداخل التنموية للعملية التكاملية الزراعية تبين أنه بعدما ساد ولفترة طويلة المدخل التجاري الزراعي كمدخل مناسب للعملية التكاملية الزراعية، حيث انتشرت الاتفاقيات التجارية التي ساهمت من في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كثير من التجمعات التكاملية، برز كذلك المدخل الاستثماري الزراعي الذي اُعتبر ذو أهمية بين مداخل التكامل الاقتصادي الزراعي في سبيل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ولهذا يذهب البعض إلى ضرورة أن يتزامن المدخل التجاري مع المدخل الاستثماري، فالاهتمام بتحرير التجارة الزراعية البينية بين أعضاء التكامل يجب أن يترافق مع تحرير تدفقات الاستثمارات الزراعية البينية والمشتركة، ولذلك في السنوات الأخيرة نجد اتفاقيات التكامل الاقتصادي الزراعي بجانب تناولها لموضوع تحرير التجارة الزراعية البينية تركز كذلك على موضوع تحرير الاستثمارات الزراعية البينية، وعليه نخلص إلى أن التكامل الاقتصادي التنموي الزراعي هو الذي يتضمن بشكل متوازن ومتزامن بين المدخل التجاري والمدخل الاستثماري.

لقد كانت الدول العربية سباقة إلى إدراك أهمية التكامل الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة وهذا منذ إنشاء جامعة الدول العربية، ومن ذلك الوقت تنوعت صيغ ومداخل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي حيث اشتمل خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي على إبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية واتخذت التحرير التجاري والاستثماري كمدخلين لتحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنها كانت غير فاعلة في تحقيق تلك الأهداف، كما أنها تجاهلت الجوانب الاجتماعية والبيئية، ثم دخل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي مطلع السبعينات من نفس القرن مرحلة جديدة، وكان من أهم مميزاتها إنشاء العديد من المنظمات والشركات الزراعية المشتركة التي أسفرت محصلة أنشطتها إلى اليوم على انجازات مهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وكذلك البيئي، كما تخللت هذه الفترات إنشاء بعض الاتفاقيات الإقليمية بين بلدين عربيين أو أكثر والواقع أن الاتفاقيات الإقليمية لم تحرز هي الأخرى تقدما يذكر، وفي فترة الثمانينات من نفس القرن كذلك اتخذ التكامل الاقتصادي الزراعي العربي مستويات أخرى، حيث توجهت الدول العربية إلى إنشاء بعض التجمعات الإقليمية ومع فشل مجلس التعاون العربي حقق مجلس التعاون الخليجي انجازات مهمة على صعيد التنمية الزراعية المستدامة، بينما كانت محصلة اتحاد المغرب العربي ضئيلة ومحدودة، وتطورت مسيرة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي خلال فترة التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، حيث توصلت الدول إلى إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وقد كان لها إسهامات عديدة خاصة في المجال التجاري، وما على الدول العربية إلا الاستمرار فيها ودعمها بشتى الوسائل لتعمل جنبا إلى جنب مع إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005 - 2025) من أجل تحقيق طموحات الزراعة العربية على المستويين القطري والقومي.

الخاتمـــــة العامـــــة

لا تزال أوضاع الزراعة وإنتاج الغذاء في البلاد العربية عموما بالغة الحرج، وما تحقق من تنمية زراعية مستدامة ما يزال قاصرا عن الوفاء بحاجات الأمن الغذائي العربي من حيث سد الفجوة بين الاحتياجات الغذائية والإنتاج الزراعي واستيفاء الأدوار الأخرى المطلوبة من الزراعة، ويحدث ذلك بالرغم من الموارد الزراعية الهائلة في العديد من البلاد العربية، وبذلك تظل دائما الحاجة ماسة إلى تحقيق تنمية زراعية تتسم بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولقد أكدت حصيلة كل الدراسات على حتمية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي باعتباره الصيغة الملائمة لتعزيز التنمية الزراعية الأفضل والمستدامة، وكذلك لتنمية الإنتاج الزراعي وسد الفجوة الغذائية وصيانة الموارد الزراعية وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية، ومع التأكيد المستمر على جدوى التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وضرورته، ظلت السمة الأساسية خلال العقود الماضية هي إتباع كل قطر عربي سياسات زراعية لا يُراعى فيها البعد القومي إلا في حدود ضيقة، هذا بالرغم من كافة الاتفاقيات الموقعة بين الأقطار العربية، وعليه قادت تجربة الماضي إلى تعذر تحقيق تكامل اقتصادي زراعي تنموي فعال، ولعل الأسباب في ذلك يعود أهمها إلى ضعف الإرادة في تحقيق التنسيق المطلوب، ولكن لعل الأزمة الغذائية العالمية الراهنة برغم أضرارها يمكن أن تشكل نقطة تحول جذرية للانطلاق نحو تحقيق مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، من أجل تطوير وتحديث الزراعة العربية، وإن كان ثمة اتفاق أو اختلاف حول محاور العمل الاستراتيجي لتحقيق التنمية الزراعية التكاملية المستدامة في الوطن العربي خلال المرحلة القادمة، فالأمر يحتمل الاجتهادات طالما أنها تستهدف نفس الغايات، إلا أن إفلات الفرصة الراهنة لتحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية المستدامة، ربما يؤجل الإمساك بها مرة أخرى ويعرّض الوطن العربي بمختلف أقطاره إلى مخاطر جمة وآثار سلبية وخيمة.

من هذا المنطلق ومن خلال هذا البحث نخلص إلى النتائج التالية، والتي تعتبر بمثابة إجابات عن الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث، كما تعتبر اختبارا لفرضياته:

1- نتائج البحث

- تتفاوت أهمية ومكانة الزراعة تفاوتا كبيرا بين اقتصاديات الدول العربية، فعلى صعيد الناتج الزراعي الإجمالي تتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بين اقتصاديات الدول العربية، إذ هي مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة مثل: السودان، سوريا، المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن، تونس ولبنان، وهي منخفضة في الدول العربية الأخرى التي تلعب فيها المحروقات والصناعات الاستخراجية دورا محوريا، بينما مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة هي عموما منخفضة، وأما على صعيد التجارة الزراعية الخارجية، فبالنسبة للدول العربية مجتمعة لا تتجاوز قيمتها خمس التجارة الخارجية تمثل فيها الواردات الزراعية حصة كبيرة وتصل إلى حوالي ثلاثة أرباع التجارة الزراعية الخارجية، وعلى المستوى القطري فباستثناء الدول

العربية الفقيرة التي تعتمد تجارتها الخارجية أساسا على الزراعة والتي تمثل تجارتها الزراعية الخارجية حوالي نصف تجارتها الخارجية أمثال موريتانيا، جيبوتي والصومال، نجد باقي الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة أو المعتمدة على المحروقات لا تمثل تجارتها الزراعية الخارجية إلا قسطا ضئيلا من إجمالي تجارتها الخارجية، وأما على صعيد الاستثمارات الزراعية، فإن نصيب القطاع الزراعي منخفض جدا من هذه الاستثمارات، ولا يتجاوز العشر في أحسن حالاته، حيث يواجه القطاع الزراعي منافسة غير متكافئة مع القطاعات الأخرى كالخدمات، العقارات والصناعة، أما الممولون الرئيسيون للاستثمار الزراعي هم القطاع العام والخاص إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية بنسبة قليلة؛

- تتوفر في الدول العربية موارد زراعية كبيرة ما يؤهلها لإحداث تنمية زراعية مستدامة، سواء كانت أراض زراعية تمثل حوالي خمسة أعشار المساحة الجغرافية للوطن العربي، موزعة بين أراض مروية تقدر مساحتها بنحو خمس المساحة الزراعية والباقي تعتمد على مياه الأمطار، إضافة إلى موارد مائية هائلة ممثلة في مياه الأنهار والآبار المقدرة بمئات المليارات من الأمتار المكعبة، ومياه الأمطار المقدرة بآلاف المليارات من الأمتار المكعبة سنويا تتساقط بكثافة مختلفة تصل إلى مئات وأحيانا آلاف المليمترات في الموسم الواحد، كما توجد مساحات شاسعة من المراعي والغابات تصل إلى نصف المليار من الهكتارات، تمثل فيها المراعي القسط الأعظم بحوالي أربعة أخماس تلك المساحة، بالإضافة إلى ثروة حيوانية ضخمة يتجاوز عدد رؤوسها بأنواعها المختلفة ثلث المليار رأس، وكذلك ثروة سمكية كبيرة، فشواطئ الوطن العربي الممتدة من المحيط إلى الخليج وتشمل البحرين الأبيض والأحمر تحتوي على ثروة سمكية متنوعة من أجود الأسماك، هذا بالإضافة إلى قاعدة بشرية زراعية قادرة على القيام بأعباء التنمية الزراعية المستدامة، تشكل حوالي ثلث القوة العاملة الكلية في الوطن العربي؛

- يتيح التكامل الاقتصادي الزراعي للدول المتكاملة بمختلف مداخله من المدخل التجاري إلى المدخل الاستثماري عموما تحقيق جملة من المكاسب على صعيد التنمية الزراعية المستدامة، ففي المنظور الاقتصادي سوف يعمل على زيادة حركة وحجم التدفقات التجارية والاستثمارية الزراعية البينية، تدعيم الرأس المال المحلي وتكثيف المنافسة بين المنتجات الزراعية وتحسين المناخ الاستثماري، ازدياد الإنفاق على البحث والتطوير في المجالات الزراعية فترتفع الكفاءة وتنخفض التكاليف، زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروعات الزراعية وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الزراعي وتحقيق وفورات الحجم الكبير، إقامة المشاريع الزراعية المشتركة التي تقوم أساسا على الميزة النسبية والكفاءة والتخصيص الفعال للموارد الزراعية، زيادة حصيلة الضرائب الجمركية، انتقال التكنولوجيا الزراعية وتطبيقاتها بين الدول الأعضاء ممثلة في المصادر الوراثية النباتية والحيوانية بما يعمل على تحسين الإنتاجية الزراعية خاصة في ظل إنشاء أنظمة إقليمية لحماية الملكية الفكرية في المجالات الزراعية، زيادة تفاعل مؤسسات البحث والتطوير الزراعي في البلدان الأعضاء

وبالتالي زيادة الآثار الإيجابية المصاحبة لنمو أنشطة البحث والتطوير الزراعي، اكتساب الخبرات في المجالات الزراعية بفعل انتقال مهارات المنتجين الزراعيين، تحقيق شروط تبادل زراعي أفضل مع العالم الخارجي ما يعمل على تنمية التجارة الزراعية الخارجية؛

- يتيح التكامل الاقتصادي الزراعي في المنظور الاجتماعي للدول المتكاملة إمكانية فتح فرص عمل جديدة وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الزراعية وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للعاملين وانخفاض الفقر، زيادة الاستهلاك الغذائي خاصة من السلع التي تنخفض أسعارها نتيجة انخفاض التكاليف مما ينعكس إيجابا على الرفاهية الغذائية، زيادة فرص التصدي للأزمات الغذائية المحلية والعالمية والتالي تحقيق الأمن الغذائي لجميع الأطراف، كما أن سلامة وأمان الغذاء أصبحا يلقيان اهتماما كبيرا في سياق إنشاء اتفاقيات التكامل الاقتصادي الزراعي حيث توضع القوانين الإقليمية المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة المنتجات الحيوانية والنباتية المتبادلة، ومن جهة أخرى يلاحظ أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيقها اتفاقيات التكامل الاقتصادي الزراعي كل هذه الأهداف تلتقي مع تدعيم وحماية حقوق الإنسان، هذا ومع التغيرات الحديثة في معاني الإنتاج وعالم العمل وقضايا المسؤولية الاجتماعية، أصبحت تلك الاتفاقيات في السنوات الأخيرة وسيلة لفرض معايير العمل المناسبة في الدول الأعضاء في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، كما أصبحت تتضمن بنودا أساسية حول إلزام الاستثمارات المتدفقة بين الدول الأعضاء على اختلاف نشاطها باحترام حقوق الإنسان ومبادئ المسؤولية الاجتماعية سواء تمت تلك الاستثمارات داخل منطقة التكامل أو خارجها؛

- فيما يخص المنظور البيئي يلاحظ في الآونة الأخيرة ازدياد إدماج الاعتبارات البيئية ضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي الزراعي، وأصبحت حماية البيئة تحتل مكانة هامة أثناء مفاوضات إنشاء أي اتفاقية، حيث تتعهد الدول الأعضاء باعتبار البيئة موجها أساسيا لعلاقاتها التجارية والاستثمارية حيث تتوجه نحو تنمية التدفقات التجارية والاستثمارية الزراعية بينها مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط والمعايير البيئية المتفق عليها، كما قد يتسع التعاون البيئي بين الأعضاء إلى مجالات أخرى خارج المجال التجاري والاستثماري، فقد تتوجه نحو بناء قدراتها الإدارية والقضائية وتطوير التشريعات البيئية المحلية والإقليمية لحماية البيئة الزراعية؛

- خلال الستين عاما الماضية جرت محاولات كثيرة من جانب الدول العربية باتجاه التكامل الاقتصادي منذ إنشاء جامعة الدول العربية، حيث دخلت الدول العربية في اتفاقيات تجارية واستثمارية عديدة بينها، ولكن تلك الاتفاقيات عادة ما كانت تعاني من محدودية مساحة عملها، ذلك أن قطاع الزراعة كان في أغلب الأحيان مستثنى بشكل كبير

من جانب تلك الاتفاقيات، وحتى إن تم تناوله فيكون ذلك دائما في أضيق الحدود، وذلك بسبب حساسية هذا القطاع بالنسبة للدول العربية شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم؛

– فيما يخص المحصلة التنموية لتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يمكن القول عموما إنها كانت متدنية ودون مستوى طموحات وأهداف التنمية الزراعية العربية المستدامة، فعلى صعيد الاتفاقيات الجماعية والإقليمية بين الدول العربية فإنه إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي تعثرت كل تلك الاتفاقيات، ولم تسفر في الواقع عن انجازات ملموسة، باستثناء مجرد زيادات ضئيلة ومتذبذبة في نسب التدفقات التجارية والاستثمارية الزراعية البينية دون أن يكون لها أي أثر يذكر على باقي المجالات الاقتصادية، ولا حتى الجوانب الاجتماعية أو البيئية؛

– دخل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي بعد منتصف التسعينات من نفس القرن مرحلة جديدة بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة كبرى، وقد نتج عنها زيادات معتبرة في نسب التبادل التجاري الزراعي البيني، وكان ذلك محفزا لزيادة التدفقات الاستثمارية البينية في المجال الزراعي إلا أنها كانت تتصف بالتذبذب من سنة إلى أخرى، كما تضمّن البرنامج التنفيذي للمنطقة مشاريع تُعنى بالتنمية البشرية للمجتمعات الريفية العربية، مشاريع طارئة للأمن الغذائي العربي ساهمت في تنمية الإنتاج الزراعي وسد جانب من الفجوة الغذائية، كما تضمّن ذلك البرنامج التنفيذي أيضا التأكيد على ضرورة الاهتمام بسلامة الأغذية المتداولة على المستوى القطري وكذا المتبادلة على المستوى العربي، استبعاد مجموعة من السلع ذات الآثار السلبية على البيئة بحيث لا تُطبق عليها أحكام التحرير التجاري، مشاريع إقليمية لبناء القدرات التجارية والبيئية في المنطقة العربية، هذا وقد شهدت بداية الألفية الثالثة اهتمامات غير مسبوقة من جانب القادة العرب بقضايا التنمية الزراعية العربية المستدامة أسفر عنها وضع إستراتيجية تنموية زراعية عربية مستدامة للعقدين (2005 - 2025) تضمّنت برامج في مجالات تطوير التقانات الزراعية وتنمية التجارة والاستثمارات الزراعية البينية، برامج تدريبية لتنمية القدرات البشرية الزراعية، كما تضمّنت الإستراتيجية بعض المشاريع للحد من الفقر الريفي العربي، مشاريع تنسيقية لتحقيق سلامة وأمان الغذاء في المنطقة العربية، مشاريع لمكافحة التصحر والإدارة المتكاملة للموارد الزراعية والأصول الوراثية، ومع أنه تم الانطلاق في بعض هذه المشروعات إلا أن فعاليتها رهينة تكاتف جهود شركاء تنفيذ هذه الإستراتيجية سواء على المستوى القطري أو القومي، كما أن التقييم السليم لآثار هذه الإستراتيجية ما زال سابقا لأوانه؛

– على صعيد التجمعات الإقليمية، ومع فشل مجلس التعاون العربي بعد أشهر قليلة من تأسيسه، حقّق مجلس التعاون الخليجي خاصة في السنوات الأخيرة انجازات مهمة على صعيد التنمية الزراعية المستدامة، من قبيل تنسيق تشريعات براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية في الميدان الزراعي، إقرار عدد من القوانين والأنظمة وإنشاء الهيئات المشتركة

لتنمية التجارة الزراعية البينية، وضع برامج تتضمن توفير الإسناد المادي والمؤسسي للاستثمارات الزراعية، وقد صاحب ذلك تحسن نسبي في المبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية في الميدان الزراعي بين الدول الخليجية، تنفيذ العديد من البحوث الزراعية المشتركة، تنسيق استراتيجيات الأمن الغذائي، وضع برامج تهدف إلى تنمية وزيادة الإنتاج الزراعي لسد الفجوة الغذائية، إنشاء لجنة خليجية لسلامة الأغذية، وفوق ذلك تم التأكيد على مراعاة الاعتبارات البيئية وجعل التخطيط البيئي جزءا لا يتجزأ من التخطيط التنموي في جميع المجالات بما فيها المجالات الزراعية؛

- فيما يخص اتحاد المغرب العربي فإن حصيلته التنموية على صعيد التنمية الزراعية المستدامة كانت محدودة للغاية، وإذا استثنينا سنوات تجميد الاتحاد، فإنه مؤخرا قامت بعض اللجان المغاربية المشتركة ذات العلاقة بالجانب الزراعي ببلورة وتأسيس بعض البرامج والمشاريع المغاربية المشتركة لتنمية البحث العلمي وتدريب الباحثين الزراعيين، وضع مخطط استراتيجي يهدف إلى تنمية الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المغاربي، تأسيس بنك مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ومهمته تمويل المشاريع الاستثمارية بما فيها الزراعية في جميع دول الاتحاد، إنشاء لجنة بيطرية مغاربية دائمة تُعنى بالتصدي للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وضع إستراتيجية للعمل المغاربي في مجال التنمية البشرية وتتركز هذه الإستراتيجية على مواصلة مكافحة الأمية والفقر في جميع الأوساط بما فيها الوسط الريفي المغاربي، إطلاق برنامج مغاربي لمقاومة التصحر، إنشاء مركز مغاربي لترشيد استعمال المياه في الزراعة، ورغم هذا الكم من المشاريع والبرامج المشتركة إلا أن أغلبها مجمد و لم يدخل حيز التنفيذ إلا القليل منها؛

- على صعيد المنظمات والشركات الزراعية العربية المشتركة يمكن القول أنها كانت أكثر فاعلية في تحقيق أهداف التنمية الزراعية العربية المستدامة، لكن ذلك لا يكفي لأن أغلب مشاريعها الزراعية استهدفت أجزاء قليلة من الوطن العربي دون الأخرى، ويعود ذلك إلى محدودية إمكانيتها وشساعة الوطن العربي بما لا يمكنها تأسيس مشاريع زراعية في جميع أجزاءه، وعموما قامت تلك المنظمات والشركات بتأسيس الكثير من المشاريع الزراعية ساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي وسد جانب معتبر من الفجوة الغذائية، إنشاء مشاريع بحثية تستهدف تنمية البحث العلمي الزراعي، تنفيذ العديد من الدورات التدريبية لتنمية القدرات البشرية الزراعية، تنفيذ بعض البرامج المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية لتحقيق أمان وسلامة الغذاء، توجيه بعض من أنشطتها التنموية نحو مكافحة الفقر الريفي، تنفيذ برامج لحماية البيئة وصيانة الموارد الزراعية؛

- رغم أن زيادة القدرة على تنمية الموارد الزراعية في الأجل الطويل وبخاصة المياه يأتي على رأس تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، إلا أنه تبرز تحديات أخرى على درجة من الأهمية والخطورة، ومنها توفير متطلبات

الغذاء للزيادات السكانية المتواصلة خاصة من الغذاء الآمن صحيا، بالإضافة إلى ما تحمله المنظومة الدولية المعاصرة من المتغيرات الاقتصادية والتجارية والسياسية التي تمثل مخاطر محدقة بالزراعة العربية من تحرير تجارة السلع والخدمات وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة، كما أن الطفرة التي شهدها العالم في مجالات البحث الزراعي، تجعل من الصعب على الزراعة العربية منافسة الزراعة الحديثة في العالم، وبما أنه من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، نجد القطاع الزراعي العربي ليس من القطاعات الجاذبة للاستثمار، وإذا كان المجتمع الريفي العربي هو شريان الزراعة العربية فإنه نتيجة للفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة في الحضر والريف في الدول العربية، وارتفاع معدلات الفقر بين سكان الريف، وعدم توفر الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها بشكل مناسب، كل ذلك يجعل من الريف طاردا للسكان، كما يؤدي ذلك إلى عدم استقرار المجتمعات الريفية العربية؛

– لقد عانى التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في الحقبة الماضية من العديد من المعوقات التي حالت دون إسهامه في تحقيق انجازات كبيرة تتوافق وطموح وأهداف التنمية الزراعية العربية المستدامة، ويأتي على رأس المعوقات السياسية غياب الإرادة القوية، ضعف الالتزام السياسي بمضمون الاتفاقيات، الخلافات والنزاعات السياسية العربية، كما برزت معوقات أخرى اقتصادية منها ضعف البنية الأساسية في العديد من الدول العربية، اختلاف معدلات النمو بينها ما أدى إلى ضعف التنسيق بينها في مجال السياسات والتشريعات الزراعية وغياب الحافز لديها للاتجاه نحو تحقيق التعاون والتكامل، بالإضافة إلى معوقات طبيعية مرتبطة أساسا بالبيئة العربية كمشاكل الجفاف والتصحر، كما برزت معوقات أخرى اجتماعية منها ارتفاع نسب الأمية وتدني الخدمات الاجتماعية خاصة في المجتمعات الريفية وقلة الكفاءات الزراعية العربية، وفوق ذلك برزت أيضا معوقات مؤسسية مرتبطة بالإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي الزراعي العربي منها افتقار الأجهزة التكاملية العربية للسلطة القانونية التي تمكّنها من فرض قراراتها على كافة الدول العربية الأعضاء، افتقار نصوص الاتفاقيات العربية إلى الدقة في تحديد الأهداف ورسم وسائل التنفيذ.

2- اقتراحات

بناءا على النتائج سابقة الذكر المتوصل إليها من خلال هذا البحث، ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات يمكن أن تأخذ بها الدول العربية وهي كالتالي:

– اتخاذ خطوات عملية لإصلاح الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي الزراعي العربي، والبدء بإصلاح جامعة الدول العربية، وهنا نشير بأنه تقدمت بعض الدول العربية بمبادرات جريئة لإصلاح الجامعة، وبالتالي نشدد على أهمية

الإسراع بعملية الإصلاح، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات جادة لنبذ الخلافات وتحقيق الاستقرار السياسي والارتقاء بنظم الحكم؛

- تقوية وتدعيم الإطار المؤسسي للتنمية الزراعية المستدامة على الصعيد القطري من وزارات الزراعة، مؤسسات التمويل الزراعي، مراكز البحث العلمي الزراعي، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات القطاع الخاص، مؤسسات المزارعين وغيرها؛

- رسم الخطط والبرامج التكاملية على أساس أن يكون لكل قطر عربي نصيبه العادل من أعباء التنمية الزراعية المستدامة ونتائجها، والمتناسب مع موارده الذاتية، ومع ما يتمتع به من المقومات الزراعية؛

- العمل على تحقيق أكبر قدر من التنسيق بين السياسات والتشريعات الزراعية العربية وذلك بإقامة دستور زراعي عربي مشترك؛

- ربط استخدام الموارد الزراعية المتاحة بمعايير الكفاءة الاقتصادية وترشيد استخدامها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة، ودعما لاستقرار واستدامة نتائج التنمية الزراعية العربية المستدامة؛

- العمل على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات العربية ودون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية والبيئية والعدالة الاجتماعية، شريطة أن يفي هذا الغذاء بالشروط والمواصفات الضرورية التي تجعله آمنا للاستهلاك البشري؛

- إعطاء المزيد من الاهتمام بإقامة الشبكات العربية المتخصصة في المجالات التي تعزز التنسيق والتعاون العربي، وتساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي وبخاصة في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والبيئية، مكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، تحليل السياسات الزراعية، الإنذار المبكر بالآفات والكوارث الزراعية والبيئية وغيرها؛

- التأكيد على أن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تمثل حجر الأساس في التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، مع ضرورة تكثيف الدراسات وتنظيم اللقاءات اللازمة في هذا المجال لمتابعة وتقييم آثارها على الزراعة العربية مع التركيز على الدول العربية الأقل نموا؛

- تكثيف دعم الدول العربية لتسهيل انسياب السلع والمنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواقها، مع الالتزام بتأمين الدعم اللازم لإعادة تأهيل القطاع الزراعي الفلسطيني.

3- آفاق البحث

إنّ هذا البحث لا يقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع الدراسة ويرجع ذلك إلى إمكانية دراسة هذا الموضوع من جوانب عديدة وبأبعاد مختلفة، ولذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والعملية، وتتمثل بعض هذه المواضيع فيما يلي:

- دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العالم الإسلامي؛
- متطلبات تهيئة السياسات الزراعية العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي؛
- مجالات التكامل العربي لمواجهة الآثار السلبية لأزمة الغذاء العالمية على الأمن الغذائي العربي؛
- آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على التنمية المستدامة في الوطن العربي؛
- تقييم آثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي على التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي؛
- آثار التغيرات المناخية على التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي وخيارات التكيف معها.

الملاحـــــــــــق

ملحق رقم (1): المساحة الجغرافية والمساحة الزراعية في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	المساحة الجغرافية (ألف هكتار)	المساحة الزراعية (ألف هكتار)	
		2007	2008
الأردن	8928,72	228,2	272,39
الإمارات	8360	218,01	233,51
البحرين	70,66	4,34	4,34
تونس	16230	5163	5186,42
الجزائر	238174,1	8414,67	8424,76
جيبوتي	2320	0,41	0,41
السعودية	214969	4357	4357
السودان	250000	20852,53	20905,51
سوريا	18518	5682	5666,33
الصومال	63766	1500	1500
العراق	43505,25	6979,75	6976
سلطنة عمان	30950	65,07	66,75
فلسطين	620,7	182,4	182,2
قطر	1143	28,49	28,49
الكويت	1781	10,14	10,14
لبنان	1040	268	268
ليبيا	175954	2644	2644
مصر	100160	3537,69	3541,52
المغرب	71085	8959,8	8980,9
موريتانيا	103070	322	322
اليمن	55500	1609,5	1609,5
المجموع	1406146,23	71027	71180,17

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدولين 3 و4، السودان، 2009، ص ص: 7 - 8.

ملحق رقم (2): نصيب الفرد من المساحة الزراعية في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية (هكتار)	
	2007	2008
الأردن	0,04	0,05
الإمارات	0,05	0,04
البحرين	0,00	0,00
تونس	0,5	0,5
الجزائر	0,24	0,24
جيبوتي	0,00	0,00
السعودية	0,18	0,18
السودان	0,55	0,53
سوريا	0,26	0,25
الصومال	0,12	0,12
العراق	0,24	0,22
سلطنة عمان	0,02	0,02
فلسطين	0,05	0,05
قطر	0,02	0,02
الكويت	0,00	0,00
لبنان	0,06	0,06
ليبيا	0,46	0,45
مصر	0,05	0,05
المغرب	0,29	0,29
موريتانيا	0,11	0,1
اليمن	0,07	0,07
المجموع	0,21	0,21

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدولين 3 و4، السودان، 2009، ص ص: 7 - 8.

ملحق رقم (3): استخدام المساحة الزراعية في الدول العربية سنة 2007

الدول العربية	استخدام المساحة الزراعية سنة 2007 (ألف هكتار)						
	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	مطرية	مروية	مطرية	مروية			
الأردن	38	43,3	68,1	37,8	41	83	742
الإمارات	-	187,58	-	26,34	4,09	31,1	305
البحرين	-	2,98	-	0,64	0,72	-	-
تونس	2154,36	183,04	1729,94	198,01	897,65	662,41	4869,88
الجزائر	515,57	430,56	3491,31	404,22	3573,01	4216,38	32837,23
جيبوتي	-	-	0,41	-	-	6	200
السعودية	-	229	-	845	3283	2700	170000
السودان	1.68	205,8	16153,62	1381,38	3110,05	64359,96	117180
سوريا	771	176	2552	1220	963	576	8214
الصومال	32	-	980	160	328	9040	42000
العراق	-	268,5	1233	2328,5	3149,75	1764,25	32629
سلطنة عمان	-	59,52	-	5,55	-	0,12	1700
فلسطين	108	8,2	48,3	17,9	-	26	190
قطر	-	2,6	-	8,46	17,43	0,4	50
الكويت	-	3,64	-	6,5	-	2,22	1717,91
لبنان	87	55	72	54	-	4	16
ليبيا	769	159	767	99	850	600	13300
مصر	93,96	638,25	97,28	2708,2	-	67	-
المغرب	268,47	626,43	4904,1	668,7	2492,1	5228,9	24850
موريتانيا	50	5	250	17	-	4400	39250
اليمن	109,3	203,9	643,5	528,1	124,7	1600	7000
المجموع	4671,52	3057,74	29544,01	10311,08	15261,49	91456,36	581393

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 5، السودان، 2009، ص 9.

ملحق رقم (4): استخدام المساحة الزراعية في الدول العربية سنة 2008

الدول العربية	استخدام المساحة الزراعية سنة 2008 (ألف هكتار)						
	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	مطرية	مروية	مطرية	مروية			
الأردن	37,98	43,91	100,57	48,93	41	82,13	742
الإمارات	-	188,75	-	44,76	-	31,1	305
البحرين	-	2,98	-	0,64	0,72	-	-
تونس	2150,4	190,25	1779,73	126,46	939,58	664	4839,54
الجزائر	511	424,49	3494,74	431,23	3563,3	4228	32884,88
جيبوتي	-	-	0,41	-	-	6	200
السعودية	-	232	-	739	3386	2700	170000
السودان	1,68	205,8	17050,74	1525,44	2121,85	64359,96	117180
سوريا	778,53	188,02	2475,64	1168,47	1055,67	578,8	8231,97
الصومال	32	-	980	160	328	9040	42000
العراق	-	268,5	1384,5	2173,25	3149,75	1764,25	32629
سلطنة عمان	-	60,8	-	5,95	-	0,12	2600
فلسطين	106,3	7,8	49,3	18,8	-	26	190
قطر	-	2,6	-	8,46	17,43	0,4	50
الكويت	-	3,64	-	6,5	-	2,22	1717,91
لبنان	87	55	72	54	-	4	16
ليبيا	769	159	767	99	850	600	13300
مصر	109,85	658,93	74,28	2698,46	-	67	-
المغرب	278,76	650,44	5328,14	726,56	1997	5228,9	24850
موريتانيا	50	5	250	17	-	4400	39250
اليمن	104,3	223,1	591,1	453,1	237,9	1600	7000
المجموع	5016,8	3571,01	34398,15	10506,01	17688,2	95382,88	497986,3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 6، السودان، 2009، ص 10.

ملحق رقم (5): عدد رؤوس الثروة الحيوانية في الدول العربية سنة 2007

2007 / الدول العربية	عدد الأبقار (ألف رأس)	عدد الجاموس (ألف رأس)	عدد الأغنام (ألف رأس)	عدد الماعز (ألف رأس)	عدد الجمال (ألف رأس)
الأردن	81	0,1	2251,45	569,37	8
الإمارات	61,9	-	1172,33	1707,84	378,2
البحرين	8	-	41	23	2
تونس	710,13	-	7618,35	1550,65	72
الجزائر	859,9	-	20154,89	3837,8	291,36
جيبوتي	297	-	466,01	512,09	68,82
السعودية	421	-	11548	4853	869
السودان	41138	-	50651	42938	4238
سوريا	1168,32	5,65	22865,3	1561,26	27,3
الصومال	5350	-	12830	27180	7130
العراق	1145	396	6200	1078	51
سلطنة عمان	313,56	-	366,19	1619,99	122,07
فلسطين	34,25	-	741,2	342,18	0,58
قطر	7	-	145,2	138,8	32,4
الكويت	31,53	-	372,43	140,97	5,75
لبنان	116,9	-	324,4	434,7	0,44
ليبيا	185	-	6500	2500	170
مصر	4707	3977	5525	3916	157
المغرب	2781,1	-	16984	5283,8	180
موريتانيا	1414,9	-	8850	5600	1494
اليمن	1494,7	-	8589	8414	365
المجموع	62326,28	4378,75	184195,8	114201,5	15663,01

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجداول 93 و94 و95 و96 و97، السودان، 2009، ص ص: 99 – 102.

ملحق رقم (6): عدد رؤوس الثروة الحيوانية في الدول العربية سنة 2008

2008 / الدول العربية	عدد الأبقار (ألف رأس)	عدد الجاموس (ألف رأس)	عدد الأغنام (ألف رأس)	عدد الماعز (ألف رأس)	عدد الجمال (ألف رأس)
الأردن	78,4	0,1	2493,36	1083,33	13
الإمارات	61,93	-	1172,33	1707,84	378,23
البحرين	7	-	40	19	2
تونس	594.2	-	7300,94	1496,29	72
الجزائر	853,5	-	19946,15	3751,36	295,09
جيبوتي	297	-	466,01	512,09	68,82
السعودية	421	-	11548	4853	869
السودان	41426	-	51067	43104	4406
سوريا	1109,2	6	22865,3	1578,64	27,54
الصومال	5350	-	12830	27180	7130
العراق	1580	284	6371	1095	59
سلطنة عمان	319,8	-	373,5	1652,3	124,5
فلسطين	32,9	-	696,3	323,83	0,58
قطر	7	-	145,2	138,8	32,4
الكويت	31,53	-	372,43	140,97	5,75
لبنان	116,9	-	330	450	0,44
ليبيا	185	-	6500	2500	170
مصر	5023	4153	5498	4237	192
المغرب	2814,1	-	17077,7	5117,9	180
موريتانيا	1627,53	-	8860	5610	1495
اليمن	1494,7	-	8889	8708	373
المجموع	63531,9	4443,1	184842,3	115259,43	15894,37

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجداول 93 و94 و95 و96 و97، السودان، 2009، ص ص: 99 – 102.

ملحق رقم (7): أطوال سواحل الدول العربية سنة 2008

الدول العربية	طول الساحل (كم)
الأردن	27
الإمارات	644
البحرين	161
تونس	1300
الجزائر	1280
السودان	750
سوريا	183
العراق	42
سلطنة عمان	3165
فلسطين	42
قطر	700
الكويت	180
ليبيا	1900
مصر	2950
المغرب	3500
موريتانيا	740
اليمن	2500
المجموع	20400

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية العربية**، المجلد 3، الجدول 1، السودان، 2009، ص 1.

ملحق رقم (8): عدد السكان وعدد السكان الريفيين في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	عدد السكان (ألف نسمة)		عدد السكان الريفيين (ألف نسمة)	
	2007	2008	2007	2008
الأردن	5720	21,23	995,4	1017,9
الإمارات	4740	250,5	100,84	106,98
البحرين	1030	24,3	155,89	218,19
تونس	10270	40,8	3585,91	3621,43
الجزائر	34400	170,3	13684	13843
جيبوتي	700	0,98	287,03	287,03
السعودية	24240	468,8	4600	4654,64
السودان	37750	61,08	23786	24667
سوريا	21660	52,5	8915	9133
الصومال	12120	1,3	7132,13	7204,28
العراق	29680	110,4	9929	10608
سلطنة عمان	2740	59,9	768,18	667,33
فلسطين	3770	5,09	1081,32	619,6
قطر	1220	102,30	49	49
الكويت	3240	148,16	26,68	26,69
لبنان	4740	29,6	474,56	480,89
ليبيا	5770	76,7	747,04	747,04
مصر	73900	162,64	42389	43149
المغرب	30840	85,7	13437	13447
موريتانيا	3060	3,61	1558,22	1558,22
اليمن	21500	28,7	15400	15800
المجموع	333170	1905,01	149102,7	151906,22

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 1، السودان، 2009، ص ص: 1 – 3.

ملحق رقم (9): القوة العاملة الكلية والقوة العاملة الزراعية في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	القوة العاملة الكلية (ألف نسمة)		القوة العاملة الزراعية (ألف نسمة)	
	2007	2008	2007	2008
الأردن	1337,5	1345,5	75,23	120,1
الإمارات	3043,39	3277,5	176,96	170,29
البحرين	369,26	379,28	9,12	9,12
تونس	3738,57	3886,15	608,47	632
الجزائر	9968,91	10315	2220,12	2244,06
جيبوتي	369,74	375,11	278,04	280,08
السعودية	8229	7210	600	592,3
السودان	13591	14095	6000	6201,8
سوريا	5401	5442	963	853
الصومال	5034,93	5200,19	3509,47	3619,14
العراق	9906	10644	1343	1443
سلطنة عمان	919,19	1125	226,54	236,93
فلسطين	666	648	103,9	86,8
قطر	356,77	362,16	3	3
الكويت	2024,89	2192,84	267,72	341,97
لبنان	1535,43	1578,93	35,29	35,29
ليبيا	1639,08	1639,08	86,83	86,83
مصر	20303	20729	6231	6372
المغرب	11148	11267	4693,3	4608,2
موريتانيا	634,9	634,9	330	330
اليمن	4200	4200	1260	1260
المجموع	104416,55	106546,65	29020,99	29525,91

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 2، السودان، 2009، ص ص: 4 – 6.

ملحق رقم (10): متوسط نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي الإجمالي في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	متوسط نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي الإجمالي (دولار أمريكي)	
	2007	**2008**
الأردن	5758	4508
الإمارات	10627	18859
البحرين	7384	7928
تونس	6516	7104
الجزائر	4573	4989
جيبوتي	101	115
السعودية	29417	28716
السودان	2727	2890
سوريا	8027	11021
الصومال	233	226
العراق	3231	3285
سلطنة عمان	2412	2565
فلسطين	2815	2674
قطر	3905	4656
الكويت	6708	6782
لبنان	44138	47806
ليبيا	17414	20877
مصر	2930	2970
المغرب	1949	2545
موريتانيا	1453	1845
اليمن	1647	1714
المجموع	3582	3870

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين 9 و11.

ملحق رقم (11): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)		الناتج الزراعي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	
	2007	2008	2007	2008
الأردن	17	21,23	0,43	0,54
الإمارات	196,64	250,5	2,61	3,5
البحرين	18,44	24,3	0,067	0,072
تونس	35,65	40,8	3,68	3,96
الجزائر	134,14	170,3	10,10	11,19
جيبوتي	0,84	0,98	0,028	0,032
السعودية	38,38	468,8	10,7	10,94
السودان	56,56	61,08	16,36	17,92
سوريا	40,8	52,5	8,4	10,74
الصومال	1,3	1,3	0,82	0,82
العراق	72,48	110,4	4,33	4,47
سلطنة عمان	41,63	59,9	0,52	0,61
فلسطين	4,67	5,09	0,29	0,23
قطر	71,04	102,30	0,069	0,074
الكويت	114,58	148,16	0,24	0,26
لبنان	25,04	29,6	1,95	2,31
ليبيا	63,85	76,7	1,51	1,63
مصر	130,36	162,64	17,49	20,52
المغرب	75,11	85,7	9,14	11,2
موريتانيا	2,81	3,61	0,35	0,4
اليمن	23,72	28,7	2,48	2,97
المجموع	1510,62	1905,01	91,7	104,4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 7، السودان، 2009، ص 11.

ملحق رقم (12): متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	عدد السكان (ألف نسمة)		متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي (دولار أمريكي)	
	2007	2008	2007	2008
الأردن	5720	5850	75,66	92,65
الإمارات	4740	5320	550,47	658,15
البحرين	1030	1450	64,47	49,5
تونس	10270	10400	354,59	381,04
الجزائر	34400	34800	290,37	321,75
جيبوتي	700	710	39,74	44,65
السعودية	24240	24800	441,71	441,29
السودان	37750	39150	433,41	457,73
سوريا	21660	23020	387,81	466,45
الصومال	12120	12360	67,63	66,3
العراق	29680	31890	146,05	140,37
سلطنة عمان	2740	2860	191	212,73
فلسطين	3770	3820	78,07	61,32
قطر	1220	1440	56,27	51,27
الكويت	3240	3450	75,11	77,49
لبنان	4740	4810	411,73	480,64
ليبيا	5770	5880	261,73	277,09
مصر	73900	75230	236,73	272,75
المغرب	30840	31170	296,59	359,3
موريتانيا	3060	3070	115,47	130,72
اليمن	21500	22200	115,53	133,87
المجموع	333170	343700	275,25	303,81

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 8، السودان، 2009، ص 12.

ملحق رقم (13): إنتاج الحبوب في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الحبوب (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	52,46	48,3
الإمارات	21,96	21,96
تونس	1991,43	1185,8
الجزائر	3601,91	1702,05
السعودية	3037	2433
السودان	5516	5534
سوريا	5033,6	2711,73
الصومال	451,9	451,9
العراق	3734	2225
سلطنة عمان	13,8	34,69
فلسطين	67,8	54,19
قطر	2,05	2,05
الكويت	17,55	17,55
لبنان	176,1	176,1
ليبيا	276,67	276,67
مصر	22207,4	23648,02
المغرب	2495,7	5321,49
موريتانيا	121,4	121,47
اليمن	940,8	713,74
المجموع	49759,6	46679,7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 31، السودان، 2009، ص 37.

ملحق رقم (14): إنتاج القمح في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج القمح (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	20,4	7,9
الإمارات	0,03	0,03
تونس	1442,75	918,9
الجزائر	2318,9	1278,7
السعودية	2558	1986
السودان	803	640
سوريا	4041,1	2139,31
الصومال	0,99	0,99
العراق	2203	1255
سلطنة عمان	0,95	1,07
فلسطين	39,7	31,96
قطر	0,03	0,03
الكويت	2,57	2,57
لبنان	143,7	143,7
ليبيا	104	104
مصر	7378,9	7977,05
المغرب	1582,6	3769,29
موريتانيا	0,72	0,72
اليمن	218,5	170,45
المجموع	22860,03	20427,67

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 32، السودان، 2009، ص 38.

ملحق رقم (15): إنتاج الشعير في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الشعير (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	13,26	11,1
تونس	535,17	235,9
الجزائر	1186,66	387,3
السعودية	28	24
سوريا	784,48	261,14
العراق	748	404
سلطنة عمان	3,42	3,5
فلسطين	15,02	9,74
قطر	0,75	0,75
الكويت	1,99	1,99
لبنان	29	29
ليبيا	100	100
مصر	178,3	149,24
المغرب	762,5	1353,2
موريتانيا	1,09	1,09
اليمن	34,68	26,7
المجموع	4422,32	3016,65

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 33، السودان، 2009، ص 39.

ملحق رقم (16): إنتاج الذرة الشامية في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الذرة الشامية (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	1	10,1
الجزائر	1,64	1,01
السعودية	135	163
السودان	62	50
سوريا	177,04	281,34
الصومال	99	99
العراق	384	288
فلسطين	13,01	12,48
قطر	1,27	1,27
الكويت	11,32	11,32
لبنان	3,4	3,4
ليبيا	3,07	3,07
مصر	6243,22	6543,64
المغرب	94,8	120,9
موريتانيا	10,63	10,63
اليمن	86,6	65,81
المجموع	7327	7664,97

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 34، السودان، 2009، ص 40.

ملحق رقم (17): إنتاج الأرز في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الأرز (ألف طن)	
	2007	**2008**
السودان	24	23
الصومال	16	16
العراق	393	248
مصر	6876,8	7253
المغرب	33,1	44,5
موريتانيا	86	86
المجموع	7428,93	7670,87

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 36، السودان، 2009، ص 42.

ملحق رقم (18): إنتاج الذرة الرفيعة في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الذرة الرفيعة (ألف طن)	
	2007	**2008**
الجزائر	2,41	1.04
السعودية	233	252
السودان	4627	4821
سوريا	4,21	1,48
الصومال	150	150
العراق	6	30
سلطنة عمان	8,9	8,9
الكويت	0,76	0,76
ليبيا	6,4	6,4
مصر	843,84	866,95
المغرب	11,7	12
موريتانيا	59,8	59,8
اليمن	689,08	450,78
المجموع	6643,1	6661,11

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 35، السودان، 2009، ص 41.

ملحق رقم (19): إنتاج البقوليات في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج البقوليات (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	1,01	0,9
الإمارات	2,23	2,23
تونس	91,9	81,1
الجزائر	50,08	40,17
السودان	204,5	179,2
سوريا	215,59	115,94
الصومال	31,38	31,38
العراق	48	31
فلسطين	3,81	2,52
لبنان	5,3	5,3
ليبيا	7,9	7,9
مصر	389,49	358,94
المغرب	139,3	189,7
موريتانيا	9,99	9,99
اليمن	95,69	88,62
المجموع	1296,17	1144,89

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 43، السودان، 2009، ص 49.

ملحق رقم (20): إنتاج المحاصيل السكرية في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج المحاصيل السكرية (ألف طن)	
	2007	**2008**
السودان	781,04	756
سوريا	197	235
الصومال	23	23
العراق	2	2
لبنان	3,75	3,75
مصر	1689,05	1689,05
المغرب	450	450
المجموع	3145,84	3159,6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 39، السودان، 2009، ص 45.

ملحق رقم (21): إنتاج البطاطس في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج البطاطس (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	97,4	139,8
الإمارات	7,09	7,09
البحرين	0,02	0,02
تونس	357	400
الجزائر	1506,86	2171,06
السعودية	463	447
السودان	273	284
سوريا	570,13	720,49
العراق	598	598
سلطنة عمان	9,1	11,1
فلسطين	62,84	69,19
قطر	0,04	0,04
الكويت	23,5	23,5
لبنان	514,6	514,6
ليبيا	290	290
مصر	2760,46	3567,05
المغرب	1560	1536,5
موريتانيا	24,85	24,85
اليمن	249,01	263,95
المجموع	9366,9	11068,24

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 38، السودان، 2009، ص 44.

ملحق رقم (22): إنتاج الفاكهة في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الفاكهة (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	408,97	420,9
الإمارات	790,12	790,12
البحرين	14,62	14,44
تونس	1001,5	1082
الجزائر	2216,12	2653,51
السعودية	1582	1616
السودان	2241,6	2206,9
سوريا	2604	3066,85
الصومال	294,6	294,6
العراق	897	1004
سلطنة عمان	303,47	320,57
فلسطين	226,39	253,71
قطر	22,53	22,53
الكويت	30,37	30,37
لبنان	1148,7	1148,7
ليبيا	386	386
مصر	9774,46	10056,16
المغرب	3410,9	3521,63
موريتانيا	24	24
اليمن	925,2	960,11
المجموع	28302,55	29873,1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 71، السودان، 2009، ص 77.

ملحق رقم (23): إنتاج الخضر في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الخضر (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	1257,83	1298,1
الإمارات	426,84	426,84
البحرين	18,1	17,22
تونس	2434,3	2693
الجزائر	5524,28	6068,13
السعودية	2542	2616
السودان	2157,76	2889,28
سوريا	3145,86	2875,63
الصومال	71,94	71,94
العراق	3938	3543
سلطنة عمان	130,36	141,07
فلسطين	346,58	342,49
قطر	24,61	24,61
الكويت	195,91	195,91
لبنان	775,6	775,6
ليبيا	1200	1200
مصر	18093,61	20104,45
المغرب	4839	5375,1
موريتانيا	57,5	57,5
اليمن	826,69	958,25
المجموع	48006,77	51674,12

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 56، السودان، 2009، ص 62.

ملحق رقم (24): إنتاج الزيوت النباتية في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الزيوت النباتية (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	51,32	94,12
تونس	900	1000
الجزائر	130,49	166,19
السعودية	5	5
السودان	1416	1616,85
سوريا	1007,91	1156,38
الصومال	44,08	41,08
العراق	76	41
فلسطين	0,41	0,26
الكويت	0,04	0,04
لبنان	83,45	83,45
ليبيا	536	536
مصر	635,28	536,37
المغرب	1259,06	1437,14
موريتانيا	1,22	1,22
اليمن	40,34	40,48
المجموع	6186,6	6758,58

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 49، السودان، 2009، ص 55.

ملحق رقم (25): إنتاج اللحوم الحمراء في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج اللحوم الحمراء (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	35,5	38,84
الإمارات	6,73	6,73
البحرين	12,86	16,57
تونس	116,25	121,38
الجزائر	229,57	235,93
جيبوتي	8,71	8,71
السعودية	91,37	91,37
السودان	1871,53	1956,7
سوريا	279,72	257,83
الصومال	186,12	186,12
العراق	43,05	75,43
سلطنة عمان	6,91	7,89
فلسطين	16,56	18,09
قطر	9,7	9,7
الكويت	42,52	42,52
لبنان	25,58	25,58
ليبيا	167,67	167,67
مصر	704,66	748,84
المغرب	292,82	289,77
موريتانيا	226,6	226,6
اليمن	78,57	90,47
المجموع	4453	4622,74

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 107، السودان، 2009، ص 112.

ملحق رقم (26): إنتاج الألبان في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج الألبان (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	345,13	417,34
الإمارات	162,24	162,24
البحرين	11,6	9,2
تونس	1006	1010
الجزائر	1851,18	1878,52
السعودية	938,88	938,88
السودان	7298	7360
سوريا	2679,6	2678,1
الصومال	1053,9	1053,9
العراق	262,12	272,4
سلطنة عمان	47,6	54
فلسطين	173,34	172,05
قطر	22,58	22,58
الكويت	42,92	42,92
لبنان	242,3	242,3
ليبيا	310	310
مصر	5770	5994
المغرب	1660	1800
موريتانيا	496	496
اليمن	223,9	272,2
المجموع	24597,29	25186,63

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 110، السودان، 2009، ص 115.

ملحق رقم (27): إنتاج لحوم الدواجن في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	إنتاج لحوم الدواجن (ألف طن)	
	2007	**2008**
الأردن	133,8	133,8
الإمارات	50,78	50,78
البحرين	5,2	6,10
تونس	96,1	102,5
الجزائر	142,59	142,08
السعودية	559	559
السودان	26	27
سوريا	177,43	178,84
الصومال	3,9	3,9
العراق	78	89
سلطنة عمان	26,5	20,9
فلسطين	45,18	47,05
قطر	7,8	7,8
الكويت	37,42	37,42
لبنان	135,2	135,2
ليبيا	120	120
مصر	660	559,5
المغرب	370	440
موريتانيا	6,9	6,9
اليمن	129,5	135,5
المجموع	2811,3	2803,27

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدول 108، السودان، 2009، ص 113.

ملحق رقم (28): الإنتاج السمكي من المصائد الطبيعية وإنتاج الاستزراع السمكي في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	الإنتاج السمكي من المصائد الطبيعية (ألف طن)		إنتاج الاستزراع السمكي (ألف طن)	
	2007	2008	2007	2008
الأردن	0,51	0,52	0,35	0,38
الإمارات	96,45	96,45	0,9	0,9
البحرين	15,01	14,06	0,9	2,13
تونس	101,6	96,9	3,5	3,7
الجزائر	148,44	139,26	0,4	2,78
السعودية	65,47	74,1	15,59	19,4
السودان	65,42	62,03	0,46	0,59
سوريا	9,46	7	8,43	8,59
العراق	40,84	35,9	14,29	14,36
سلطنة عمان	149,6	148,1	0,09	0,12
فلسطين	2,7	2,85	0,04	0,07
قطر	15,19	17,69	0,04	0,04
الكويت	4,48	4,48	0,33	0,33
ليبيا	33	47	0,25	0,35
مصر	372,49	373,81	635,57	693,82
المغرب	877,9	1007,37	0,44	0,21
موريتانيا	666,45	828,11	-	-
اليمن	179,92	127,13	16,35	15,52
المجموع	2844,93	3082,76	697,93	763,29

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية العربية**، المجلد 3، الجدول 38، السودان، 2009، ص 46.

ملحق رقم (29): الصادرات الكلية والصادرات الزراعية في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	الصادرات الكلية (مليون دولار أمريكي)		الصادرات الزراعية (مليون دولار أمريكي)	
	2007	2008	2007	2008
الأردن	5737,86	7953,8	691,49	606,34
الإمارات	180898,6	180898,6	1359,11	1359,11
البحرين	14017,45	14017,45	393,89	393,89
تونس	15900,38	18044,89	2305,05	2899,85
الجزائر	56844,86	76825,75	180,85	302,54
جيبوتي	75	75	41,78	41,78
السعودية	233465,6	313819,52	2313,56	2700,97
السودان	8879,25	11901,93	179,48	321,84
سوريا	11580,76	15221,47	1835,72	1722,25
الصومال	375,5	375,5	22,44	22,44
العراق	36400	36400	9,85	9,85
سلطنة عمان	24589,2	37562,51	2060,91	2968,97
فلسطين	513	513	71,50	71,5
قطر	41471,47	41471,47	9,5	9,5
الكويت	63666,1	63666,1	173,73	173,73
لبنان	2816,3	2816,3	353	353
ليبيا	44500	44500	7,17	7,17
مصر	16426,08	25358,69	1432,44	2543,9
المغرب	13140,6	13140,6	1418,34	1418,34
موريتانيا	349,87	349,87	64,1	64,1
اليمن	6312,77	7191,67	205,03	376,25
المجموع	777960,56	912104,12	15128,94	18367,32

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدولين 204 و205، السودان، 2009، ص ص: 211 - 212.

ملحق رقم (30): الواردات الكلية والواردات الزراعية في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	الواردات الكلية (مليون دولار أمريكي)		الواردات الزراعية (مليون دولار أمريكي)	
	2007	2008	2007	2008
الأردن	13727,74	17029,98	2167,41	1627,71
الإمارات	121100	121100	4544	4544
البحرين	11797,61	11797,61	586,19	586,19
تونس	20019,09	23086,65	2461,58	2446,12
الجزائر	27445,9	39093,35	6077,2	9242,16
جيبوتي	410	410	143,03	143,03
السعودية	90269,5	115278,05	12934,28	17721,86
السودان	8775,46	9376,42	355,47	963,37
سوريا	13691,33	18052,02	1539,64	2401,58
الصومال	944	944	527,06	527,06
العراق	29020	29020	1997,1	1997,1
سلطنة عمان	15917,41	23041,42	2060,91	2968,97
فلسطين	3141	3141	342,68	342,68
قطر	21994,64	21994,64	410	410
الكويت	23587,7	23587,7	1919,93	1919,93
لبنان	11815,3	11815,3	2268,76	2268,76
ليبيا	20460	20460	2093,32	2093,32
مصر	27465,48	51021,09	5443,38	7932,05
المغرب	24994,09	24994,09	2646,71	2646,71
موريتانيا	369,79	369,79	94,25	94,25
اليمن	8340,31	10439,38	1922,77	2402,94
المجموع	495286,35	576052,49	52535,67	65279,79

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدولين 123 و124، السودان، 2009، ص ص: 130 – 131.

ملحق رقم (31): الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية سنة 2007 و2008

الدول العربية	الميزان التجاري الزراعي (مليون دولار أمريكي)	
	2007	2008
الأردن	-1475,92	-1021,37
الإمارات	-3184,89	-3184,89
البحرين	-192,3	-192,3
تونس	-156,53	453,73
الجزائر	-5896,35	-8939,62
جيبوتي	-101,25	-101,25
السعودية	-10620,72	-15020,89
السودان	-175,99	-641,53
سوريا	296,08	-679,33
الصومال	-504,62	-504,62
العراق	-1987,25	-1987,25
سلطنة عمان	0	0
فلسطين	-271,18	-271,18
قطر	-400,5	-400,5
الكويت	-1746,2	-1746,2
لبنان	-1915,76	-1915,76
ليبيا	-2086,15	-2086,15
مصر	-4010,94	-5388,15
المغرب	-1228,37	-1228,37
موريتانيا	-30,15	-30,15
اليمن	-1717,74	-2026,69
المجموع	-37406,73	-46912,47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الملحقين 29 و30.

ملحق رقم (32): قيمة ونسب العجز أو الفائض في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية سنة 2007 و2008

المجموعة السلعية	قيمة العجز أو الفائض (مليون دولار أمريكي)		المساهمة في قيمة العجز أو الفائض (٪)	
	2007	2008	2007	2008
سلع العجز				
مجموعة الحبوب	14505,7	18297,6	52,9	56,6
القمح ودقيقه	7394,3	10263,3	27	31,8
الذرة الشامية	3125,2	3442,9	11,4	10,7
الأرز	1692,5	2163,3	6,2	6,7
الشعير	2063,7	2367,8	7,5	7,3
البطاطس	254,8	133,2	0,9	0,4
البقوليات	369,1	502,3	1,3	1,6
الفاكهة	438,1	418,6	1,6	1,3
السكر المكرر	2720,7	2722,4	9,9	8,4
الزيوت النباتية	1862,4	2598,7	6,8	8
اللحوم الحمراء	1644,8	1762,4	6	5,5
اللحوم البيضاء	1334,4	1335,7	4,9	4,1
الألبان ومنتجاتها	4200,3	4434,9	15,3	13,7
العجز الكلي	27435	32317,6	100	100
سلع الفائض				
الخضر	1047,6	876,5	41,4	35,7
الأسماك	1477,8	1578,5	58,6	64,3
الفائض الكلي	2525,4	2455	100	100
الميزان	24909,6	29862,6		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدولين 337 و338، السودان، 2009، ص ص: 344 - 345.

ملحق رقم (33): معدلات الاكتفاء الذاتي في الدول العربية سنة 2007 و2008

المجموعة السلعية	معدلات الاكتفاء الذاتي (%)	
	2007	**2008**
مجموعة الحبوب	48,02	45,4
القمح ودقيقه	46,85	41,75
الذرة الشامية	33,46	35,32
الأرز	73,8	74,14
الشعير	30,28	21,57
البطاطس	98,53	101,53
البقوليات	64,56	56,21
الخضر	102,5	101,84
الفاكهة	97,56	98,14
السكر المكرر	28,46	29,15
الزيوت النباتية	37,74	36,78
اللحوم الحمراء	86,48	86,63
اللحوم البيضاء	74,85	75,09
الأسماك	105,66	105,93
الألبان ومنتجاتها	68,63	70,1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، الجدولين 337 و338، السودان، 2009، ص ص: 344 - 345.

قائمـــة المختصـــــرات

قائمـة المختصـــــــــــرات

ACOLID: Arab Company for Livestock Development
APEC: Asian-Pacific Economic Cooperation
ASEAN: Association of Southeast Asian Nations
CEMAC: Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale
CNUCED: Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement
COMESA: Common Market for Eastern and Southern Africa
CSER: Centre for Social and Economic Research
DDT: Dichlor Diphenyl Trichlorethan
EFTA: European Free Trade Area
FAO: Food and Agriculture Organization of the United Nations
FTAA: Free Trade Area of the Americas
GAFTA: Great Arab Free Trade Area
GATT: General Agreement on Tariffs and Trade
ICARDA: International Center for Agricultural Research in the Dry Areas
ICTSD: International Centre for Trade and Sustainable Development
IISD: International Institute for Sustainable Development
ILO: International Labour Organization

KSA: Kingdom Saudi Arabia
MERCOSUR: Common Market between Argentina, Brazil, Paraguay and Uruguay (Mercado Común del Sur)
NAFTA: North American Free Trade Agreement
OECD: Organisation for Economic Cooperation and Development
OIC: Organization of the Islamic Conference
PAFTA: Pan Arab Free Trade Area
TRIMS: Agreement on Trade-Related Investment Measures
TRIPS: Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights
UN: United Nations
UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development
UNDP: United Nations Development Program
UNEP: United Nations Environment Program
WTO: World Trade Organization

قائمـــــة المراجـــــع

قائمـــة المـراجـــــع

أولا: المراجـع باللغة العربيـــــــة

أ- الكتـب

1- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

2- أحمد الكواز، **اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.

3- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.

4- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة: محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

5- حسين عمر، **الاقتصاد و العولمة**، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998.

6- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

7- محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.

8- محمد محمود الإمام ، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990.

9- محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1998.

10- محمد صالح القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

11- محمد صابر، **نظم الزراعة الأكثر نظافة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل العلوم، المجلد الثاني، تحرير: عصام الحناوي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006.

12- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

13- محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

14- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2001.

15- محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.

16- منصور حمدي أبو علي، **الجغرافية الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

17- مصطفى كمال طلبة ونجيب صعب، **البيئة العربية: المياه وإدارة مستدامة لمورد متناقص**، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان، 2010.

18- نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003.

19- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

20- عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

21- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

22- عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

23- عبد القادر فتحي لاشين، **المعوقات والمشاكل الإجرائية في المنافذ وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2000.

24- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلستها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

25- علي أحمد هارون، **جغرافية الزراعة**، دار الفكر العربي، مصر، 2000.

26- علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008.

27- عمر صقر، **التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي**، مكتبة عين شمس للطباعة والنشر، مصر، 1996.

28- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

29- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004.

30- فليح حسن خلف، **العلاقات الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

31- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994.

32- سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.

33- سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، ط 4، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2003.

ب- مذكـــرات وأطروحـــات

1- آدم إسحاق حامد، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي**، مذكرة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1990.

2- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.

3- السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

4- آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007.

5- بيان العساف، **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

6- جـــمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

7- رابحة حاجيات، **الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

8- كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة–، 2004.

9- محمد سمير عياد، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

10- مراد خليفة، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية**، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2006.

11- مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

12- عباس بلفاطمي، **التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الواقع والآفاق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004.

13- عباسية رشاش، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2007.

14- عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

15- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

16- فتيحة شيخ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

17- فريد حسن محمد الزبيدي، **القانون الدولي بين القوة وتوازن المصالح**، مذكرة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العربية المفتوحة، الدانمارك، 2008.

18- سمير يحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

19- سعاد رزاي، **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

20- شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

21- ياسر محمد عبد العزيز، **محددات تبنى إستراتيجية تطوير المنتجات الخضراء لتنمية الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة الطازجة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2007.

ج- مؤتمـــرات، ملتقيـات، نـدوات، منتديـات وورش عمـــل

1- أزهر الحبوبي، **إستراتيجية الهيئة العربية في تفعيل التسويق والتجارة البينية العربية**، الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2003.

2- الخير خلف الله خالد، **المفاهيم والممارسات التنموية للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي**، مؤتمر حول إدارة المعونات والمنح الدولية وأثرها في التنمية الشاملة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

3- المرسي السيد حجازي، **تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**، ندوة حول السوق العربية المشتركة: طريقنا إلى التضامن والوحدة، المركز الوطني للإحصاء والتوثيق والبحوث التنموية، ليبيا، 2002.

4- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، **تجربة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في مجالات الاستثمار الداعمة للتكامل الزراعي العربي**، المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2004.

5- بثينة المحتسب ورائدة أبوعيد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2008.

6- بدرية عبد الله العوضي، **المرأة العربية في التنمية البيئية المستدامة**، الملتقى العربي حول دور المرأة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2008.

7- بهجت أبو النصر، **الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، ندوة حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، مصر، 2007.

8- بهجت محمد أبو النصر، **دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية**، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2003.

9- بوزيد سايح، **آثـــار تطبيق النّظام الجديد للتّجارة العالمية على البيئة والتّنمية المستدامة**، الملتقى الوطني السابع حول تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2010.

10- بولعيد بعلوج، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008.

11- جهاد المحاميد، **الأنشطة والمشاريع المائية للمركز العربي (أكساد) في إدارة وتنمية الموارد المائية في الوطن العربي**، ورشة عمل حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المغرب، 2010.

12- حربي محمد موسى عريقات، **التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2004.

13- حسن نافعة، **مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفيدرالية والأطروحات الوظيفية**، ندوة علمية حول أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999.

14- خالد الأوبري، **التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي**، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 1996.

15- خالد محمد الحامض، **الاقتصاديات العربية بين التحديات الدولية والمعوقات القطرية**، مؤتمر حول تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ليبيا، 2004.

16- رشيد بوكساني وأحمد دبيش، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004.

17- مثنى عبد الإله ناصر، **تسهيل التجارة العربية البينية: مطلب عالمي أم ضرورة اقتصادية؟**، المؤتمر العربي الثاني حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان، 2007.

18- مجلس الشورى السعودي، **منطقة التجارة العربية الكبرى ومستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك**، ملتقى التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العربية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.

19- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **تقييم السوق العربية المشتركة**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية: تحديات الواقع وطموحات المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2006.

20- محمد الصالح فروم وإلياس بوجعادة، **حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008.

21- محمد جمال الدين العلوي، **تجربة السوق الأوروبية المشتركة وعلاقتها بالدول النامية**، ندوة علمية حول التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، السودان، 1989.

22- محمد محجوب والهاشمي المهري، **الزراعة العضوية والتنمية الريفية**، المؤتمر العربي حول الزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، 2003.

23- محمد صفوت قابل، **المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي العربي**، ملتقى حول التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العربية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.

24- محمد عبد الشفيع عيسى، **السياق الدولي لإشكالية الاستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

25- محمود فتح الله، **السياسة الجمركية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية**، نـــدوة حول تطوير العمل الجمركي في المنطقة العربية في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

26- معاوية سمارة، **أثر ظاهرة التغير المناخي على موارد المياه والزراعة في الأردن**، المؤتمر العربي حول إدارة مصادر المياه والحفاظ عليها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2008.

27- معتصم سليمان، **العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي**، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، المغرب، 2008.

28- نبيل الجداوي، **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية**، الملتقى الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.

29- صالح صالحي، **الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2004.

30- صليحة بوذريع ومحمد علي راشد، **التقييم البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الرابع حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2008.

31- عادل عبد العزيز السن، **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة**، المؤتمر العربي الرابع حول مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اليمن، 2009.

32- عبد الله بن ثنيان الثنيان، **الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ندوة حول الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات والحلول، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السعودية، 2008.

33- عبد الله بن عبدالله العبيد، **السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية: تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ورشة العمل القومية حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السودان، 2008.

34- عبد الفتاح العموص، **مدى ملائمة الإستراتيجية الاقتصادية الإقليمية الأوروبية للأخذ بها مغاربيا**، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول مستقبل الاقتصاديات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2010.

35- عبد الواحد العفوري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا)**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2004.

36- عبد الوهاب بلوم، **التشريعات الخاصة بالموارد المائية والأرضية في الوطن العربي**، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2003.

37- عبود زرقين وشوقي جباري، **تحرير التجارة الدولية وآثارها المحتملة على البيئة الجزائرية**، الملتقى الوطني السابع حول تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 2010.

38- علي خليل إبراهيم التميمي، **دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة واحتياجات سوق العمل بين مخرجات التدريب**، ندوة قومية حول رؤيـــــــــــــة مستقبليـــــة لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية، منظمة العمل العربية، مصر، 2009.

39- علي عثمان أبو عفان، **التكامل الاقتصادي السوداني المصري**، ندوة حول التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، السودان، 1989.

40- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

41- عوني طعيمة، **الإستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة**، المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 2003.

42- غادة علي موسى، **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة**، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية: التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

43- فاروق تشام، **الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد**، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004.

44- فتحي عبد الحفيظ المجبري، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية البيئة في البلدان النامية**، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة قاريونس، ليبيا، 2008.

45- فتيحة الجوزي ويسمين دروازي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية**، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، أكتوبر 2007.

46- سامية جدو، **التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004.

47- سلامة سالم سالمان، **التشريعات الخاصة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي**، ورشة عمل حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المغرب، 2010.

48- سعود جاسم الجفرى، **التكتلات والكيانات الاقتصادية العالمية والتجارة العربية البينية**، المؤتمر العربي الثاني حول التجارة العربية البينية تحديات الواقع وطموحات المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قطر، 2006.

49- هبة نصار، **تحرير التجارة والنوع من منظور حقوق الإنسان**، المنتدى العربي حـــــول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، منظمة العمل العربية، المغرب، 2008.

50- وهيبة حليمي وآخرون، **تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية**، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة الأغواط، 2007.

51- يوسف أحمد، **تطورات محاولات الوحدة العربية**، ندوة علمية حول أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999.

د - مجـــلات

1- إبراهيم العيسوي، **تجديد الدعوة إلى بناء أمن عربي غذائي راسخ**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخمسون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2010.

2- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة جسر التنمية، العدد الواحد والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2009.

3- أحمد الكواز، **مناطق التجارة الحرة**، مجلة جسر التنمية، العدد الثاني والتسعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2010.

4- أحمد سعيد نوفل، **الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد السادس والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

5- آدم محمد عبد الله، **قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثاني والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.

6- الغوث ولد الطالب جدو، **التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثاني والخمسون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2010.

7- اوبي ديتشمان واندرميت جيل، **الجغرافية الاقتصادية للتكامل الإقليمي**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الرابع، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ترجمة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، مصر، ديسمبر 2008.

8- إياد عبد الواحد الهيتي، **منهجية إسهام الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال نشر وتوطين نظم الزراعة المستدامة في المنطقة العربية**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، السودان، 2008.

9- توفيق المديني، **ربيع الثورات الديمقراطية العربية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أفريل 2011.

10- جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي : الواقع والآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2008.

11- رانية ثابت الدروبي، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

12- محمد السيد سليم، **خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي: حالة الآسيان**، مجلة المستقبل العربي، العدد التاسع بعد المئة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.

13- محمد أوضبجي، **الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار: السياق الإفريقي نموذجا**، مجلة المستقبل العربي، العدد 362 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أفريل 2009.

14- محمد لحسن علاوي، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010.

15- محمد محمود الإمام، **أهم التطورات العالمية والإقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثالث عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.

16- منى طعيمة الجرف، **العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية من التكامل السطحي إلى التكامل العميق**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس والأربعون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2009.

17- منير الحمش، **قراءة في وثائق القمة العربية الاقتصادية عام 1980**، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، شتاء 1997.

18- مفيدة خالد الزقوزي، **التنمية: مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، الجامعة المغاربية، ليبيا، 2009.

19- مهدي ميلود، **التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس والأربعون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009.

20- ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس والأربعون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2009.

21- عبد الله بن جبر العتيبي، **العولمة وسيادة الدولة الوطنية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثالث والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.

22- عبد الناصر الدين جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2008.

23- عبد النبي بورزيكي، **هل التعاون الدولي حقيقة أم مجرد يوتوبيا ؟**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثامن والعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

24- عبد الستار عارف علي وميسر مجيد جرجيس، **المكافحة الحيوية للآفات الزراعية**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد الأول، الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، السودان، 2003.

25- علي كساب ومحمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2004.

26- عيسى محمد الغزالي، **السياسات الزراعية العربية**، مجلة جسر التنمية، العدد الواحد والعشرون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003.

27- سليمان عبدالله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.

28- شريط عابد، **الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد التاسع والثلاثون، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2007.

29- وليد عبد مولاه، **نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة**، مجلة جسر التنمية، العدد السابع والستون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2010.

ه - تقاريـــر

1- الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2009**، عرض عام، جنيف، 2009.

2- الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2005**، عرض عام، جنيف، 2005.

3- الأونكتاد، **كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع**، جنيف، 2004.

4- الأونكتاد، **معالجة الأزمة الغذائية العالمية**، جنيف، 2008.

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التعاون بين الدول على المستوى الإقليمي في إدارة الموارد المائية**، نيويورك، 2005.

6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر**، نيويورك، 2005.

7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، نيويورك، 2005.

8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاتفاقيات الدولية للبيئة وقضايا التجارة**، نيويورك، 2005.

9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الإسكوا**، نيويورك، 2005.

10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الاعتبارات البيئية في التجارة العربية البينية**، نيويورك، 2006.

11- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **البيئة في السياق عبر الحدودي في منطقة الإسكوا: الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة**، نيويورك، 2005.

12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008**، الكويت، 2008.

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009**، الكويت، 2009.

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الثالث، الكويت، سبتمبر 2010.

15- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2008**، السودان، 2008.

16- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد 29، السودان، 2009.

17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية العربية**، المجلد 3، السودان، 2009.

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره**، السودان، 2009.

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025**، السودان، 2007.

20- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية**، السودان، 2010.

21- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009**، السودان، 2009.

22- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010**، السودان، 2010.

23- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **خطة المنظمة لعامي 2009 و2010**، السودان، 2010.

24- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تطوير سياسات ونظم المخزون الاستراتيجي من محاصيل الحبوب والزيوت النباتية في الوطن العربي**، السودان، 2009.

25- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي**، السودان، 2003.

26- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة مسحية لتطبيقات التقانات الحيوية في الإنتاج الزراعي العربي**، السودان، 2010.

27- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، السودان، 2009.

28- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، السودان، 2010.

29- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، **التقرير السنوي لسنة 2009**، السودان، 2010.

30- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تقرير عن الوضع البيئي في العالم العربي**، جنيف، 2003.

31- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**، الأردن، 2009.

32- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005: نحو الحرية في الوطن العربي**، الأردن، 2005.

33- جامعة الدول العربية، **تقرير عن الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه**، القاهرة، مصر، 2010.

34- منظمة الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 2002.

35- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير عن الزراعة في العالم**، روما، ايطاليا، 2003.

36- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير عن المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى: سلامة الأغذية والتجارة الدولية**، روما، ايطاليا، 2004.

37- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير عن حالة الغابات في العالم**، روما، ايطاليا، 2011.

38- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير السنوي الإحصائي 2009**، الكويت، 2009.

39- منظمة العمل العربية، **الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل**، مصر، 2003.

40- صادق عبد الكريم، **الزراعة**، البيئة العربية: الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير، تحرير: حسين أباظة ونجيب صعب، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان، 2011.

41- صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

42- صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

43- صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

44- صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

ه- اتـفاقيـــــات ومـواثيـــق

1- اتحاد المغرب العربي، **اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي**، الرباط، المغرب، 1990.

2- اتحاد المغرب العربي، **الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة**، الرباط، المغرب، 1992.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، السودان، 1970.

4- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون**، السعودية، 2001.

و- بحـــوث وأوراق عمل

1- الحبيب بن يحيى، **آفاق تنشيط العمل المغاربي**، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 2007.

2- المركز الوطني للسياسات الزراعية، **تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية**، سوريا، 2001.

3- المركز الوطني للسياسات الزراعية، **ورقة عمل حول متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، سوريا، 2004.

4- اليساندرو كورسي، **الاقتصاد الزراعي**، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.

5- دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.

6- محمد إبراهيم السقا، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، بحوث ودراسات حول الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، تحرير محمد محمود الإمام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998.

7- محمود ببيلي، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2008.

8- ناديا كوفارو، **التنمية الاقتصادية والزراعة وسياسات الاقتصاد الكلي**، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.

9- نهال المغربل وياسمين فؤاد، **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية**، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، 2008.

10- عبد الله بن ثنيان الثنيان، **ورقة عمل حول إنجازات الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ودورها في التنمية الاقتصادية العربية**، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، 2004.

11- غازي حيدوسي، **التجربة المغاربية في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي**، بحوث ودراسات حول الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، تحرير محمد محمود الإمام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998.

12- سليمان المنذري، **تطور الإطار المؤسسي القومي للتكامل الاقتصادي العربي**، بحوث ودراسات حول الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، تحرير: محمد محمود الإمام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998.

13- وفيق حلمي الأغا وإيهاب وفيق الأغا، **التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي**، بحث مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2006.

ز- مواقع الأنتـــرنيت

1- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع:

www.gcc-sg.org/indexd967.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

2- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع:

www.gcc-sg.org/indexd910.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

3- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع:

www.gcc-sg.org/indexbd78.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

4- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع:

www.gcc-sg.org/index9561.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

5- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع:

www.gcc-sg.org/index9b9e.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

6- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع:

www.gcc-sg.org/index4cad.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

7- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخبار التعاون، على الموقع:

www.gcc-sg.org/indexce82.html?action، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر 2011.

8- اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm20.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

9- اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm9.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

10- اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm21.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

11- اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm3.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

12- اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm8.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

13- اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm22.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

14- اتحاد المغرب العربي، أخبار الأمانة العامة، على الموقع: www.maghrebarabe.org/ar/all_news.cfm23.html، تاريخ الاطلاع: 02 نوفمبر 2011.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبيـــــة

أ- المراجــع باللغة الفرنـسيــة

A- Ouvrages

1- Alain JOUNOT, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, édition AFNOR, France, 2004.

2- Bernard LE CLECH, **Environnement et agriculture**, édition SYNTHESE AGRICOLE, deuxième édition, France, 1998.

3- Philippe HUGON, **Analyse comparative des processus d'intégration économique régionale**, Ministère des affaires étrangères, Paris, France, 2001.

4- Rosa ANTHONY et Karen DELCHET, **Guide pratique du développement durable**, Edition AFNOR, France, 2005.

B- Thèses

1- Aurélien BOUTAUD, **Le développement durable : penser le changement ou changer le pansement ?**, Thèse de doctorat, Faculté de science et génie de l'environnement, Université Jean Monnet, France, 2004.

2- Caroline TAFANI, **Agriculture: térritoire et développement durable**, Thèse de doctorat, département de science économiques et sociales et gestion, Université de corse, France, 2010.

3- Harold LEVREL, **Biodiversité et développement durable : quels indicateurs ?**, Thèse de doctorat, Département de l'écologie et la gestion de la biodiversité, Ecole des hautes études en sciences sociales, France, 2006.

4- Gael PLANCHAIS, **Stratégie et performance des agriculteurs dans un enjeu d'agriculture durable**, Thèse de doctorat, département du sciences de gestion, Université d'Angers, France, 2008.

5- Jérémy LHERBIER, **Valorisation de l'information géographique en agriculture de précision**, Thèse de doctorat, département de géographie, Université Joseph Fourier- Genoble 1, France, 2005.

6- Kouassi Hugues KOUADIO, **Intégration économique et développement et croissance**, Thèse de doctorat, Département des sciences économique, Université Paris 1, France, 2008.

C- Revues

- Jacques ESSO LOESSE, **Investissements directs étrangers: déterminants et influence sur la croissance économique**, Revue de politique économique et développement, N° 117, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du CIRES, Juin 2005.

D- Rapports

1- CNUCED, **Contribution des accords internationaux d'investissement a l'attrait des pays en développement**, Études de la CNUCED sur les politiques d'investissement international au service du développement, Genève, 2009.

2- CNUCED, **Rapport sur le commerce et le développement**, Genève, 2007.

3- OECD, **L'investissement direct étranger au service du développement: optimiser les avantages minimiser les couts**, Service des publications de l'OCDE, France, 2002

4- UN, **Rapport de la conférence des nations unies sur l'environnement et le développement**, Rio de Janeiro, 1992.

ب- المراجع باللغة الانجليزيـــة

A- Thesis

- Sonia BEN KHEDER, **Environmental regulation: foreign direct investment and pollution**, Thèse de doctorat, département de sciences économiques, Université PARIS 1, France.

B- Workshops

- Axel BRAATHEN, **Globalisation and the environment: a review of recent findings**, WTO workshop on the linkages between trade and the environment, WTO, Geneva, Switzerland, 2010.

C- Reviews

- UNCTAD, **Transnational corporations**, volume 15, number 2, Geneva, august 2006.

D– Reports

1- ACOLID, **Annel report 2010**, KSA, 2011.

2- CSER, **The EU-Ukraine FTA social impact analysis**, Ukraine, 2007.

3- FAO, **Climate-Smart Agriculture, report on agriculture ; food security and climate change**, Rome, Italy, 2010.

4- FAO, **FAO Statistical Yearbook**, Rome, Italy, 2010.

5- OIC, Climate change : **impacts on agriculture in OIC member countries**, Turkey, 2010.

6- Robert TEH, **Trade and climate change**, The WTO – UNEP trade and climate change report, WTO, Geneva, Switzerland, 2010.

7- UNCTAD, **World investment report 2009**, Geneva, 2009.

8- UNCTAD, **World investment report 2003**, Geneva, 2003.

9- UNEP, **A handbook of environment and trade**, Geneva, Switzerland, 2005.

10- World Bank, **World development indicators**, Washington, D.C, 2010.

E– Working papers

1- Adil NAJAM et Mark HALLE, **Trade and environment**, IISD, Canada, 2007.

2- Beatrice CHAYROT, **Environment issues in economic partnership agreements**, Issue paper, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2009.

3- George CLIVE, **Regional Trade Agreements and the Environment**, Working papers, OECD, France.

4- Kathryn GORDON, **Environmental concerns in international investment agreements**, OECD Working Papers, OECD Publishing, Paris, 2011.

5- Keith MASKUS, **Encouraging international technology transfer**, Issue paper, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2004.

6- Magnus BLOMSTOM, **The impact of foreign investment on host countries arrow**, Working paper, World bank, Washington, December 1996.

7- Marc COHEN, **Impact of climate change and bioenergy on nutrition**, FAO, Rome, Italy, 2001.

8- Maria OLIVA, **Biodiversity related intellectual property provisions in free trade agreement**, Issue paper, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2010.

9- Martin DOHERTY, **The importance of sanitary and phytosanitary measures to fisheries negotiations in economic partnership agreements**, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2010.

10- Pablo GRANDI, **Trade agreements and their relation to labour standards**, Issue paper, ICTSD, Geneva, Switzerland, 2009.

11- Sander BENNECOM, **Investment agreements and corporate social responsibility**, Discussion paper, Centre for Research on Multinational Corporations, Netherlands, 2005.

12- UNCTAD, **The role of international investment agreements in attracting foreign direct investment to developing countries**, UNCTAD Series, Geneva, 2009.

الفهـــــرس العـــــام

فهـرس الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1 - 1	مقارنة بين الإقليمية التقليدية والجديدة	40
1 - 2	مراحل تطور مفهوم التنمية	55
1 - 4	تطور التجارة الزراعية البينية في تكتل (GAFTA)	208
2 - 4	تطور الاستثمارات الزراعية البينية في تكتل (GAFTA)	213

فهـرس الأشـــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 - 1	مراحل التكامل الاقتصادي	28
2 - 1	تطور عدد الاتفاقيات التجارية بين دول العالم	42
1 - 2	نسب أهم الغازات ضمن إجمالي الغازات الدفيئة في الهواء سنة 2009	75
2 - 2	نسب مساهمة الزراعة في إجمالي الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة حسب مجموعات الدول في سنة 2009	76

فهـرس المحتويـــــات

العنـــــوان	رقم الصفحة
مقدمة عامة	أ - ز
الفصل الأول: أسس نظرية حول التكامل الاقتصادي	2
المبحث الأول: أهم المقاربات النظرية السائدة في الفكر التكاملي	3
المطلب الأول: النظرية الاتحادية (الفيدرالية)	4
المطلب الثاني: النظرية الوظيفية التقليدية	5
المطلب الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة	8
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي	11
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	11
المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي	16
المطلب الثالث: أساليب ومراحل التكامل الاقتصادي	17
المطلب الرابع: مقومات التكامل الاقتصادي ومشاكله	24
المبحث الثالث: التوجهات الجديدة للتكامل الاقتصادي	31
المطلب الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة	31
المطلب الثاني: خصائص ترتيبات التكامل الاقتصادي الجديد	37
المطلب الثالث: دوافع الاتجاه المتزايد نحو الترتيبات التكاملية الجديدة	39
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الزراعية المستدامة	43
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي إلى التنمية المستدامة	44
المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية في سياق الفكر الاقتصادي	44
المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة	47
المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة	52
المبحث الثاني: مدخل تاريخي إلى التنمية الزراعية	55
المطلب الأول: مفهوم الزراعة وتطورها	55
المطلب الثاني: خصائص الزراعة	58
المطلب الثالث: أهمية التنمية الزراعية وأساليبها	60
المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي إلى التنمية الزراعية المستدامة	64

المطلب الأول: التنمية الزراعية والبيئة	64
المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم التنمية الزراعية المستدامة	72
المطلب الثالث: أبعاد التنمية الزراعية المستدامة وأهدافها	77
الفصل الثالث: البنيان الاقتصادي الزراعي العربي	**82**
المبحث الأول: تطورات الأداء الاقتصادي العربي العام	**83**
المطلب الأول: مكانة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي	83
المطلب الثاني: المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية	84
المطلب الثالث: المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية	86
المبحث الثاني: تطور القاعدة الموردية الزراعية العربية	**87**
المطلب الأول: تطور قاعدة الموارد المائية والأرضية	87
المطلب الثاني: تطور قاعدة الموارد الرعوية والغابية	90
المطلب الثالث: تطور قاعدة الموارد الحيوانية، الداجنة والسمكية	91
المطلب الرابع: تطور قاعدة الموارد البشرية الزراعية	93
المبحث الثالث: الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية	**96**
المطلب الأول: الناتج الزراعي العربي الإجمالي	96
المطلب الثاني: الإنتاج الزراعي العربي	97
المطلب الثالث: التجارة الخارجية الزراعية العربية	102
المطلب الرابع: الاستثمارات في القطاع الزراعي العربي	104
المطلب الخامس: مؤشرات الفجوة الغذائية العربية	105
المبحث الرابع: معالم الوضع الراهن للقطاع الزراعي العربي	**109**
المطلب الأول: تنمية الموارد الزراعية الطبيعية وصيانتها	109
المطلب الثاني: تنمية وحماية الثروة الحيوانية، الداجنة والسمكية	115
المطلب الثالث: تنمية القدرات البشرية الزراعية	118
المطلب الرابع: التطور التقني الزراعي	119
المطلب الخامس: التطورات الاجتماعية في الأوساط الريفية العربية	122
المطلب السادس: الإطار العام للسياسات الزراعية العربية	126
الفصل الرابع: مداخل وتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة	**133**
المبحث الأول: دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة	**134**

المطلب الأول: الزراعة والاتفاقيات التجارية الإقليمية	**134**
المطلب الثاني: دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية	**136**
المطلب الثالث: دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية	**143**
المطلب الرابع: دور التكامل التجاري الزراعي في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية	**148**
المبحث الثاني: دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة	**156**
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات التجارية الإقليمية في مجال الاستثمار	**156**
المطلب الثاني: الزراعة والاستثمار الأجنبي المباشر	**158**
المطلب الثالث: دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق الاستدامة الاقتصادية للتنمية الزراعية	**160**
المطلب الرابع: دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق الاستدامة الاجتماعية للتنمية الزراعية	**166**
المطلب الخامس: دور التكامل الاستثماري الزراعي في تحقيق الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية	**170**
المبحث الثالث: الأداء التنموي الزراعي المستدام في تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي	**175**
المطلب الأول: الاتفاقيات الجماعية في إطار جامعة الدول العربية	**175**
المطلب الثاني: الاتفاقيات الإقليمية العربية	**206**
المطلب الثالث: المنظمات والشركات الزراعية العربية المشتركة	**209**
المطلب الرابع: التجمعات الإقليمية العربية	**225**
المطلب الخامس: تصور استراتيجي لتحقيق تنمية زراعية تكاملية مستدامة في الوطن العربي	**245**
الخاتمة العامة	**254**
الملاحق	**263**
قائمة المختصرات	**297**
قائمة المراجع	**300**
فهرس الجداول والأشكال	**318**
فهرس المحتويات	

ملخـــــص

تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في الفترة الأخيرة بتنامي ظواهر عديدة مست كل المجالات الاقتصادية ولعل من أهمها ظاهرة التكامل الاقتصادي. فعلى الرغم من أنها عُرفت منذ القديم، إلا أنها أصبحت سمة خاصة بالعصر الحديث لما عرفته من تطور في طبيعتها وأهدافها وشموليتها جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، وقد تزامن هذا التطور مع تطورات أخرى في مضمون وأهداف التنمية، إلى أن نشأ لدينا مفهوم التنمية المستدامة، القائمة على منهج يهتم بصورة شاملة بالأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ثم جرى استخدام ذلك المفهوم في مختلف مجالات التنمية ومنها المجال الزراعي، فظهر لدينا مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، وفي هذا السياق تُجمع كل الدراسات على أن التكامل الاقتصادي الزراعي هو الوسيلة الأكثر ضمانا لتحقيق مستويات معتبرة من التنمية الزراعية المستدامة، ولقد تفطنت الدول العربية إلى ذلك فسارعت منذ منتصف القرن الماضي إلى التعبير عن رغبتها في التكامل بمداخل عديدة من المدخل التجاري إلى المدخل الاستثماري، ومستويات متفاوتة من الاتفاقيات الجماعية والإقليمية فالمنظمات والشركات الزراعية المشتركة ثم التجمعات الإقليمية، ولكن تبقى حصيلة كل هذه التجارب متواضعة على صعيد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الزراعية المستدامة، ويبقى على الدول العربية مضاعفة الجهود في العقود القادمة لتحقيق مستويات أعلى من التكامل تحقيقا لغايات وأهداف التنمية الزراعية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الزراعة، التنمية المستدامة، التنمية الزراعية المستدامة، الوطن العربي.

Abstract

The international economic relations distinguished in recent times by the growing of many phenomena touched all areas of economic and most notably the phenomena of economic integration, although it is known from of old, but it has become a particular feature of the modern age to have known of the evolution in the nature, objectives and coverage of all sectors economic, including the agricultural sector, has coincided this development with another developments in the content and objectives of development, that the starch of our concept of sustainable development, based on an approach that comprehensive economic objectives, social, environmental, and was then to use that concept in the various areas of development, including the area agricultural, appeared to have the concept of sustainable agricultural development, and in this context, gathering all of the studies that the agricultural economic integration is the surest means to achieve the levels considering the sustainable agricultural development, and Arab countries has acumed to this almost immediately, since the middle of the last century to the expression of this desire entrances many from the entrance of trade to the entrance of the investment, and levels of the collective agreements and regional organizations and companies of the common agricultural and regional groupings, but keep the proceeds of all these experiences modest in terms of economic, social and environmental dimensions of sustainable agricultural development, but remains on the Arab states to redouble efforts in the coming decades to achieve higher levels integration to achieve the goals and objectives of sustainable agricultural development in the Arab nation.

Key words: economic integration, agriculture, sustainable development, sustainable agricultural development, Arab nation.